

حوار حول الإخبار بالسنة النبوية

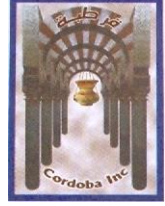
بالتعاون مع مركز نماء للبحوث والدراسات

الرياض

أ.د: طه جابر العلواني

قرطبة للبحوث والدراسات والتنمية البشرية

٢٦ ب ش الجزيرة الوسطى، الزمالك، القاهرة



www.alwani.net

taha.alwani@gmail.com

القضية الأولى:

الإطار المنهجي الذي يحكمنا في النظر للسنة فهمًا وثبوتًا ... بأي منهج نتعامل ؟
هل نتعامل بمنهج الفقهاء أم المحدثين أم أنّ هذه المناهج لم تعد كافية وأنها بحاجة لإطار
منهجي جديد؟

وما مبررات اختيار ذلك ؟

الحمد لله نستغفره ونستعينه ونستهديه. ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا.
من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له. ونصلي ونسلم على سيدنا رسول الله
—صلى الله عليه وآله وسلم— ومن تبعه واهتدى بهديه إلى يوم الدين.

ثم أمّا بعد: فقد دعاني الأخ الأستاذ عبد الله القرشي لإعداد دراسة تشتمل على خلاصة
رؤيتي في بعض المسائل الخلافية حول السنة النبوية، وذلك لتقديمها إلى أستاذ في "علوم
السنة" له عدد من المؤلفات في هذا المجال، وذلك ليقوم بتقييم تلك الرؤية وتقويمها.

لقد شكرت للأستاذ القرشي وللإخوة المعنيين ببرنامج "حرك" صنيعهم هذا، ففيه إحياء
لتقليد كان متبعًا في مدارسنا الفكرية والمعرفية، وتدعيم "لسنة التناصح" وشكرت للأستاذ
الدكتور حاتم بن عارف الشريف تواضعه وقبوله لدراسة ونقد ما كتبت من منطلق العالم
العارف المتخصص. واعتبرت هذه الالفتاته مكرمة من الأستاذ الشريف والإخوة القائمين
على البرنامج؛ إذ ليس هناك ما يعين على التصحيح والتقويم مثل عرض فكر الإنسان في
شيء أو نوع من أنواع العلم والمعرفة على متخصص ضليع يستطيع أن يكشف للكاتب
الثغرات التي قد لا يلتفت الكاتب إليها في غمرة انشغاله بالكتابة. ولذلك فإنني أتقدم بجزيل

الشكر للدكتور حاتم بن عارف الشريف واعدًا إياه والقراء أن أكون آذانًا صاغية لدراسة نقده والاستفادة بما يسطره يراعه في هذا السبيل.

سائلًا العليّ القدير أن ينفعي والقراء الكرام بذلك. والعلم رحم بين أهله، وأن يقود خطانا -جميعًا- لنقول القول السديد، ونتبنى الرأي الرشيد. إنَّه سميع مجيب.

وأود أن أوضح جملة أمور تعين -بإذن الله تعالى- على البعد عن الانشغال بالأعراض عن الجواهر، أو بالأمور الشكلية واللفظية عن الأمور المعنوية.

١- المنهج الذي نتعامل به مع القضايا المطروحة منهج مركب لا منهج بسيط للعلاقة الوثيقة بين قضايا السنّة وسائر "العلوم والمعارف النقلية أو الشرعية من علوم مقاصد -مثل التفسير والحديث والفقه والأصول. أو علوم وسائل مثل اللغات والمنطق والعلوم الاجتماعية".

٢- والمنهج -عندنا- لا نريد به المعنى اللغوي -مثل ما هو صنيع الكثيرين ألا وهو "نهج الطريق" أو "الطريق الواضحة" فذلك اصطلاح للغويين "ولا مشاحة فيه" لكننا نريد به "المنهج العلمي" الذي هو وسيلة إلى قيادة العقل الإنساني إلى الحقيقة، أو إلى ما يغلب على الظن أنه الحقيقة حتى لو لم تكن هي الحقيقة في الواقع ونفس الأمر. و"المنهج" وإن اختلف الناس في تفسيره وتعريفه وتعددت أقوالهم في ذلك، لكن القدر المشترك بين سائر تعريفاتهم في المنهج أنه: ضابط يعصم ذهن الباحث من الوقوع في الخطأ وهو يرتب مقدماته المعلومة للوصول إلى الحقيقة أو المعرفة المجهولة. ولعل لنا أن نختار من بين تعريفاتهم

الكثيرة: "أنه مجموعة من القواعد والعمليات الذهنية تعصم ذهن الباحث من الخطأ في تحليل وفهم وتفسير الظواهر المختلفة"^(١).

ولذلك فإنّ الحديث عن مناهج المحدثين والمفسرين ومن إليهم حديث عن مناهج بالمعنى اللغوي من ناحية وهي طرق علماء متعددين في تناول ظواهر تدخل في مجالات تخصصهم وكل منهم قد يعدد في مناهجه وطرقه. ويغلب على تلك المناهج التفسير والحجاج مع الآخرين، وليس الإنتاج والتوليد المعرفي.

فالالتزام بالمنهج العلمي حين يكون المنهج علمياً بالفعل يفترض به أن يؤدي لدى كل من يستعمله إلى نتائج مماثلة لا تختلف، فالمنهج العلمي في الصناعة يجعل كل من يستعمل ذلك المنهج ينتج مصنوعات متماثلة لا تختلف وهكذا الحال في تطبيقات المنهج على العلوم الاجتماعية والانسانية، والمناهج التي تتسم بالذاتية كأن يزكي إنسان إنسان يعرفه ويثق به أو يطعن فيه لاطلاعه على ما يراه مطعناً وقد يخالفه في ذلك غيره ممن لم يطلع على أي مطعن في ذلك الشخص. أو قد يتغير موقف الشخص نفسه ممن ركاه سابقاً نتيجة لاطلاعه على جديد في مجال التوثيق والتضعيف فلا يعد منهجاً بالمعنى الذي ذكرناه ولكنّه طريق من طرق أهل فن أو اختصاص يتفقون على بعضه ويختلفون على البعض الآخر؛ ولذلك فقد يختلف محدثون تجمعهم مظلة الاهتمام بالحديث والمحدثين في توثيق شخص وتضعيفه كل بحسب رؤيته ونظرته إلى ما يوثق ويضعف.

والفقيه قد يرى في مجموعة خصال أو تصرفات خوارج للمروءة كالأكل في الأسواق أو الضحك بصوت عال في حين يعتبره البعض شيئاً عادياً لا علاقة له

^١ ولمعرفة المزيد عن المنهج يمكن الاطلاع على كتابنا: "معالم في المنهج القرآني". القاهرة: دار السلام، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ط١،

وخصوصاً ص٢٧-٣١.

بالمروءة وخوارمها وقد أحببت أن أبرز ملاحظتي هذه مقدّمًا ليكون حوارنا على صعيد مشترك.

٣- أود أيضًا أن ألفت النظر إلى أنّ حوارات المتقدمين حول السنّة غير حوارات المعاصرين فحوارات المتقدمين من رجال الفرق المختلفة الذين اختلفوا في السنّة وحولها كانت خلافات تنصب على قضية الحجية أي كون السنّة جملة أو بعض أنواعها أو بعض قضاياها حجة شرعية تثبت بها أحكام بشكل أو بآخر، لأنّ ذلك المنطلق هو الذي يستشهد به دعاة الفرق وقادة الرأي فيها على صحة مذاهبهم وخطأ مذاهب مخالفيهم. أمّا حوارات المعاصرين فقد أخذت موقع الصدارة فيها موضوع الفهم بمنطق انسجام السنّة مع مناهج المعرفة وقواعد التفكير الإنساني المشتركة واتفاقها مع القرآن المجيد في بناء أسس الحضارة وال عمران وعدم مصادمتها لشيء من ذلك لا موضوع الحجية إذ أنّ هم المفكر المعاصر هو أن يصل إلى فهم للسنّة يجعلها من بواعث النهوض الحضاريّ ووسائل بعث الأمة وإحيائها وتشكيل الدافعية والدوافع الخيرة في عقول ونفوس أبنائها فإذا جاءت أحاديث تصادم ما بلغته المعرفة الإنسانية المعاصرة وقواعد التفكير الإنسانيّ المشترك فقد يؤدي ذلك إلى إحساس الداعية بالخرج فيلجأ إلى التأويل إذا كان من ذوي الالتزام وقد يلجأ إلى استبعاد صدور ذلك عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلّم- لإيمانه بأنّ كل ما جاء في السنّة إنّما هو اتباع للكتاب الكريم وتطبيق لما جاء فيه لتمكين الإنسان من تحقيق العمران والقيام بمهام الاستخلاف والوفاء بالعهد الإلهي وتحقيق المصالح البشرية، فإذا جاءت أحاديث تنافي شيئًا من ذلك انقسم الناس حولها وقد يبلغ ببعض هؤلاء حد رد الحديث حتى لو صحّ سنده ويغلب أن يكون ذلك بناء على اكتشاف نوع من

التعارض بين منطوق الحديث ودلالته وبين قواعد التفكير السائدة والمعارف المعاصرة المنتشرة. أمّا الحجية فمعظم أهل الفكر من المنتمين إلى السواد الأعظم وجمهرة المسلمين أو التيار الإسلاميّ فإنّهم يعتبرونها أمر محسومًا على الجملة لا ينبغي أن يختلف الناس حوله أو يكثر الجدل فيه، فحجية السنّة عند المفكرين المسلمين المنتمين حقيقة إلى الكيان الاجتماعيّ الإسلاميّ أمر لا مرأى فيه ولا خلاف حوله، فحجية السنّة من حيث هي سنّة ثابتة عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلّم- لم يختلف فيها المسلمون في أي زمان من الأزمنة وجميع الخلافات التي وقعت قد انصبت على الإخبار بالسنّة من حيث كون الإخبار طريقًا يحتاج به لصحة نقل السنّة وحملها من جيل إلى آخر، هذا الإخبار هو ما انصبت عليه حواراتهم ومناقشاتهم وجدلهم فبعض طرق الإخبار بالسنّة رفضتها فرق وطوائف وخالفوا في حجية المنقول بها وبعضها قُبل واعتبر المنقول بها حجة بناء على اختلافاتهم في قواعد التوثيق والتضعيف وما يفيد الإخبار بالأشياء في أي مستوى من المستويات. يتضح ذلك في أخبار الأحاد والاختلاف فيها وفي المراسيل ونحوها.

ونحن لا نرى لأحد الحق في رد الحديث بمجرد التشهي والخضوع لمنطق مقارنة الأفكار المعاصرة أو محاولة عدم التناقد مع السائد منها، فلما يقبل الحديث ولما يرد؟ أمور لها شروط وأدلة وقواعد لا بد من الالتزام بها، سواء أكان الرد من الفقهاء أو من المحدثين أنفسهم.

٤ - أمّا ما اتفق المسلمون على صدوره عن صاحب الرسالة وله في القرآن أصل كما نص على ذلك الإمام الشافعي في رسالته فإنّه ما من إنسان يؤمن بالله واليوم الآخر ويؤمن بوجوب طاعة المؤمنين لرسول الله -صلى الله عليه وآله

وسلّم- وأنّ طاعته من طاعة الله وأنّه مكلف بأن يبيّن للناس ما نزل إليهم ويبيّن لهم ما يزيل الاختلاف بينهم فإنّه لا نزاع فيه ولا مرأى.

٥- نعم أثير شيء من النزاع في مسألة استقلال السنّة بالتشريع من عدم استقلالها فاستدل القائلون بإمكان استقلال السنّة بالتشريع بمثلين أو أكثر منها: موضوع منع رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلّم- من أكل لحوم الحمر الأهليّة، وهذه لا نعدّها مما استقلت السنّة به في التشريع ذلك لأنّ الله -تبارك وتعالى- قد قال في كتابه العزيز: ﴿وَالْحَيْلَ وَالْبَعَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٨) فالأصل في الحمير هو الركوب والزينة وليس الأصل فيها الأكل فحين أسرف الناس باستعمال الحمر للأكل وهدد ذلك نظام المواصلات في المدينة المنورة -آنذاك- حيث كانت الحمير وسيلة المواصلات الأساسيّة أمر رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلّم- بالتوقف عن أكلها ليذكّر -صلوات الله وسلامه عليه- الناس بالأصل القرآنيّ أنّ الأصل فيها هو الركوب لا الأكل. وأمّا الأكل فالله -تعالى- قد جعله منوطاً ببهيمة الأنعام من إبل وبقر وغنم وما عزر وما إلى ذلك. وأمّا المثال الثاني وهو موضوع النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها فمن المعروف في لسان القرآن ولسان العرب أنّ العم والعمة كالأب، وأنّ الخال والخالة بمثابة الأم، وللأصوليين في التعليل باللغة كلام طويل الذيل وفي القرآن المجيد نظام للتعبير يفترض بالقارئ أن يفهموه ليدركوا الكلّيّ من الجزئيّ وعادات القرآن في السكوت عن بعض الأمور ليدفع القارئ لمزيد من التفكير والتدبر في آياته لمعرفة كيفيّة الاستفادة من المذكور في فهم ما لم يذكر، فذكر الجمع بين الأختين تصریحاً ولم يذكر الجمع بين المرأة ومن هي في مقام أمها الخالة أو من هي في مقام أبيها العمّة، وهي تدخل في إطار أخوة الخالة للأم

وأخوة العمة للأب؛ لأنه مما يستفاد ضرورة من السياق القرآنيّ وليس هو بحاجة إلى نص يفرد بالذكر وإلا لاحتاجت جميع المأمورات والمنهيات إلى نصوص جزئية تخاطبنا فيها وحين تذكر فإنما تذكر للتعليم والتأكد من أنّ المُكَلَّف قد تعلم ما كُلف به، وبالتالي فإنّ العلاقة بين الكتاب والسنة أمر يحتاج إلى بسط وإيضاح وسنقوم بذلك إن شاء الله.

٦- إنّ الجمهور قد قسموا الأحكام التكليفية إلى أقسام خمسة وهي المعروفة: الواجب والمندوب والمحرم والمكروه والمباح. وقسم الكاتِبون في السنة السنة إلى: متواترة وآحادية^(٢).

"فالتواتر هي ما رواها جمع عن جمع يستحيل أو يبعد أن يتفقوا على الكذب.

قال الحازمي: "وإثبات التواتر في الحديث عسر جدًّا"^(٣).

وذهب معظم الكاتِبين في هذا المجال أنّ ما يمكن القول بتواتره من الحديث لا يزيد عن عشرين حديثًا من جميع ما روي، وحصرها ابن السبكي في الأشباه والنظائر في خمس، ذكر ذلك النووي في المجموع وغيره، وأعلى رقم نقل للأحاديث التي يمكن أن تكون متواترة هو مائتا حديث، وهذا أمر مبالغ فيه وقد ثار جدل كبير حول هذا الرقم ذاته، وهناك من رجح أنّ ما يمكن منحه صفة التواتر من المرويات هو خمسة أحاديث منها: "لا ضرر ولا ضرار" وإثما الأعمال

^٢ مشتهري، مُجَدُّ السعيد. قبل ظهور الفرق والمذاهب: السنة النبوية حقيقة قرآنية. تقديم عبد الصبور شاهين. القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٦م. ط ١، ص ٨٦-٥٨٩.

^٣ الحازمي، أبي بكر مُجَدُّ بن موسى. شروط الأئمة الخمسة للحازمي، البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسوي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ط ١، ص ٥٠.

بالنبيات"^(٤) "الحلال بيّن والحرام بيّن" إلى آخر ما أورده الكاتبون في الأشباه والنظائر.

وقال الشاطبي عن خبر الواحد: "خبر الواحد إذا استند إلى قاعدة مقطوع بها فهو في العمل مقبول، وإلا؛ فالتوقف، وكونه مستنداً إلى مقطوع به راجع إلى أنه جزئي تحت معنى قرآني كلي ... -وفي المتواتر قال: فإن ما ذكر من تواتر الأخبار إنما غالبه فرض أمر جائز، ولعلك لا تجد في الأخبار النبويّة ما يقضي بتواتره إلى زمان الواقعة؛ فالبحث المذكور في المسألة بحث في غير واقع أو في نادر الوقوع، ولا كبير جدوى فيه"^(٥). وأرى في ذلك: أنّ أغلب السنن بما فيها الفعلية التي شهدها المئات بل الآلاف من الصحابة لم يثبت تواترها ولعل من أقرب الأمثلة على ذلك عدم تواتر أحاديث الأذان والإقامة، وقراءة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- للبسملة قبل الفاتحة أو قراءتها، ومواضع سجود السهو والأمثلة أكثر من أن تحصى. على أنّ جمهرة المحققين من علماء الأمة في الكلام والأصول كانوا يروا أنّ الالتزام بالتواتر بالمعنى والشروط التي ذكرت له قد يؤدي إلى إلزام المسلمين بقبول أمور لا تقبل اعتقاداً مما تناقلته الأمم الأخرى عن أنبيائها وكتبها وتراثها؛ ولذلك كان ميل الأكثرين إلى تجاوز التواتر وعدم القول به وذلك لئلا يلزموا بما لا يلزم من قبول ما اعتبرته الأمم الأخرى متواتراً من قصص أنبيائها وبعض ما ورد في كتبها وتراثها.

^٤ وكلام الإمام أحمد يدل على أنّه أراد بكونه ثلث العلم أنّه أحد القواعد الثلاث التي ترد إليها جميع الأحكام عنده فإنّه قال: أصول الإسلام على ثلاثة أحاديث حديث "الأعمال بالنبيّة" وحديث: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رده" وحديث "الحلال بيّن والحرام بيّن" وقال أبو داود مدار السنّة على أربعة أحاديث حديث - "الأعمال بالنبيات..."، وحديث "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه"، حديث "الحلال بيّن والحرام بيّن"، وحديث "إنّ الله طيب لا يقبل إلا طيباً". وفي لفظ عنه: يكفي الإنسان لدينه أربعة أحاديث فذكرها وذكر بدل الأخير حديث "لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه".

وحكى الحقاف من أصحابنا في كتاب الخصال عن ابن مهدي وابن المديني: أنّ مدار الأحاديث على أربعة: "الأعمال بالنبيات"، "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاثة"، "بني الإسلام على خمسة"، "البينة على المدعى واليمين على من أنكر" وقال ابن مهدي أيضاً: حديث النبيّ يدخل في ثلاثين باباً من العلم، وقال الشافعي: يدخل في سبعين باباً. ص ٥٤-٤٦٦.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي. الأشباه والنظائر. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

.٦٧/١

^٥ راجع: الشاطبي. إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي. الموافقات. كتاب الأدلة الشرعية/ الدليل الثاني: السنة/ المجلد الرابع.

والسنة الأحاديّة: هي ما رواه عدد دون التواتر عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- وقد اختلف العلماء في استقلال السنة الأحاديّة بإثبات واجب أو محرم. فذهب الشافعيّة ومن تبعهم إلى أنّ من أنكر ذلك في الأحكام العمليّة كالصلاة والصوم والزكاة فهو كافر، ومن أنكر ذلك في الأحكام العلميّة كالإلهيات والرسالات، وأخبار الآخرة والغيبات، فهو غير كافر؛ لأنّ الأحكام العلميّة لا تثبت إلا بدليل قطعيّ من كتاب الله أو سنة رسوله المتواترة.

وذهب الحنفيّة ومن تبعهم إلى أنّ السنة الأحاديّة لا تستقل بإثبات واجب أو محرم، سواء كان الواجب علمياً أو عملياً، وعليه فلا يكفر منكرها، وإلى هذا ذهب علماء أصول الفقه الحنفيّة، فقال البزدوي: "دعوى علم اليقين بحديث الأحاد باطلة؛ لأنّ خبر الأحاد محتمل لا محالة، ولا يقين مع الاحتمال، ومن أنكر ذلك فقد سفّه نفسه وأضلّ عقله". وبهذا أخذ الإمام مُجَدَّ عبده والشيخ محمود شلتوت والشيخ محمود أبو دقيقة وغيرهم.

يقول الشيخ مُجَدَّ عبده: "القرآن الكريم هو الدليل الوحيد الذي يعتمد عليه الإسلام في دعوته، أمّا ما عداه مما ورد في الأحاديث سواء صح سندها أو اشتهر أم ضعف، فليس مما يوجب القطع".

كما ذكر الشيخ شلتوت في كتابه "الإسلام عقيدة وشريعة" قوله: "إنّ الظن يلحق السنة من جهة الورود (السند)، ومن جهة الدلالة (المعنى) كالشبهة في اتصاله والاحتمال في دلالاته.

ويرى الإمام الشاطبي في كتابه "الموافقات" أنّ السنة لا تستقل بإثبات الواجب والمحرم، لأنّ وظيفتها فقط في تخصيص عام القرآن، وتقيد مطلقه، وتفسير مجمله، ويجب أن يكون ذلك بالأحاديث المتواترة لا بالأحاديّة.

ويؤيد آراء من سبق ذكرهم ما جاء في صحيح البخاري، حدثنا (مُجَدَّ بن يوسف) حدثنا (مالك بن مغول) حدثنا (طلحة) قال: سألت عبد الله بن أبي

أوفى: أوصى النبي؟ فقال: لا. فقلت: كيف كتب على الناس الوصية أمروا بها ولم يوص؟ قال أوصى بكتاب الله^(٦).

قال ابن حجر في شرح الحديث: "أي التمسك به والعمل بمقتضاه، ولعله أشار إلى قوله -صلى الله عليه وآله وسلم: "تركتم فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله".

واقصر على الوصية بكتاب الله لكونه فيه تبيان كل شيء، إمّا بطريق النص أو بطريق الاستنباط، فإذا اتبع الناس ما في الكتاب عملوا بكل ما أمرهم به.

وحديث سلمان الفارسي: سئل رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- عن السمن، والجبن، والفراء؟ فقال: الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه^(٧).

وأجاب الشاطبي عما أورده الجمهور عليه من قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٥٩): بأنَّ المراد من وجوب طاعة الرسول إمَّا هو تخصيصه للعام، وتقيدده للمطلق، وتفسيره للمجمل، وذلك بالحديث المتواتر^(٨).

^٦ الحنفي، بدر الدين العيني. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، باب: الوصاية بكتاب الله عز وجل. حديث رقم (٢٢٠٥).

^٧ الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى. سنن الترمذي. الراوي: سلمان الفارسي، حديث رقم (١٧٢٦). خلاصة حكم المحدث: هذا الحديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه.

^٨ الشربيني، عماد السيد محمد إسماعيل. كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها. تحقيق عماد السيد محمد إسماعيل الشربيني. ط ١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، ج ١/ ٦٣٩.

وإنَّ كل ما جاء به النبي -صلى الله عليه وسلّم، يجب أن يكون من القرآن^(٩)،
 لقول عائشة -رضي الله عنها، عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلّم: "كان خلقه
 القرآن"^(١٠) وأنَّ معنى قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾
 (النحل: ٨٩)، وأنَّ السنَّة داخله فيه في الجملة، وأكد الشاطبي ذلك بقوله تعالى:
 ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٣٨).

وقد رد على ما استدل به الجمهور مما روي عن النبي -صلى الله عليه وآله
 وسلّم-: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا زيد بن الحباب عن معاوية بن صالح
 حدثني الحسن بن جابر عن المقدم بن معد يكرب الكندي أنَّ رسول الله -صلى
 الله عليه وآله وسلّم- قال: "يوشك الرجل متكئاً على أريكته يحدث بحديث من
 حديثي فيقول بيننا وبينكم كتاب الله -عز وجل- فما وجدنا فيه من حلال
 استحللناه وما وجدنا فيه من حرام حرمانه ألا وإنَّ ما حرم رسول الله -صلى الله
 عليه وآله وسلّم- مثل ما حرم الله"^(١١)، بأنَّ من بين رواة هذا الحديث "زيد بن
 الحباب"، وهو كثير الخطأ، ولذلك لم يرو عنه الشيخان حديثاً واحداً.

وجاء بمُسَلَّم الثبوت والتحرير: "خبر الواحد لا يفيد اليقين، ولا فرق في ذلك
 بين أحاديث الصحيحين وغيرهما".

ومما سبق يتضح أنَّ الإيجاب والتحرير لا يثبتان إلا بالدليل اليقيني القطعي
 الثبوت والدلالة، وهذا بالنسبة للسنَّة لا يتحقق إلا لو كانت الأحاديث متواترة،
 وقد علمت ما فيه، وحيث إنَّها تكاد تكون غير معلومة لعدم اتفاق العلماء

^٩ أي يجب أن يكون له أصل من القرآن.

^{١٠} الألباني، ناصر الدين. صحيح الجامع. الراوي: عائشة، حديث رقم: (٤٨١١). خلاصة حكم المحدث: صحيح.

^{١١} القزويني، مُجَدِّد بن يزيد أبو عبد الله. سنن بن ماجه. تحقيق: مُجَدِّد فؤاد عبد الباقي. ج ١ / ٦، حديث رقم: (١٢).

عليها، فإنَّ السَّنة لا تستقل بإثبات الإيجاب والتحریم لانهصار الحكم بالله -
تعالى - في مثل قوله -تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ (الأنعام: ٥٧) -إلا أن تكون
فعليّة أو تنضاف إلى القرآن الكريم-.

وقال الإمام الشافعي: "فليست تنزل في أحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي
كتاب الله سبيل الهدى فيها"^(١٢).

وعلى هذا فمن أنكر استقلال السَّنة بإثبات الإيجاب فهو منكر لشيء
اختلف فيه الأئمة، ولا يعد مما علم بالضرورة فلا يعد كافراً

أمّا رد حديث ما لعدم ثبوته لدى إمام من الأئمة وإن ثبت لدى آخرين
فذلك من الأمور المعهودة لدى العلماء، فلقد رد الإمام أبو حنيفة -رحمه الله-
"حديث لا نكاح إلا بولي"^(١٣) لأنّه يتعارض عنده مع القاعدة القائلة بتقديم ظواهر
القرآن على الحديث وإن صح، ولما اعتبر الإمام أبو حنيفة أنّ قول الله -جلّ شأنه-:
﴿حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ (البقرة: ٢٣٠) وقوله: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ
أَزْوَاجَهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٣٢) فقد نسب القرآن النكاح إلى النساء لا إلى أوليائهن، أخذ
-رحمه الله- بذلك الظاهر ولم يأخذ بحديث "لا نكاح إلا بولي" واعتبره من الأولى أو
الأفضل وليس أمراً محتتماً؛ ولذلك فإنّ رد العالم حديثاً ما أو عدم أخذه به ليس مما
يكفره أو يبدّعه أو يفسقه إذا كان له على ذلك دليل، كالذي ذهب إليه الإمام أبو
حنيفة.

^{١٢} الشافعي، مُجَدِّدٌ بن إدريس. الرسالة. تحقيق أحمد شاكر. بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٢٠.

^{١٣} البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. السنن الكبرى. ج ٧ / ١٠٧، حديث رقم: (١٣٩٩١).

وقد سئل الإمام أبو حنيفة عن الذين رووا حديث: "لا يزني الزان حين يزني وهو مؤمن"^(١٤) أو أنّ المؤمن إذا زنى خلع الإيمان من رأسه كما يخلع القميص ثم إذا تاب أعيد إليه إيمانه، أتشك في قولهم أو تصدقهم. فإن صدقت قولهم دخلت في قول الخوارج وإن شككت في قولهم شككت في أمر الخوارج، ورجعت عن العدل الذي وصفت وإن كذبت قولهم، قالوا أنت تكذب بقول نبي الله -عليه الصلاة والسلام- فإنهم رووا ذلك عن رجال حتى ينتهي إلى رسول الله -عليه الصلاة والسلام-.

قال أبو حنيفة -رحمه الله: أكذب هؤلاء، ولا يكون تكذبي هؤلاء وردي عليهم تكذيباً للنبي -صلى الله عليه وآله وسلم، إنما يكون التكذيب لقول النبي -عليه السلام- أن يقول الرجل أنا مكذب لقول نبي الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فأما إذا قال الرجل: أنا مؤمن بكل شيء تكلم به النبي -عليه الصلاة والسلام- غير أنّ النبي -عليه الصلاة والسلام- لم يتكلم بالجور ولم يخالف القرآن، فإنّ هذا القول منه هو التصديق بالنبي وبالقرآن وتنزيه له من الخلاف على القرآن، ولو خالف النبي القرآن، وتقول على الله غير الحق لم يدعه الله حتى يأخذه باليمين، ويقطع منه الوتين، كما قال الله -عز وجل- في القرآن: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ * فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ (الحاقة: ٤٤ : ٤٧) ونبي الله لا يخالف كتاب الله - تعالى، ومخالف كتاب الله لا يكون نبي الله.

^{١٤} البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله. صحيح البخاري. الراوي: أبو هريرة. حديث رقم: (٢٤٧٥) خلاصة حكم المحدث: (صحيح).

وهذا الذي رووه خلاف القرآن، لأنَّه قال الله -تعالى- في القرآن: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ (النور: ٢) ولم ينف عنهما اسم الإيمان. وقال تعالى: ﴿وَاللَّذَانَ إِنِّي بَاتِيحًا مِنْكُمْ﴾ (النساء: ١٦). فقولهُ منكم لم يعن به اليهود ولا النصارى وإنما عني به المسلمين. فرد كل رجل يحدث عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بخلاف القرآن ليس ردًّا على النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- ولا تكذيبًا له. ولكن رد على من يحدث عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بالباطل. والتهمة دخلت عليه وليس على نبي الله -عليه السلام وكذلك كل شيء تكلم به نبي الله -عليه الصلاة والسلام- سمعناه أو لم نسمعه فعلى الرأس والعينين. قد آمنا به ونشهد أنَّه كما قال نبي الله. ونشهد أيضًا على النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أنَّه لم يأمر بشيء نهى الله عنه، ولم يقطع شيئًا وصله الله. ولا وصف أمرًا وصف الله ذلك الأمر بغير ما وصف به النبي. ونشهد أنَّه كان موافقًا لله في جميع الأمور. لم يتدع ولم يتقول على الله غير ما قال -تعالى- ولا كان من المتكلفين. ولذا قال الله تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ (النساء: ٨٠)^(١٥).

٧- إننا في عصر حدث فيه نوع من الاغتراب بحيث أدى ذلك الاغتراب إلى انفصال كثير من الشباب عن مجتمعاتهم وانفصالهم نفسيًا عن آبائهم بل وأسرههم مما عرف بالفصام بين الأجيال وهذه الأجيال الطالعة التي انتمت إلى الحركات الإسلامية على اختلافها وتنوعها قليلة البضاعة في المعارف الشرعيَّة وإذا درست شيئًا فإمَّا تدرسه في إطار البرامج التي تعدها بانتقائيَّة بالغة الجماعات والحركات التي ينتمون إليها والجماعات، والحركات الموجودة في الساحة

^{١٥} أبو حنيفة، النعمان بن ثابت. رسالة العالم والمتعلم. بتعليق مجد زاهد بن الحسن الكوثري. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢١هـ/

تنوعت اهتماماتها وأولوياتها واختلفت بشكل كبير، فقد تدّعي جماعة أنّ أزمة الأمة عقديّة فحسب وأنّ كل مشاكل الأمة ناجمة عن بعض الإصابات التي لحقت بالعقيدة فيصبح همّ المنتمين إلى تلك الجماعة التنديد بكل ما ترى قيادتهم أو رموزهم وموجهوهم أنّه قد أضر بالعقيدة فيكون هناك تركيز على الأخبار المتعلقة بقضايا القبور والتصوير والتوسل وما إلى ذلك، وهذا أمر لا نقلل من أهميته، لكنّ إعلاء تلك الأمور على كل شيء هو ما يحتاج إلى مراجعة وهناك من يشخّصون أزمة الأمة بأنّها أزمة تربويّة وآخرون يؤكدون على أنّها سياسيّة وفريق آخر يؤكد على أنّها أخلاقيّة أو اجتماعيّة أو اقتصاديّة إلى غير ذلك، وفي غمرة تلك الاختلافات ضاع فقه الأولويات، فلم يقدّم للأمة مشروع حضاريّ كليّ يعمل على إعادة بناء الأمة وتصحيح تصوّراتها وتنقية معتقداتها وإعادة النظر في برامج تربيتها وتكوينها وبناء شخصيّتها بجوانبها المختلفة العقديّ والفكريّ والاجتماعيّ والثقافيّ والسياسيّ والاقتصاديّ وما إلى ذلك، والإنسان بطبيعته قد يشغله النظر الجزئيّ عن الصورة الكليّة وقد يستغرق فيه، فإذا فعل واستمر على ذلك ردحًا من الزمن قد ينمو لديه إحساس بأنّه على الحق وأنّ كل من عداه على الباطل، وأخطر ما يبتلى به إنسان أو فئة الإحساس بامتلاك الحقيقة خاصّة إذا أوهمته نفسه بأنّه قد امتلكها دون غيره، وهنا يأتي دور الإخبار والاستدلال بما فكل حركة أو حزب أو طائفة من الطوائف تعزز ما تذهب إليه بمجموعة أخبار قد يكون فيها ما لا يبلغ درجة الصحة، ولكنّها تصححه بطرق مختلفة فإن أعوزها التصحيح وفق طرق المحدثين في التوثيق والتضعيف ونقد المتون قالت: "قد تلقته الأمة بالقبول" أو "مثل هذا يكتفى بشهرته عن طلب الإسناد له" أو ما شاكل ذلك، فتشيع أخبار ضعيفة أو مرسلّة أو فيها شذوذ أو علة قادحة لكنّ أصحابها يعلون من شأنها ويجعلونها حكم على كل ما عداها، وكثير

من الاختلافات في الساحة الإسلامية اليوم تغذيها مرويات تعصب لها أصحابها بشكل أو بآخر، وحملوها رؤيتهم وأفكارهم ومشاريعهم وجعلوا منها سبباً للنيل من مخالفيهم وخصومهم، فلم يعد هؤلاء الشباب قادرين على الميز بين ما هو أصوليّ وما هو فروعيّ، وبين ما هو أساسيّ وما هو ثانويّ، وصار الناس حين يستمعون إلى هذه المرويات التي قد لا تقدم إليهم بخطاب ملائم قد يبدون تبرُّم برواية بعضها؛ لأنّها سبقت في غير وقتها أو في غير مناسبتها، أو لم توضع في الإطار الذي ينبغي أن توضع فيه، أو أنّ من رواها من الدعاة أو الخطباء لم يستطع أن يكشف للناس عن مناسبتها ودورها في معالجة قضاياهم أو مشكلاتهم، بل قد يجد بعضهم في بعض ما يروى ما يصادم مألوفاته أو ما درج عليه أو ما فهمه من الحركات التي ينتمي إليها، أو من أهل العلم الذين يأخذ عنهم؛ فيسارع البعض إلى الرفض أو النفي، ويسارع الآخرون إلى اتهامه برفض السنّة جملة، مع أنّ آداب الإسلام تأمرنا بالحرص الشديد على عدم فتنة الناس واستدراجهم إلى ما قد يباعد بينهم وبين شريعة الله، خاصّة إذا تعلق الأمر بأصول.

٨- إنّ كثيراً من الدعاة نتيجة نقص في حسن إعدادهم يهْدُون الأحاديث هذا أخذاً من كتب عرفت بأنّها كتب حديث بعضها لا يقتصر على رواية الصحيح، فيأخذون من تلك الأحاديث ما يشاؤون متوهمين أنّ تخريج الحديث لا يعني أكثر من نسبته إلى الكتاب الذي أخذ منه كأن يقال: رواه أحمد في مسنده، أو البخاريّ في الأدب المفرد، أو فلان أو فلان من أصحاب المصنّفات أو المعاجم، مع أنّ التخريج أمر غير هذا كما يعرفه أهل الاصطلاح، وقد يروي الداعية في مجلس من مجالسه عشرين أو ثلاثين حديثاً لم يكلف نفسه

تخريج أي منها بل يرويها كما وجدها في الكتب على اختلافها، وقد يكون في بعض هذه الأحاديث ما لو عني ذلك الداعية أو الباحث بالرجوع إلى أهل الفن لوجد فيها شذوذاً أو علةً قاذحة أو عيوب في الإسناد، ومثل هذه الأحاديث كثيراً ما تترك الناس وتدفعهم إلى التساؤل وربما تدفع بعض الغافلين إلى المسارعة إلى النفي والإنكار وما إلى ذلك، فينتظر ممن يتصدى لمخاطبة الناس أن يكون شديد الحذر من رواية أي شيء لم يتأكد من صحته سنداً وامتناً، وأن يطالب الدعاة والمنتهمون إلى الحركات الإسلامية أن يتعلموا تخريج الأحاديث ودراسة فنون النقد للأسانيد وللمتون لئلا يقعوا في جريمة الكذب على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ونسبة شيء لم يقله إليه. على أن ذلك من الصعوبة بمكان يقول المعلمي -رحمه الله: "إنَّ ثبوت القول عن الصحابيِّ يتوقف على ثقة رجال السند إليه، والعلم بثقتهم يتوقف على توثيق بعض أئمة الجرح وتعديل كل منهم، والاعتداد بتوثيق الموثق يتوقف على العلم بثقته في نفسه وأهليته ثم على صحة سند التوثيق إليه، وثقته في نفسه تتوقف على أن يوثقه ثقة عارف، وصحة سند التوثيق تتوقف على توثيق بعض أهل المعرفة والثقة لرجاله، وهلم جرى، والسعي في توثيق رجل واحد من أولئك بغير حق أو الطعن فيه بغير حق سعي في إفساد الدين بإدخال الباطل فيه، فإن كان ذلك الرجل واسع الرواية أو كثير البيان لأحوال الرواة أو جامعاً للأمرين كان الأمر أشدَّ جدًّا كما يعلم بالتدبر"^(١٦).

ولذلك فإنَّ كثيراً من أهل العلم حين رأوا كثرة الوضع وظهر لهم أنَّ التمييز بين الصحيح وغيره يعسر لا سيما ما روي من طرق فرق أو مذاهب يخالفونها

^{١٦} راجع: اليماني، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. التكميل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. تحقيق وتعليق ناصر الدين الألباني.

الرياض: مكتبة المعارف، ج ١/ ٤-٥.

وتخالفهم، ولأنَّ الصراع بين الفرق والطوائف والمذاهب أوجد جَوْاً من أزمة الثقة بأهل الورع والصدق من غير الطوائف التي ينتمون إليها والمذاهب التي يتبنونها خاصة وقد كان بعضهم يجوّز وضع الحديث لما يعتبره مصلحة؛ فنفر بعض أهل العلم من المحدثين وطعنوا في كثير منهم، وحاولوا أن يستعيضوا عن عمليّات التوثيق الطويلة المضنية غير المضمونة النتائج برفض أي حديث يخالف القرآن المجيد بأي نوع من أنواع المخالفة، ولم يعودوا يقبلون حديثاً إلا إذا ثبت لديهم أنّه لا يخالف القرآن ويقترّبوا من مقاصد الشارع ويدل على مكارم الأخلاق، فهذا النوع من الأحاديث كانوا يقبلونه وما وجدوه مخالفاً لذلك ردّوه، وبذلك حصل نوع من التركيز على المتون وتجاهل الأسانيد لدى هذا الفريق من أهل العلم.^(١٧)

٩ - لقد أدرك علماءنا في وقت مبكر أنّ الخطأ والنسيان من صفات البشر وهي جزء من الضعف الذي اتسم البشر به ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٢٨) وبالتالي فليس هناك راوٍ من الرواة من جيل التلقي أو جيل الرواية أو جيل الفقه يتمتع بالعصمة من الخطأ أو النسيان، ولقد كان مألوفاً في جيل التلقي أن يقال بأنّ فلان قد نسي أو وهم أو ذهل، ولا ينبغي أن يراعى من يسمع من أحد شيئاً من ذلك إلى اتهام من يصف راوياً من الرواة أيّاً كان بخطأ أو نسيان أو ذهول بأنّه منكر للسنة، أو رافض لها، ولنا في استدراكات عائشة على الصحابة واستدراكات الصحابة بعضهم على بعض -رضوان الله عليهم أجمعين- دروس وعبر، وكلنا نعرف جلاله قدر عمر -ﷺ- وصرامته وانضباطه وتقديمه الكتاب على كل ما عداه ومع ذلك قد استدركت عليه السيدة عائشة ما يخالف

^{١٧}مُجَدِّدُ كَرْدِ عَلِيٍّ. الْقَدِيمُ وَالْحَدِيثُ. الْقَاهِرَةُ: الْمَطْبَعَةُ الرَّحْمَانِيَّةُ، ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٥م، ط١، ص ١٥٠ بتصرف.

القرآن بجرأة وثقة، ومع ذلك فإنَّ هذا الحديث المرفوض من عائشة ما يزال مثبتاً في الصحاح بل إنَّ "ابن سعد" في طبقاته الكبرى كرره في بضعة أسانيد.

قال: أخبرنا ثابت عن أنس بن مالك أنَّ عمر بن الخطاب لما طعن عوّلت حفصة، فقال: يا حفصة أما سمعت النبي -صلى الله عليه وسلّم- يقول إنَّ المعوّل عليه يعذب؟ قال وعوّل صهيب فقال عمر: يا صهيب أما علمت أنَّ المعوّل عليه يعذب؟^(١٨).

وقال: أخبرنا ابن عون عن مُجَدِّ قال: لما أصيب عمر حمل فأدخل فقال صهيب: وا أخاه!.

فقال عمر: ويحك يا صهيب أما علمت أن المعوّل عليه يعذب؟.

وقال: أخبرنا أبو عقيل قال: أخبرنا مُجَدِّ بن سيرين قال: أتى عمر بن الخطاب بشراب حين طعن فخرج من جراحته، فقال صهيب: وا عمره وا أخاه، من لنا بعدك، فقال له عمر: مه يا أخي أما شعرت إنَّه من يعوّل عليه يعذب؟^(١٩).

فمن ابن أبي مليكة قال: توفيت ابنة لعثمان رضي الله عنه بمكة، وجئنا لنشهدها وحضرها ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما وإني لجالس بينهما

فقال عبد الله بن عمر لعمر بن عثمان: ألا تنهى النساء عن البكاء؟ فإن رسول الله -صلى الله عليه وسلّم- قال: "إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه" قال

^{١٨} الشيباني: أحمد بن حنبل أبو عبد الله. مسند أحمد. الراوي: أنس بن مالك. ٣٩/١، حديث رقم: (٢٦٨)، خلاصة حكم المحدث: إسناده صحيح.

^{١٩} الزهري، مُجَدِّ بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري. الطبقات الكبرى. تحقيق علي مُجَدِّ عمر. القاهرة: مكتبة الخانجي. باب: ذكر استخلاف عمر رحمه الله، ج ٣ / ٣٣٥.

ابن عباس: قد كان عمر يقول بعض ذلك ... فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة، فقالت: رحم الله عمر! والله ما حدث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن الميت يعذب ببكاء أهله عليه". وقالت حسبكم القرآن "ولا تزر وازرة وزر أخرى" (٢٠).

^{٢٠} الغزالي، مُجَدِّدُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ بَيْنَ أَهْلِ الْفِقْهِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ. القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٩م، ط ٣، ص ١٦-١٧.

حول منهجنا في التعامل مع السنّة

الرؤية الكلية والمنطلق الإيماني

أدب الاختلاف في مقابل النيل من الأعراض بحجة سد الذرائع:

هنيئًا مريئًا غيرُ داءٍ مخامرٍ
لِعِزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتِ

وهؤلاء منهم مَنْ نقول له ذلك، ومنهم مَنْ نقول له: "ربّ اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون"، والذي أودّ تأكيده بهذه المناسبة أنني لستُ من الباحثين عن الغرائب، ولست من السّاعين لطلب الشهرة، فلدي منها الكثير، وأعوذ بالله أن أكون واحدًا من هؤلاء، أو أكون مثل القائل:

وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي الْمَلُوكَ غَرِيبَةً
قَدْ قَلَّتْهَا يُقَالُ مَنْ ذَا قَالَهَا

لكنّ ذلك لا يجعلنا نغضّ الطرف عن تلك الظاهرة السلبية، أو النزعة السلبية الشائعة في كثير من الأوساط التي ترى تشخيص الأفكار، ولا تميّز بين النقد والرفض، وترى في هذه النزعة السلبية الخطيرة تعبيرها المريح عن الالتزام بالتراث، والاتّصاف بالأصالة والتدين، وحمولات هؤلاء علينا تعبير عن نزعة الرغبة بالإسكات ولو بـ«الإرهاب الفكري» والاثّامات العنيفة المختلفة، فهذه الظاهرة ما تزال من الوسائل الأساسية التي يعتمدها «الماضويون» من حراس تخلف الأُمّة، وأعداء بعثها وإحياء وحدتها، ووضعها على طريق الانعتاق من التخلف وتجاوز آثاره، فأيسر شيء على تلك اللسانة السليطة اثّام الإنسان في عقيدته، وتكفيره واثّامه في نواياه، وتبديعه وتفسيقه، ونسبة كل رذيلة إليه من غير أن يرقبوا فيه إلا ولا ذمّة، وبعضهم قد تبلغ نزعة الشر فيه حد استباحة ذلك واعتبار إذائه أو قتله قرينة من القرب يتقرّبون فيها -لزيغهم وانحرافهم- إلى الله؛ لأنهم يرون في النيل من مخالفهم وسيلة لتنفير العامة منهم، وإبعادهم عن الاستماع إليهم، وهم قد يتواصلون بذلك، ويندب بعضهم بعضًا

إليه، كما كان بعض متقدميهم يستبيحون قتل المخالف، ويشجعون أنفسهم على عدم ضرورة التأكد مما بلغهم عنه بأنه سوف يُحشر على نيته؛ ولذلك فإنَّ بعضهم قد يقتل المخالف هذا العام ليعلن بعد عدة أعوام إنَّه كان مخطئًا في حقه وتجب عليه «كفارة القتل الخطأ»، أمَّا القتل فشهيد بريء، ويُسوَّى الأمر أو يقف عند هذا الحدِّ، وبذلك يقعون في مجموعة من المحرّمات والمخالفات الشرعيّة وهم يحسبون أنّهم يُحسنون صنعًا!

المهم أنّ هؤلاء الماضويين قد عيّنوا أنفسهم بأنفسهم أوصياء على الأمة؛ افتئاتًا عليها ورغماً عنها، ونصّبوا أنفسهم ناطقين باسم الإسلام دون إرادة منه، أو استحقاق أو تأهيل لهم، فأساؤوا إليه، وعرقلوا مشاريع خدمته، وشوّشوا على الكثيرين من حملته، وشغلواهم بالتافه والحقير مما جعله أولئك الماضويون أولويّتهم، وشغلهم الشاغل، الذي شغلوا الأمة به -عاملهم الله بعدله- عن مهام مواجهة الأخطار المهمّة والتحديات الأخطر.

إنَّ أصواتًا نقيّة -ارتفعت في جنبات الأرض المختلفة- أسكتها أولئك وقاتلوا وقابلوها بأنكر الأصوات، لا لخطأ اكتشفوه فيها، بل لمجرد كونها أصواتًا لم يألّفوها، ولم تصدر عمّن يقلّدونهم من أولئك الذين بينهم وبين التخلف والجمود والتحجّر نسب لا ينقطع وعري لا تنفصم، من أولئك الذين جعلوا من تلك الرسوم والأشكال دروعًا يتّفون بها بأس أصوات أهل التجديد بالقرآن القادم بإذن الله -تعالى- الذي لا يجب الفساد، وإن رغمت أنوف هؤلاء!

لقد صارت الرسوم والأشكال مبلغهم من الدين وحقيقته، ومبلغهم من العلم ودقائقه. وحين بدأنا مسيرتنا في محاولات المراجعات والتجديد والبعث والإحياء، ملّين نداءات ربنا: «قل يأيّها الناس...»، «قل يأيّها الذين آمنوا...»، ومرتسمين هدي سيدنا مُجّد -صلى الله عليه وآله وسلّم- إذا بتلك الأفاعي الخرساء تسارع إلى مغادرة جحورها لتنتقل في

فحيح - لا ينقطع- للليل منّا، واتهامنا بما يستحقون -بأصغر شيء منه- منتهى حدود القذف وآلام التعزير، فعلوا ذلك دون أي سند أو دليل أو إثارة من علم لديهم؛ لأنهم ينعمون بما لا يسمعون إلا دعاءً ونداءً.

وإننا لن نواجه هؤلاء بمثل ما رمونا به من الخروج والكفر والبدعة، والانحراف عن السنّة، بل نقول: إنهم ظالمون فيما رمونا به، كاذبون فيما وصفونا به، باغون فيما اتهمونا به، ومتجنّون فيما سارعوا فينا دون تثبّت ولا تمحيص، ورأفة منّا بعامة بريئة طيبة قد تستمع إليهم، أو تتأثر بذلك الفحيح الذي يطلقون، أعلنّا أكثر من مرّة -على الملأ- عقيدتنا ومنهجنا حماية لأولئك الطيبين من الانخداع بما يقوله أولئك الحسدة، لا دفاعًا عن أنفسنا، فنحن لا نرى في أنفسنا حاجة للدفاع عنها في حق تبنته بعد أن قام الدليل النقلّي والعقليّ عليه، أو علم أذاعته بعد أن أثبت علميته وموضوعيته، وصدق دلائله وقوة أماراته، وسلامة منهجها ومنطقه من جميع الوجوه إلا الوجه الذي لزموه عاملهم الله-تعالى- بعدله.

لقد أصابنا من أولئك الماضويين -الذين بغوا علينا- الكثير، ونحتسبه كلّ عند الله تعالى، متأسّين برسول الله -صلّى الله عليه وآله وسلّم- في تحمّل الأذى، والصبر على البلاء، والدعوة لهؤلاء: «ربّ اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون».

سائلين العليّ القدير أن يأخذ بأيدينا إلى ما يحبّه ويرضاه، وأن يهيء لنا من أمرنا رشدًا، وأن يشرح صدورنا وقلوب أبناء أمتنا للعودة إلى الله -تعالى- والاعتصام بحبله المتين والتمسك بكتابه الكريم، والاهتداء بهدي نبيّه ذي الخلق العظيم، وسنسير في طريقنا -طريق القرآن المجيد والمنهج النبويّ- دون التفات إلى مخالفة المخالفين بإذن الله.

منطلقي الأساس في مراجعة السنّة:

حجر الزاوية في منطقتي:

١ - المنطلق الإيماني والرؤية الكلية:

إِنِّي أَنْطَلِقُ مِنْ إِيْمَانِي بِاللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - رَبًّا وَإِلَهًا وَاحِدًا مُتَفَرِّدًا فِي ذَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١)، أَصْفَهُ - جَلَّ شَأْنُهُ - بِكُلِّ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، وَأَنْزَهَهُ عَنِ كُلِّ مَا نَزَّهَ عَنْهُ ذَاتَهُ الْعَلِيَّةُ فِي كِتَابِهِ، مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ وَلَا تَعْطِيلٍ وَلَا تَأْوِيلٍ وَلَا تَجْسِيمٍ لَمْ يَدُلْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ مُعْتَبَرٌ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ ثَابِتَةٍ، وَذَلِكَ أَسَاسُ «التَّوْحِيدِ» الَّذِي أَنْطَلِقُ مِنْهُ فِي ذَلِكَ كَلِّهِ.

٢ - إِنِّي أَوْمِنُ بِأَنَّهُ - جَلَّ شَأْنُهُ - قَدْ وَسَّعَتْ رَحْمَتُهُ كُلَّ شَيْءٍ؛ وَمِنْ سَعَةِ رَحْمَتِهِ إِنَّهُ اصْطَفَى مِنَ الْمَلَائِكَةِ رَسَلًا، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ أَنْزَلَ عَلَيْهِمْ وَحِيَهُ، وَجَعَلَهُمْ هِدَاةً لِعِبَادَتِهِ: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِقَلِّ يُكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ (النساء: ١٦٥)، وَهَؤُلَاءِ الرُّسُلُ يَتَّصِفُونَ بِسَائِرِ صِفَاتِ الْكَمَالِ الْإِنْسَانِيِّ، وَهُمْ مَنْزَّهُونَ عَنِ كُلِّ صِفَاتِ النِّقْصَانِ الَّتِي تَتَنَافَى وَاصْطَفَائِهِمْ رَسَلًا وَأَنْبِيَاءً، وَعَنْ كُلِّ مَا يُجَلِّ بِصَدَقَتِهِمْ فِي كُلِّ مَا يَبْلُغُونَهُ عَنْهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَوْ مَخَالَفَةِ النَّاسِ إِلَى مَا يَدْعُونَهُمْ إِلَيْهِ، وَهُمْ الَّذِينَ أَوْكَلَ إِلَيْهِمُ اللَّهُ - تَعَالَى - تَفْعِيلَ وَتَعْلِيمَ وَحِيَهُ، وَتَقْدِيمَ مِنْهَا التَّأْسِيَّ بِهِمْ فِي ذَلِكَ كَلِّهِ، بِحَيْثُ أَمَرْنَا أَنْ نُحْتَدِيَ بِهَدَاهِمُ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ (النساء: ٩٠).

٣ - إِنِّي أَوْمِنُ بِأَنَّ اللَّهَ - جَلَّ وَعَزَّ - يُوحِي بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِلَى رَسَلِهِ وَأَنْبِيَائِهِ، وَأَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - يَبْلُغُ وَحِيَهُ إِلَى رَسَلِهِ بِطَرَقٍ عَدِيدَةٍ، وَأَنَّ الْوَحْيَ مِنْ أَمْرِ رَبِّي، فَهُوَ مِنْ «الْغَيْبِ الْمَطْلُوقِ» فِي حَقِيقَتِهِ، وَأَنَّ كُلَّ مَا يُوحِيهِ اللَّهُ - تَعَالَى - لِرَسَلِهِ صَدَقَ وَحَقَّ كَلِّهِ، سِوَاءِ نَزْلِ بِشَكْلِ كِتَابٍ أَوْ صَحْفٍ أَوْ كَلِمَاتٍ يَسْمَعُهَا الرُّسُولُ النَّبِيُّ أَوْ أَيِّ شَكْلِ آخِرٍ يُخْبِرُ بِهِ الْأَنْبِيَاءَ وَالْمُرْسَلُونَ الَّذِينَ ثَبَتَ صَدَقَتُهُمْ بِالْأَدْلَةِ الْقَاطِعَةِ، وَحِينَ يَقُولُ الرُّسُولُ الصَّادِقُ الْأَمِينُ: "أَوْحِيَ إِلَيَّ... فَذَلِكَ حَقٌّ وَصَدَقَ سِوَاءِ أَكَانَ وَحِيًّا مُتَلَوًّا أَمْ غَيْرَ مُتَلَوًّا، بَلَّغْنَا أَوْ لَمْ يَبْلُغْنَا، سَمِعْنَا أَمْ لَمْ نَسْمَعْهُ.

٤- إِنِّي أؤمن بأنَّ كلَّ ما ثبت صدوره عن المعصوم -صلى الله عليه وآله وسلم- من قول أو فعل أو تقرير له دلالة شرعية أخذ بها على العينين والرأس، وأنَّ لما سكت عنه رسول الله دلالة شرعية كذلك أجتهد في معرفتها.

٥- إِنِّي أؤمن بأنَّ رسول الله محمدًا -صلى الله عليه وآله وسلم- قد أنزل الله -تعالى- القرآن المجيد على قلبه، وتكفل بحفظه، وأقرأ رسول الله إياه فلا ينساه، ونهاه عن تحريك لسانه به أثناء نزوله، وتكفل بجمعه وقرآنه وبيانه، وجعل هذا القرآن بيانًا وذا آيات مبينات بيِّنات، وأمر رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم- بتلاوته على الناس واتِّباعه في كلِّ ما جاء به، وأمر الناس باتِّباعه وبيان الحكمة في تأويله في الواقع؛ ليحسن الواقع استقباله والانفعال به، وإصلاح شؤون الخلق به، والحكمة في دعوة الناس إليه، فهو وحي إلهيٌّ كلُّه من: «الحمد لله» إلى «الناس»، وهو كلمات الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ (فصلت: ٤٢)، وقد حفظه الله من داخله بنظمه وأسلوبه وتحديده وإعجازه وبلاغته وفصاحته، وتحدي الخلق -كلهم- به، وأثبت عجزهم عن الإتيان بمثله، أو بمثل سورة واحدة من سوره، وهيَّأ الناس ويسرهم ويسره لهم؛ ليحفظوه في الصدور وفي السطور نعمة منه -تعالى- عليهم ونفضلاً منه جلَّ شأنه. ونزول القرآن -وحيًا منه سبحانه- لا ينفي ولا يمنع أن يوحى الله لرسوله أمورًا أخرى تيسر له -صلى الله عليه وآله وسلم- مهامه، وتذلل الصعاب التي تعترض سبيله في تحقيق ما كلف به وهَيَّءَ له، وتكشف له ما يخفى عليه من شؤون، فلا شيء يمنع ذلك من نصٍّ أو عقل، ولا يملك امرؤ أن ينفي أنواعًا من الوحي -غير القرآن المجيد- إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- إلا إذا ورد في القرآن المجيد أو على لسان رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- إنَّه لم يوحَّ إليه شيء غير هذا القرآن، والاحتياط في هذه الأمور ضروريٌّ، فلا يُثبت شيء أو يُنفي إلا بدليل معتبر في جنس ما يُثبت أو يُنفي ألا وهو القرآن الكريم. وطاعته -عليه الصلاة والسلام- واجبة؛ بل فريضة محتمة، والذي جاء في كتاب الله يدل على أن القرآن هو ما أوحى إليه -صلى الله عليه وآله وسلم- ونطيعه -صلى الله عليه وآله وسلم- بطاعة الله: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ (النساء: ٨٠)، ولا يسع امرؤًا يؤمن بالله واليوم الآخر أن يعصي أمرًا ثبت صدوره عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أو يرتكب شيئًا مما ثبت نهي عنه -صلى الله عليه وآله وسلم-

عليه وآله وسلّم - أو: ﴿يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى﴾ (النساء: ١١٥)، ومن يفعل ذلك أو قريباً منه فقد ضلَّ ضلالاً بعيداً، وإني على يقين أن من المستحيل وقوع اختلاف أو تناقض أو تعارض بين ما جاء في كتاب الله، وما جاء في سنة ومنهج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم الصحيحة الثابتة عنه، وكل دعوى تخالف ذلك وتدعي وقوع شيء من ذلك فهي دعوى باطلة باطلة باطلة، على صاحبها أو مصدقها التوبة إلى الله - تعالى - والبراءة من مثل تلك المقولات. كما ذكرت كثير من الآيات التي تحصر مهمة النبي - صلى الله عليه وآله وسلّم - في البيان والتلاوة والاتباع والتركية بطريقي البشارة والندارة قال تعالى: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (البقرة: ١٢٩) وقوله: ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (النمل: ٩١) وقوله: ﴿أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (العنكبوت: ٥١) وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: ٨٩) إلى غير ذلك من الآيات التي لا تدع مجالاً للقول بأن هناك جفراً أو قرآناً خفياً أو وحياً رديفاً لا يعلمه إلا أناس معدودون، وليس من حق أحد أن يتلاعب بهذا النوع من المفاهيم الكبرى التي إذا اختلت في أذهان الناس اختل تصورهم لدينهم وفتحوا على أنفسهم أبواب فتنة وضلال.

٦- إني مؤمن بكل ما آمن به رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلّم - وتبعه فيه سلف هذه الأمة، كافر بالجبوت والطاغوت وبكل ما كفر رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلّم - به، وتبعه في الكفر به سلف هذه الأمة، أعيش ما عشت على ذلك إن شاء الله، وأسأله - سبحانه - أن يميتني على ذلك بمنه وفضله وكرمه، وأستودعه - جل شأنه - شهادتي بأنه لا إله غيره ولا رب سواه، ولا خالق عداه، لا راداً لأمره ولا معقب لحكمه: ﴿لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (القصص: ٨٨)، وأن سيدنا محمداً عبده ورسوله - صلى الله عليه وآله وسلّم - حمل إلى البشرية رسالة ربه العالمية الخاتمة، أخرجنا الله به من الضلالة إلى الهدى، ومن الظلمات إلى النور، وأسأله أن يجعل هذه الشهادة الصادقة وسيلتي لعفوه ومغفرته ورضاه يوم لقاؤه.

٧- إنني حين أؤكد ذلك - بكل ما ذكرت- فلنكي يعلم الجميع سلامة المقصد وصلاح الغاية وصحة العقيدة ودقة الهدف من ناحية، ولعل ذلك يجعل المترددين - في القيام بمراجعاتهم أهل للقيام بها لكن لديهم تهيئاً من ممارسة ذلك- يقدمون على ذلك غير مبالين بتلك الأصوات التي أشرنا إليها، ويتابعون معنا مسيرة مراجعة تراثنا وتنقيته مما علق به من شوائب، والله يتولانا وإياهم.

أنا والمراجعات:

زيادة في الإيضاح أود أن أؤكد للجميع أنني حين أقوم بمراجعات في تراث أمي قد تؤدي بي إلى نتائج لم يألّفها البعض فإنني إنما أفعل ذلك من منطلق الالتزام بقضايا الأمة والعمل على تجديدها حيويّتها وفعاليتها وتصحيح مسارها، وبدافع الانتماء إليها لا الاستعلاء عليها أو الافتئات عليها وتجاوزها، ولا شك أن هدي من ذلك مختلف عن هدف الليبراليين وغيرهم، فإذا فهم البعض من بعض نتائج ما أفعل الهدم، أو ظنّ إنّه قد يؤدي إليه، فهو الهدم لإعادة البناء لا الهدم المجرد من أجل الهدم، والعمل المستهدف مني إنما هو لإعادة الأمة إلى مرجعيّتها في الكتاب الكريم والسنة النبويّة الصحيحة الثابتة المرتبطة به ارتباطاً لا ينفصم، فأنا أحاول الاجتهاد، ولا شك أنني في هذا أصيب وأخطئ، وأسأله - سبحانه وتعالى - أن يكون مع حسن نيتي وصلاح قصدي، وأن يسدّد اجتهادي، وأن لا يجرمني أجر المجتهد الذي بذل النصح للأمة، وأخلص في ذلك في صوابه وخطئه؛ وصوابه بتوفيق من الله، وخطؤه من قصور ذاته، ونوبات غفلاته، ومن الشيطان. وحينما أتناول أموراً شائكة، أو صارت شائكة بعد أن لم تكن، فإنني أتناولها متردداً خائفاً قلقاً، مدركاً لخطورتها، وأحياناً شبه مكره عليها؛ سائلاً العليّ القدير التسديد والترشيد؛ لأنني أرى أن عدم معالجتها - من أمثالنا من طلبة العلم- قد يتيح للمتطّقلين من المستشرقين وبعض الليبراليين أو اللادينيّين وأضرابهم الفرصة لتناولها بطرقهم، ومن منطلقاتهم التي قد تكون بعيدة عن منطلقات الدين، وأنذاك يستدرجوننا إلى الجري وراءهم، وإلى الانشغال بالرد عليهم، فنكون في موقع الدفاع لا في موقع القوة والتأسيس أو البناء.

ومن تلك القضايا التي يدندنون حولها، ويدندن معهم بعض من يزعمون أنهم «قرآنيون» وما هم بقرآنيين؛ ولكنهم قوم يفرقون مما يعتبرونه نيلاً من السنّة أو تجاوزاً لها. إننا نعمل على تقديم تصور دقيق منضبط -انطلاقاً من القرآن- في قضية العلاقة بين «كتاب الله» و«سنّة رسوله» -صلى الله عليه وآله وسلم- يعالج هذه الإشكالية دون أعراض جانبية، ونعوذ بالله -تعالى- أولاً من أن نكون من بين أولئك الذين: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ (النساء: ١٥٠)، ولعل الله -تعالى- يهدينا في هذه الإشكالية إلى الرأي الرشيد والقول السديد إن شاء الله تعالى، ونرى أنّ الأزمة هي أزمة فهم وفقه وتحديد أدوار، فإذا فهمت النحل الإشكالي وزال الاستشكال، فأين هذا من ذلك، ولكنّ القوم لا يقرؤون، وإذا قرؤوا لا يفقهون.

موقفنا من إشكالية العلاقة بين الكتاب والسنّة:

إنّ قضية «العلاقة بين الكتاب والسنّة» قضية منهجية عندي، وأعني بذلك أولاً ضرورة اليقين من استحالة وقوع تناقض أو تعارض أو تنافٍ بين الكتاب والسنّة؛ لأنّ قاعدة العلاقة بينهما أنّها علاقة اتفاق منهجيّ في المصدر والغاية، والاتفاق المنهجيّ والغائي يفرض الاتفاق في الضوابط المنهجية لدلالات الآيات الكريمة، ومتون كل الأحاديث والسنن التي تُرفع بأسانيد صحيحة إليه -صلى الله عليه وآله وسلم- وتُروى بألفاظه -صلى الله عليه وآله وسلم- ذاتها، لا بالمعاني التي فهمها الرواة، فيستحيل أن يأتي رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بما يناقض وحياً إلهياً قرآنياً أو يبطله بشكل مطلق، أو ينسخه، ولو حصل لاستدرك القرآن على رسول الله ذلك كما حدث في مناسبات عديدة، وعلماء أصول الفقه شركوا بين الكتاب والسنّة في مباحث اللغات لإدراكهم لهذه الحقيقة المسلّمة، لكنهم لم يذهبوا بها إلى مداها ليحدّدوا لنا الضوابط المنهجية للدلالات المشتركة؛ ليتضح أنّ السنّة هي التبيين العمليّ للقرآن والتأويل والتفعيل له في الواقع.

وماذا عن «حجّة السنّة»؟

إنّ «السنّة النبوية المطهّرة» ليست حجّة فحسب، بل هي ضرورة دينية وحتمية منهجية؛ أيّ نيل من حقيقتها يُعدّ نيلاً من المرجعية القرآنية والمرجعية النبوية معاً، ولم يُعط القرآن

الكريم لأحد حق تجاوزها أو تجاهلها أو النيل منها بحال، و«مرجعية السنة» ضمانة لا غنى عنها لبناء الأمة ووحدها، وضمنة للمنهج القرآني، وضمنة لضبط عمليّات الاجتهاد والتجديد واستمرارها، ومقاومة تأثيرات قسوة القلوب وطول الأمد، وبيان مناهج النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - والحكمة في التطبيق والتفعيل.

ولتوضيح ذلك أكثر لنقرأ -معاً- قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الأعراف: ١٥٧)، فيستحيل منهجياً أن يأتي في السنة -أقوالاً وأفعالاً وتقريرات- ما يناقض شيئاً من ذلك، فلو صحّ أحد إسناد حديث يؤدّي تصحيحه والتسليم بمقتضاه إلى نوع من التناقض بين مفاهيم القرآن للطّيّبات والخبائث والمعروف والمنكر والإصر والأغلال والتخفيف والرحمة وما إليها من مفاهيم القرآن أردّه إلى ضوابط المنهج القرآنيّ في دلالات مفاهيم هذه الألفاظ، وأوحد دلالاتها بذلك، وليس لأحد -كائناً من كان- أن يقول: إنّ رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أراد معنى أو مدلولاً غير ما دلّ عليه القرآن، بحيث يقع التعارض بين ما أنزل إلى رسول الله وأوحى إليه وبين ما يبلغه للناس ويعلمهم إياه، كيف وقد أمر -صلى الله عليه وآله وسلم- باتّباعه مرات عديدة في كل ما نزل فيه؟! ﴿اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ (الأنعام: ١٠٦) ولذلك فقد رفضنا قبول حديث: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإن قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحقها، وحسابهم على الله" (٢١) فهذا الحديث بالرغم من كثرة الطرق التي رووه بها وما من

^{٢١} من خلال موسوعة خاصة على حاسوب به نحو ٢٦٥٠٠٠ طريق فضلاً عن المستقى من أمهات مطبوعة تم استخلاص بحث، ومن هذا البحث، ومن قواعد تحقق من صحة الأسانيد مبيّنة في مقدمته تم استخلاص ٢٣٤ طريقاً لهذا الحديث:

- منها ٤٠ تدور كلها على / الزهري، و ٢٤ على / الأعمش، و ٢٠ على / حميد الطويل، و ١٦ على / شعيب بن أبي حمزة، و ١٢ على / سفيان الثوري و ٦ على / الحسن البصري، و ٤ على / شريك النخعي.
- وكل من هؤلاء مدلس، ولم يصرح هنا بسماعه؛ فالمدارات كلها مظلمة؛ فباطلة؛ فلا اعتبار بها.
- هذا فضلاً عن عورات أخرى بالأسانيد.

- ومنها ٢٣ تدور كلها على / سماك بن حرب عن فوفه عن فوفه و ٨ على / كثير بن عبيد و ٤ على / سفيان بن عامر الترمذي، و ٣ على / زياد بن قيس و ١ على / حاتم بن يوسف الجلاب عن عبد المؤمن بن خالد، و ١ على / عبد الرحمن بن عبيد الله، و ١ على / عجلان مولى فاطمة، و ١ على / أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة و ٢ مرسلتان.
- وسماك ضعيف وسائر هؤلاء مجهولون؛ فالمدارات كلها مظلمة؛ فباطلة؛ فلا اعتبار بها.
- هذا فضلا عن عورات أخرى بالأسانيد.
- ومنها ٧ تدور على / العلاء بن عبد الرحمن، و ٢ على / سليمان بن أبي داود و ١ على / عمر بن أبي بكر الموصلي عن زكريا بن عيسى، و ١ على / يحيى بن أيوب الغافقي، و ١ على / سليمان بن أحمد الواسطي، و ١ على / أبي عبد الرحمن الوكيعي عن إبراهيم بن عيينة.
- وكل من هؤلاء ليس بمحل للحجة مطلقا، لا مفردا ولا مقرونا بغيره؛ فالمدارات كلها مظلمة؛ فباطلة فلا اعتبار بها ● هذا فضلا عن عورات أخرى بالأسانيد.
- ومنها ٨ تدور على / يونس بن يزيد الأيلي، و ٥ على / ابن المذهب عن القطيعي و ٥ على / عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب، و ٣ على / سهيل بن أبي صالح، و ٣ على / عبد العزيز الدراوري عن محمد بن عمرو بن علقمة، و ١ على / أبي بكر بن عياش عن عاصم بن بحدلة، و ١ على / مصعب بن ثابت.
- وكل من هؤلاء ضعيف ● هذا فضلا عن عورات أخرى بالأسانيد تحيل اعتبار بعضها ببعض.
- ومنها ٣ على / يحيى بن بكير عن الليث بن سعد ويحيى ضعيف والليث مدلس ولم يصرح بالسماع.
- ومنها ١١ على / قتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد والليث مدلس ولم يصرح بالسماع، وهنا شذوذ لعله مما أدخله خالد المدائني على الليث.
- ومنها ١٠ على / شعبة عن واقد بن محمد عن أبيه عن ابن عمر، وهنا شذوذ وجهالة متنا وإسنادا.
- ومنها ٢ على / أحمد بن عمرو البزار عن فوفه عن القاسم بن مالك عن أبي مالك الأشجعي سعد بن طارق بن أشيم عن أبيه. والبزار ضعيف يخطئ في المتن والإسناد، والقاسم ضعيف وفي سعد ريبة، وفي دعوى صحبة أبيه ريبة أيضا؛ فالإسناد مظلم؛ فباطل؛ فلا اعتبار به.
- ومنها ١ على / نعيم بن حماد عن فوفه عن أبي مالك الأشجعي سعد بن طارق عن أبيه. ونعيم ليس بثقة، وفي سعد ريبة، وفي دعوى صحبة أبيه ريبة أيضا، فالإسناد مظلم؛ فباطل؛ فلا اعتبار به.
- ومنها ١ على / أحمد بن يوسف السلمى عن عبد الرزاق، وعبد الرزاق مدلس ولم يصرح بسماعه وقد اختلط بأخرة، ولا يدرى أسمع السلمى منه قبل اختلاطه أم بعده؛ فالإسناد مظلم؛ فباطل؛ فلا اعتبار به.
- ومنها ١ على / إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبد الرزاق، وعبد الرزاق مدلس ولم يصرح بسماعه وقد اختلط بأخرة، ومات وعمر الدبري ست أو سبع سنوات فاستصغر فيه، فالإسناد مظلم فباطل فلا اعتبار به
- هذا فضلا عن عورات أخرى بالأسانيد تحيل اعتبار بعضها ببعض وتقوية بعضها بعضا.
- ولا اعتبار بين المجروحين في عدالتهم بل بين الضعفاء في حفظهم ضعفا خفيفا لا شديدا، ولا اعتبار في جهالة لأن الجهالة

طريق واحد منها سلم سلامة تامة لا يمكن قبوله وهو يناقض وينافي معني آية في كتاب الله تعالى - من المحكمات التي تنص على حرية الاعتقاد وحرية التدين وأن لا إكراه في الدين منها: قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة: ٢٥٦) التي تجرأ بعضهم على القول بنسخها رغم أنها مخرجة مخرج الأخبار في صيغتها ولا نسخ في الأخبار حتى على مذاهبهم في النسخ رغم رفضنا لها، وقوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (يونس: ٩٩) وقوله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُمْهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ (هود: ٢٨) وقوله: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ (الغاشية: ٢٢) وقوله ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ (ق: ٤٥) كل هذه الآيات تجرأوا على القول بنسخ بعضها وتأويل البعض الآخر لإعلائهم شأن حديث "أمرت أن أقاتل الناس" عليها جميعاً، فنحن لا نقبل هذا ولا نحب أن نلقى الله به، وكذلك ما اعتبروه تعزيزاً لحديث "أمرت" وهو ما نسبوه إليه - عليه الصلاة والسلام - من قول مفاده: "من بدل دينه فاقتلوه"^(٢٢) الذي اقتطعوه من سياقه، ليتصرفوا بمعناه ولينزلوه على مذاهبهم غير ملتفتين إلى أي الكتاب الكريم، فنحن وفقاً لمنهجنا لا نقبل أن يدعى تناقض بين الكتاب والسنة بحيث يلجأ من يلجأ إلى الترجيح بينهما والتأويل وما إلى ذلك لأنَّ منهجنا يعصمنا من التفريق بين الله ورسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - وكتاب الله وتعليم رسوله الناس إياه، ونرى أنَّ لتلك الأقوال الغثية ظروفاً سياسيّة واجتماعيّة أملت في فترات انحراف أرادت أن تقول لما تصف السنة الحاكمين من كذب هذا حلال وهذا حرام.

وحين يقول الله - جلَّ شأنه: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (الحج: ٧٨) فلا يمكن أن تأتي سنة تجعل على الناس حرجاً في الدين وتصح، وحين يقول الله تبارك وتعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (النساء: ٢٦) فيستحيل القول بأنَّ القرآن الكريم غير بيّن أو مبين، بل يمكن أن يقال: «إنَّ لله أن يبيّن لنا بأيّ طريق يختاره، فقد بيّن ما بيّن في الكتاب، وقد بيّن لنا بطريق رسوله

مظنة جرح، ولا في تدليس لأن التدليس مظنة جهالة، ولا في ضعف شديد.

٢٢ أخرجه النيسابوري، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم. في المستدرک علی الصحیحین. الرياض: دار الحديث، ١٩٦٨م، ج ٣/٥٣٨-٥٣٩، وقال: صحیح علی شرطه، وآته لم یخرجه، فأغرب. أفاده

ابن الملّقن فی: تحفة المحتاج. دمشق: دار البیضاء، ١٩٩١م، ج ٢/٤٦٩.

الكريم - صلى الله عليه وآله وسلم - وسننه، ولكن دون أن يكون هناك تناقض أو تعارض»،
والقول بخلاف ذلك افتتات على الله - تعالى - وتحكم.

وإن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - حين يحكم أو يسن فإنما يفعل ذلك اتباعاً لما
أنزل إليه من ربه؛ فرسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إن حكم فإنما يحكم بما أراه الله:
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾
(النساء: ١٠٥)، وإذا علم الناس شيئاً فإنما يعلمهم مما علمه الله جلّ شأنه: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ
عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ هَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ
وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾
(النساء: ١١٣)، وحين يقول الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾
(النساء: ٢٨)، فإن وحدة المنهج بين الكتاب والسنة تجعل مراد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -
تبعاً لمراد الله تعالى فيكون محققاً ميسراً على أمته: «ما حُيِّرَ بين أمرين إلا
اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً».

وهكذا يضبط المنهج الدلالات والمضامين والمعاني والغايات، ولا يسمح بمرور أية دعاوى
للتناقض بين ما جاء به رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - من كتاب وما يفعله أو
يقوله اتباعاً له وتأويلاً وتفصيلاً لآياته في الواقع، فالمتن الذي يرفع إليه - صلى الله عليه وآله وسلم -
لا بد من تحليله في ضوء ذلك المنهج، بعد أخذ الإسناد ما ينبغي أن يأخذه من
الفحص الدقيق وفق القواعد المنهجية المعهودة، ودون أيّ تساهل في أية جزئية من جزئيات
المنهج، أو التسليم بالتعارض واللجوء إلى التأويل بمعنى التفسير، فذلك مخالف للمنهج
وطبيعته، ودقته وصرامته.

خطورة التفريق بين دلالات الكتاب والسنة:

وأودّ التنبيه على أنّ في هذا الذي نقوله - لمعالجة إشكالية العلاقة بين الكتاب والسنة -
ملحظاً آخر شديد الأهمية قد يغيب عن أذهان بعض طلبة العلم، وهو أنّ التسليم بأيّ
اختلاف بين دلالات القرآن الكريم ودلالات المرفوع إليه - صلى الله عليه وآله وسلم -
باللفظ أو بالمعنى يستدعي كثيراً من التصوّرات الخاطئة التي تناقض وتنافي - دون شعور - دقة
الارتباط بين «الوحي» و«الرسالة» و«التبليغ»، فالرسل والأنبياء يستحيل عليهم أن يخالفوا

مَا أَرْسَلَهُمُ اللَّهُ -تعالى- به: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُمْ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (المائدة: ١١٧)، أو ينهون الناس عن شيء ويخالفونهم إليه: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ﴾ (هود: ٨٨)، وقيمة السنّة لا تظهر فقط فيما قاله أو فعله أو أقرّه الرسول -صلّى الله عليه وآله وسلّم، بل تظهر كذلك فيما سكت عنه، فالمسكوت عنه نبويّاً لا يقل أهمية عن المنطوق في سائر النواحي المنهجية، فالمنهج يقدم لنا تفسيراً أو أكثر لأسباب السكوت عن المسكوت عنه.

فعلّ هذا الإيضاح يجعل هذا الأمر منتهياً «فلا يقعق لي أحد بالشنان»، ولا يحاول أحد أن يسوّي بيني وبين آخرين، سواء من سمّوهم قرآنيين أو من أطلقوا عليهم آثاريين، فيحرم نفسه وقد يحرم غيره من الاستفادة بما أقول أو أكتب أو أراجع، فيفوت على نفسه وغيره خيراً كثيراً بجهله أو بسوء ظنه أو بوسوسة الشيطان له أو قصور فهمه وبغيه.

معالم منهجنا:

لكي أزيد منهجي توضيحاً بشكل مفصّل أقول: بعد استحضار كل ما تقدّم وتحريراً وتلخيصاً لبعضه:

أولاً: إنني أنطلق في مراجعاتي وملاحظاتِي على تراثنا -الذي جُمع في عصر التدوين- من إيماني بأنّ القرآن المجيد قد تضمّن «المنهجية المعرفية» واشتمل عليها، وأساسها الأول أنّ القرآن المجيد مصدّق على كل ما عداه، ومهيمن على كل ما سواه، ومستوعب لسائر الأنساق الدينية والحضارية والثقافية السابقة واللاحقة؛ ما فرط الله فيه من شيء، وهو «تبيان لكل شيء»، وآياته مبينات بينات، وهو كتاب مبین، ورسول الله -صلّى الله عليه وآله وسلّم- كان قد تمثّل ذلك المنهج القرآنيّ حتى صار -عليه الصلاة والسلام- «المنهج القرآنيّ» نفسه، فهو خلقه وسلوكه وقوله وفعله وتصرفاته وحرابه وسلمه وحكمه وقضاؤه وفتواه.

ثانياً: «الجمع بين القرائتين» قراءة الكتاب وكل ما ثبت صدوره عن رسول الله وسنته وسيرته، ثم جمع ذلك مع الكون لينضبط المنهج، ويضبط الحياة بمنهج الله ورسوله -صلى الله عليه وآله وسلم.

ثالثاً: القرآن المجيد هو المصدر الذي أناط الله -تعالى- به إنشاء الأحكام والكشف عنها استقلالاً؛ بذلك نزل القرآن المجيد: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ (آل عمران: ٢٣)، ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ (الأنعام: ٥٧)، ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرَعًا وَمِنْهَا جَا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لَّيَبْلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (المائدة: ٤٨)، ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ (المائدة: ٤٩)، واتل من سورة يوسف الآية (٤٠) والآية (٦٧)، وهذا من المعلوم من الدين بالضرورة.

رابعاً: إن السنة الصحيحة الثابتة عنه -صلى الله عليه وآله وسلم- سنة معصوم، أصلها قرآني ولا بد، على الإجمال وعلى التفصيل؛ ومن القرآن الكريم تستمد حجيتها وإلزامها، وأفهم قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ؛ أي: به، والضمير عائد إلى الذكر. ﴿لِلنَّاسِ﴾؛ الضمير في (إليهم) عائد إلى الرجال السابق ذكرهم في قوله (إلا رجالاً)، ﴿مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل: ٤٣-٤٤)، وأؤيد فهمي هذا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَفُصُّ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ (النمل: ٧٦)؛ ولذلك فإن المراد بـ«التبيين» هنا تبين مرادات القرآن المجيد ومعانيه، وأتوقف في استدلال بعض الأصوليين بالآية على جواز تخصيص الكتاب الكريم بالسنة، فهذه الآية لا تدل على هذا المذهب، وعلى القائلين به أن يبحثوا ليستدلوا بدليل غيره إن كانوا مصرين على القول بذلك، وفيه نظر. و«أهل الذكر» -الذين أُحيل مشركو العرب عليهم ليسألوهم- هم أهل

الكتاب، وبعد نزول القرآن فينا صار اللفظ يصدق علينا أيضاً، وصرنا والشعوب الأُمِّيَّة - التي تلقّت القرآن المجيد- من أهل الذكر: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾ (الأنبياء: ١٠)، ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ (ص: ١).

ولا أريد أن أطيل، لكن استعمال بعض البرامج لقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ (الأنبياء: ٧) كشعار لبرامجهم أمر لا أراه مقبولاً، والله أعلم.

وقد كُلف رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بتلاوة الكتاب الكريم على الناس، وتعليمهم إياه، وتعليمهم الحكمة في تعلّمه وتعليمه، والحكمة في تحويل ما جاء فيه إلى سلوك وواقع يعيش الناس به؛ فيتزكّون ويؤهلّون للوفاء بعهد الله -تبارك وتعالى- والقيام بمهام الاستخلاف وأداء الأمانة الإلهية، والنجاح في اختبار الابتلاء، والعودة إلى الجنة التي أخرج الشيطان أبويهم منها، فبعد أن ضنّ اليهود وبخلوا على الأُمِّيِّين بإيصال ما أنزل إليهم وقالوا: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾ (آل عمران: ٧٥) بعث الله -تبارك وتعالى- في أولئك الأُمِّيِّين رسولاً منهم: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾ (الجمعة: ٢). واستغنى الله -تعالى- عن يهود وأغنى الأُمِّيِّين عنهم.

واتل الآية (١٦٤) من سورة آل عمران، وقد بلغ رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- الرسالة، وأدّى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد الناس بالقرآن الكريم جهاداً كبيراً كما أمره الله تبارك وتعالى: ﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ (الفرقان: ٥٢).

استقلال السنّة بالتشريع:

ما أثاره البعض - وما كان ينبغي له أن يُثار - من «استقلال السنّة بالتشريع»، أو أنّ «السنّة قاضية على الكتاب»، هي أقوال فرضها الجدل والسجال؛ وقد رفضها البعض وقبلها البعض وأولها الآخرون بهذه الأقوال، وفي سائر الأحوال؛ فإنّ هذه المقولة تُعد من الأقوال الخلافية التي قيلت بناءً على الظنّ بوجود أحكام لم ترد في الكتاب ووردت في السنّة، ونحن لا نقبل هذه الفرضية، فهم يرون أحكاماً مثل: «المنع من الجمع بين المرأة وعمتها» و«تحريم أكل لحوم الحمير الأهلية» قد استقلّت السنّة في بيانها عن الكتاب، وقد حملهم على ذلك عدم عثورهم على الحكم الأول في محرمات النساء نصّاً في آيات «محرمات النساء»، وعدم عثورهم على الحكم الثاني نصّاً في «محرمات الأطعمة» كذلك. وفي القرآن الكريم كليّات تتناول آلاف أو بلايين الجزئيات، وقد جاء عن الإمام الشافعيّ فيما نقله عنه الزنجاني: "... أنّ الشافعيّ كان يرى جواز التمسك بالمصالح المستندة إلى كليّات الشرع ولو لم تشهد لها أدلة جزئية خاصّة».

وللقرآن الكريم عادات في التعبير، وفي أسلوب القرآن المجيد حذف، وفي القرآن مكنون، فما لم يذكر ذكراً مباشراً قد يكون مدرجاً تحت دليل كليّ، وما لم يذكر بخصوصه قد يندرج تحت عموم عام من العمومات؛ لأنّ القرآن المجيد قال فيه مُنَزَّلُهُ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: ٨٩)، واشتمل على «جوامع الكلم» وقد أحسن الإمام الشاطبيّ حين نصّ على اندراج «السنّة» تحت عموم شيء، وأتمّها شيء يُبيّنه الكتاب^(٢٣)، ولعله أراد أنّها مما يُبيّن أصله الكتاب. أمّا تحريم «الجمع بين المرأة وعمتها» فيمكن أن يُقال فيه أنّ العرب درجت على اعتبار العم أباً والعمّة بمثابة والخالات أمّهات، فذكر تحريم أمّهات النساء فيه تنبيه إلى ذلك، فتكون الدلالة نصّاً في الأمّهات وتبنيهاً أو إشارة أو فحوى في العمّات والخالات، ولا يصعب على المجتهد الوصول إلى ذلك، فما بالك بالمتلقي الأول -صلى الله عليه وآله وسلّم- فيكون ذلك -في إطار المنهج النبويّ- مدرجاً في التأويل والتفعيل في الواقع. وأمّا تحريم «أكل لحوم الحمير الأهلية»

^{٢٣} راجع: الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن مُجَدِّ اللخمي الغرناطي. الموافقات. مباحث الكتاب من مباحث الأدلة.

فإنَّ الله -تبارك وتعالى- قد جعل بهيمة الأنعام للأكل؛ وهي الإبل والبقر ومنه الجاموس والغنم والماعز، وامتنَّ على العباد بذلك، وأمَّا الخيل والبغال والحمير فالأصل فيها الركوب: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ (النحل: ٨)، وإذا خرج الناس عن الأصل نتيجة أيَّة ظروف طارئة؛ كالجاعات وما إليها، فإنَّ المسارعة إلى منع أكلها، والعودة بها إلى الأصل «لتركبوها وزينة» عودة إلى الأصل الَّذِي خَصَّصَهَا الْقُرْآنُ لَهُ: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ (مريم: ٦٤)، فنهى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- عن أكلها؛ للإبقاء عليها وسيلة للمواصلات العمليَّة السهلة في تلك العصور اتباعًا للقرآن المجيد وإعادة لها إلى الأصل الَّذِي نزل القرآن الكريم به: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ (النحل: ٨)، وليس إنشاءً لتشريع لم يكن، فجاء الخبر بإنشائها استقلالاً عن القرآن المجيد كما يرى البعض، فالقرآن يُنشئ الأحكام ويوجدتها ويكشف عنها، والسنة -بمفهومها الحقيقي المنضبط- تؤوِّل ما ينزل في الواقع، وتعلِّم الناس كيف يجعلون واقعهم واقعاً قرآنياً كما قالت أم المؤمنين عائشة وقد سُئلت عن خلق رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: "كان خلقه القرآن" (٢٤).

ثم قال الزنجاني: "... واحتج -أي الإمام الشافعي- في ذلك بأنَّ الوقائع الجزئية لا نهاية لها، والأصول الجزئية لا نهاية لها، والأصول الجزئية التي نقتبس منها المعاني والعلل محصورة متناهية، والمتناهي لا يفي بغير المتناهي، فلا بد إذن من طرق أخرى يتوصَّل بها إلى الأحكام الجزئية، وهي التمسك بالمصالح المستندة إلى أوضاع الشرع ومقاصده على نحو كلي، وإن لم يستند إلى أصل جزئي" (٢٥).

لقد شاع بين العلماء قولهم: "النصوص متناهية، والحوادث لا متناهية، والمتناهي لا يحيط بغير المتناهي" (اللامتناهي) (٢٦) وقد ردّدت هذا القول وناقشته في أكثر من دراسة؛ لأنَّ

^{٢٤} صحيح المعنى باطل الأسانيد. أمَّا صحة المعنى فلأن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- كان متبَعًا للقرآن؛ أي: كان خلقه القرآن. وأمَّا بطلان الأسانيد فالأصل يدور بعضها على قتادة بن دعامة، وبعضها على الحسن البصريّ وكلاهما مدلس معنعن. وبعضها يدور على الحسن بن يحيى الخشني وليس بثقة، وبعضها على يزيد بن بابنوس وهو مجهول هذا فضلاً عن عورات أخرى بالأسانيد. قال محقق مسند أحمد ورواه ابن زنجويه رقم (٦١٩) عن خالد بن معدان عن المقدم به فليُنظر هل صرح خالد المدلس بالتحديث؟

^{٢٥} راجع: أبو المناقب، محمود بن أحمد الزنجاني. تخريج الفروع على الأصول. تحقيق مُجَّد أديب صالح. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩٨هـ، ط ٢، ص ٣٢٢.

^{٢٦} راجع: أبو حامد، مُجَّد بن مُجَّد الغزالي. المستصفي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

القرآن مطلق ووقائع الحياة نسبيّة، والمطلق - وإن قلّ - يُحيط بالنسبيّ، ولم الجأ إلى تأويل هذا القول لهم؛ لأنني كنت وما أزال أرفض منطلقات قد تؤدي إلى الوقوع في وهم أنّ القرآن - وحده - لا يكفي البشريّة، والله - سبحانه - قال: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (العنكبوت: ٥١)، وقوله: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٣٨)، وقوله: ﴿تَبَيَّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ (النحل: ٨٩)، مع علمي بأنّ قصد الأكثرين منهم بـ(النصوص المتناهية) النصوص الجزئية المباشرة التفصيليّة الصريحة في دلالتها على الجزئيّ.

ويقول ابن تيمية: "...إنّ الله - تعالى - بعث محمداً - صلى الله عليه وآله وسلّم - بجوامع الكلم (أي القرآن) فتكلّم بالكلمة الجامعة العامّة التي هي قضية كلّية وقاعدة عامّة تتناول أنواعاً كثيرة، وتلك الأنواع تتناول أعياناً لا تُحصى، فبهذا الوجه تكون النصوص محيطية بأحكام أفعال العباد... " (٢٧).

وهذا الذي نقوله ليس فيه أيّ انتقاص من حجية السنّة، أو تقليل من شأنها، بل هو دعوة إلى الإيمان بالتضافر وبالتكامل بين الكتاب وهدى النبيّ - صلى الله عليه وآله وسلّم - في مجال التشريع، وعدم جواز الفصل بين «النظرية» و«التطبيق»، وتحوُّط في غلق ذريعة ادعاء أي تناقض بين ما جاء به القرآن المجيد واتباع النبيّ - صلى الله عليه وآله وسلّم - له، وتفعيله في الواقع.

وإذا كان الإمام الشافعي قد نفى «وقوع النسخ» بينهما لدرء أيّة مفسدة قد تترتب على القول بذلك، فقد يتوسّل الملاحدة والزنادقة به لأجل إطلاق دعوى وقوع تناقض بين ما أوحى الله - تعالى - إلى رسوله - صلى الله عليه وآله وسلّم - وما سنّه الرسول - صلى الله عليه وآله وسلّم - فإنّ مذهبنا وقولنا بعدم استقلال السنّة في التشريع عن الكتاب مخرّج على

^{٢٧} انظر: ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم. مجموع الفتاوى. تحقيق: أنور الباز، وعامر الجزائر. المنصورة: دار الوفاء،

٢٨٠/١٩، ج ٣، ط ٢٠٠٥م، ٢٨٠/١٩.

مذهب الإمام الشافعيّ ومتفق معه، فلا بد من الإيمان بالتوافق التام بين كتاب الله -تعالى- وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم^(٢٨).

خامساً: ومما نتباه في منهجنا هذا من نهج المحدثين من مقاييس أطلقوا عليها «مقاييس نقد المتون»، فنذكرها ملخصة محررة، وهي:

١. إن كل خبر زوي على خلاف صريح القرآن الكريم باطل، وعلى ذلك جماهير المحدثين، بقطع النظر عمّن أخرجه أو رواه.

٢. إن كل خبر جاء مخالفاً لما هو معلوم من الدين بالضرورة فهو باطل، وعلى ذلك عامة العلماء.

٣. إن كل خبر جاء على مخالفة الحس والمشاهدة فهو باطل، وعلى ذلك سائر العلماء.

٤. إن كل حديث يخالف بدهيات العقول أو أحكاماً عقلية ثابتة فهو باطل، وعلى ذلك عامة العلماء.

٥. إن كل خبر يُنافي دليلاً قطعياً أو تجربة ثابتة فهو باطل، وعلى ذلك عامة أهل العلم.

٦. إن كل حديث يُنافي علومًا تجريبية ثابتة؛ مثل الطب والصيدلة وغيرها من علوم لا يختلف أهل العلم في علميتها، فهو باطل.

٧. إن كل خبر أو حديث يُنافي ما هو علمي ثابت من قوانين الطبيعة وسننها في الخلق والكون والإنسان فهو باطل، وعلى ذلك عامة العلماء.

٨. إن كل خبر ركيك اللفظ لا يرتقي إلى مستوى فصاحة وبلاغة لسان رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم- أو يشتمل على ألفاظ لم تكن موجودة أو متداولة في عصره، أو نابية أو سخيفة لا يليق أن تصدر عنه -صلى الله عليه وآله وسلم- فهو باطل، وعلى ذلك عامة أهل العلم.

٩. كل خبر يشتمل على إقرار لرذيلة أو سخف أو سفاسف أو دعوة لما ينافي الثوابت الشرعية فهو باطل، وعلى ذلك عامة أهل العلم.

^{٢٨} وراجع: الرازي، محمد بن عمر بن الحسين. **الخصول في علم أصول الفقه**. تحقيق: طه جابر العلواني. القاهرة: دار السلام ١٤٣٢هـ/

٢٠١١م، وتعلقنا المستفيض على موقف الإمام الشافعي بهامشه.

١٠. كل حديث يشتمل على دعوة أو ترويج لمذهب أو فرقة أو قبيلة أو طائفة فهو باطل، وعلى ذلك عامة العلماء.
١١. كل خبر أو حديث يخالف الوقائع التاريخية الثابتة بالتواتر المعترف، أو تثبتها ظواهر يقر أهل الاختصاص بعلاقتها وارتباطها بتلك الوقائع وقت حدوثها، فهو باطل، وعلى ذلك عامة العلماء.
١٢. كل خبر عن أمور عظيمة هامة، مما يُفترض أن يشهده الكافة أو الأكثرون في أقل تقدير، وينفرد فيه راو أو اثنان، فهو باطل، وعلى ذلك عامة أهل العلم وعمل الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما.
١٣. كل خبر يرد على مخالفة المعقول المقبول في أصول العقيدة من صفات الله - تبارك وتعالى - وما يجب في حقه، وما يستحيل، وما يجوز، أو يرد بنحو ذلك في حق الرسل والأنبياء، منافياً لما اتفق العلماء على وجوبه في حقهم أو استحالته أو جوازه فهو باطل، وعلى ذلك عامة أهل العلم.
١٤. كل خبر اشتمل على الدعوة للإيمان بموروثات عقائدية أو فلسفية مأخوذة من أديان أو حضارات غابرة تتنافى مع صحيح العقيدة الإسلامية - كلاً أو جزءاً - فهو حديث باطل، وعلى ذلك كافة العلماء.
١٥. كل حديث اشتمل على ما اعتبره العلماء شذوذاً أو علة قادحة فيه فهو باطل، وعلى ذلك الكافة، مع تفاوت بينهم في تفسير الشذوذ والعلة القادحة.
١٦. مصطلح «الصحة» - عند المحدثين - يعني الصحة في ظاهر الحال، ولا يعني موافقة ذلك الظاهر للواقع، ونفس الأمر مع حقيقة الحال؛ ولذلك فإنَّ حكم عالم أو محدث - أيّاً كان - بصحة حديث لا يعفي أهل العلم من استمرار البحث فيه، بقطع النظر عمّن رواه أو أخرجه أو صحّحه، حتى يغلب على الظن خلوه مما تقدم، ويغلب على الظن موافقته لحقيقة الحال، لا يُستثنى من ذلك البخاري ومسلم ولا الكافي ولا مسند جابر ولا سواها.
١٧. لا نسخ في القرآن الكريم، ولا يُخصّص عموم القرآن الكريم، ولا يُقيّد مطلقه بأيّ دليل دون القرآن الكريم ذاته؛ لأنَّ التخصيص - عند الأصوليين - نسخ لما عدا ما

حُصِّصَ من العموم، والتقييد نسخ لما عدا ما قُيِّدَ من الإطلاق، وللعلماء في كل جزئية من هذه الجزئيات أقوال تبيننا منها ما رجَّحه الدليل عندنا، وهو ما ذكرناه.

١٨. محض تواتر الخبر - إن صحَّ وجود ذلك - إنما يفيد غلبة الظن، ولا يبلغ درجة اليقين، ولا يوجد متواتر قوليٌّ عنه - صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم - يبلغ قوة ثبوت أيِّ نص قرآنيٍّ؛ لأنَّ القرآن الكريم لم تعتمد يقينيَّته على محض «الرواية»؛ بل على النظم والأسلوب والتحدي والإعجاز والحفظ الإلهيِّ. «والرواية» لا تعدو أن تكون عاملاً مساعداً بالنسبة للقرآن المجيد، وليست هي مصدر اليقين، لأنَّ مصادر اليقين في القرآن المجيد ما ذكرنا، لا الرواية وحدها؛ لأنَّها مجرد طريق نقل وتداول.

١٩. لا تُقبل روايات المجهولين من الرُّواة للأخبار - عندنا - وعلى ذلك جماهير العلماء، ولا تنتفي الجهالة إلا بالمعرفة بشروطها.

٢٠. لا نأخذ بالخبر المرسل ولا الخبر الذي في إسناده تدليس، وعلى ذلك جمهور العلماء، ولا نستثني من ذلك مراسيل سعيد بن المسيب، ولا تدليس الحسن البصريِّ.

٢١. لا يكفي لتوثيق مَنْ هُوَ معدود في الصحابة مجرد المعاصرة أو ألقيا رسول الله - صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم - لساعة أو دونها، بل لا بد من تحقق الصحبة بمعناها العربيِّ، وعلى ذلك عدد كبير من سلف هذه الأمة.

٢٢. لا نأخذ برواية من دلَّس ولو لمرة واحدة، وذلك مذهب الشافعيِّ والخطيب البغدادي، ونحن نتبى هذا المذهب، ونلتزم به.

٢٣. نرفض التوثيق المطلق للراوي بـ«السبر الجزئيِّ لمرويَّاته»، ونعتبر روايته باطلة إذا لم تصح بخصوصها؛ وهذه من القضايا الخلافية، ونحن مع الفريق الراض لذلك النوع من التوثيق بالسبر؛ لأنَّ أصول الدين تُقام على الأحوط في مثل هذه المسائل.

٢٤. إنَّنا نعلم على أقوال مَنْ سبق، وفي بعضها قصور في تحديد الأصول، وتقصير في تحقيق بعض الفروع، والتقليد عندنا ممنوع دون النظر في الدليل لمن يستطيعه؛ ولذلك فإنَّ المراجعات والتأصيل يأخذان موقع الضرورة الحتمية؛ ولأنَّ نخطئ في الاجتهاد أسلم لنا - عند الله تبارك وتعالى - من الخطأ في التقليد، ومشاهدة أهل الشرك في التقليد الأعمى والمتابعة دون وعي، والله أعلم.

هذه بعض معالم المنهج الذي أتبعه في مراجعاتي لتراث أمّتي العزيزة عليّ، ولا يقلل ذلك من حبي له واحترامي لمن أنتجوه، وتعلّقي وارتباطي به وبهم، ولا تنال هذه المراجعات منه ولا منهم، بل هي تركية له ومراجعة تعتمد على آلياته ووسائله.

وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرْضَى سجاياه كلها
كفى المرء نبلاً أن تُعدّ معاييه

وأود أن أذكر بصعوبة أخذ الأحاديث بطريق التقليد لأيّ طالب علم جاد، سواء اشتغل بالفتوى أو الدعوة أو التعليم، ولا ينشرح الصدر للتقليد فيها دون بحث وتنقيب، يقول المحدث المعلميّ: "ثبوت القول عن الصحابي يتوقف على ثقة رجال السند إليه، والعلم بثقتهم يتوقف على توثيق أئمة الجرح والتعديل لكل منهم؛ والاعتداد بتوثيق الموثق يتوقف على العلم بثقته في نفسه وأهليّته، ثم على صحة سند التوثيق إليه، وثقته في نفسه تتوقف على أن يوثقه ثقة عارف، وصحة سند التوثيق تتوقف على توثيق بعض أهل المعرفة والثقة لرجاله"^(٢٩).

وهكذا نجد أنفسنا - إن تحرينا الدقة - مطالبين بمتابعة سلسلة هائلة من الإجراءات قد يُنفق فيها الباحث سنوات للوصول إلى تصحيح خبر واحد، في حين يصدق القرآن الكريم ويهيمن على ذلك بيسر وسهولة، خاصّة بالنسبة للسنن التي جاءت اتّباعاً وتأويلاً لشريعة القرآن المجيد، أو ما يُطلق عليه البعض «السنة التشريعيّة».

لعلي بهذا الشرح المستفيض قد أوضحت منهجي وهو منهج لم أبتدعه بل هو بناء استكملته على مناهج أئمة كبار في مقدمتهم الإمام أبو حنيفة والإمام الشافعي ومالك وغيرهم، ولقد قدمت شذرات من أقوالهم تبين العلاقة الوثيقة بين هذا الذي أقوله وأذهب إليه وأدين الله به وبين ما كان عليه أولئك الأئمة الكبار قبل فشو الجهل وشيوع التقليد وانتشار التعصب للأفكار بناء على ذلك، فمن وجد في هذا المنهج خيراً فإنني أحمد الله وأرجو أن ينتفع طلبة العلم به ومن وجد فيه ما يلاحظه ويرغب بإهداء النصيحة لي فيه كلا أو بعضاً فسيجدني دائماً عبداً أواباً رجّاعاً للصواب مهيباً لقبول الحق والالتزام به ومستعداً

^{٢٩} راجع: اليماني، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. تحقيق مجد ناصر الدين الألباني. الرياض:

المعارف. مرجع سابق. ج ١/٤.

لترك رأيه واجتهاده عندما يقام الدليل وتذكر الحجة، سائلاً العلي القدير أن يهديني وإياكم
وسائر طلبة العلم والحقيقة إلى ما يحبه ويرضاه ويرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه ويرينا الباطل
باطل ويرزقنا اجتنابه.

منهجي في التعامل مع القرآن الكريم:

أمّا فهمي للقرآن المجيد فأعتمد فيه هذه المبادئ:

أولاً: إنني أؤمن بأنّ القرآن المجيد قد نزل على قلب رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بلسان عربيّ ولكنّه مبين، ومع كونه مبيّناً فقد يسّره الله -تبارك وتعالى- بلسان رسوله الكريم -صلى الله عليه وآله وسلم- وهو أفصح من نطق بالضاد: ﴿فَأَنَّمَا يَسْرُنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ (الدخان: ٥٨)، ولسان رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بليغ فصيح مبين، وهو لسان واحد لا يخضع لكثير من الأحكام النحويّة والصرفيّة التي برزت بعد ذلك، فليس فيه الزيادات المألوفة في لسان العرب، ولا الصناعات اللفظيّة التي ألفوها، ولا يجمع «ما الحجازية» و«ما التميمية» معاً، ولا ينصب المثنى بالياء تارة وبالألف أخرى، ولا يعتبر دخول «ما» على «رب» شذوذاً في: ﴿رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (الحجر: ٢)؛ ونحوه، فللغة القرآن المجيد الحكم، وعليها ينبغي أن تُبنى القواعد.

ومع ذلك فإنّ للقرآن المجيد لسانه العربيّ المتميّز الذي تحدّى به العرب وأعجزهم^(٣٠)، فله خصائصه التي تجعل منه خطاباً يتّصل بلسان العرب ويمتاز عنه ويرتقي، فهو مستوعب للسان العرب متجاوز له.

ثانياً: إنني أعتد في تفسير القرآن المجيد على القرآن ذاته، فالقرآن الكريم يُفسّر بعضه بعضاً، متبعاً في ذلك سنّة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- الذي كان يُفسّر القرآن الكريم بعضه ببعض؛ فحين أشكل على بعض الصحابة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٨٤)، وقالوا: لعنّا محاسبين على ذلك -كلّه- هلكنّا، قال صلى الله عليه وآله وسلم: " وأين أنتم من قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦)".

وكذلك في قوله تعالى: ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٢)، وشقّ عليهم ذلك، وقالوا: ومنّا يا رسول الله يستطيع أن

^{٣٠} وقد أعددت دراسة خاصّة في سلسلة «دراسات قرآنيّة» نشرتها مكتبة الشروق الدوليّة في القاهرة بعنوان «لسان القرآن ومستقبل الأمة

يَتَّقِي اللهُ حَقَّ تَقَاتِهِ؟! دعاهم إلى تلاوة قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِّأَنْفُسِكُمْ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (التغابن: ١٦). فالخطوة الأولى أن نبحث في القرآن الكريم ذاته عن تفسير ما قد يشكل علينا أو يحتاج إلى تفسير.

ثالثًا: أرجع إلى السنن الصحيحة الثابتة عنه -صلوات الله وسلامه عليه- في تأويل القرآن الكريم، وتفصيله في الواقع المعاش، فقد كانت أفعاله وأقواله -كلها- نابعة من آيات الكتاب الكريم، مقدِّمًا ما اجتمع فيه القول والفعل؛ مثل: "صلُّوا كما رأيتموني أصلي"، و"خذوا عني مناسككم"، ثم الفعل الذي رُوي عنه -صلوات الله وسلامه عليه- واشتهرت رواياته واتصل بأصله القرآنيّ، ثم القول الذي صحَّت روايته، وله أصله القرآنيّ، وسلَّم منته، وفي هذا قد أخالف جمهرة الأصوليين ولا تثريب عليّ -إن شاء الله- في ذلك.

رابعًا: أستأنس بما صحَّت روايته عن الصحابة والتابعين، وخاصة تلك التي يغلب على الظن أنّها وردت بناءً على رواية لا على رأي.

خامسًا: أستأنس بمعاجم اللُّغة في شرحها وبيانها لمعاني المفردات، مع استحضار خصائص «مفردات القرآن» على الدوام، وأستأنس بقواعد النحو والصرف والبلاغة والفصاحة وما إليها، وأعلم ما أضيف إليها بعد الفرقة لتكريس المذهبيّة وتدعيم الطائفيّة؛ ولذلك فإنّي لا أحكم شيئًا من تلك القواعد في القرآن المجيد، بل ألاحظ مدى انسجام ذلك مع سياقات القرآن الكريم، وتراكيبه، وعادات خطابه، وأساليب نظمه.

سادسًا: ولذلك -أيضًا- فإنّي أردُّ وأرفض دعاوى الزيادة في ألفاظ القرآن الكريم، أو الشذوذ أو الإبهام، أو ما أطلقوا عليه «التورية» و«الترادف» و«الاشتراك»... إلخ، فالحكم عندي للسان القرآن على جميع القواعد البشريّة لا العكس.

سابعًا: أستأنس بالتفسيرات المعتبرة وأحكم عليها بالسياقات القرآنيّة، فأقبل منها وأرفض، فالقرآن الكريم عندي هو المهيمن عليها والمصدق لما فيها، أو الكاشف عن عيوبها ومخالفاتها.

ثامناً: أهتم كثيراً بـ«تدبر القرآن»، وأبذل ما أستطيع من جهد لمعرفة عاداته في تناول، وسياقاته، وأعتمد منطلقات «التحليل» لا التفسير والتأويل، ولم يخذلني القرآن المجيد في موقف حين أقوم بتدبره واستنطاقه، قانتاً خاشعاً محبباً تائباً مستغفراً، والله الحمد والمنّة.

تاسعاً: أوّمن بأنّ القرآن المجيد مصدر منشئ للأحكام وكاشف عنها، فلا ينبغي اتخاذه شاهداً في أيّ مجال، بل منشئاً وكاشفاً ومرجعاً، وكذلك الحال بالنسبة للسنن الثابتة، أردُّ وأرفض اتخاذه مجرد شواهد كما فعل كثير من الأصوليين والفقهاء؛ ولذلك فإنني شديد الملاحظة لمثل ذلك في الفقه والأصول.

عاشراً: أوّمن بحاكميّة القرآن وهيمنته على كل ما عداه، وتصديقه على تراث النبيين كافّة بإعادته إلى حالة الصدق التي نزل بها، كما أوّمن بوحدته البنائيّة وكونيّته وكونيّة خطابه، ومنهجيّة المعرفة.

حادي عشر: أوّمن بضرورة «الجمع بين القراءتين»؛ قراءة القرآن وقراءة الكون، وهذه الضرورة هي ضرورة فهم ووعي وتنزيل في الواقع.

ثاني عشر: أوّمن بأنّ القرآن المجيد هو مصدر تقييم الفعل الإنسانيّ، وهذا التقييم يتم بالنظر في «المقاصد القرآنيّة العليا الحاكمة» الثلاثة: «التوحيد والتزكية والعمران».

سألني سائل: كيف أتدبر القرآن وأفهم مراده، ولو في حدود قدراتي وطاقاتي البسيطة، وهل ترى أنّ ذلك ممكن لمن لا يعرف العربيّة إلا القليل، وباللهجة العاميّة لا باللغة العربيّة الفصحى، فضلاً عن لسان القرآن الذي هو أعلى بكثير في بلاغته وفصاحته ونظمه وأسلوبه مما جعله هو المعجزة الكبرى التي بها ثبت صدق رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فيما جاء ودعا الناس إليه؟

فقلت: سؤالك شديد الأهميّة! وقد سألت عن عظيم، فاسمع وافهم:

١- إنّ الله -سبحانه وتعالى- لم ينزل القرآن المجيد إلا ليقرأ، وليتدبره الناس كافّة، وقد قال جلّ وعلا: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (مُحَمَّد: ٢٤)، فالقرآن يفتح معانيه للمتدبرين إذا أقبلوا عليه بتجرّد وطهارة شاملة لكل قوى وعيهم وإدراكهم، ورفعوا

عنها - وعن قلوبهم خاصّة - سائر الأقفال، وهي كثيرة! ويقبلون عليه قانتين خاشعين ضارعين إلى الله - تعالى - أن يقبل تطهّرتهم، ويسمح لقلوبهم بمسّ آيات الكتاب ومعانيه، التي لا يمستّها إلا المطهّرون من أمراض القلوب، الطائعون لله، الذين لا يعصون الله ما أمرهم، ولا يقبلون على شيء من نواهيه، ولا يقولون إلا الحق، ولا ينطقون إلا بمعروف، ويصدقون الله - تعالى - في كل شيء من النوايا والأقوال والأعمال والعزائم، لا يفسدون في الأرض، ولا يبتغون العلوّ فيها، يصلون الأرحام ولا يقطعونها، إذا عرفوا سبيل الهدى في شيء لا يرتدّون على أدبارهم، يُحِبُّون ما أنزل الله وتلين جلودهم وقلوبهم له، يُحِبُّون الله ورسوله، ويحبّون رضوانه - جلّ شأنه - ويكرهون ما يُسخطه، لا يُبطلون أعمالهم، يؤمنون ويتّقون، يُنْفِقُونَ في سبيل الله ولا يبخلون، بذكر الله تطمئن قلوبهم، وبطاعته تسعد نفوسهم، فهؤلاء إذا تدبروا القرآن انفتح عليهم وأقبل عليهم، وأذن لهم بالعروج إلى عليائه، والتنعم بإدراكه ومنّ معاني آياته، فهو كتاب ينزل على القلوب إذا أقبلت عليه، وتطهّرت له، وتزيّنت، وللتنزّل على القلوب طرق، ووسائل لا حرمنّا الله منها.

٢- إنّ الله - تبارك وتعالى - قد قال: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ (القمر: ١٧ و ٢٢ و ٣٢ و ٤٠)، وهذا التيسير الإلهيّ قد اقترن بدعوة وحضّ للمتدكّرين الذين يبدو القرآن المجيد - بفضل الله سبحانه - وكأنّه ينتظرهم ليقبلوا على الاستفادة من ذلك التيسير الإلهيّ، إذ لولا ذلك التيسير لما تمكّن إنسان من العروج إلى معاني ذلك الكتاب الكونيّ المعجز؛ فالحمد لله الذي أنزل القرآن على قلب نبيّه، وأمره بتلاوته علينا، وتعليمنا آياته وحكمه، ويسّر لنا أن نزكي أنفسنا به بعد تعلّم تلاوته وترتيبه وكيفية تدبّر آياته، فالقرآن لا يمتنع عن متدبّر تالٍ مرّتل طهّره الله تعالى، فكما يسّر الله - تعالى - القرآن للذكر يُطهّر قلب التالي المتدبّر لمسّ معانيه.

٣- فحين تُقبل على القرآن للقراءة مصطحبًا كل ما ذكرنا فابدأ بمحاولة معرفة عمود السورة الأساس؛ أهو التوحيد أم التزكية أم القرآن أم الرسول والرسالة أم استبدال أمة أو أمم

بأخرى أم الشريعة والأحكام، فإذا حددت ذلك -ولو على وجه التقريب- فذلك سيُعينك على فهمها بشكل إجماليّ.

٤- حين تبدأ بقراءة نجومها نجمًا بعد آخر فستكون لديك القدرة على الكشف عن شبكة العلاقات بين آيات السورة ونجومها وربطها بعمود السورة الأكبر، وستجد تيسيرًا كبيرًا في الفهم وإدراك المعاني.

٥- فإذا فرغت فاكتب كل ما تحصّل لديك من قراءتك الأولى، ثم أعد القراءة مرّة ثانية وثالثة ورابعة، وسوف تجد أنّ قوى وعيك قد بدأت تفتح على القرآن وينفتح القرآن عليها، وفي كل مرّة سوف تزيد المعاني التي تستفيدها، فاكتب ما جدّ على فهمك وزاد بعد كل قراءة، إلى أن تشعر أنّك قد بلغت من السورة مداها.

٦- فإذا أردت -بعد ذلك- التركيز على جزء من السورة أو نجم من نجومها فواصل قراءته بالطريقة نفسها، وتدبّر بإمعان ذلك حتى يزول قلقك وتصل إلى نوع من الارتياح بأنّك قد شفيت نفسك وحصلت على إجابات عن أسئلتك.

٧- احذر الملل من تكرار القراءة، فإنّك إن واجهت القرآن بالملل ملّك القرآن وأعرض عنك.

٨- وإذا لم يفتح الله عليك بعد تكرار القراءة فأنت في حاجة إلى أن تفكر في نفسك، وتتفكّر قوى وعيك، وهل أعطيت من التركيز ما يُناسب؟ هل راجعت الكلمات التي لم تألف معانيها في القرآن أولاً ثم في الصحيح الثابت من أخبار رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلّم- ثم النظر في معاجم اللغة ودواوينها، خاصة تلك التي عُنيت بمفردات القرآن الكريم أو تفسير ما عُرف بالغريب والمشكل وما إلى ذلك؟

٩- كذلك عليك أن تتفكّر فيما إذا كانت السورة أو النجم من «المحكم» أو «المفصّل»، فتبدأ البحث عن المفصل بعد تحديد المحكم لتراجع المفصّل في سائر سور القرآن؛ لتستعين على فهم ما أحكم.

١٠- كما أنّك في حاجة إلى معرفة عادات القرآن المجيد في الحذف والإضمار والوقف والابتداء؛ لتستطيع معرفة ما إذا كان هناك حذف لا بد لك من تقديره تقديرًا مناسبًا، فذلك سوف يُعينك كثيرًا على الفهم وحسن التدبُّر.

هناك مداخل عديدة للقراءة ومقاربة القرآن، ذكرنا عددًا منها في سلسلة «دراسات قرآنيّة»، احرص على معرفتها واستعمال أنسبها لما تطلب.

أصول وضوابط مساءلة القرآن:

١- إنشاء الأحكام ابتداءً والكشف عنها أمران اختص الله -تعالى- بهما، فهما شأن إلهيٍّ محض وسلطة إلهيةٍ منحصرة فيه - سبحانه- لا تتجاوزه إلى مَنْ عداه: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَفْضُ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾ (الأنعام: ٥٧)، ﴿وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (القصص: ٧٠) وفي الآية (٨٨: القصص)، ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ (الأنعام: ٦٢)، ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (يوسف: ٤٠)، ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ (يوسف: ٦٧)، ﴿فَالْحُكْمَ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ (غافر: ١٢).

وقد اقتضت حكمته -جل شأنه- أن ينقل هذه السلطة إلى كتابه الكريم في الرسالة الخاتمة: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ (آل عمران: ٢٣).

٢- سنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- تأويل للقرآن وتطبيق نبويٍّ معصوم لآياته، لا تخرج عنه ولا تضيف إليه ولا تتجاوزه، ولا تستوي تمامًا معه، ولا تنسخ شيئًا منه، ولا تقيّد سلطته فضلًا عن أن تلغيها، ولا تدور خارج مداره، بل تلتحم به التحامًا، بحيث لا تنفك عنه، ولا تخرج عن نطاقه، والقرآن يبيّنها؛ لأنه قد قال تعالى فيه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: ٨٩)، و«السنة» شيء داخل في عموم ما يبيّنه القرآن المجيد، كما أكّد على ذلك الإمام الشاطبي وغيره، والقرآن

المجيد يحدّد لها صلاحياتها وأدوارها: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ* وَمَا لَا تُبْصِرُونَ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ* وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ* وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَا تَدْكُرُونَ* تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ* وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ* لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ* ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ* فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ* وَإِنَّهُ لَتَذْكُرَةٌ لِلْمُتَّقِينَ* وَإِنَّا لَنَعْلَمُ أَنَّ مِنْكُمْ مُّكَذِّبِينَ* وَإِنَّهُ لَحَسْرَةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ* وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ* فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ (الحاقة: ٣٨-٥٢)، وطاعة الرسول مستمدة منه - سبحانه - فلا تعود على أصلها بنسخ أو تعارض: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الدِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ* بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل: ٤٣-٤٤).

٣- الرسول والقرآن معصومان عصمة إلهية في كل ما يتعلق بالرسالة: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ* وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ* إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ* فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ* لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ* تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الواقعة: ٧٥-٨٠)، وقال في رسوله الكريم: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ (المائدة: ٦٧).

٤- القرآن المجيد في كل أحكامه وتشريعاته منسجم مع الفطرة الإنسانية، مقدّر لحدودها وأبعادها، فلم يكلف الإنسان بما لا يُطاق، ولا بما يجلب حرجًا ومشقة زائدة، أو يتنافى وقدرات الإنسان التي وصفها الله - تعالى - بالضعف: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٢٨)، ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦)، ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (النساء: ٢٨)، ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (الحج: ٧٨)، وذلك كله يقتضي تحديدًا دقيقًا في كل مجال من مجالات الحياة لما يُطيقه الإنسان ولما يشق عليه أو يثقل ولما لا يستطيعه، فهذه أمور لا يسع الفقيه جهلها، ومن جهلها فقد صلاحيته للفتوى، يُضاف إلى ذلك ضرورة ملاحظة مقصد التخفيف والتيسير باعتبارهما جزءًا من قصد الشارع: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٢٨)، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (البقرة: ١٨٥)، فكل ما خرج عن دائرة اليسر إلى العسر، وعن

دائرة التخفيف والرحمة إلى دائرة التشديد والمشقة فإنه مستبعد من دائرة التكليف الإلهي للإنسان.

٥- الفطرة التي فطر الله الناس عليها ملاحظة ومراعاة في سائر التشريعات، وهي أساس مهم في تقدير طاقات الإنسان وقدراته من ناحية، ومن ناحية أخرى تمثل أساساً داخلياً لدى الإنسان للاستجابة إلى أحكام الشرع، فإذا كان الوحي موجّهاً للإنسان من خارجه فإنَّ الفطرة الإنسانيّة هي المسؤوله عن التجاوب مع الوحي من داخله، وقد جعلها الله في الإنسان بهذه المثابة، وقد تركّزت في الإنسان فطرة حب الخير والنفرة من الشر وحب الصدق والنفرة من الكذب وحب الحق والنفرة من الباطل، ولا بد من جعل هذه الفطرة جزءاً هاماً في دراستنا الأصولية وتوظيفها في التعامل مع الأحكام الشرعيّة، فهي التي تعمل من داخل الإنسان على توليد دوافع الخير وتقليص دوافع الشر.

٦- العقل، وقد اختلف علماءنا في تفسيره، ولم يعن بالحديث عنه بتفصيل إلا عدد محدود، في مقدمتهم الحارث المحاسبي، ثم الراغب الأصفهاني، فهو يُطلق عند بعضهم على القوة الإنسانيّة التي بها يتقبّل الإنسان العلم ويمارسه، ويطلقه بعضهم على المعارف والخبرات والتجارب التي يستفيدها الإنسان فتمنحه قوة عقل، وقد نسبوا إلى الإمام علي أبياتاً من الشعر فيه، هي:

العقل عقلاّن؛ مطبوع ومسموع ولا ينفع مسموع إذا لم يك مطبوع

كما لا تنفع الشمس وضوء العين ممنوع

ولم يرد لفظ «العقل» في القرآن مصدراً أو اسماً، بل كان يُستعمل على الدوام بصيغة الفعل، فيقال: ﴿لَا يَعْقِلُونَ﴾ (المائدة: ١٠٣)، ﴿وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ (العنكبوت: ٤٣)، وقال: ﴿صُمُّ بُكُمْ عُمِّي فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (البقرة: ١٧١)، وقد ارتبطت التكاليف الشرعيّة كلّها بالعقل، فإذا وُجد العقل وُجد التكليف، وإذا فُقد العقل فُقد التكليف، والعقل مهم جداً في تلقي النصوص ومعرفة مراتبها وعقد الموازنات بينها،

واستنباط معانيها وحسن تنزيلها على الوقائع بعد تكييفها وصياغتها أسئلة وحسن تفسيرها وتأويلها؛ ولذلك كان لا بد من أن يأخذ «العقل» موقعه المتميز بين أصول الفقه.

ومع أنّ الأصوليين يغلب أن يضعوا العقل دليلاً من بين الأدلة الفقهيّة، فيجعله بعضهم رابع الأدلة بعد الكتاب والسنة والإجماع، والبعض قد يجعله ثالث الأدلة بعد دليلي الكتاب والسنة، لكن النظر إليه ومنهج إعماله قد شابته شوائب كثيرة نتيجة ذلك الجدل العقيم الذي ثار حوله بين المعتزلة والأشاعرة ومن إليهم؛ ولولا ذلك الجدل وما ترشّح عنه من أفكار مشوّشة لأخذ «العقل» دوراً أفضل بكثير من ذلك الدور الهامشيّ، ولما وُضع «العقل» موضع الاتهام والمحاصرة في مجالات عديدة لدى الأصوليين والفقهاء وغيرهم، مما أدى إلى تحجيم «الاجتهاد» وحصره في القياس به وحده عند إمام جليل القدر هو الإمام الشافعيّ.

٧- الخطاب الإلهي في القرآن المجيد خطاب عام في الأشخاص والأزمنة وشامل وعالميّ ودائم، فلا يخرج عن عمومته وشموله وعالميّته ودوامه واستمراره إلا بدليل مماثل لأدلة العموم والشمول والعالميّة والدوام في الثبوت والدلالة.

٨- «الحلّ» في التشريع القرآني ورد بأدلة عامّة، مثل: ﴿حَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٩)، أمّا «التحريم» فلائّه استثناء فقد فصله الله - سبحانه وتعالى - تفصيلاً، وحصر سلطة التحريم في ذاته العليّة، فقال جلّ شأنه: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنَ الرَّزْقِ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أَدْنَىٰ لَكُمْ أَمَّ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ* وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ لَدُوٌّ فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ* وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (يونس: ٥٩-٦١)، وقال - جلّ شأنه - مؤكداً على تفردّه بالتحريم والتحليل: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنَّ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ* إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَحُمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهْلَ لِعَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ* وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ

يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿﴾ (النحل: ١١٤-١١٦) وقال جلّ شأنه: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَاقٍ مَّحْنٌ نَّرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَمُ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ* وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكَمُ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ* وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكَمُ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿﴾ (الأنعام: ١٥١-١٥٣)، وفي قوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ...﴾ ﴿﴾ تنبيهه إلى أنّ الرسول لا يملك سلطة تحريم أو تحليل، وقد جاءت هذه بعد أن بسطت الآيات من (١٣٦-١٥٠) تصرّفات المشركين ومواقفهم في قضايا الحلال والحرام وفقاً لأهوائهم وإيحاءات شركائهم، فرد على المشركين في كل ما افتروه من تحريم وتحليل في الآيات الخمسة عشر (١٣٦-١٥٠)، فذكر -سبحانه- خمسة نواهٍ وخمسة أوامر، وكرّر الأمر بالوصية ثلاث مرات، مما جعل كثيراً من العلماء يذهبون إلى أنّ هذه الآيات (١٥١-١٥٣) قد تناولت «الوصايا العشر» في صيغها القرآنية.

٩- كل أمر بشيء يتضمّن النهي عن ضده، وكل نهي عن شيء يتضمّن الأمر بضده، وقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ (الأنعام: ١٥١) بدأ بالحرام أو المحرم لأنّه أكثر ما يسقط به أولئك المشركون، فمن طبيعتهم المسارعة إلى التحريم، فكأنّه -سبحانه- أمر نبيّه الكريم -بعد أن سرد مجموعة من تحريمات لا دليل عليها- أن يؤكد أن سلطة التحريم خاصّة بالله تبارك وتعالى، ومع أنّ الوصايا التي أمر رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بتلاوتها قد اشتملت على واجبات إضافة إلى المحرمات، ولكن لأنّ الله -تعالى- ساقها في معرض بيان الحاكميّة وسلطة التحريم وإنشاء الأحكام والكشف عنها، وحصره به -تبارك وتعالى- بدأ بالتحريم؛ ليقول لهم: إنّما الحرام أو المحرّم ما حرّمه الله لا أنتم، والحلال ما أحلّه هو لا أنتم، ليتنبّه المتلقي إلى أساليب القرآن المجيد وعاداته في التعبير عن هذه الأمور.

١٠- طاعة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ثبت وجوبها بالقرآن المجيد، فالقرآن هو الأصل لطاعته في سنته، فيستحيل أن تعود السنة على القرآن وهو أصلها بالنسخ أو التعارض أو الرجحان عليه أو إيقاف العمل به بأي حال من الأحوال، والسنة دراية ورواية، وفي إطار العلاقة بالقرآن الكريم يتركز الاهتمام على المتون وانسجامها مع القرآن؛ لأنَّ الإسناد مجرد طريق موصل إلى المتن، فكل حديث أو متن اشتمل على قول أو فعل يعود على القرآن بما ذكرنا أو يعارضه فهو رد، والقرآن المجيد ورسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- كلاهما معصومان بعصمة إلهية، أمَّا القرآن فقد قال -جلَّ شأنه- في عصمته: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ * لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ * تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الواقعة: ٧٥-٨٠)، وأمَّا رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فقد جاء النص على عصمته من القول بالهوى أو التشهِّي: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى * وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ (النجم: ١-٤)، فالسنة لا يمكن أن تُحل ما حرم القرآن أو تُحرم ما أحل، فذلك كله يندرج في مجال التقوُّل الذي عصم الله رسوله منه، وقال جلَّ شأنه: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ * فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ (الحاقة: ٤٤-٤٧).

١١- لسان القرآن مع كونه عربيًّا لكنَّه لسان تميَّز بالاستعمال الإلهي للعربية، فكان لسانًا خاصًّا متميِّزًا منتقى من بين اللسان العربي العام؛ ولذلك فإنَّ العائد المعرفي لمفردات القرآن الكريم لا بد أن يلاحظ فيه هذا الامتياز، وأن لا يخضع بشكل كامل لأحكام وقواعد لغة العرب، كما هي دون ملاحظة هذا الفارق الأساس، فالقرآن فيه الإطلاق واللسان العربي فيه النسبية، فلا نجد في لسان القرآن ترادفًا ولا اشتراكًا ولا ما شابه ذلك من مصطلحات حكمت اللسان العربي المعتاد، فمفردات القرآن تتمتع بدلالات معرفية يقوم عليها كونه بيانًا ومبينًا وتبيانًا لكل شيء وآيات مبيِّنات، فلا تختلط دلالات مفرداته إذا فسرنا القرآن بالقرآن كما تختلط دلالات مفردات اللغة العربية المعتادة، وللقرآن أصل لا يوجد بالنسبة للغة العربية الأخرى: ﴿حَمِّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا * لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ * وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ﴾ (الزخرف: ١-٤)؛ ولذلك فهناك

فروق بين كثير من المفردات، حينما نفسرها لغويًا قد تذهب عنا بعض معانيها الخطيرة، فهناك الجعل والحلق واللمس والمس والروح والنفس والسوءة والعورة والضرب والجلد والهبوط والنزول والأمي وما إليها من مفردات قد لا يلتفت اللسان العربي في استعماله الإنساني إلى الفروق بينها بالقدر الكافي؛ ولذلك وجدنا في التفاسير وفي القراءات كثيرًا من المشكلات، وليرينا القرآن أهمية ذلك فقد وقف عند «راعنا» و«انظرنا»، وفرق بينهما لئلا يختلط الأمر ويختلط «العائد المعرفي» أو المعنى، ف«راعنا» مثل «راعينا» تُقال لم يرعى البهائم، و«انظرنا» تعبير خاص بمن ينظر إلى بشر نظرة عناية؛ ولذلك قال: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحِينَا﴾ (هود: ٣٧)، وقال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ (القمر: ١٤) وقال: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ (الطور: ٤٨)، وهذه كلها من «العناية». وأما «الرعاية» فقد جاءت في نحو قوله تعالى: ﴿كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى﴾ (طه: ٥٤)، وقد تستعمل «الرعاية» للبشر في ظروف استثنائية؛ أولها إذا تجاوز الإنسان ما هو مطلوب منه إلى ما فوقه ثم فرط فيه؛ ولذلك قال -جل شأنه- في أهل الرهينة: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهَابِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ (الحديد: ٢٧)، وفي ردّ الأمانات إلى أهلها ومغالبة رغبة التملك للمال السهل المتاح -وهو مال الغير- قال جل شأنه: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ (المؤمنون: ٨)، ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ (المعارج: ٣٢)، وعلاقة الله بالبشر علاقة عناية لا رعاية؛ لأنّ الرعاية - كما أشرنا - فيها تحديد للعلاقة بين الراعي وبهائمته، خلافًا للعناية اللائقة والمناسبة للبشر، فلا بد من التنبه لذلك -كله- والتعامل مع لسان القرآن بالقرآن ذاته ومعانيه ومغازيه.

١٢ - لا نسخ في القرآن المجيد، ولا دليل على جوازه ولا وقوعه، وما ظنّه بعض المجتهدين تعارضًا عاجوه بدعوى «النسخ» لم يكن بحاجة لأكثر من تدبّر دقيق محفوف بعناية الله - سبحانه - ليصل المجتهد -آنذاك- إلى إنّه لا تعارض ولا ما يقتضي القول

بالنسخ، وقد أوضحنا ذلك مفصلاً في كتابنا المطبوع «نحو موقف قرآني من النسخ»،
فليُرجع إليه.

١٣- لا تشابه في القرآن الكريم، ولا دليل على وقوع المتشابه فيه بالمعنى الشائع
لدى الأصوليين والمفسرين ومن إليهم، وقد أوضحنا ذلك مفصلاً في كتابنا المطبوع «المحكم
والمتشابه»، فليُرجع إليه.

١٤- أن يُفسر القرآن بالقرآن، فذلك أسلم وأدق وأقرب إلى الصواب من أي نوع
آخر من أنواع التفسير، وهو ما كان يفعله رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم، فالقرآن
أحكمت آياته ثم فُصّلت من لدن حكيم خبير، فما أحكم بناؤه في موقع بحيث لم يتضح
معناه لهذا العالم أو ذاك فإنه قد فُصّل في مواضع أخرى من القرآن الكريم، وفي التفصيل بيان
المحكم وإظهار ما فيه، والكشف عن معانيه، وكل ما ظن متشابهاً فإن له في تفاصيل القرآن
معاني واضحة ظاهرة، قد لا يُحاط بها -كلها- كما هي في الواقع، ولكن تظهر بشكل يزيل
الغموض والإبهام عن ذهن المجتهد.

١٥- القرآن المجيد يتمتع بوحدة بنائية، تجعله كالكلمة الواحدة في بعض الأحيان
وتجعله كمحيط لا ساحل له في أحيان أخرى، والوحدة البنائية تحفظ القرآن المجيد من كثير
من القضايا الغتة التي حفلت بها ما عُرفت بـ«علوم القرآن»، وتُعين المجتهد -الذي أنار
القرآن عقله وقلبه وأضاء قوى وعيه- أن يتلوه على بصيرة، دون أيّ إحساس بتعارض أو
تناقض أو إبهام أو إغلاق أو ما شابه ذلك من عيوب الكلام.

١٦- الجمع بين القراءتين أصل من أهم الأصول التي لا بد من مراعاتها في فهم
القرآن وحسن التعامل معه وإدراك معانيه والوصول إلى هدايته ونحن نمارس مهام
الاستخلاف، ولها قواعدها ووسائلها، فلا بد من الإمام بمنهج الجمع بين القراءتين؛ قراءة
الوحي وقراءة الكون، فذلك مما لا يستغني عنه طالب علوم القرآن الكريم والباحث فيه،
وقراءة القرآن قراءة جمع بينه وبين السنة.

١٧- «الإجماع»: تحتاج دعوى كونه دليلاً إلى مراجعة منهجية قرآنية شاملة، فهو يقوم على فرضيات كثيرة، منها: إمكان تحقق إجماع علماء أمة من «ذرية من حمل الله مع نوح»، فسورة هود تخبرنا عن موقف قوم نوح من دعوة التوحيد، وعرضت أبناء الغيب التي لم يكن يعلمها رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ولا قومه، وبيّنت أنّ إجرام الملائ من قومه ورفضهم لعقيدة التوحيد، وعدم قبولهم لما جاءهم به -رغم استمراره في دعوتهم ألف سنة إلا خمسين عاماً- اقتضى تطهير الأرض منهم، وغسلها بالطوفان المذهب للعين والأثر، وحفظ ذلك العدد القليل الذي آمن ليخلق -جلّ شأنه- أمماً من ذريتهم، فكانت «عاد» الذين أرسل الله -عزّ وجلّ- إليهم أخاهم «هوداً»، وبعد كل جهوده معهم أجمعوا على الكفر والشرك ورفض التوحيد، فنجى الله هوداً والقليلين الذين آمنوا وانحازوا إليه، وأهلك الباقين: ﴿... أَلَا بُعْدًا لِعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾ (هود: ٦٠)، وجاء من بعدهم «ثمود»، الذين أرسل إليهم «صالحاً»، فما آمن به وانضم إليه إلا عدد قليل جداً، فأخذ الله ثمود بالصيحة: ﴿... فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ* كَأَن لَّمْ يَعْشَوْا فِيهَا أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودِ﴾ (هود: ٦٧-٦٨)، وقوم لوط وقوم إبراهيم، وأهل مدين الذين قال لهم نبيهم شعيب: ﴿وَيَا قَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَن يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنْكُمْ بِبَعِيدٍ﴾ (هود: ٨٩)، وكانت نهايتهم أن أخذتهم الصيحة فأصبحوا في ديارهم جاثمين: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ* كَأَن لَّمْ يَعْشَوْا فِيهَا أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعَدَتْ ثَمُودُ﴾ (هود: ٩٤-٩٥)، ثم أورد -سبحانه- قصة سيدنا موسى وفرعون وقومه، وعقّب على ذلك بقوله جلّ شأنه: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ* إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ (هود: ١١٨-١١٩)، لقد اقتضت حكمة الله أن يودع الإنسان أمانة الاختيار، ولتحقيق هذه الحكمة الإلهية خلقهم أحراراً مختارين، ولم يجعلهم مجبرين مسخرين؛ فكان الاختلاف طبيعياً: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (يوسف: ١٠٣)، ﴿وَإِن تُطِيعُوا أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ (الأنعام: ١١٦)، فأكثر الأمم قد اتفقت غالبيتها العظمى على الباطل وعلى الشرك ونبت التوحيد، ويرى الخالفون مصائر السالفين ولا تتغير مواقفهم: ﴿وَقَوْمٌ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ

أَعْرَفْنَاهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ آيَةً وَأَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا* وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا* وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا ﴿٣٧-٣٩﴾. لقد أهلكت تلك القرون بوسائل مختلفة؛ من صيحة إلى رجفة إلى ريح صرصر عاتية إلى ظلل سوداء إلى جعل أعاليها أسافلها. لقد أرسل الله بعد ذلك موسى إلى فرعون وملئه، ومع أن استجابتهم لم تكن بأفضل كثيرًا من استجابة من سبقهم من الأمم، لكن كلمة الله -تعالى- سبقت باصطفائهم، وتحريرهم من فرعون وملئه، ولو أنهم أحسنوا الاستجابة والتلقي لقدّموا أفضل مثال أو نموذج للبشر حين يكونون عبيدًا للفراغة ثم ينتقلون إلى عبادة الله الواحد الأحد، لكن فعل عبوديتهم الطويلة للفراغة وتأثيره فيهم لم يسمح لهم أن يكونوا عبادًا لله صالحين، لقد فشلوا في ذلك لأنهم حملوا كتاب الله -الذي أنزله لهدايتهم فيه هدى ونور- كمثل الحمار يحمل أسفارًا، فلم يهتدوا ولم يستضيئوا بأنواره، بل كذبوا بذلك، فلم يكتفوا بجهلهم به وسوء استعاملهم له، بل أضافوا إلى ذلك التكذيب بآيات الله: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (الجمعة: ٥)، ومع ذلك، ومع قتلهم لبعض الأنبياء وتكذيبهم للبعض الآخر، فإنه - سبحانه - لم يستأصلهم كما استأصل من قبلهم، بل أبقاهم: ﴿مَنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ (المائدة: ٦٦).

فأرسل الله -تبارك اسمه- إليهم عيسى مصدقًا لما بين يديه من التوراة، ومجددًا للدين، وليحل لهم بعض الذي حُرّم عليهم، وبدلًا من الاستجابة له والعودة إلى الصراط المستقيم حاولوا صلبه وقتله وإغراء الرومان بذلك، ثم بعث الله خاتم النبيين محمدًا -صلى الله عليه وآله وسلم- برسالته العالمية بحمل الكتاب الكوني لهم ولغيرهم، فكانوا أشد الناس عداوة له ورفضًا لكل ما جاء به.

وكان خاتم النبيين مكلّفًا بأن يدعو الأميين الذين لم يأتهم من قبل أنبياء ورسول، وما أنذر آبائهم فهم غافلون، والذين تبرأ بنو إسرائيل من دعوتهم وقالوا: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾ (آل عمران: ٧٥)؛ ليكون منهم القاعدة والمنطلق لهداية الناس كافة -بعد ذلك- وإيصال الرسالة إليهم، والمرحلة الثانية هي دعوة أهل الكتاب -من يهود ونصارى- وتصحيح مسارهم وضمّهم إلى قافلة الرسالة الخاتمة؛ لتظهر قيم الدين القيم والحنيفية الإبراهيمية السمحاء على الدين -كله- ويعم النور الأرض، ويرثها عباده الصالحون، ولكن

أهل الكتاب -واليهود منهم خاصّة- كانوا في جزيرة العرب ينتظرون ظهور خاتم النبيين، وحين ظهر وعرفوه كما كانوا يعرفون أنبائهم غلبت عليهم طباعهم الموروثة في التعامل مع الأنبياء: ﴿فَفَرِّقَا كَذَّبْتُمْ وَفَرِّقَا تَقْتُلُونَ﴾ (البقرة: ٨٧)، فكذبوه وظاهرُوا المشركين عليه، وحاولوا اغتياله أكثر من مرّة ثم نصره الله عليهم، وكتب الله عليهم الجلاء من جزيرة العرب، فأجلاهم رسول الله منها، ولم يستأصلوا -أيضاً- لا بصيحة ولا برجفة ولا بطوفان؛ لأنّ الأميين -والعرب في مقدمتهم، بل وقادتهم- كانوا في علم الله سيتبعون سنن من قبلهم، فيحملون القرآن كمثل الحمار يحمل أسفاراً، كما حملت يهود التوراة من قبلهم، وسيسقطون في مثل ما سقط فيه أولئك رغم كل ما حذّره الله منه، فبقاء أمة مثل يهود تتحدّاهم، وتستفزههم، وتحملهم دائماً على حالة من التوتر تجعلهم يتفكّرون ويراجعون أنفسهم وعلاقتهم برسالتهم وكتاب ربهم أمر في غاية الأهميّة، فيهود يحملون من الدوافع لمعاداة الأميين -والعرب في مقدّماتهم- ما يكفي لكي يشغلهم على الدوام، فكان أكبر تحدّي لهذه الأمة التي سلكت سبيل يهود في التحريف، فحين لم تتمكن من تحريف كتاب الله فتحت أبواب التفسير على مصارعها أمام الإسرائيليات والأكاذيب والأحاديث الموضوعة والضعيفة؛ لتفسد فهم المسلمين له، وتطفئ جذوته في قلوبهم، وبذلك سرعان ما فقدوا وسطيتهم وانشغلوا بـ«الفتح» عن الدعوة، وفقدوا وسطيتهم واعتدالهم، وعبد بعضهم عجولاً لا خوار لها، ولو حملوا القرآن حملاً إنسانياً بشرياً بأفئدتهم، وفهموه بعقولهم وقلوبهم، واهتدوا بأنواره، لم يكونوا ليفقدوا خصائصهم ومزاياهم، ولم يكونوا ليصبحوا قطيعاً أو قطعاناً بعد أن كانوا أمة، ولا هملاً من العوام، بعد أن كانوا أمة شاهدة مبعثة مخرجة للناس، ولا عبيداً بعد أن كانوا أمة من الأحرار المحرّرين، وها هم بعد مرور أربعة عشر قرناً على الرسالة يستجدون اليهود الحياة الدليلة، ويسألونهم ما يُسمّى بـ«السلام» وهو ليس في قاموسهم أصلاً، ها هم بعد أربعة عشر قرناً جاء الله -تعالى- بهم لفيقاً، وقد أنذرنا الله وحذّرنا من عودتهم للاستعلاء علينا وإذلالنا بجبل منه؛ جزاءً على انحرافاتنا، وتمردنا على كتابنا، وحملنا له حملاً حمارياً كما فعلوا من قبل.

لقد نسي المسلمون ما جاء في سورة البقرة والإسراء والقصص والحشر وغيرها، وظنّوا أنّ هذا الذي حدث كله لا علاقة له بالإسلام والقرآن والرسالة والرسول وتكوين الأمة، ولو

نظروا نظرة في تاريخهم لأدركوا أنّ كل ما يحدث في أراضهم وحوهم إنّما هو سلسلة أحداث ومسيرة تاريخ متّصل، بدأ في غار حراء وما زال سائرًا لم يبلغ نهايته بعد. إنّ الله -تبارك وتعالى- قد أسرى بعبد له ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى؛ ولذلك دلالات عميقة لا يدركها الغافلون، بل المتدبّرون وحدهم هم الذين يستطيعون بلوغ آفاقها، فبني الأميين: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ...﴾ (الجمعة: ٢)، فهذا النبي الأميُّ أُسري به ليتسلّم القيادة الدينيّة للبشريّة كافة، فهو خاتم النبيين وإمام المرسلين، حامل الرسالة الخاتمة ومتلقي الكتاب الكونيّ، صنع من الأميين نواة الأُمَّة القطب، التي كان يفترض فيها أن تحمل الكتاب المشتمل على مشتركات الدين في الكتب كلها بعد تصديق القرآن عليه وهيمته على ما فيه؛ لكي توصله إلى البشريّة كافة، ويظهر الدين به على كل ما عداه، ويكون الدين كله لله، وتحمله الحمل الإنسانيّ اللائق به وبها إلى يوم الدين، فلم تلبث إلا قليلاً لتتحول إلى تحريفات أهل الكتاب التي شكّلت أهم مسوغات استبدالهم وحركة وضع الأحاديث لحشو التفسير بها وإحلالها -إن أمكن- في بعض الأحيان محل كتاب الله.

جرت محاولات تجديده عبر عشرة قرون بعد ذلك، فلم تفلح في تغيير ذلك الواقع، وابتلي المسلمون بالصليبيّين لمثي عام، وبالتتار لأعوام طويلة، وأجلوا عن الأندلس، وحلّت بهم شتى المصائب فلم يلتفتوا ولم يتعظوا ولم ينتبهوا إلى أنّ ذلك -كله- داخل في مسيرة تاريخهم الصعبة، ثم قيض الله -تعالى- الأتراك العثمانيين -وهم من الشعوب الأميّة أيضًا- لينقذوا بقاياهم من سيوف التتار وتدمير الصليبيّين، واستمر ذلك لأربعة قرون؛ لتكتمل الدورة التاريخية أربعة عشر قرنًا، ولم يستيقظوا بعد.

وها هم يتراخضون بين يدي «نتن ياهو» وقومه، يطلبون السلام الذليل فلا يجدون إلا الاستكبار والغرور والتعالي والإذلال، وينتقلون من مبادرة إلى أخرى، كلّما طرحت مبادرة اشتملت على تنازلات وذلّ وصغار أكثر من أختها، ولم يبقَ إلا طلب الحماية من أمريكا وأوروبا، وحتى هذه قد فعلوها، وكثير منهم يعتقدون إنّ لولا أمريكا وأوروبا لافترستهم إسرائيل ولأكلت الأخضر واليابس من مواردهم، وقد يكون ذلك صحيحًا إلى حدّ ما ما

داموا لم يستيقظوا بعد ولم يعرفوا أنفسهم ولا دينهم ولا كتاب ربهم ولا رسولهم ولا دورهم ولا صيرورة تاريخهم، وما يزال أمامهم الكثير الكثير من الدّل والعنت حتى يُفيقوا من سباتهم.

إنّ سورة الإسراء قد نُبّهت المسلمين بالنّص الصريح على مراحل الصعود والهبوط والاستعلاء والانخفاض في مسيرة الأُمَّة المقابلة، وربط ذلك بالإسراء، وبعد أن بيّن أنهم سيفسدون في الأرض مرتين، وليعلنّ علوًّا كبيرًا بيّن ما سيحدث في أولاهما وأخراهما، وبيّن في سورة الحشر أنّ وجودهم الطارئ في الجزيرة العربيّة وحول المدينة وفي الطريق ما بين مكة والمدينة كان وجودًا طارئًا، وأنّ الله قد كتب عليهم الجلاء من تلك الأرض؛ ليذهبوا إلى ما يُحيط بالمسجد الأقصى؛ فكان ذلك الجلاء بداية الحشر المتصل بقوله -تعالى- في سورة الإسراء: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا﴾ (الإسراء: ١٠٤).

وهذه الأحداث لو دُرست بعناية بدلًا من تلك التعليقات السخيفة الفجة التي يصم آذاننا بها المعلّقون -الذين ما عرف جلّهم إن لم يكونوا كلّهم علاقة القرآن بتاريخ الأمتين، بل وصناعة ذلك التاريخ وصيرورته- بنوع من جدل بين الغيب والإنسان وطبيعة هذه البقعة المباركة؛ بقعة التجوال الإبراهيمي. إنّ الذي جعلني أفيض بهذا الذي قلته هو ما عُرف بـ«دليل الإجماع»، فحين جئت لمراجعة هذه الأصول وجدت احتفاءً شديدًا بما عُرف بـ«دليل الإجماع»، ووجدت ذلك الحديث الضعيف بكل الطرق التي رُوي بها ينفخ في الناس نوعًا من الاستعلاء الكاذب، ويُعطيهم خدرًا لذيذًا بأنّ هذه الأُمَّة لا تجتمع على خطأ ولا تجتمع على ضلالة، وأنّ فيها طائفة منصورّة في الدنيا وناجية في الآخرة، ستعالج كل مشكلاتها، والذي ينظر في الواقع الذي نعيشه يُدرك ماذا أراد الوضّاعون ومُروّجوا الأحاديث الضعيفة من وراء تخدير هذه الأُمَّة وبثّ روح التواكل فيها كما حدث لخصومها من قبل، فخصومها كانوا يتشدقون بأنهم أبناء الله وأحباؤه، وهي تتشدق بالخيريّة والوسطيّة والشهادة على الناس، وهي أمور قد فقدتها منذ أن ضربت سيوفها رقاب بنيتها، وتقاتلت فيما بينها، دون أن تدرك تحذير الله -جلّ شأنه- الذي كان رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-

يرتجف عندما يقرأه أو يسمعه، ويستعيد بالله، ويُلح بالدعاء أن يحمي أمته منه: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبَسَكُمْ شِيعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ * وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ * لِكُلِّ نَبِيٍّ مُّسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (الأنعام: ٦٥-٦٧)، فأبي إجماع هذا الذي يتحدثون عنه، والذي لا نملك إلا أن نردّد مع الإمام أحمد بن حنبل -يرحمه الله- قوله: "مَنْ ادّعى الإجماع فهو كاذب" (٣١).

القرآن والسنة: رؤية منهجية:

حين نتحدث عن المنهج المعرفي القرآني يتبادر إلى ذهن البعض سؤال: وماذا عن السنة النبوية، من قول وفعل وتقرير ألا تعدّ مصدرًا موازيًا للقرآن في مجال بناء المنهج واستيعابه وتجاوزه أم تُعدّ مصدرًا مكتملاً؟ وهل يمكن للسنة أن تستقل في بناء «المنهج»؟

هنا أمام هذا الإشكال الذي لا يمكن تجاهله لا بد من تحديد العلاقة بين الكتاب والسنة تحديدًا منهجيًا، فما طبيعة العلاقة بين الكتاب والسنة في الدائرة المنهجية؟ والعلاقة في الإطار المنهجي تختلف عن العلاقة في الإطار الفقهي أو الكلامي أو أيّ إطار آخر.

إنّ قضية «العلاقة بين الكتاب والسنة» من أخطر قضايانا المعرفية بالرغم من وضوحها قرآنيًا، وقد اضطرت فيها أقوال ومذاهب الناس اضطرابًا لا مزيد عليه، مما زاد الموضوع غموضًا وتعقيدًا شأنها في ذلك شأن كثير من القضايا السهلة الميسرة التي دخلها التعقيد نتيجة الجدل والسجال الذي دار بعيدًا عن الأسباب الموضوعية، وبادئ ذي بدء لابدّ من ملاحظة الأصول التالية:

^{٣١} ابن قيم الجوزية، مُجد بن أبي بكر. إعلام الموقعين عن رب العالمين. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م، ج ١/٣٠.

١- ما من عالم من علماء الأمة - بقطع النظر عن انتمائه المذهبي أو الطائفي - ينكر «حجية السنة» أو ينفي كونها بياناً عملياً تطبيقياً لمنهج الاتباع المعصوم للكتاب الكريم، وملزماً لا يُستغنى عنه في هذا المجال عندما نفتقد بيان القرآن للقرآن كما نص على ذلك الإمام الشافعي في الرسالة.

٢- لم يخالف أحد من أهل العلم ممن يعتد بعلمه وبانتمائه إلى أهل العلم أن الله - سبحانه وتعالى - قد أمر رسوله بتلاوة الكتاب على الناس، وتعليمهم إياه وتزكيتهم وتطهيرهم به، وذلك يقتضي ولا شك أن تكون أقواله وأفعاله وسائر تصرفاته دائرة حول محور الكتاب، فأقواله بيان وتوضيح لمنهج التلاوة والترتيل والتدبر، وأفعاله تطبيق لذلك المنهج، وتصرفاته وسلوكياته بيان وتطبيق وتقديم للنموذج والمثال لتتاح للبشرية فرص التأسّي به ﷺ؛ ولذلك قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: "كان خلقه القرآن" (٣٢) جواباً على سؤال وجه إليها حول خلقه ﷺ، وفي الحكم أمره الله أن يحكم بينهم بما أنزل الله، وفي التعليم أمره الله أن يعلمهم الكتاب والحكمة التي يشتمل عليها ويترجمها ويظهرهم به.

٣- لم يقع خلاف بأن ما ثبت صدوره عن سيدنا رسول الله ﷺ من قولٍ نطق به - فدته نفسي - أو فعلٍ قام به، أو أمرٍ أقره وثبت بشكل لا مرأى فيه فإنه لا يمكن لأحد من أهل دين الله أن يتجاهله أو يتجاوزها، أو يرفض الاهتمام به، أو ينفي

^{٣٢} صحيح المعنى باطل الأسانيد أما صحة المعنى فالأن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كان متبعاً للقرآن أي كان متخلفاً بالقرآن أي كان خلقه القرآن، وأما بطلان الأسانيد فالأما يدور بعضها على قتادة بن دعامة وبعضها على الحسن البصري وكلاهما مدلس معنع وبعضها على الحسن بن يحيى الخشني وليس بثقة (الحسن بن يحيى الخشني ليس بثقة ففي تهذيب الكمال للمزي (١٣٦٠) أبو عبد الملك ويقال أبو خالد الدمشقي البلاطي قال عباس الدوري عن يحيى بن معين ليس بشيء وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم سألت يحيى بن معين فقال ثقة خراساني وقال إبراهيم بن الجنيد عن يحيى بن معين ضعيف ليس بشيء وقال عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم لا بأس به وقال أبو حاتم صدوق سيء الحفظ وقال النسائي ليس بثقة وقال الحاكم أبو أحمد ربما حدث عن مشايخه بما لا يتابع عليه وربما يخطئ في الشيء وقال الدارقطني متروك وقال عبد الغني بن سعيد المصري ليس بشيء وقال أبو أحمد بن عدي هو ممن تحتمل رواياته) وبعضها على يزيد بن بانبوس وهو مجهول (يزيد بن بانبوس مجهول إنما وثقه الدارقطني وذكره ابن حبان في كتاب الثقات ولم يدر كاه ففي تهذيب الكمال للمزي (١٨٢٩٨) بصري روى عن عائشة زوج النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - روى عنه أبو عمران الجوني قال البخاري كان من الذين قاتلوا علياً وقال أبو أحمد بن عدي أحاديثه مشاهير وقال الدارقطني لا بأس به وذكره ابن حبان في كتاب الثقات.) هذا فضلاً عن عورات أخرى بالأسانيد. قال محقق مسند أحمد ورواه ابن زنجويه رقم ٦١٩ عن خالد بن معدان عن المقدم به فليُنظر هل صرح خالد المدلس بالتحديث؟

حجّيته في منهج الاتّباع والتأسيّ فإنّ السنّة قد جاءت بالتفصيل، والأمر والنهي، وبيان المستحب والمكروه، وتحديد المعروف والمنكر، لقوله ﷺ: "ألا إنّني أوتيت القرآن ومثله معه"^(٣٣) - أي من البيان وطاقت البيان - "ألا إنّ مَنْ رغب عن سنّيّ فليس مني"^(٣٤). فليس من مشروعنا أو من أهدافه في شيء نبد قول النبي ﷺ وفعله أو استبعاده وتهميشه لأننا نعرف أكثر من غيرنا أنّ النبي ﷺ قد تنبأ بقوم يسمّون أنفسهم «بالقرآنيين» يقولون ما وجدناه في كتاب الله أتيناها وما لم نجده لم نأتها، وأنه سماهم «كلاب النار». وكل ما في الأمر أنّنا معنيون هنا بترسيم منهج علميّ ذي مصدر ثابت لا يختلف عليه أحد، وتوضيح معالمه، وإجراءاته، ومقارباته والسنّة تساعدنا في هذا.

٤- لم يقع خلاف في أنّ أصول السنّة التشريعيّة - كلّها - في القرآن، يقول الإمام الشافعيّ: "فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلّا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها"^(٣٥) وما جاءت به السنّة ولم يدل عليه دليل جزئيّ مباشر، فإنّه يمكن بقليل من التدبّر أنّ يندرج تحت كليّات القرآن ومقاصده، ولكنّ الجدال والسجال بين «أهل الرأى وأهل الحديث» أفرز مقولة «استقلال السنّة بالتشريع»، استقلالاً تامّاً وبالتالى فقد عدّوا السنّة دليلاً مستقلاً يكون قاضياً أحياناً على الكتاب، أو ناسخاً له،

^{٣٣} حديث أوتيت القرآن ومثله معه لا يصح إسناده فمداره على عبد الرحمن بن أبي عوف كما في جزء أشيب (٠٠٠٥٠) وسنن أبي داود (٠٤٦٠٤) ومسنّد أحمد (١٧١٧٤) والشاميين (٠١٠٦١) ومعجم الطبراني الكبير (١٧٣٩٦) (٠٦٧٠/٢٠) وهو مجهول إمّا وثقه العجلي وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وذكر أبو داود أنّ شيوخ حريز كلهم ثقات ولم يدركوه ففي الثقات للعجلي (٠١٠٦٨) ثقة وفي الثقات لابن حبان (٠٤٠٦٧) قاضى حمص وفي تهذيب الكمال للمزي (٠٤٢٦٦) قال أبو عبيد الآجري عن أبي داود شيوخ حريز كلهم ثقات.

^{٣٤} صحيح وهو في جامع ابن حبان (٠٠٠١٤) و (٠٠٣١٧) وابن خزيمة (٠٠١٩٧) و (٠٢٠٢٤) والبحاري (٠٥٠٦٣) ومسلم (٠٢١٤٠١/٠٠) وسنن ابن ماجه (٠١٨٤٦) والبيهقي الكبرى (١٣٤٤٨) (١٣٢٢٦) و (١٣٤٤٩) (١٣٢٢٧) والدارمي (٠٢١٦٩) والنسائي الكبرى (٠٥٣٢٥) والمجتبى (٠٣٢١٧) ومسنّد أبي عوانة (٠٣٩٨٦) وأحمد (٠٦٤٧٧) و (١٣٥٣٤) و (١٣٧٢٧) و (١٤٠٤٥) و (٢٣٤٧٤) والحارث (٠٠٤٨٣) ومصنّف عبد الرزاق (١٠٤١٣) (١٠٣٧٤) و (٢٠٧٣٥) (٢٠٥٦٨) والمنتخب لعبد بن حميد (٠١٣١٨).

^{٣٥} انظر: الإمام الشافعي، الرسالة. القاهرة: دار النفائس، ١٩٧٩ م. ص ٢٠.

أومخصّصًا أو مستقلاً بإنشاء الأحكام، لا كاشفاً عن أحكام القرآن ومبيّناً لكيفية تطبيقها وتنزيلها في الواقع لما ورد القرآن الكريم بذلك، وكلُّ ذلك من الأمور الخلاقية بين العلماء. وقد ازداد تأكّد هذه المقولة حين وردت في السنّة عدّة روايات لم يتعرّض لها القرآن المجيد مثل قضايا «الرجم والردة».

٥- كما أنّ «العقل الفقهي» أبرز مقولة الترتاب بين الأدلة أو مصادر الفقه لأغراض تعليمية، فاعتبر الكتاب دليلاً ومصدرًا أول، والسنّة دليلاً ومصدرًا ثانيًا؛ فيوضح ما هو أولاً وما هو ثانيًا للمجتهد والفقهاء، وقد رتب العقل الفقهي هذا الترتاب تأثرًا بمبدأ «القطع والظن»^(٣٦) ولتستقيم المنظومة التي أسسها «العقل الفقهي» لمفهوم الخطاب ومستوياته وتقسيماته، وذلك قد يكون أول تمييز برز للساحة الفكرية بين الكتاب والسنّة أدّى إلى بروز إشكالية العلاقة بينهما.

^{٣٦} القطع: Definitiveness, Conclusiveness من قطع الشيء؛ إذا فصل بعضه، وأبانه، وهو انتفاء احتمال معنى آخر للفظ ناشيء عن دليل معتبر. ومنه قولهم: هذا الدليل قطعي؛ أي: يقطع بصحة نسبته إلى مصدره، أو يقطع بكون المراد منه واحدًا. فإذا كان الأول سميّ الدليل قطعي الثبوت، وإذا كان الثاني سميّ الدليل قطعيّ الدلالة.

القطعيّ: Definitive Proof هو اللفظ الذي لا يحتمل في حقيقته إلا معنى واحدًا، ويكون ذلك المعنى في الغالب محل اتفاق. ومنه قولهم الدليل القطعيّ؛ أي الدليل الذي لا يحتمل سوى معنى واحد فقط. وقطعية الدليل لا تخلو من أن تكون على مستوى ثبوته، بأن يكون دليلاً متواترًا، كما هو الحال في القرآن الكريم وفي السنن المتواترة، أو تكون على مستوى دلالاته بأن لا يحتمل إلا معنى واحدًا فقط، كما هو الحال في بعض ألفاظ نصوص القرآن الكريم، ونصوص السنّة المطهرة. وربما كانت قطعية الدليل على كلا المستويين: النبوي والدلالي، كما هو الحال في بعض النصوص الواردة في القرآن الكريم وفي السنن المتواترة، كقوله تعالى: ﴿أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة: ١٨٣)، فهذا الدليل قطعيّ من حيث الثبوت؛ لأنه قرآن، وقطعي من حيث الدلالة؛ لأنه يدل على وجوب صيام رمضان بأركانه وشروطه المعتبرة. فإذا كان الدليل قطعيًا ثبوتًا ودلالة، فإن مخالفته تعدّ مكابرة وإنكارًا للمعلوم بالضرورة، فمروغًا من الدين في النهاية، فمن أنكر وجوب الصيام أو أنكر وجوب الصلاة والزكاة والنطق بالشهادتين، أو أنكر تحريم الإشراف بالله والزنى والقذف والخمر، فإنّه يوشك أن يبرق من الدين، ويستتاب، وأما إذا كان الدليل قطعيًا في ثبوته وظنيًا في دلالاته، أو كان ظنيًا في ثبوته وقطعيًا في دلالاته، فإن مخالفته ومعارضته عن علم لا تعدّ إنكارًا ولا مكابرة، وخاصة إذا أنت المخالفة ممن وجدت فيه أدوات الاجتهاد المعتبرة، في عصر من العصور، فمن أنكر وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة وآمن بوجوب مطلق القراءة، فإنّه لا يعدّ مخالفًا لأمر معلوم من الدين بالضرورة، وذلك لأن دليل وجوب قراءة الفاتحة ظنيّ من حيث الثبوت؛ وذلك لأنه ثبت بخبر الواحد، ولكنه قطعيّ من حيث الدلالة بالنسبة إلى المنفرد، ولذلك فإنّ اعتقاد عدم وجوبها عن اجتهاد لا يعدّ مخالفة للنصّ، ولا مروغًا من الدين. الظنّ: Doubt, Suspicion, Uncertainty إدراك الذهن الشيء، مع ترجيحه وهو ترجح أحد الاحتمالين في النفس، على الآخر، من غير القطع. ويعد مرتبة دون الشكّ، وفوق الوهم. أو هو الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض. الظنّ: Speculative, hypothetical, presumptive, word يراد به اللفظ، الذي يغلب على الظنّ فهم معنيّ منه، مع تجويز فهم معنيّ آخر منه أيضًا. ومنه الدليل الظنيّ والإجماع الظنيّ. انظر: قطب سانو، معجم مصطلحات أصول الفقه. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٠م، ص ٣٥٣-

٦- لكنّ أخطر ما اشتد الخلاف فيه واحتدم الجدل حوله - خاصّة فيما لم يكن من السنّة التشريعيّة التي لها في الكتاب أصول تدل عليها، وتستدعى بيانها وتطبيقها - تلك الطرق والوسائل التي تُروى السنن بها عن رسول الله ﷺ إلى الناس، وهي طرق الإسناد وعنها برزت «إشكالية الرواية بالمعنى» التي تقوم على فهم الراوي وليس على نصّ رسول الله ﷺ و«إشكالية صحة الإسناد مع تعرّض المتن إلى شذوذ أو علة قاذحة، أو عدم الصمود أمام مقاييس نقد المتن» و«إشكالية خبر الواحد» حيث أثير جدل كبير حول حجّيته وميادين ومجالات تلك الحجّية، وقد واجه «العقل الفقهي» هذه الإشكالية بأن لجأ إلى التسوية بين الكتاب والسنّة في كونهما وحيّاً، بحيث تم تجاهل الفروق الجوهرية بين الكتاب الكريم والسنّة النبويّة وعُدّت كل الفروق بمثابة الفروق الشكلية مثل الإعجاز والتحدّي والتعبّد بالتلاوة وتجاوز لوازم الحكم من إنشاء وكشف عن الحكم؛ وذلك لحمل السنّة على الكتاب والتسوية بينهما في الحجّية بقطع النظر عن طريق الثبوت.

٧- إنّ آيات الأحكام في القرآن المجيد لا تتجاوز نسبتها عشرة في المائة، وأحاديث الأحكام بالنسبة لسنن وسير رسول الله ﷺ لا تبلغ هذه النسبة، وما بقي ففيه قصص وأمثال ومواعظ وتعليم وإفتاء وتاريخ إضافة إلى الممارسات الحياتية العادية، وهذه أمور تربويّة وتكوينيّة، لا تندرج تحت الأحكام التكليفيّة إلاّ إذا ورد الدليل المستقل بإدراجها، فيفترض أنّ تستخلص منها العبر والدروس والمناهج بكثير من المرونة التي نفتقدها في آيات وأحاديث الأحكام.

فإذا لوحظت هذه الأمور، تبين أنّ الجدل التاريخي بين الأصوليين والفقهاء من أهل الرأي وأهل الحديث إنّما هو جدل وسجال خاصّ بأحاديث الأحكام أو في السنن التشريعيّة، وأنّ كلاً من الفريقين وضع في مذهبه من الشروط والمواصفات ما يجعله يصل إلى الثلج والقناعة التامة بصحّة الحديث لكي يتخذ منه بياناً لما جاء في أصل الكتاب قبل أن يلجأ إلى الذهاب إلى البيان بالاجتهاد، وحين نفهم ذلك فإنّ الخلاف يبدو -آنذاك- يسير

الخطب، قليل الخطر، لا يحتاج إلى اللجوء إلى التكفير والتفسيق والعياذ بالله والتي برزت فيما بعد اشتداد الجدل بين الفريقين.

إنّ القرآن المجيد- فيما أومن به وأدين لله به- هو المصدر المنشئ الوحيد للمنهج وتكامل السنّة الثابتة به، الدائرة معه في جانبها الموحى معه بوصفها المصدر المبيّن على سبيل الإلزام. كما أنّها المصدر التطبيقيّ الذي يقدم للبشريّة «نموذج التأسّي» بما يشتمل عليه من ترجمة عملية للهدى القرآني ونقله إلى سلوكيّات إنسانيّة تدرج فيها المواقف التاريخيّة بأبعادها الزمانيّة والمكانيّة^(٣٧).

أما ما بقي من السنّة الصحيحة فهي كما نص الشاطبيّ مثلها مثل السنّة جملة: "... راجعة في معناها إلى الكتاب؛ فهي تفصيل مجمله، وبيان مشكله، وبسط مختصره، أمّا القرآن- فهو كليّة الشريعة وينبوعها... ولأن الله جعل القرآن تبياناً لكل شيء: فيلزم من ذلك أن تكون السنّة حاصلة في جملته..."^(٣٨). أي مبيّنة به حُجّيّة ودلالة، كما هو بيّن بها، تليغاً وتطبيقاً ومنه أقول: واتباعاً وتأسياً.

وهذا نظر دقيق من أبي إسحاق يستوعب سائر أنواع الجدل الذي دار ولا يزال يدور في بعض الأوساط المتعجّلة حول طبيعة العلاقة بين الكتاب والسنّة، ويجعل منها علاقة لا انفصام لها- منهجيّاً- في سائر مجالات الاجتهاد والإبداع المعرفيّ، وما قد يبدو من انفصال

^{٣٧} أبو الفضل، منى. نحو منهجية للتعامل مع مصادر التنظير الإسلامي بين المقدمات والمقومات. فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦م، ص١٣. وراجع كذلك: أبو الفضل، منى. وطه العلواني. نحو إعادة بناء علوم الأمة الاجتماعيّة والشرعية: مراجعات منهجية وتاريخية. القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٩م.

^{٣٨} وفيه الإجمال والإبهام الإشكالي وإن أضيفت إلى القرآن الكريم، لكنّها - في الحقيقة - لا تعود إلى القرآن ولا بوصف القرآن بها، إذ هو متره عن ذلك، بل هي صفات للنص من زاوية نظر المجتهد فالنص يكون -في نظر المجتهد- مجملاً يحتاج إلى بيان أو مشكلاً أو متعارضاً، أو متعادلاً مع نص آخر. وأفضل أن يضاف في هذا التوضيح لئلا يوصف النص بما هو بريء منه. انظر: الشاطبي. الموافقات في أصول الأحكام. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٠م، ج٤، كتاب الأدلة الشرعية، الدليل الثاني: السنة.

أو اختلاف فإنه منحصر في طبيعة كل منهما، وفي دوره في ذلك المجال، فالقرآن المجيد يتصف بالإطلاق، وتتصف السنّة بالتقييد والتحديد، والأول كلام الله - تبارك وتعالى - والثاني كلام رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وفعله وتقريره، وفي الكتاب الكريم «تنظير» كما نعبر في أيامنا هذه، وفي السنّة «تطبيق» وفي القرآن خطاب وفي السنّة بيانه وتأويله العملي والقولي؛ ولذلك كان لكل منهما منهجه في التعامل وأدواته، والاختلاف في مناهج التعامل وأدواته لا يغيّر من طبيعة العلاقة بينهما في الاستنباط المنهجي والتراتب بينهما - الذي أكد الفقهاء عليه، وعززوه بحديث معاذ^(٣٩) ما كان ينبغي أن يكون مؤثراً في حقيقة العلاقة أو عليها، وما كان ينبغي أن يخرجها من دائرة التكامل إلى دائرة التغير والترتيب الهرمي، ومن الدائرة الكلية إلى الإطار الجزئي، ومن الإطار الموضوعي إلى الإطار الشكلي ومن الإطار المفاهيمي المنهجي إلى الإطار التجزيئي الاصطلاحي، خاصةً وحديث معاذ لا يصح مرفوعاً ولا موقوفاً كما في الهامش.

● القرآن والسنّة ومفهوم الإطار المرجعي:

ومصادر المنهج وبنائيه وفترة التعامل الأساسية معها، وما ينتج عن تلك الفترة من مفاهيم تأخذ موقع إطار مرجعي يرجع إليه للاستئارة به، واستنباط الطرق والوسائل التي أتبع في تلك المرحلة في إنتاج مصطلحات أو مفاهيم أو تصورات أو خطوات ونحوها، ومهما كانت تلك الخطوات في شكلها أو معالمها أو تركيبها بسيطة لا تبدو فيها النواحي الشكلية ظاهرة بارزة فإنّها تفرض نفسها قبل وبعد استقرار المصطلحات

^{٣٩} بم تحكم؟ أو بم تقضي؟ لا يصح لا مرفوعاً ولا موقوفاً؛ أمّا مرفوعاً فيدور على الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة عن رجل أو رجال أو ناس من أهل حمص من أصحاب معاذ عن معاذ، والحارث مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث وممن روى الحارث عنهم مجهولون جهالة عين وانظر في سنن أبي داود (٠٣٥٩٢) (٠١٨١٧٠) والبيهقي الكبرى (٢٠٣٣٩) (٢٠١٢٦) (١١٨٣٥٤) والترمذي (٠١٣٢٧) (٠٢١١٨٢) والدارمي (٠١/٠٠١٦٨) (٠٣٥٩٨٣) ومسند أحمد (٢٢٠٠٧) (٠٦١٤٩١) و (٢٢٠٦١) (٠٦١٥٤٦) و (٢٢١٠٠) (٠٦١٥٨٥) والطيالسي (٠٠٥٦٠) (٠٥٥٩) (١٥٧٤٣) ومصنف ابن أبي شيبة (٢٢٩٧٨) (٢٢٩٨٨) و (٢٩٠٩١) (٢٩١٠٠) ومعجم الطبراني الكبير (١٧٠٨٨) (٠٣٦٢/٢٠) (١٤٧٦٧٩) والمنتخب لعبد بن حميد (٠٠١٢٤) (١٧٤٣٥٦) وأما موقوفاً فيدور على سفيان عن الشيباني عن الشعبي عن شريح إنّه كتب إلى عمر يسأله فكتب إليه، وسفيان مدلس ولم يصرح بالسمع سواء ابن عيينة أو الثوري اللذان روايا كلاهما عن أبي إسحاق الشيباني، وانظر في سنن النسائي الكبرى (٠٥٣٩٩) والجمعي (٠٥٩٤٤).

والمفاهيم واستكمال النواحي الشكلية، وكأَنَّها في تلك الفترة بمثابة من يتغَيَّ الثمرة والنتيجة، ويختزل الطريق إلى الوصول إليها غير عابئٍ بتلك الأشكال والرسوم والتدقيقات التي ينشغل بها - عادة - من يأتي بعده بحيث قد يتساءل هذا الذي يأتي بعده عن كيفية تحقيق المنتمين لذلك الإطار المفاهيمي المرجعي لما حققوا رغم ما يبدو على طرائقهم من بساطة وبعد عن التكلف والتعقيد في حين يعجز عن تحقيق ذلك أبناء أجيال لاحقة استقرت بينهم المصطلحات، وانتشرت فيهم الضوابط، واتضح المفاهيم.

كذلك قد يستغرب الانعكاسات التي لا تُقاوم، والآثار التي لا يمكن أن تُحدَّ لمعطيات ذلك الإطار على العصور اللاحقة.

وهذا ما مثَّله - عندنا - «الفترة النبوية الشريفة» بإجماع، وهي التي نُطلق عليها فترة «جيل التلقي»، وأمَّا الاختلاف فهو فيما إذا كان العصر التالي لتلك الفترة المباركة يلحق بها أم لا؟ وهنا تأتي المناقشات الواردة في حجية قول أو مذهب الصحابي وما إذا كان يجب أن تنحصر الحجية في روايته لا في رأيه ومذهبه أو تتجاوز رواياته إلى رأيه ومذهبه وما إلى ذلك من جدل ثار في «جيل الرواية» التالي لجيل التلقي المذكور آنفًا؟!

فإن قلنا بحصر الحجية في رواية الصحابي دون رأيه - فتلك هي السنة وهي أمر معلوم، وإن ضمنا إليها رأيه ومذهبه واجتهاده فذلك يعني أننا قد وسعنا دائرة مصادر «الإطار المرجعي» وضمنا إليها المأثور عن الصحابة - رضوان الله عليهم - أو أئمة آل

البيت كما ذهب إلى ذلك الشيعة، وخاصة أولئك الذين مدّوا «عصر النص» حتى «الغيبة الكبرى»^(٤٠).

وكما يبدو ذلك واضحًا في الاتجاه السلفي الذي فسّر مفهوم «السلف» بأهل القرون الثلاثة الخيرة^(٤١).

والذي ندين الله به - هو حصر دائرة إنتاج مفاهيم إنتاج «الإطار المرجعي» في جانبها المصدرية والتنظيرية في الكتاب الكريم بوصفه المصدر المنشئ، والسنة الثابتة بوصفها المتكاملة معاً، والمصدر المبين (وسياًتي مزيد بيان وتوضيح لذلك). وأما تطبيقات الصحابة - رضوان الله عليهم - وفهمهم، فإنه خاضع - كلاً - لمقاييس الكتاب وموازنه وتصديقه وهيمنته، ومقاييس السنة وموازنها ولا ينبغي أن يشغلنا الهاجس الفقهي الذي شغل المتقدمين بناءً على تصور يحتاج إلى مراجعة وموازنة ونقد وهو تصور «تناهي النصوص وعدم تناهي الوقائع»^(٤٢) الذي ضغط بشدة على العقل الفقهي المسلم لإضافة كثير من المصادر التي لا ترقى إلى مرتبة المصدر إلى المصدرين

^{٤٠} الغيبة الكبرى هي الغيبة التي حدثت في عام (٢٠٨هـ) حيث غاب الإمام الثاني عشر في جبل رضوى بالشام يعيش على العسل والماء حتى يأذن الله له بالخروج؛ فيما الأرض عدلاً بعد أن مُلئت جوراً وهو الذي سيحمل لقب الإمام المهدي وفكرية ولاية الفقيه بُنيت على أساس أنّ الفقيه الولي ينوب عن الإمام الثاني عشر المهدي وينتظر خروجه ليسلم الراية له. وانظر: الكاتب، أحمد. **تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه**. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٨م.

^{٤١} بناء على الحديث القائل: "خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته" متفق عليه، كما أخرجه أحمد والترمذي على ما في الفتح الكبير ج ٢/٩٨-٩٠ وذلك من حديث ابن مسعود، وأخرج مسلم نحوه من حديث عائشة، وورد عند الترمذي والحاكم من حديث عمران بن الحصين، وورد عند الطبراني من حديث ابن مسعود كذلك.

^{٤٢} وردت مقولة: "النصوص متناهية والوقائع غير متناهية" لدى عدد من الأصوليين، انظر على سبيل المثال: أبو حامد، محمد بن محمد الغزالي. **المستصفى**. بيروت: دار الفكر، د.ت، ج ١/٢٩٦. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبدالله. **إعلام الموقعين**. عن رب العالمين. بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣م، ج ١/٣٣٣. أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي. **قواطع الأدلة في الأصول**. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ج ٢/٨٤، ١٦٩.

المنشئ والمبين، ومن ذلك القول «بمحجّة قول الصحابي، وامتداد عصر النصّ، وعمل أهل المدينة وغير ذلك» من أمور اختلطت فيها معاني المصادر بالوسائل وبالغايات اختلاطاً شديداً؛ فتأثرت بذلك ضوابط وملامح مصادر ومفاهيم «الإطار المرجعي» في عمليّة البحث في القرآن المجيد، وبيانه النبويّ الملزم للخروج بأحكام فقهية تقييمية لتقييم «الفعل الإنساني» بقيمتي الثواب والعقاب أو المدح والذم، وذلك الفعل يظهر ويصنع غالباً في الواقع خارج الأدلة، ثم تسقط الأدلة عليه، أو تُجهّز وتُهيأ لكي تسقط عليه عندما يحدث في حين أنّنا في حاجة إلى مصدرنا المنشئ وبيانه الملزم لوضع قواعد صياغة الدواعي وتقييم «الفعل الإنساني» بحيث ينبثق الفعل الإنسانيّ بدوافعه ودواعيه، وكميّة الإرادات اللازمة له منهما: فيكون القول سديداً، والفعل رشيداً، ثم تأتي مرحلة التقييم النهائي في نور وهداية القيم القرآنيّة العليا الحاكمة: «التوحيد والتزكية والعمران».

إنّ الأحكام الفقهية الجزئية وسائل صياغة وحفظ وتسديد ودعم في إيقاع وحفظ وصيانة وتسديد ودعم «الفعل العمراني»، وهنا تصبح مفردات «الخطاب القرآني» مفاهيم في جملتها تقوم بينها علاقة ترابط لا تنفصم تضعها في إطار «الوحدة البنائية» في الآية ثم في السورة فالجزء فالقرآن، وتدرك علاقات «التناسب البلاغي» في دائرة «الترابط الإعجازي المفاهيمي» وتتقاسم هذه المفاهيم الأدوار في صنع بيئة الخطاب ودائرة الخطاب وإطار التلقي، والاشتباك مع ذلك كلّ لإحداث الدافعية لدى الإنسان لإيقاع «الفعل العمراني» ثم منحه الشرعية والفاعلية، وهنا فقط تبرز «المنهاجية وتوضح معالم المنهج» ويبرز دور مصادر ومفاهيم الإطار المرجعي وتظهر «العلاقة الوثيقة بين

الأطر المرجعية والمفاهيم المنبثقة عنها، والمتصلة بها- وهي علاقة جدلية- فحيث يقدم الإطار المرجعي الناظم للمفاهيم فإن دعائم الإطار تقدمها المفاهيم»^(٤٣).

فكأنّ العلاقة بين المفاهيم والإطار المرجعي الكلي علاقة جدلية، والإطار المرجعي- هنا- يكاد يأخذ شكل «النموذج الأكبر» في الاصطلاح الذي يلاحظ «النماذج المعرفية» أو «نموذج النماذج» ومن هنا قد يظهر شيء من التنوع أو التعدد في «الإطار المرجعي» لكنّه تنوع وتعدد في إطار الوحدة التي تتمثل في الإطار المرجعي الكلي، وكلٌّ من «الإطار المرجعي» و«المفاهيم» مما لا غنى عنه في المنهجية فالمفاهيم- هي اللبنة التي بناها تبنى «المنهجية» وعليها تؤسس.

^{٤٣} أبو الفضل، منى. مصادر النظر.

● منهج الرواية: رؤية علمية:

المقصود بمنهج الرواية المنهج بمعناه اللغوي لا بمعناه الفلسفي؛ ومنهج الرواية يقوم على عدالة الناقلين الرواة، والثقة بهم، وهذه أمورٌ نسبية تختلف شروطها من محدثٍ إلى آخر، والجانب الذاتي فيها بارز، والقرآن يعتمد في الإثبات والتحدّي على النظم والأسلوب والإعجاز ويعطي الرواية دورًا مساندًا، فلا يمكن للعقل الفطري أو الطبيعي أن يواجهه بغير الخضوع والاستسلام، إذ هما أعجز من أن يواجهها تحديه بغير ذلك.

أمّا العقل العلمي المعاصر، فقد أبدى إنّه لا يستطيع قبول الرواية المجردة من غير أن يضمّ إليها أمورًا أخرى مثل المعزّات الآثارية، وإمكان المرور من القنوات المنهجية المناسبة؛ ولذلك فإنّ هذا العقل سيجد مجالاً واسعاً للتحوّل مع القرآن المجيد، والعروج إلى عليائه سواء على مستوى فلسفة العلم أو منهجه أو منطقهِ أو بعض تفاصيله التي تمثّل نماذج وأمثلة للمحدّدات النظرية، وصحيح السنّة الذي يمثّل منهجًا وبيانًا أو توضيحًا عمليًا أو تطبيقيًا لما ورد في القرآن سوف يحمله القرآن ذاته، وبالجمع بين القرآن والسنّة وهو مهيمن عليه ومصدّق. بل إنّ القرآن ليستوعب العلم بحيث يعالج له أزماته على المستويات الثلاثة كذلك: الفلسفة والمنهج والمنطق، وذلك جانب من جوانب معجزة القرآن التي تتحدّى علماء الأمة والعالمين في مختلف التخصصات العلمية ليتمكّنوا من تقديم القرآن إلى العالم المعاصر، ودور الرواية كما أسّس لها العالم التراثي - في هذا المجال دور مساند؛ لتراجع دور الرواية في هذا العصر وما يليه عن دور العلم وذلك لا يضيرنا حين نثبت للبشرية صحة اعتقادنا بصلاحية القرآن لكل زمان ومكان وقدرته على استيعاب العلم وتجاوزه.

ولقد ثار بين المتقدّمين جدلٌ طريف لا بد من استحضاره في هذا المجال حول ما تفيدهِ الرواية من قطع أو ظن؟ فذهب البعض إلى إفادة التواتر القطع، وإفادة أخبار

الآحاد الظن، وسواء أكانت الرواية تواترًا أو آحادًا، فإنَّها لن تمر - إذا كانت على مناقضة «العقل العلميّ أو المنهج العالميّ أو المنطق العلميّ أو ثوابت العلم والمنهج» وهنا تصبح عملية تحديد ما هو غيب مطلق وما هو غيب نسبيّ، وما هو من عالم الغيب أو من عالم الشهادة أمورًا في غاية الأهميّة، فلا بد من وضع الخطوط الفاصلة بين الجميع؛ فعالم الغيب المطلق هو عالم الإيمان «الأمر»، وعالم الغيب النسبيّ «الإرادة» هو العالم الذي نكتشفه ونستكشفه بما يتيح لنا الله ﷻ من معارف وقوى، وعالم الشهادة مسحَّر لنا لنمارس دورنا الاستخلافيّ العمرانيّ فيه، ولكلِّ وسائله وأدواته ومناهجه، وطرائقه.

ولقد أثر الخلط بين هذه العوامل ومسائلها، أو الانتقال السريع غير العلميّ بينها لكسب معارك الجدل غير المنضبط بضوابط العلم، أو الخلط بين المعارف العرفانيّة التأمليّة والمعرفة الموضوعيّة تأثيرًا سلبيًّا في إثارة الغبش حول تلك العلاقة وحول المعرفة ذاتها (٤٤).

^{٤٤} وعلى سبيل المثال: يقسم ابن عربيّ المعرفة إلى ثلاثة مراتب:

- معرفة اليقظة - وهي عنده - المعرفة المباشرة، أو الحسيّة؛ وهي المعرفة التي يتداولها الناس ويتناقلونها.
 - المعرفة التأويليّة، أو الرمزية؛ وهي المعرفة التي يحصل عليها الصالحون من رؤاهم ومناجاتهم أو حالات الكشف والمشاهدة التي يتحدثون عنها.
 - المعرفة التي تحدث بعد الموت فيعتبرها «المعرفة الحقيقيّة» حيث إنّها تحدث بعد كشف سائر الحجب التي تقيد القدرات المعرفيّة لدى الإنسان.
- وابن عربيّ قد وضع منهجًا - في نظره - في ضبط هذه الأنواع والترقيّ فيها، لكن هل يمكن اعتبار هذا المنهج منهجًا بالمعنى الذي نعرفه للمنهج؟
- الجواب: لا؛ لأنّه منهج لا يقدم لنا قوانين موضوعيّة يمكن أن تُدرس ويتعلّمها الباحثون، ويتناقلونها فتضبطها المعارف المختلفة بمراتبها المتعددة، وتأخذ الصفة الموضوعيّة.

السنة النبوية: منهجية اتباع وتأس وتأويل:

إنّ هناك فروقاً دقيقة بين قول الله ﷻ الذي وصفه المتكلم به ﷻ بأنه قول «ثقيل»: ﴿إِنَّا سُنُّقِي عَلَيَّكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ (المزمل: ٤) والسنة النبوية؛ قولية كانت أو فعلية أو تقريرية، من حيث «الإطلاق والنسبية» و«القطع والظن» و«الإعجاز والغائية والمقاصدية والتعبّد» من عدمها، بينها وبين القرآن فروق جوهرية لها انعكاساتها الهامة على مفهوم «المنهج»، كذلك ينبغي لنا أن ندرك الفروق الكبرى بين واقع عصر الرسالة على عهد خاتم النبيين ﷺ وعصرنا هذا، ففي عصر النبي وبيئته كان رسول الله ﷺ بسيرته وسنته يمثل البديل عن المنهج، حيث كانت اللغة العربية -أيضاً- لا تزال فصحي لم تخضع بعد لتأثيرات العجمة، فكانت قريبة جداً من لسان القرآن، واللغة تشتمل على منطق، لكنها لا تولد من منهاج أو تلد بنفسها منهاجاً، لذلك كان النبي ﷺ بديلاً عن المنهج، فهو الذي يتلقى الوحي، وهو الذي يواجه الأسئلة ويستدعي الجواب القرآني عليه ويتشوف إليه وينتظره، فإذا نزل قام بتنزيله على الواقعة - السؤال - وترجم ذلك إلى فعل أو حركة في الواقع، ويغلب أن يتعلق الجواب القرآني على أسئلة تلك المرحلة بتقييم الفعل الإنساني وتعريف الإنسان بقيمة فعله من خلال مراتب خطاب التكليف دون تجاهل أو جهل «لخطاب الوضع» وفي الوقت نفسه يظهر هذا الفعل من خلال الكون باعتباره ميداناً للتسخير، وبيئة لعالم التشيؤ فيظهر فيه أثر ذلك الفعل الإنساني في الزمان والمكان والأرض؛ ليضفي على الكون من خلال تأثير ذلك الفعل القيمة المناسبة له بقطع النظر عمّا إذا كان ذلك الفعل من قبيل أفعال العمران المسدّدة بالله ﷻ أو من قبيل «العيث في الأرض فساداً» ويظهر صاحبه ما إذا كان أحسن الخلافة وأدى الأمانة، أو لم يقع منه شيء من ذلك، وذلك لإزالة عبثية وعدمية الجاهلية والأديان المحرّفة، ورد الاعتبار إلى الإنسان وفعله.

إذاً في عصر النبوة تكون الخطوة المنهجية الأساس هي اتباع النبي ﷺ والتأسي به والاقتراء به وطاعته في المنشط والمكره، وهو يمارس تأويل القرآن إلى عمل وسلوك في واقع يضع عليه الصلاة والسلام معالمه؛ وبذلك يعظم دور الحفظ للسنة وروايتها لتمكّن الناس من التأسي به بعده، إذ التأسي هو التعويض الحقيقي عن المنهج، ولذلك لم

يُعد المتقدمون الذين فسّروا «المنهاج» في قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَا﴾ (المائدة: ٤٨)، فقد أدركوا أنّ المصدر المنشئ للأحكام والمختص بالحاكمية هو الكتاب الكريم، وأمّا السنّة فتشتمل على منهجية التأويل والتفعيل والاتباع والتطبيق التي تشكل البديل عن «المنهج العلمي»، وأنّ ذلك يصبح القول بعصمة النبي ﷺ ليس ضروريًا فقط، بل ومنطقيًا كذلك؛ لأنّه المنهج الصارم فلا ينبغي أن يتطرّق الاحتمال إلى استقامته وصرامته في الضبط، وحتى القول بعدالة الرواة واشتراطها فيهم بكل طبقاتهم وضرورة التأكيد منها تصبح قضية منهجية مفهومة.

ثم إنّ للسنّة المطهّرة مراتب، أعلاها تلك السنن المبيّنة لما ورد في الكتاب الكريم في العقائد والعبادات والأخلاق والتشريعات والمعاملات، وهي سنن ارتبطت بآيات الكتاب الكريم عضوياً، وهي محفوظة بحفظه تستدعيها آيات الكتاب وتنبّه إليها، وتقود إليها، وهي تبين كيفية تنزيل آيات الكتاب في واقع الحياة فهي سنّة مستمدة من تفاعل دائم مستمر مع الكتاب لا تبعد عن محوره ومداره، بل تدور معه حيث دار، ولو علت الهمم لدى بعض الباحثين -خاصّة في مجالات السنن- لأمكن الكشف عن هذه السنن من القرآن ذاته، ولا نبالغ لو قلنا: إنّ القرآن هو مصدر هذا النوع من السنن، فمنه خرجت وإليه تعود ومن تصديقه عليها وهيمته تستمد حجّيتها. ومن السنن مواعظ تربويّة ونصائح حكمية فعلها رسول الله ﷺ وأمر الناس بها انطلاقاً من أمره ﷺ له: ﴿وَعِظُهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ (النساء: ٦٣). وهناك أفضية وفتاوى ومعالجات لمشكلات قد تتكرر وقد لا تتكرر، وهذه قد بحث المتقدمون -رحمهم الله- فيها ووضعوا لها كثيراً من القواعد التي تحتاج إلى أن تتبلور وفقاً للتطور المنهجيّ والمعرفيّ ويبنى عليها ويضاف إليها ويحذف منها، فهناك فتاوى نصّ على خصوصيتها: "حلت لك ولا تحل لأحد بعدك" (٤٥). وهناك أفضية بنيت على ظواهر الأدلة وكانت قائمة على قناعته ﷺ بتلك الظواهر، ولذلك قال ﷺ: "إنكم تحتصمون

^{٤٥} صحيح البخاري، حديث رقم: (٣٢٣)، كتاب التيمم، باب في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ (النساء: ٤٣).

إليّ، وإنَّ بعضكم ألحن بحجته من الآخر فأقضي له على نحو ما سمعت^(٤٦) وهناك مواقف بنيت على الرأي ولم يكن الصحابة يترددون في مناقشته ﷺ فيها، وقد ينزل رسول الله ﷺ عن موقفه ويتبنى ما ذهبوا إليه كما في غزوة بدر وما جرى في مسألة الأسرى. وهناك أقوال وأفعال فطريّة طبيعيّة، دلالاتها لا تتجاوز بيان «المشروعيّة» لمن أراد معرفة ذلك، وتأكيد بشريّة الرسول ﷺ.

فالسنة في أعلى مراتبها تتصف «بالبيان» والتأويل والتفصيل في الواقع ولا يتصف شيء بـ«البيان» إلا إذا كان هناك ما يحتاج إلى «البيان» وليس بكافٍ أن نقول: إنَّ في القرآن جملاً ومطلقاً ومشتراً ومتواطئاً ومجازاً وغير ذلك من مصطلحات بنيناها وأسقطناها على القرآن المجيد، وأدرجناها تحت ما ظننا بناءً على قواعدنا إنَّه يحتاج إلى البيان من القرآن، ومع أنَّ الباري نفى عن كتابه كل عيوب الكلام التي عرفها كلام البشر - ومنهم الأنبياء- لكننا أصررنا على القول بافتقار كثير من آياته إلى البيان: في

^{٤٦} صحيح كما في جامع ابن حبان (٥٥٧٠) و (٥٥٧١) و (٥٥٧٢) و البخاري (٢٤٥٨) و (٢٦٨٠) و (٦٩٦٧) و (٧١٦٩/٧١٦٨) و (٧١٨١) و (٧١٨٤/٧١٨٥) و جامع مسلم (١٧١٣/١) و (١٧١٣/٠٣) و خلق أفعال العباد للبخاري (٢١٧) و سنن أبي داود (٣٥٨٣) و (٥٠١٢) و ابن ماجه (٢٣١٧) و (٢٣١٨) و البيهقي الكبرى (١١٣٥٩) و (١١٤١) و (١٦٩٨٨) (١٦٧٦٥) و (٢٠٥٠٢) (٢٠٢٨٩) و (٢٠٥٠٣) (٢٠٢٩٠) و (٢٠٥٣١) (٢٠٣١٨) و (٢٠٥٣٢) (٢٠٣١٩) و (٢٠٥٣٣) (٢٠٣٢٠) و (٢٠٥٣٤) (٢٠٣٢١) و (٢١٢٤٤) (٢١٣٣) و سنن الترمذي (١٣٣٩) و (٢٠٨٤) والدارقطني (٤٥٣٣) و (٤٥٣٤) و (٤٥٣٦) و (٤٥٣٧) والدارمي (٠٣٢٠) والنسائي الكبرى (٥٩٤٣) و (٥٩٥٦) و (٥٩٨٤) و (٥٩٨٥) والمجتبي (٥٤٠١) والمجتبي (٥٤٢٢) و شرح معاني الآثار للطحاوي (٥٦٨١) و (٥٦٨٣) و (٥٦٨٥) و (٥٦٨٧) والمرض والكفارات لابن أبي الدنيا (٠١٢١) ومستدرک الحاكم (٨٢٢٩) ومسنند أبي عوانة (٦٣٧٥) و (٦٣٧٧) و (٦٣٧٨) و (٦٣٨٠) و (٦٤٦٨) وأبي يعلى (٥٨٩٤) (٥٩٢٠) و (٥٩١٥) (٥٩٤١) و (٦٨٤٤) (٦٨٨٠) و (٦٨٤٥) (٦٨٨١) و (٦٨٦١) (٦٨٩٧) و (٦٩٥٨) (٦٩٩٤) و (٦٩٩٢) (٧٠٢٧) وأحمد (٤٢٧٦) و (٨٣٩٤) و (٢٢٤٢٥) و (٢٥٦٧٠) و (٢٦٤٩١) و (٢٦٦١٨) و (٢٦٦٢٦) و (٢٦٧١٧) وإسحاق (١٨٢١) (٠٠٧) و (١٨٢٣) (٠٠٩) و (١/١٩٤٨) (١/١٣٥) والحارث (٠٠٤٦٢) والحميدي (٠٠٢٩٦) والربيع (٠٠٥٨٨) والشافعي (٠٠٧٢٨) و (١٢٦٦) (١٢٧١) ومصنف ابن أبي شيبة (٢٢٩٦٣) (٢٢٩٧٣) و (٢٢٩٦٤) (٢٢٩٧٤) و (٢٢٩٦٥) (٢٢٩٧٥) و (٢٩٠٦٧) (٢٩٠٧٦) و (٣٦٤٧٧) (٣٦٤٨٨) و (٣٦٤٧٨) (٣٦٤٨٩) و (٣٦٤٧٩) (٣٦٤٩٠) وعبد الرزاق (٢٠١٨٤) (٢٠١٥) ومعجم الطبراني الأوسط (٠١٨٥٥) و (٠٢٣١٤) و (٠٤٨٩٠) والكبير (٠٦٩٤٧) و (١٩٥٩٤) و (٠٦٦٣/٢٣) (١٩٧٣٠) و (٠٧٩٨/٢٣) (١٩٧٣٥) و (٠٨٠٣/٢٣) (١٩٧٨١) و (٠٨٤٨/٢٣) (١٩٨٣٥) و (٠٩٠٢/٢٣) (١٩٨٣٩) و (٠٩٠٦/٢٣) والمنتقى لابن الجارود (٠٠٩٩٩) و (٠١٠٠٠) وموطأ مالك رواية يحيى (٠٠١/٣٦).

هذا القول أثر من أنظارنا البشرية القاصرة إضافة إلى آثار ما ذكروا من وصف الآيات بالإجمال والإطلاق والاشترك وما إليها انطلاقاً من المعنى اللغوي المجرد، وقواعد اللغة التي بنيت على كلام العرب المؤلف لديهم، وقد نبه القرآن المجيد إلى إعجاز لسانه ولغته واستيعابها للعربية وتجاوزها لها، وليتهم صاغوا مفهوم «البيان» صياغة قرآنية - إذن- لوجوده ينعكس أول ما ينعكس على تطبيق معاني الكتاب وترجمتها إلى واقع حياة الناس، ويمارسونه، وذلك يجعلها منهجاً لتأويل القرآن المجيد.

وإننا لنجد أنّ التعبير عن المجردات بالأفعال من منهج القرآن، حيث نجد أنّ القرآن يعبر عن معاني تجريدية مثل: العقل والنفس والشكر والإيمان والكفر وغيرها بصيغ الأفعال؛ لتحدث في عقول النخبة والقادرين على فهم وممارسة الفكر في المعاني التجريدية، وتقود بقية فصائل الأمة - في الوقت نفسه- إلى التطبيقات العملية بحيث يجعل الإنسان دائماً يبحث في كيفية التطبيق والتنفيذ والتحويل إلى واقع، لئلا تستغرق التأملات فكر الإنسان، ولئلا يبدد طاقات الأمة في الفرضيات المجردة، ومثال ذلك: كلمة «عقل» في القرآن وردت بصيغة الفعل (يَعْقِلُونَ) و(تَعْقِلُونَ) وفي بعض الأحيان تنبه بعض الآيات إلى آلة ذلك الفعل ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ (الحج: ٤٦) ولعلّ في ذلك تنبيهاً إلى كيفية التطبيق، وفي الوقت نفسه لا يحرم أولئك من ممارسة الفكر التجريدي مع العمل، فالقرآن مادبة الله للجميع.

ونرى - كذلك - أنّ اللغة مهما اتسعت، ومهما اتضحت، ومهما انفتحت ولو بلغت حد الإعجاز - مثل لغة القرآن- لا تستطيع أن تحمل بطبيعتها وما ينبغي لها أن تحمل من صيغ الأفعال وصورها العملية وأشكالها التطبيقية ودقائق تفاصيلها ما يحمله الفعل، فكان لا بد من توسُّط القدوة النبوية المعصومة المسددة، للقيام بالبيان الفعلي الحركي التجسدي في الواقع الذي يسمح للآخرين أن يقرأوا آيات الكتاب ويروا بيانها وتأويلها النبوي، ويروا كيف يكون اتباع النبي ﷺ للقرآن فيتمكنوا بذلك من الاتباع

الدقيق له، وتأويل ما جاء فيه بتطبيقه وإيجاده في الواقع ثم روايته ونقله إلى الأجيال القادمة ليتأسوا به.

إنَّ الباحث في اختلافات العلماء يستطيع أن يرى كيف اختلفت روايات السنن، ومنها روايات الأمور التي تتكرر كل يوم وليلة خمس مرات كألفاظ الأذان والإقامة واختلاف رواياتها بين الأفراد والتشنيّة، واختلاف الروايات في بعض ألفاظها، وكذلك قراءة الفاتحة بخصوصها، أو آية آيات أخرى، وقراءة «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» في بدايتها، وقول (أمين) في نهايتها، والإسرار والجهر، وكذلك اختلفت الروايات في بعض أعمال الحج والزكاة والقصر والإتمام وبعض أحكام الصيام، واختلف الفقهاء بناءً على اختلافها. من هنا يتضح أن «السنة المطهرة» منهجية تأسّر واتّباع واقتداء وتأويل لآيات الكتاب -أيّ تنزيل على الواقع- في جملتها، أمّا جزئياتها فينبغي أن ترد إلى كليّاتها، ثم ترد -كلّها- إلى الكتاب الكريم فهو المصدّق لها والمهيمن عليها، لأنّ المفردات والجزئيات لا يمكن أن تكون منهجًا، وإلا لتعدّدت المناهج -إن صحّ تسميتها مناهج- وصارت بحاجة إلى منهج لضبطها وهكذا بحيث يلزم عن ذلك ما يسميه المنطقة «بالدور»، فلو فرض أنّ مجموع ما جاء في كتب الحديث المطبوعة والمخطوطة والمكتشفة وغير المكتشفة مليون حديث فهل يكون علينا أن نضع مليون منهج؟

إذن، فما يمكن أن يندرج تحت مفهوم «منهج» هي تلك السنن المطبقة لتعليمات وأوامر الكتاب الكريم، فهي بيان تطبيقيّ يقترن فيها في كثير من الأحيان القول بالعمل، مثل: "صلوا كما رأيتموني أصلي" (٤٧) ثم تأتي صفة صلواته ﷺ ليقترن القول مع الفعل في تنزيل معاني القرآن على الواقع. وهذه شاملة للعقائد والعبادات والأخلاق والتشريعات الثابتة ونزر يسير من قضايا المعاملات، وهذه هي التي يصدق القرآن عليها ويهيمن، ويخرجها من ارتباطها النسبيّ في الواقع التاريخيّ.

^{٤٧} صحيح كما في الأدب المفرد للبخاري (٠٠٢١٣) وجامع ابن حبان (٠١٦٥٨) و (٠١٨٧٢) و (٠٢١٣١) وابن خزيمة (٠٠٣٩٧) و (٠٠٥٨٦) و البخاري (٠٠٦٣١) و (٠٦٠٠٨) و (٠٧٢٤٦) و سنن البيهقي الكبرى (٠٣٨٥٦) و (٠٣٦٧٢) و (٠٥٢٩٣) و (٠٥٠٧٦) و الدارقطني (٠١٠٥٥) و (٠١٠٥٦) و (٠١٢٩٦) و الدارمي (٠١٢٥٣) و مسند أحمد (٢٠٥٣٠) و الشافعي (٠٠٢٢٨).

وحين نؤكد على مفهوم الوحدة البنائية للكتاب، فإنَّ السنَّة المرتبطة به تتَّصف بالوحدة كذلك؛ فرسول الله ﷺ واحد، ومقاصده وغاياته موحَّدة، وما جاء من سنته تطبيقًا بياتيًا للقرآن المجيد الَّذِي أنزل عليه فإنه يجمع بينه وبين القرآن في إطار تلك الوحدة، فلا تتناقض السنَّة والقرآن في شيء، ولا تنسخ القرآن ولا ينسخها، بل تنضم إليه وترتبط به، وهو يصدِّق عليها ويهيمن، كما يصدق على تراث النبوات السابقة لرسول الله ﷺ ويهيمن عليها.

لقد أثار علم أصول الفقه عددًا من القضايا الشائكة^(٤٨) في السنَّة التي يمكن إدراك نتائجها إذا أدركنا مفهوم البيان وعلاقة السنَّة بالقرآن:

أولاً: اختلاف الأصوليين في أفعال النبي ﷺ اختلافًا شديدًا بلغت أقوالهم الأساسيَّة فيها أربعة أقوال انقسمت مدارسهم عليها، ذلك لأنَّ الفعل ليس كالقول يمكن إخضاعه لقواعد اللغة، فالأمر صيغته (افعل) والنهي (لا تفعل)، فإذا جاء ما يصرف الأمر والنهي عن المراد الحقيقيِّ منهما فهناك تصنيفات أخرى، أمَّا الفعل فإنه يحتاج إلى دراسة الواقع ومعرفة كيفيَّة إيقاع ذلك الفعل على وجه الدقة؟ وما هو الإشكال بالضبط؟ وما الَّذِي اقتضى إيقاع هذا الفعل من آيات الكتاب؟ وتلك جهود ليست سهلة أو ميسرة، فإدراك ذلك يقتضي معايشة عصر النبوة معايشة تامَّة حتى لكأن الإنسان يعيش فيه، وذلك أمر تحوّل دونه أسباب كثيرة، ولذلك فإنَّ النموذج اللغويِّ هو الَّذِي ساد لسهولة ويسره وقدرته على إصدار تقييم للفعل الإنسانيِّ بشكل أسرع وأيسر في حين أنَّ الفعل - في عصر الرواية - قد ترجم إلى قول: فصار قولاً ورواية يتعامل المجتهد معها من ذلك المنطلق!.

^{٤٨} ومع ما جرى عليه الأصوليون عاقبة من التشريك بين الكتاب والسنَّة في مباحث كثيرة خاصَّة في مجال الأحكام اللغويَّة وبعض أحكام الرواية إلا أن ذلك لا يجعل منهما خطابًا واحدًا، لا تفصل بينهما إلا تلك القضايا التي حدَّدها في المجال التشريعيِّ مثل «قضايا القطع والظن» وآثارها في مجال الدلالة على الأحكام، لقد كان لتشريكهم بين الكتاب والسنَّة في مباحث اللغات والتخصيص والنسخ وما إلى ذلك آثار خطيرة في إزالة الحدود بين كلام الله ﷻ وما روى عن رسوله ﷺ وما زال هذا المجال ميدانًا يحتاج إلى كثير من الجهود المعرفيَّة لتغلَّب على آثاره، وتحليلة مشكلاته، ويمكن ملاحظة أبواب «المباحث المشتركة بين الكتاب والسنَّة» في مطولات الكتب الأصوليَّة مثل: «المحصول للرازي» و«إحكام الأحكام للآمدني» و«المستصفي للغزالي» و«المعتمد لأبي الحسين البصري» و«التوضيح لصدر الشريعة» وما إلى ذلك لتتضح للقارئ تلك الآثار بجلاء.

ثانياً: تشريكهم في مباحث اللُّغات الأصوليَّة بين الكتاب والسنة، وتجاهل سائر الفروق التي ذكرناها، وذلك قد مهد وهياً الأذهان لإعطاء السنة مرتبة موازية للكتاب بحيث صار الاختلاف الوحيد الَّذي يشار إليه بينهما هو الترتاب، فالكتاب يحتل المرتبة الأولى في مصادر التشريع، والسنة تحتل المرتبة الثانية، وهذه ليست بالنظر إلى الواقع ونفس الأمر، بل بالنسبة إلى نظر المجتهد، ثم يأتي الإجماع، ثم القياس أو دليل العقل وهكذا، والحق أن كل ما عدا الكتاب الكريم مصادر بيان وأدوات ووسائل منهاجيَّة ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَفُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾ (الأنعام: ٥٧) ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ (الأنعام: ٦٢) ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (يوسف: ٤٠) أما القرآن المجيد فهو -وحده- ولا شيء غيره المصدر المنشئ للأحكام.

وقد كان لهذين الأمرين أثرهما الخطير في تجاهل إطلاقية القرآن الكريم ونسبيَّة السنة، وهي قضيتيَّة في غاية الخطورة في الإطار المنهجي، وهي بالإضافة إلى ما أدت إليه من التسوية المطلقة بين الكتاب والسنة، جعلت العقل المسلم المعاصر يستمر في التمسك بفكرة «تنزيل النص على الواقع» وليس «رفع إشكاليَّات الواقع -أي واقِع- إلى القرآن» ليجيب عنها في كليَّاته وقيمه الحاكمة وغاياته ومقاصده، وأدلته الجزئيَّة أحياناً، موظفاً منهجيَّة التطبيق النبوي، والبيان النبوي، والتأويل النبوي بمفهومه القرآنيِّ لتحقيق التأسسي والاتباع، وهذان الموقفان هما اللذان أفرزا كثيراً من الأفكار الغثيثة في الماضي، منها فكرة «تناهي النصوص وعدم تناهي الوقائع» الَّذي سحب صفة الإطلاق من الكتاب الكريم ليلبسها للوقائع الحادثة الزائلة التي عدّها بعضهم مجرد أعراض تظهر ثم تتلاشى. ومن ذلك أيضاً فكرة النسخ والتناسخ بمعانيه الأربعة (الإزالة، الرفع، البيان، الإبطال) بين الكتاب والسنة عند توهم المجتهد التعارض بينهما.

وكذلك قول بعضهم: إنَّ السنة قاضية على الكتاب، وأنَّ الكتاب يحتاج إلى السنة بأكثر من حاجة السنة إليه، ونحو ذلك من أقوال غثيثة إنَّ غطينا عليها بالتأويل فمن لنا بالتخلُّص من آثارها الفكرية والمعرفية الخطيرة التي لا تزال قائمة، ولا يزال البعض يعطيها صفات الاستمرار والدوام!؟

إنّ تفريق الأصوليين بين القرآن والسنة في «الدائرة المنهجية» رغم كل دلائل ومسوغات «الوحدة المنهجية» بينهما، يجعل الاستدراك والمراجعة لتراثهم في هذا المجال أمرين ضروريين خاصة ذلك الذي تأثر بقواعد المنطق الأرسطيّ، أو بنى عليه. فإنّ تلك «القواعد المنطقية» لم تسمح بملاحظة أمور منهجية على أقصى درجة من الأهمية في لغة القرآن يمكن تلخيص أهمها بما يلي:

١. الوحدة البنائية للقرآن الكريم.
٢. الفرق بين الاستعمال الإلهي للغة في القرآن وبين الاستعمال البشري، فالاستعمال الإلهي لا يسمح بخلو أيّة كلمة في القرآن من دلالة معرفية منهجية وذلك ينفي وجود الاشتراك والترادف، وبعض الكنايات والتورية وما إليها في كلام الله تعالى.
٣. الوحدة المنهجية التي ينفرد القرآن المجيد بها عن كل ما عداها، ولهذا الوحدة المنهجية آثار هامة جدًا في مجالات الدلالات غير المباشرة مثل دلالات السياق والتناسب ثم الفحوى والإشارة ودلالة الالتزام، وما إلى ذلك من دلالات.

● المعجزات الحسية: هل وقع التحديّ بها؟

إنّ رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - لم يؤت معجزةً متحدّى بها سوى القرآن، وهذا ما تدلّنا عليه سور الإسراء ويونس والبقرة وغيرها، وقد أوتي النبيّ معجزاتٍ أخرى غير القرآن، مثل المعجزات الحسية، كما وردت بذلك العديد من السنن والأخبار؛ ولكنّها ممّالم يقع به التحديّ.

وفي إطار المنهج لا يستقيم القول بوجود «منهج» في القرآن والقول إنّ رسول الله ﷺ قد أُعطي خوارق حسّية متحدّى بها، كالخوارق التي أعطاهها الله موسى وعيسى ومن سبقهما من رسل وأنبياء، فالقرآن قد خاطب العقل الإنسانيّ بخطاب يستطيع العقل الإنسانيّ التحاور معه، وإنّ كان يعجز عن تحدّيه والإتيان بمثله.

وإذا فهمنا أنّ الفرق بين المعجزات الحسيّة ومعجزة القرآن، هو التحديّ، فلن نتوقّف طويلاً عند محاولات نفي أو تأويل أو تفسير المعجزات الحسيّة، كما حدث في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل وأواسط القرن العشرين؛ بحيث مثّل تناولها -آنذاك- بالشكل الذي تمّ مؤشّر هزيمة أمام العقل العلميّ، قام بها المؤمنون بالغيب ليقاربوا العلم.

ولكن التفسير الأكثر علميّة للمعجزات الحسيّة هو تفسيرها بطريقة منهجيّة باعتبارها مؤشّر وعيٍ على طبيعة العلاقة بين عوالم الأمر الإلهيّ والإرادة الإلهيّة والمشيمة الرّبانيّة، وإدراك للعلاقة بين عالميّ الغيب والشهادة.

ومن هنا كان القرآن كافياً للناس؛ بحيث لم يغادر حاجة من حاجاتهم إلا أحصاها ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ*أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (العنكبوت: ٥٠-٥١) وحين نربط بين هاتين الآيتين وآيات سورة الإسراء (٥٩) و(٦٠) و(٨٨) و(٨٩) و(٩٦) وسورة طه (١٣٣) وسورة الفرقان (٧-١٠) و(٢٢-١٠) نرى أنّ هذه الآيات وكثيرٌ غيرها تدلُّ دلالةً قاطعة على أنّ هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم من خلال المنهج؛ وهذا الهدى لا يتم من خلال الخوارق الزائلة التي تحدث في لحظات عابرة ثم تنتهي؛ وإذا رواها الناس أو تناقلوها أضافوا عليها من أخيلتهم وحذفوا منها ما شاءوا، والقرآن قد وضع حدّاً فاصلاً بين الآيات الحسيّة التي تبهر العقول، وتُخضع الأعناق، إلى القرآن الذي يدفع العقول والقلوب إلى الحوار.

كلمة أخيرة؟

أودّ أن أختتم بكلام قاله الإمام أبو حنيفة -يرحمه الله- حين واجه مثل ما واجهته، لا لأنني أرقى بنفسي إلى مستوى ذلك الفقيه العظيم، بل لأنني في موقف من هؤلاء وموقفهم متي في مثل موقف الإمام وموقف بعض أسلاف أولئك المنتطعة منه في هذه المسألة -كما مر- قال له المتعلم أبو مقاتل حفص بن سلم السمرقندي وهو يُجاوره: "... فما قولك في أناس رووا أن المؤمن إذا زنى خُلع الإيمان من رأسه كما يخلع القميص، ثم إذا تاب أُعيد إليه إيمانه^(٤٩)، أتشكّ في قولهم أو تصدقهم؟ فإن صدقت قولهم دخلت في قول الخوارج، وإن شككت في قولهم شككت في أمر الخوارج، ورجعت عن العدل الذي وصفت، وإن كذبت قولهم قالوا أنت تكذّب بقول نبي الله عليه الصلاة والسلام "فإنهم رووا ذلك عن رجال حتى ينتهي إلى رسول الله عليه الصلاة والسلام.

قال العالم رحمه الله: أكذب هؤلاء ولا يكون تكذبي هؤلاء في ردّي عليهم تكذيباً للنبي -صلى الله عليه وآله وسلم، إنّما يكون التكذيب لقول النبي -عليه الصلاة والسلام- أن يقول الرجل: أنا مكذب لقول نبي الله -صلى الله عليه وآله وسلم، فأما إذا قال الرجل: أنا مؤمن بكلّ شيء تكلم به النبي -عليه الصلاة والسلام- غير أنّ النبي -عليه الصلاة والسلام- لم يتكلم بالجور ولم يخالف القرآن، فإنّ هذا القول منه هو التصديق بالنبي وبالقرآن، وتنزيهه له من الخلاف على القرآن، ولو خالف النبي القرآن، وتقوّل على الله غير الحق لم يدعه الله حتى يأخذه باليمين، ويقطع منه الوتين، كما قال الله -عزّ وجلّ- في

^{٤٩} أخرجه الحاكم بلفظ قريب من هذا لكن في سنده عبد الله بن الوليد التجيبي وقد ضعفه الدارقطني وقال لا يعتبر بحديث، ولينه ابن حجر، ولم يدرك ابن حجر الكبير ففيه انقطاع، ولم يشر إلى ذلك الذهبي، وليس التجيبي ولا ابن حجر الصغير بشامين كما توهم الحاكم على أنّ حديث أبي ذر (من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق) وحديث عبادة في المبايعه. وآخره (...). ومن فعل شيئا من ذلك -أي الزنى والسرقة- فعوقب به في الدنيا فهو كفارة ومن لم يعاقب فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه) في غاية الصحة فلا يناهضهما حديث الحاكم أما حديث (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) عن أبي هريرة فمؤول عند الجمهور لمخالفة ظاهر معناه للإجماع والكتاب والسنة على ما في فتح الباري (١٢ - ٤٧) على أن في سنده يحيى بن عبد الله بن بكير وهو ممن يحتج به أبو حاتم وقد ضعفه النسائي فلا يناهض ما سبق بل أنكر بعض أهل العلم من السلف أن يكون -صلى الله عليه وآله وسلم- قاله كما حكى ابن حجر رواية عن ابن جرير الطبري. أما حديث عكرمة فحديث خارجي فلا يقبل فيما يؤيد به مذهبه (ز).

القرآن: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ * فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ (الحاقة: ٤٤ - ٤٧)، ونبي الله لا يخالف كتاب الله تعالى، ومخالف كتاب الله لا يكون نبي الله.

وهذا الذي رووه خلاف القرآن^(٥٠)؛ لأنه الله - تعالى - قال: ﴿الرَّازِيَةُ وَالرَّازِي﴾ (النور: ٢)، ولم ينف عنهما اسم الإيمان، وقال الله تعالى: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ﴾ (النساء: ١٦)، فقوله «منكم» لم يعن به اليهود ولا النصارى، وإنما عني به المسلمين، فرد كل رجل يحدث عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بخلاف القرآن ليس ردًّا على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ولا تكذيبًا له، ولكن رد على من يحدث عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بالباطل، والتهمة دخلت عليه ليس على نبي الله - عليه الصلاة والسلام - وكذلك كل شيء تكلم به نبي الله - عليه الصلاة والسلام - سمعناه أو لم نسمعه فعلى الرأس والعينين، قد آمننا به ونشهد إنَّه كما قال نبي الله، ونشهد أيضًا على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - إنَّه لم يأمر بشيء نهى الله عنه، ولم يقطع شيئًا وصله الله، ولا وصف أمرًا وصف الله ذلك الأمر بغير ما وصف به النبي، ونشهد إنَّه كان موافقًا لله في جميع الأمور، ولم يتدع، ولم يتقول على الله غير ما قال - تعالى - ولا كان من المتكلفين؛ ولذا قال الله تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ (النساء: ٨٠).

قال المتعلم رحمه الله: يا لحسن ما فسرت، ولكن أخبرني عمَّن يزعم أنَّ شارب الخمر لا يقبل منه صلاة أربعين ليلة أو أربعين يومًا، ويبيِّن لي ما هذا الذي يُبطل الحسنات ويهدمها؟

قال العالم ﷺ: إنني لست أدري تفسير الذي يقولون إنَّ الله لا يقبل من شارب الخمر صلاة أربعين ليلة أو يومًا، فلست أكذبهم ما داموا لا يفسرونه تفسيرًا لا نعرفه مخالفًا للعدل؛ لأنَّه قد نعرف أنَّ من عدل الله أن يأخذ العبد بما ركب من الذنب أو يعفو عنه، ولا يأخذه بما لم يرتكب من الذنب، وأن يحسب له ما أدى إليه من الفرائض ويكتب عليه ذنبه، ومثل ذلك لو أنَّ رجلًا أدَّى زكاة ماله خمسين درهمًا، وقد كان عليه أكثر من ذلك، فإنَّما يؤاخذ

^{٥٠} قال الخطيب في (الفتاوى والمتفق): (إذا روى الثقة المأمون خبرًا متصل الإسناد رد بأمر. أحدها: أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه لأن الشرع إنما يرد بمجوزات العقول وأما خلاف العقول فلا. والثاني: أن يخالف نص الكتاب أو السنَّة المتواترة فيعلم إنَّه لا أصل له أو منسوخ والثالث... (ز). الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي. الفقيه والمتفقه. تحقيق عادل بن يوسف العزازي. السعودية: دار ابن الجوزي، ١٤١٧هـ، ج ١/١٩٤.

الله بما لم يؤدّ ويحسب له ما قد أدى، وكذلك إذا صام وصلّى وحجّ وقتل فإنه يحسب له حسناته ويكتب عليه سيئاته؛ ولذلك قال الله عزّ وجلّ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ (البقرة: ٢٨٦)؛ يعني من الخير، ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (البقرة: ٢٨٦)؛ يعني من الشر، وقال: ﴿أَبِي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾ (آل عمران: ١٩٥)، وقال: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (الكهف: ٣٠)، وقال: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (يس: ٥٤)، وقال: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (الطور: ١٦)، وقال: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ* وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: ٧-٨)، وقال: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌّ﴾ (القمر: ٥٣)، فهو -تبارك وتعالى- يكتب الصغير من الحسنات والسيئات، وقال تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ حَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ (الأنبياء: ٤٧)، فمن قال لا، بهذا القول فإنه يصف الله -تبارك وتعالى- بالجور، وقد أمّن الله الناس من الظلم، حيث قال: ﴿فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ (الأنبياء: ٤٧)، ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (يس: ٥٤) وقال: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ* وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: ٧-٨)، وقد سمى نفسه شكوراً لأنه يشكر الحسنة، وهو أرحم الراحمين، أما الحسنات فإنه لا يهدمها شيء غير ثلاث خصال؛ أمّا الواحد فالشرك بالله؛ لأنّ الله -تعالى- قال: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ (المائدة: ٥)، والأخرى أن يعمل الإنسان فيعتق نسماً أو يصل رحماً أو يتصدق بمال يُريد بهذا كله وجه الله، ثم إذا غضب أو قال في غير الغضب امتناناً على صاحبه الذي كان المعروف منه إليه: ألم أعتق رقبتك؟ أو يقول لمن وصله: ألم أصلك، وفي أشباه هذا يضرب به على رأسه؛ ولذلك قال الله عزّ وجلّ: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ (البقرة: ٢٦٤)، والثالثة ما كان من عمل يُرأى به الناس، فإنّ ذلك العمل الصالح الذي رآه به لا يقبله الله منه، فما كان سوى هذا من السيئات فإنه لا يهدم الحسنات.

قال المتعلم رحمه الله: لقد وصفت الذي هو العدل، ولكن أخبرني عمّن يشهد عليك بالكفر، ما شهادتك عليه؟

فقال العالم ﷺ: شهادتي عليه إنه كاذب، ولا أسميه بذلك كافراً؛ ولكن أسميه كاذباً؛ لأنّ الحرمة حرمتان؛ حرمة تُنتهك من الله تعالى، وحرمة تُنتهك من عبيد الله سبحانه؛ فالحرمة التي

تنتهك من الله -عز وجل- هي الإشراك بالله والتكذيب والكفر؛ والحرمة التي تنتهك من عبادة الله؛ فذلك ما يكون بينهم من المظالم. ولا ينبغي أن يكون الذي يكذب على الله وعلى رسوله كالذي يكذب عليّ؛ لأنّ الذي يكذب على الله وعلى رسوله ذنبه أعظم من أن لو كذب على جميع الناس، فالذي شهد عليّ بالكفر، فهو عندي كاذب، ولا يحل لي أن أكذب عليه لكذبه عليّ؛ لأنّ الله -تعالى- قال: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (المائدة: ٨)، قال لا يحملنكم عداوة قوم أن تتركوا العدل فيهم.

قال المتعلم رحمه الله: هذه صفة معروفة، ولكن كيف تقول في رجل يشهد على نفسه بالكفر؟

قال العالم رحمته: إني أقول ليس ينبغي لي أن أحقق كذبه على نفسه، وذلك لأنّه لو قال لنفسه إنّه حمار لا ينبغي لي أن أقول صدق، غير إنّه إن قال: إنّه برئ من الله، أو قال: لا أو من الله ولا برسول سمّيته كافراً، وإن سمّى نفسه مؤمناً، وكذلك إذا وحّد الله وآمن بما جاء من عند الله سمّيته مؤمناً وإن سمّى نفسه كافراً^(٥١).

نقلنا حوار المتعلّم مع العالم أبي حنيفة باعتباره نموذجاً ومثالاً لموقف العالم الإمام من مخالفه، ونحن نتمنى أن منتقدينا يقرأون بعناية ما كتبناه وما قلناه، لعلهم بذلك يجدون آراءً صدرت عمّن بذل جهده في الوصول إلى رأي تبناه، وهو يؤمن إنّه قد يكون خطأ وقد يكون صواب، ونتمنى من الباحثين الجادّين وطلبة العلم أن يُناقشوا ما هو مطروح مناقشة علميّة جادة، وسيجدوننا أسرع الناس إلى الفياء إلى الحق والعودة إلى الصواب إذا قام الدليل عليه، أمّا المهاترات والشتائم فإنّها لا تخدم حقّاً ولا تهدم باطلاً ولا تُسدّد رأياً ولا تنفع قائلها ولا سامعها، سائلين العليّ القدير أن يغفر لنا ولطلبة العلم أخطاءنا وهفواتنا وزلاتنا... إنّه سميع مجيب.

^{٥١} أبو حنيفة، النعمان بن ثابت. العالم والمتعلم. بتعليق مجّد زاهد بن الحسن الكوثري. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢١هـ/

٢٠٠١م. ط١، ص٢٩-٣٣.

القضية الثانية

هل تأتي السنة بتشريع جديد؟

القضية الثانية:

وتتعلق بمفهوم السنة وتقسيمها إلى تشريعية، وغير تشريعية.

إلى أي حد يعتبر هذا التقسيم مقبولاً... أم أنه غير مقبول؟

وفي حال قبوله ما هي المعايير الضابطة والتي تعتمد في عملية التصنيف؟

تمهيد:

قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (يونس: ٥).

نقول: انطلاقاً من مبدأ الجمع بين القراءتين نجد بين أيدينا آية كريمة تتحدث عن أحوال الشمس والقمر، والفوائد التي تعود على الإنسان والحياة من كل منهما، ويلتفت النظر بقوة الحس والمشاهدة والخبرة والتجربة إلى ملاحظة النور والضيء، فالضيء هو الطاقة التي يتوقف النور عليها، ومنها يستمد النور، فالشمس مستودع تلك الطاقة ومركز إشعاعها، والقمر هو المستفيد بتلك الطاقة والجرم الذي ينعكس إشعاعها عليه فيعطي نوراً هادئاً خافتاً، وإذا كان ضياء الشمس يناسب النهار وتقلب الإنسان فيه لتدبير معاشه فإنّ الضوء الخافت الهادئ الذي ينبثق عن ذلك النور القمري يناسب هدوء الليل وسكونه وما خلقه الله له من السبات والراحة للأبدان، وهكذا القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، فالقرآن بمثابة الشمس مستودع الطاقة وخزانتها، منه تنبعث الأضواء وعنه تنطلق الإشعاعات لتتجلى باتباع النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- في سنن منيرة مشرقة تستطيع البشرية الاهتداء بها، فلولا ضياء الشمس

وإشعاعاتها ما وجد نور القمر، واللطيمة كل اللطيمة أن يفك بين القمر والشمس، وذلك قد يؤدي إلى خراب الكون كله، وهو الذي سيحدث يوم تنشق السماء وتُبدّل الأرض غير الأرض، وتبلغ الحياة ذلك الأجل المسمى، والكتاب ضياء والسنة نور لا يفك أي منهما عن الآخر، ولو فرّق بينهما ووضع حاجز بين الاثنين واستقل القمر عن الشمس لحدثت الكارثة.

وفي نظري المتواضع أنّ المسلمين قد ابتلوا أول ما ابتلوا بالتساهل في قضية التوحيد حين حوّلوه إلى علم كلام، ثم تجاوز الأئمة إلى الدولة والحكومة، ثم التوقف عن الدعوة لصالح الفتح، ثم فك الارتباط بين الكتاب والسنة وتحويلهما إلى كيانين منفصلين لكل منهما مداره الذي يدور فيه مستقلاً عن الآخر. فبدأت تبرز أمور ما كان لها أن تبرز دمّرت الكثير من رؤية الأئمة وصادرت سلامة تلك الرؤية وتتابعت سلسلة الانحرافات، حتى بلغ المسلمون هذه الحالة من التراجع والتدهور، ولا منقذ لهم منها إلا أن يعاد كل شيء إلى نصابه. وما نادينا به في مجال العلاقة بين الكتاب والسنة لم يكن فيه أي شيء من الدعوة - لا سمح الله - إلى تجاوز السنة أو التقليل من شأنها أو إهمالها، بل كانت دعوتنا سداها ولحمتها إعادة تنظيم العلاقة بينهما بحيث يكون القرآن ضياءً والسنة نوراً. ذلك ما كنا نسعى وما نزال نسعى إليه. والقرآن بضياؤه مصدّق على السنة وأنوارها ومهيمن عليها، فلا تضييع السنة بدون القرآن، وتتجلى أنوار القرآن بها وفيها.

ولنبداً في هذه القضية لا بد لنا أولاً من إيضاح أهم المفاهيم:

السنة والحديث:

أضاف الله -جلّ شأنه- السنة في أكثر من موضع في القرآن الكريم إلى ذاته العليّة، فقال: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ (الأحزاب: ٦٢) وهي تلك القوانين الإلهية في الكون والنفوس والمجتمع التي لا تبديل ولا تغيير ولا تحويل لها، ودكرها

مضافة إلى الناس ومنها قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (النساء: ٢٦) أي مناهجهم وطرائقهم وما اعتادوه من اهتداء بهداية الأنبياء، حتى صار ذلك طريقة متبعة وعرفاً معتاداً لا يخالف، والسنة إذا أضيفت إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- دلّت على أمور اتبع رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فيها القرآن، وتكررت منه حتى بدت كأثماً طريقته الدائمة المستمرة، ومن أحسن ما عبّر عنه في هذا: "كان خلقه القرآن" فكون القرآن قد أصبح خلقاً له وسلوكاً وعبادة وتصرفاً يعني أنّ كل ما يفعله -عليه الصلاة والسلام- أو يقوم به أو يتصرفه خارج الطبيعة البشرية وفي إطاره الرسالة والنبوة هو سنة متبعة لا يمارى فيها، ونحن مطالبون بطاعته -عليه الصلاة والسلام- فيها، وهنا تكون السنة ذات أصل قرآني ومنهج وسلوك وتصرف نبوي.

أمّا الحديث فهو شيء آخر طراً عندما بدأ الناس رواية سنن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- إلى غيرهم، فهو حديث عن السنة، يهدف بيانها إلى من لم يشهدها ولم ير رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يمارسها، فهي إخبار بالسنة أو عنها وليست السنة ذاتها، فتروى بإسناد لتوثيقها وإعطاء المؤمنين الإحساس والشعور بصدقها، ومتونها قد تروى بالمعنى الذي فهمه الرواة من تلك السنن. وقد يثير ذلك تساؤلاً عن الفعل النبوي والقول النبوي هل يعد كلاهما سنة أو السنة هي الفعل والقول تابع له على سبيل التغليب أو العكس، وهذا أمر قد يهم الأصوليين دون غيرهم لأنهم المعنيون بقضية المصادر وتحديدتها وبيان مستوياتها، وقد كان على الأصوليين أن يعطوا للفعل النبوي مكانة أفضل من المكانة التي أعطوها؛ ولذلك فإننا نقدم الفعل المقترن بالقول مثل حديث: "صلوا كما رأيتموني أصلي" و: "خذوا عني مناسككم". ثم يأتي عندنا بعد ذلك الفعل النبوي ولو لم يقترن بالقول؛ لأنه الأقرب لمفهوم السنة والمرد بها، ثم يأتي بعد ذلك القول، ونزاعات أهل العلم كلها كانت في دائرة الإخبار بالسنة والإخبار عنها إذ لا يسع أي مؤمن بالله ورسوله أن يرفض سنة ثبت أنّ رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- سنّها إمّا لوجود أصل في القرآن

يشهد لها أو لأنها نُقِلت بشكل دقيق أمين سليم. فالنزاع إذن كله يكاد ينحصر في حقيقته في مجال الإخبار بالسنة ونقلها، والله أعلم^(٥٢).

السنة في اصطلاحات أصحاب التخصصات المختلفة:

انقسمت مواقف أصحاب التخصصات المختلفة من المعاني التي أطلقوا مصطلح السنة عليها إلى أقسام بحسب نماذجهم المعرفية الخاصة بعلومهم.

فنموذج الأصوليين: نموذج قائم على العمل «على إثبات كون ما يصلح دليلاً من أدلة الفقه دليلاً على سبيل الإجمال»، فتركيز نظرهم على هذا الجانب حملهم على أن يقولوا:

^{٥٢} وواقع مادة الحديث النبوي شاهد على ما أقول من كونها مادة لم يُرد الله حفظها ابتداءً، انظر إلى هذه الإشكاليات على سبيل المثال:

١- لقد تم اختراق مادة الحديث النبوي زيادة كما هو مشاهد في كتب الحديث.

٢- لقد تم اختراق مادة الحديث النبوي نقصاً، وهذا ثابت عقلاً ونقلاً.

أمّا ثبوته عقلاً فهو من ثبوت الزيادة، والزائد أخو الناقص، والأمر الذي يزيد ينقص، أمّا نقلاً فمن خلال إهمال وإغفال رواية أحاديث العهد المكّي لمدة ثلاثة عشر عامًا، وإهمال رواية بضع مئات من خطب الجمعة.

٣- وجود تعارض وتناقض في الروايات بصورة مذهلة.

٤- وجود روايات تنهى صراحة عن كتابة غير القرآن نحو قول النبي: "من كتب عني غير القرآن فليمحاه".

٥- عدم اهتمام كبار الصحابة برواية الحديث أو حفظه، وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون الأربعة.

٦- رُوِيَ عن النبي جُمُوعَةٌ من الروايات تؤكد على أنّ المصدر الإلهي الوحيد للتشريع هو القرآن نحو ما روي عنه أنّه قال:

"إن أُمرَ عليكم عبْدٌ مُجدِّعٌ يقودكم بكتاب الله تعالى فاسمعوا وأطيعوا". "الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه". "أطيعوني ما دُمْتُ فيكم فإذا دُهب بي فعليكم بكتاب الله، أحلوا حلاله وحرموا حرامه".

وما ذكرته إنما على سبيل الاستئناس، وليس على سبيل البرهان، فأنا أعلم أنّ كل مسألة من هذه المسائل ممكن أن يوجد لها من يخالفني فيها.

مقال للكاتب سامر إسلامبولي، إنترنت. تحت عنوان السنة والحديث، بتاريخ ١٥/١/٢٠٠٧م. (<http://www.ahl->

<http://www.ahl->alquran.com/arabic/show_article.php?main_id=٨٧٣

بأنَّ السُّنَّةَ هي المصدر الثاني للتشريع لأنَّهم أرادوا إثبات كونها دليلاً مستقلاً من أدلة الفقه وأصلاً من أصوله، فما كان منهم إلا أن أعطوها هذه الدلالة وأبسوها هذا المعنى واختاروا من بين معانيها اللغويَّة معنى الطريقة، ولم يشعروا بأنَّ عليهم أن يفعلوا أي شيء آخر مما يتعلق بالمعاني الأخرى التي يتبناها سواهم، وذلك لأنَّه «لا مَشَاخَّةَ في الاصطلاح».

أما الفقهاء: فَإِنَّ النُّمُوذَجَ المَعْرِفِيَّ الكَامِنَ لديهم صَاعَهُ خِطَابُ التَّكْلِيفِ، فهو يبحث عن أثر خطاب التكليف في تقييم فعل المكلف وتعلقه بذلك الفعل، وإذ وجدوا أنَّ السُّنَّةَ بالنظر إلى خطاب التكليف دليل ظَهْرِيٌّ احتل عند الأصوليين المَرْتَبَةَ الثَّانِيَةَ بين ما اعتبروه أدلة شرعيَّة، فليخصص إذاً في دائرة تَعَلُّقِ خطاب التكليف بأفعال المكلفين بما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه. أو بما يمدح فاعله ولا يذم تاركه، أو بما ثبت بدليل ظَهْرِيٍّ لا يرقى به إلى درجة الواجب أو الفرض فأطلقوا السُّنَّةَ على ذلك.

وأما المحدثون: فيما أنَّ نموذجهم المعرفي يدور كله حول الرواية والإسناد ونقل كل ما أضيف إلى النبي ﷺ، فقد أطلقوا لفظ السُّنَّةَ على كل ما أضيف للنبي ﷺ من أقوال وأفعال وتقريرات.

وحين نحاول أن ننظر في سائر هذه المعاني التي حمل كُلُّ فريق من هؤلاء العلماء لَفْظَ السُّنَّةَ عليها، فإننا نفتقد الجوامع المشتركة بينها لاختلاف النماذج التي انطلق كل منها وفقاً لها، فتكون السُّنَّةَ دليلاً ثانياً لا علاقة له بقضيَّة الثواب على الفعل وانعدام العقاب على الترك الذي فسر بعض الأصوليين به معنى السُّنَّةَ، كما أنَّ كليهما لا تبدو العلاقة واضحة بينها مع قضيَّة نقل السنن بطريق ظَهْرِيٍّ أو غيره، وكذلك فإنَّ اعتبار السُّنَّةَ كُلِّ مَا أَضَافَهُ الرُّوَاةُ إلى النبي ﷺ محل نظر، فَكُلُّ من هذه المعاني يمثل جهةً، علاقتها مُنْفَصِلَةٌ عن الجهة الأخرى، ولذا فإنَّ الخروج من دائرة المصطلح صار ضرورياً؛ ليكون اللفظ بعد ذلك مفهوماً كاملاً منبثقاً عن نظريَّة شاملة تجمع سائر المعاني الواردة لهذا اللفظ في اللغة والاستعمال القرآنيّ

والاستعمال النَّبَوِيِّ؛ لنضعها في إطار مُتَّفِقٍ وَمُنْسَجِمٍ يسمح بانفتاح المفهوم على كل ما تقدم، بل وعلى ما يستجد من معان دون تشتت بين مصطلحات مختلفة ودون ضياع في متاهات تلك المصطلحات.

ونخلص مما سبق إلى:

كان هدفنا من كل ما سبق تحقيق مفهوم «السنة»، وإعماله في مدلولاته المفاهيمية وتحريره من آثار اصطلاحات أصحاب الاصطلاح التي تبين لك ما في مصطلحاتهم من مواضع للنظر.

وقد انتهى بنا البحث الدقيق والتأمل العميق إلى أنَّ سَنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ هي طريقة الحياة الشاملة لسائر الممارسات البشرية، التي تمثلت في شكل أفعال وسلوكيات لم تكن -في حقيقتها- إلا تطبيقاً للقرآن المجيد، وَتَجَلِّيًا بشرياً له، وتحويل خطابه اللفظي إلى ممارسة وفعل إنساني وطريقة حياة يراها الناس واقعاً أمامهم؛ لِيَتَسَنَّى لمن حول النبي ﷺ أن يَتَأَسَّؤا به وَيَتَّبِعُوهُ فيه، والسنة النبوية بهذا المعنى ليست إلا الوجه العملي الحياتي للقرآن المجيد والتنفيذ لشريعته ومنهجه، ولذلك قالت أم المؤمنين عائشة في وصف خلقه ﷺ: "كان خُلُقُهُ الْقُرْآنَ" (٥٣).

أمَّا استعمال لفظ السنة بمعنى كل ما نقل عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، فذلك أمر ناشئ وتطور دلالي أصاب لفظة السنة وجعلها مقصورة على «الروايات» التي جمعها الرواة وأنشأوا حولها علومًا ومعارف كانت سببًا في انقسام الأمة إلى فِرَقٍ وَمَذَاهِبٍ، فاستعمل كلُّ فريق لَفْظَةً «السنة» على أنَّها طريقتهم في فهم الدين، ونبغوا من

^{٥٣} السيوطي، جلال الدين. الجامع الصغير من حديث البشير النذير. حديث رقم: (٦٨٣١).

يخالفهم بأنهم على «بدعة» فجعلوا السنة - حسب فهمهم - في مقابل البدعة - حسب فهمهم أيضًا - (٥٤).

أمّا المفهوم الذي انتهينا إليه للسنة النبوية فهو يُخْرِجُنَا من المَأْرَقِ الذي تورطت فيه الفرق المختلفة، ويضعنا أمام النص القرآني في محاولة لجعله منهاجًا للحياة كلها، وبذلك يستطيع كلُّ مُسْلِمٍ أن يَتَّبِعَ سُنَّةَ الرَّسُولِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ الْكِرَامِ (ماذا يعني هذا العطف الذي يُوسِّعُ مَفْهُومَ السُّنَّةِ ليدخل الصحابة فيه)، وذلك بتطبيق القرآن نفسه والاهتداء بهداه.

فإذا كان كلمة السنة تعني الطريفة المُطْرَدَةَ والسُّلُوكَ الْعَمَلِيَّ الذي يتبعه الفرد في حياته، فإنَّ «السنة النبوية» تعني طريقة النبي ﷺ في تطبيق القرآن المجيد في واقع الحياة، أي القرآن مجسدًا في صورة بشر، فمن أين تأتي إذن فِكْرَةُ التُّنَائِيَّةِ التَّشْرِيْعِيَّةِ التي سيطرت على العقل المسلم طيلة قُرُونٍ مَدِيدَةٍ فتوهم أنَّ للدين مَصْدَرَيْنِ هما القرآن والسنة؟ إذ ليس ثمة إلا مَصْدَرٌ وَاحِدٌ مُنْشِئٌ لِلْأَحْكَامِ والتصورات وكاشف عنها، هو القرآن وحده، والسنة تُطْبِئُهُ في الواقع.

إنَّ تحويل «السنة» من معناها الذي فهمه رسول الله ﷺ وأصحابه إلى معنى آخر متأخر يختلف باختلاف أصحاب المذاهب والفرق، كان سببًا في اتخاذ هذه المذاهب والفرق «السنة» تراثًا مَذْهَبِيًّا مُفْرَقًا بدلًا من أن يكون ميراثًا نبويًّا هاديًا موحدًا.

^{٥٤} تناول هذه الفكرة بتوسع مُجْد السعيد مشتهري في دراسة قيمة له بعنوان «السنة النبوية حقيقة قرآنية»، وهي محاولة جادة للعودة بمفهوم السنة النبوية إلى معناها الأصلي قبل ظهور الفرق والمذاهب، وقد قدم لهذه الدراسة عبد الصبور شاهين. القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٦م.

القرآن هو المصدر المُنشئُ والسنة هي البيان التطبيقي

اختار الله ﷻ رسله واصطفاهم من البشر للتبليغ ومن الملائكة في حمل الرسالات منه إلى أنبيائه، وحين جادل المشركون كثيراً في بشرية الرسول وجعلها شبهة من أهم الشبهات التي تعللوا بها للتكذيب بالرسول فيما جاءوا به، واقترحوا أن يكون الرسل من الملائكة إذ إنَّ البشر متساوون ولا ميزة لواحد على آخر، أمَّا الملائكة فهم من عالم الغيب ولذلك فإنَّ من الممكن -آنذاك- أن يصدقوا بأنهم مرسلون من الله ﷻ وأنهم يحملون رسالة منه إلى البشر لأنهم ملائكة، يتصور المشركون أنهم متميزون عن البشر وأنَّ من اللائق بهم أن يحملوا رسالات الله إليهم فرد الله ﷻ عليهم بقوله: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكَاً لَفُضِيَ الأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾ (الأنعام: ٨)، واعتبر هذا الاقتراح والشبهة التي قام عليها نوعاً من اللجاج والسحرية التي عرّف المشركون بها، فلقد قالوا في اعتراضهم على اختيار رسول الله ﷻ: ﴿وَقَالُوا مَا لِهذا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذيراً﴾ (الفرقان: ٧)، رد الله ﷻ عليهم وبين سحفتهم فقال تعالي: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلاَّ رِجالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٤٣)، وبين أنَّ رسول الله لم يكن بدعاً من الرسل ولذلك فهو رجل من الرِّجال الذين اصطفاهم الله لرسالاته وكلامه.

والحكمة في ذلك متعددة الجوانب وأهمها أن يكون الرسول قادراً -وهو بشر مثل الناس- على التواصل معهم، وعلى تقديم حلول إلهية المصدر بشرية التطبيق لمشكلاتهم فالبشر أقدر بكثير على ممارسة مهام الاتصال ببشر من أي مخلوق آخر وهو الأقدر على أن يكون قدوة ونموذجاً ومثالاً وهادياً ومبشراً ونذيراً؛ لذلك فإنَّ للرسل جانبين: جانباً غيبياً وهو جانب الاتصال بالله وملائكته وتلقي رسالاته. وجانباً بشرياً يحقق الرسالة الاتصالية مع بشر من جنس الرسول ونوعه، فيبين لهم ويكون شاهداً عليهم وقادراً على تقديم كل ما يُعينهم

وَيَهَيِّئُهُمْ لِقَبُولِ رَسُولَاتِ اللَّهِ وَحَسَنَ تَطْبِيقِهَا وَالْإِقْبَالَ عَلَى اسْتِعَابِ مَعَانِيهَا وَالْإِهْتِدَاءَ بِهَا وَالْإِقْتِدَاءَ بِهِ فِي كُلِّ مَا يَأْخُذُونَ وَيَدْعُونَ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ.

وكم كان الصِّدِّيقُ عليه السلام رائعًا في موقفه بعد وفاته عليه السلام حين أعلن للناس: "من كان يعبد محمدًا فإن محمدًا قد مات ومن كان يعبد الله فإن الله حيٌّ لا يموت"^(٥٥) ليذكر الناس بقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ (آل عمران: ١٤٤).

وكم كان رسول الله عليه السلام حريصًا على أمته رؤوفًا ورحيمًا بها حين نهى أصحابه عن أن يشوبوا القرآن بكلامه أو أحاديثه وكم كان خلفاؤه الراشدون حكماء في التزامهم الدقيق بأوامره عليه السلام في هذا الجانب فأقلوا الرواية عن الرسول عليه السلام وأمروا بالإقلال منها وشددوا في وسائل الاستيثاق من صحة أي شيء يُروى مما تدعو الحاجة إلى روايته بيانًا للقرآن وتوضيحًا لعمليّات تطبيقه وممارسة شريعته في واقع الحياة البشريّة.

ومن هنا فإنّ العلاقة بين الكتاب والسنة قد رسمها الله تعالى بمنتهى الدقة وبينها رسولُ الله عليه السلام بأوضح البيان.

فالكتاب الكريم هو المَصْدَرُ الْمُنَشِئُ للأحكام والكاشف عنها وهو تبيان لكل شيء ذي علاقة بها، الذي ينشئ المبادئ العامة، ويبيّن ثوابت الدين التي جاء الأنبياء كافةً بها، والكليّات والقواعد التفصيليّة التي تستوعب سائر الجزئيّات، ومفردات الحياة الإنسانيّة سواء تعلقت بضروريّات الإنسان أو حاجيّاته، أو كماليّاته.

^{٥٥} ابن حجر العسقلاني. فتح الباري شرح صحيح البخاري. بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ. حديث رقم: (٤١٨٧).

وهذا المصدر هو القرآن المجيد حصراً لم يختلف فيه المسلمون أو عليه بمن فيهم القائلون بإمكان استقلال السنّة في التشريع؛ لأنّ ما ذكروه راجع عند النظر والتدقيق إلى كليّات القرآن، والقرآن المجيد - في الوقت ذاته - هو الكاشف عن أحكام الله - تعالى - لذلك كان حصر عمليّتي الإنشاء والكشف فيه تنفيذاً لقوله تعالى: ﴿إِن الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ (يوسف: ٤٠-٦٧) والأنعام: (٥٧-٦٢) والقصاص: (٧٠-٨٨).

والقرآن المجيد قد نصّ على أنّه "بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ" قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: ٨٩).

وقال سبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ* وَأِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ* أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (المائدة: ٤٨-٥٠)، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِنَ الْكِتَابِ يُدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ (آل عمران: ٢٣).

وأما رسول الله ﷺ فهو يتلو القرآن ويتبعه ويعلمه للناس ويبلغهم آياته ويربهم كيف يحولون ما جاء به إلى منهج حياة ونظام يحكم كل تصرفاتهم وتصوراتهم وأخلاقهم ومعاملاتهم

وعلاقتهم، فذلك كان ﷺ خلقه القرآن وعبادته القرآن وسيرته وسنته القرآن فهو مُتَّبِعٌ له تَالٍ لِآيَاتِهِ فِيهِ الْمَضْمُونُ الَّذِي يُعَلِّمُهُ لِلنَّاسِ وَيُزَكِّيهِمْ بِهِ وَيَجْعَلُ مِنْهُمْ أَهْلَ حِكْمَةٍ بِاتِّبَاعِ مَا جَاءَ بِهِ، وَالْجَانِبَ الْبَشَرِيَّ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُمَكِّنُهُ مِنْ كُلِّ مَا تَقَدَّمَ وَهُوَ يَعْلَمُ النَّاسَ كَيْفَ يَتَّبِعُونَ آيَاتِ الْكِتَابِ وَيُرْتَقِي بِهِمْ إِلَى التَّرْكِيبِ وَيَبَيِّنُ لَهُمْ أَنَّ تَحْوِيلَ آيَاتِ الْكِتَابِ وَمَضَامِينَهَا إِلَى مُمَارَسَةِ حَيَاتِيَّةٍ أَمْرٌ مُمْكِنٌ لِأَنَّهُ ﷺ بِاتِّبَاعِهِ لِلْقُرْآنِ وَتَبَاوُلِهِ لَهُ فِي الْوَاقِعِ مُمَارَسَةً وَتَطْبِيقًا بَشَرًا مِثْلُهُمْ، وَقَدْ تَمَكَّنَ مِنْ أَنْ يَجْعَلَ حَيَاتِهِ كُلَّهَا وَمُمَارَسَاتِهِ كُلَّهَا وَأَفْعَالَهُ وَتَصَرُّفَاتِهِ جَمِيعًا بِمِثَابَةِ تَأْوِيلٍ وَتَفْسِيرٍ وَتَطْبِيقٍ لِآيَاتِ هَذَا الْكِتَابِ الْكَرِيمِ.

ولذلك فإنَّ ما يقال له: سنَّة رسول الله ﷺ، إمَّا هي في حقيقتها تعبير عن الاتِّبَاعِ وَالْمُمَارَسَةِ وَالْبَيَانِ وَالتَّطْبِيقِ النَّبَوِيِّ لما جاء به الكتاب؛ ولذلك قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء: ٦٥).

لأنَّ ما سيحكم به ﷺ إمَّا هو حكم الكتاب، والكتاب كتاب الله وكلماته وقد أكَّد القرآن على هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ الآية (المائدة: ٤٨) ما أكثر الآيات التي صورت أمر رسول الله ﷺ باتِّبَاعِ مَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ وَالسَّيْرَ بِمَقْتَضَاهُ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ لِكُلِّ شَيْءٍ وَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاتِّبَاعِهِ وَتَطْبِيقِهِ يُبَيِّنُ لِلنَّاسِ أَيْسَرَ وَأَسْهَلَ وَأَتَمَّ وَأَكْمَلَ مَنَاهِجَ التَّطْبِيقِ لِآيَاتِ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ؛ وَلِذَلِكَ أَمَرَهُ اللَّهُ ﷻ أَنْ يُلَخِّصَ لِلنَّاسِ مَا جَاءَ بِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أُمرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأُمرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ* وَأَنْ أَتْلُو الْقُرْآنَ فَمَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾ (النمل: ٩١-٩٢).

مفهوم الوحي:

إنَّ لتحديد مفهوم الوحي أهمية كبرى في تحديد «مفهوم السنَّة» وفهم علاقتها بالقرآن؛ ولذلك لا بد من تحري الدقة في تعريفه لتجاوز ذلك التساهل الذي سمح أن يُدرجوا تحت مفهوم الوحي كل ما صدر عن النبي ﷺ من قرآن أو ما أُطلق عليه من سنَّة من أحاديث وأخبار وآثار فيما بعد بقطع النظر عن تحديد الاختلافات بين القرآن الذي لم يكن للنبي ﷺ فيه إلا اتباع قرآنه ووحيه وقراءته وتلاوته على الناس كما أنزل عليهم؛ فهو ما عرفه الأصوليون بأنَّه: كلام الله المتعبَّد بتلاوته المتحدَّى بأقصر سورة منه المعجز للبشريَّة كلها. أمَّا نحن فنعرفه بأنَّه: كتاب الله الذي أنزله -جل شأنه- على قلب عبده ورسوله ونبيه المفتوح بسورة الفاتحة والمختتم بسورة الناس، فهو أربعة عشر ومائة سورة، في حين أن بقيَّة ما صدر عن رسول الله من أقوال وأفعال وتقريرات يتفق الجميع بأنَّها صدرت عن اعتبارات مختلفة، ففي أفعاله ما هو جبليٌّ طبيعيٌّ وما هو تطبيقيٌّ للقرآن الكريم وتوجيهاته وما هو صادر وفقًا للوظائف التي كان يؤديها ﷺ من إمامة وقضاء وإفتاء وتعليم وتوجيه وتشريع، ولا شك أنَّ بعض ذلك يعد من قبيل «التسبي» المُرتبط ببيئته -عليه الصلاة والسلام، وبعضه يعد في دائرة الخصوصيات له ولبعض الأصحاب، وبعضه تشريعٍ مطلقٍ دائر حول القرآن يستمد إطلاقيته منه، وإذ ما لم يجز هذا التمييز والفرز؛ يبقى الجدل دائرًا وموضع النزاع غير محرَّر ولا مفهوم، وبعد أن ننتهي من تحديد «الوحي» في القرآن وفي السنَّة، وفي علم التوحيد، فإنَّ سنكون قد أوضحنا جانبًا أساسيًا من جوانب هذه الإشكاليَّة التي ينبغي أن تصحح المفاهيم الأخرى وفقًا له.

الوحي القرآني وغير القرآني:

بيَّن الله ﷻ في القرآن الكريم أنَّ كلامه مع البشر إمَّا أن يكون وحيًا أو من وراء حجاب أو بإرسال ملكًا رسولًا، قال الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَشْرِ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (الشورى: ٥١)،

بَيْنَ اللَّهِ أَنْ هَذَا الرُّسُولُ هُوَ الرُّوحُ الْأَمِينُ، يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ* نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ* عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ* بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (الشعراء: ١٩٢-١٩٥)،
 وَبَيْنَ اللَّهِ أَنْ الرُّوحُ الْأَمِينُ، الَّذِي نَزَلَ بِالْقُرْآنِ عَلَى قَلْبِ رَسُولِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ هُوَ جَبْرِيلُ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ.

يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا
 بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: ٩٧).

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُهَيِّئُ نَفْسِيًّا وَيُعَدُّ عَقْلِيًّا لِتَلْقَى الْوَحْيَ بِطَرَقٍ يَعْلَمُهَا اللَّهُ
 تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَلِذَلِكَ قَدْ نَجَدَ إِشَارَاتٍ فِي بَعْضِ الْآيَاتِ كَأَنَّهَا تَذَكُرُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- بِشَيْءٍ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ سَوْأَلًا دَارَ فِي نَفْسِهِ أَوْ شَيْئًا أُلْقِيَ فِي رُوعِهِ أَوْ تَطَّلَعًا
 مِنْهُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- إِلَى قَوْلٍ فَضَّلَ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي أَمْرٍ يَتَوَقَّفُ عَلَى ذَلِكَ،
 وَذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِهِ ﷻ: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ
 اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا
 قَرِيبًا﴾ (الفتح: ٢٧). وَقَوْلُ اللَّهِ ﷻ: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا
 لَفَشَلْتَهُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ (الأنفال: ٤٣). فَالَّذِي
 يَفْهَمُ مِنَ الْآيَاتِ أَنَّ اللَّهَ ﷻ أَرَى رَسُولَهُ مُحَمَّدًا رُؤْيَا مَنَامِيَّةً، ثُمَّ نَزَلَتْ بَعْدَهَا هَذِهِ الْآيَاتُ تَخْبِرُ
 عَنْ مَوْضِعِ هَذِهِ الرُّؤْيَا وَالْعَبْرَةَ مِنْهَا، دُونَ تَفْصِيلِ كَامِلِهَا، وَقَدْ يَحْكِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 تَفْصِيلَاتِ هَذِهِ الرُّؤْيَا لِصَحَابَتِهِ وَقَدْ تَنْتَشِرُ بَيْنَهُمْ ثُمَّ تَتَنَاقَلُهَا الْأَجْيَالُ بَعْدَ ذَلِكَ كَمَرْوِيَّاتٍ.

وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَوْحَى اللَّهُ ﷻ إِلَى رَسُولِهِ بَعْدَ السَّمَاحِ لِلْمَنَافِقِينَ بِالخُرُوجِ مَعَهُ حِينَ
 أَصْرُوا عَلَى الْخُرُوجِ طَلَبًا لِلْغَنَائِمِ؛ يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَائِمَ
 لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ
 فَسَيَقُولُونَ بَلْ نَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا لَا يُفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الفتح: ١٥)، فَالَّذِي يَفْهَمُ مِنْ

السياق أنه قد حدث بين الله ﷻ وبين رسوله اتصال، كما حدثت حوارات بين رسول الله والمنافقين يعلم الله ﷻ مساحتها الزمنية، ثم أنزل الله ﷻ بعدها وحياً قرآنياً بخلاصة ومحصلة ما شاءت حكمته أن تتضمنه رسالته من هذه الأحداث.

وفي موضع آخر يبيّن القرآن الكريم أنّ المسلمين في عصر الرسالة كانوا يستقبلون قبلة أخرى أخبرنا الله ﷻ عن الحكمة من تغييرها. يقول الله ﷻ: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَاهُمْ عَن قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلِ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ* وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (البقرة: ١٤٢-١٤٣).

ولا شك أنه قد حدثت مواقف مثيرة خلال هذه الفترة وحوارات ومجادلات بسبب تحويل هذه القبلة، فنزل الوحي القرآني بما يجب على الناس معرفته في هذه المسألة.

وبذلك تكون هذه المسألة قد انتهت في فترة التنزيل واكتمال الدين، أي في عصر الرسالة، واستقبل المسلمون المسجد الحرام، وما يزالون يستقبلونه وإلى يوم الدين، والله ﷻ لم يطلب منهم اتباع غير الوحي القرآني الذي جاء بخلاصة هذه المسألة، وذلك في قول الله ﷻ: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِعَافٍ لِّعَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: ١٤٤).

وفي موضع آخر يُبيّن القرآن الكريم أنّ إحدى زوجات رسول الله قد أفشت حديثاً دار بينها وبين رسول الله، ثم انتشر هذا الحديث بين أهل بيت رسول الله، ولا شك أنه أخذ

مساحة زمنية يتداول فيها، فأخبر الله ﷺ رسوله أولاً بوحي غير قرآني بما حدث من زوجته، وذلك قبل نزول الوحي القرآني، ثم نزل بعد ذلك الوحي القرآني بما شاء الله ﷻ أن يشمله كتابه الحكيم من أخبار عن هذه الواقعة، تدبر قول الله ﷻ: ﴿وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ (التحریم: ۳).

إنَّ رسول الله مُبَلِّغٌ عن الله وَعَبَّكُ رِسَالَتَهُ، فلا يحل له أن يُحَرِّمَ أو يُجِلَّ شيئاً إلا ما أمره الله ﷻ به، وما نزل من وحي قرآني هو ما شاء الله ﷻ أن يشمله كتابه من مجموع تفاصيل ومواقف وأحداث عصر التنزيل، لقد نقل الله ﷻ إلينا مواقف وأحداث فترة التنزيل واكتمال الدين وفق مشيئته وحكمته، وأنزل ما يجب على الناس معرفته منها في نص قرآني مرتل مشمول بوعده الحفظ والجمع والبيان ومعجزة البقاء إلى يوم الدين، بعيداً عن كل تحريف واختلاف في الرواية مما يحدث في كل ما لم يشمله الوعد الإلهي من تاريخ وسير الأمم السابقة التي عبثت بها البشرية أيما عبث، وكذبت فيه أيما كذب.

قال الله ﷻ: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ * وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ * عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ﴾ (النجم: ۱-۵)، متى اتَّهَمَ رَسُولُ اللَّهِ بِالْعُوَايَةِ، وهو صاحبهم الذي عرفوه جيداً؟ لم يُتَّهَمَ إلا عندما بدأ ينطق بالقرآن، وأعلن أنَّه رسول الله إلى الناس جميعاً، لقد دافع الله ﷻ عن رسوله ونفى عنه هذه الغواية، وبين أنَّ ما نطق به من قرآن إن هو إلا وحي من الله ﷻ إليه؛ إنَّ رسول الله ﷺ الذي كانوا يعلمون حديثه وأسلوبه جيداً عندما نطق بالقرآن اتهموه بالضلال «ما ضل صاحبكم» وهو لم ينطق به عن هواه «وما ينطق عن الهوى» وإنما نطق عن وحي أوحاه الله ﷻ إليه "إن هو إلا وحي يوحى".

إِنَّ الَّذِينَ فَسَّرُوا قَوْلَ اللَّهِ ﷻ: "وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ" على أساس عموم ما خرج على لسان رسول الله من كلام بصفة مطلقة، ابتعدوا عن فهم الآية حسب سياقها الذي وردت فيه، ذلك لأنَّ الله ﷻ لم يخاطب المؤمنين بهذه الآيات كي يستدل بها هؤلاء على وجوب اتباع أقوال رسول الله التي كان تحدث بها؛ وإنما خاطب بها المكذبين به؛ ولا يعنى هذا أنه لا دليل على حُجِّيَّةِ السُّنَّةِ، بل هناك أدلة قوية منها قوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ (النساء: ٨٠).

لقد كانت تصرفات رسول الله في حياته اليوميَّة، فيما عدا ما يخص الوحي القرآني، تخضع للقانون البشري ولكن في أعلى مراتب الكمال فيه، ويشير القرآن إلى ذلك في كثير من آياته التي كانت موجهة للنبي ﷺ باعتباره بشراً نبياً وليس بشراً رسولاً.

يقول الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (آل عمران: ١٦١)، ويقول الله ﷻ: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ*لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ*فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الأنفال: ٦٧-٦٩)، ويقول الله ﷻ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ (التوبة: ١١٣)، ويقول الله ﷻ أيضاً: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (التوبة: ١١٧).

إنَّ التفاعل الاجتماعي بين رسول الله وقومه فيما سبق من مواقف، قد ينتج عنه تصرف بشري من رسول الله ﷺ فيأتي القرآن ليشير إلى هذه الطبيعة البشريَّة ويصحح مسارها، ويثبت ذلك في رسالة الله الخالدة للعالمين، وقد عرضت سورة الأحزاب لبعض صور

هذا التفاعل الاجتماعي بين رسول الله وقومه وذلك في قول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا* وَأَتَّبِعْ مَا يوحى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا* وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا* مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِيْ جَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمْ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكَمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ* ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَفْصَحُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (الأحزاب: ١-٥)، ويقول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا* وَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالِدَارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: ٢٨-٢٩)، ويقول الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا* وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتُخْفِي النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا* مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سِنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا* الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا* مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَحَاتِمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (الأحزاب: ٣٦-٤٠)، ويقول الله ﷻ: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا* يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَاظِرِينَ إِنَاهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ

أَطَهَّرْ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبَهُنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ
أَبَدًا إِنَّ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا ﴿ (الأحزاب: ٥٢-٥٣).

إنَّ موضع اتهام المشركين لرسول الله والذي أشارت إليه سورة النجم، لم يكن من أجل
خطابه البشريّ الموجه لمن حوله وإنما كان من أجل ما اختصه الله ﷻ به من وحي قرآنيّ، لقد
جاءت سورة التكوير تدافع عن جبريل ﷺ باعتبارها هو الذي نزل على رسول الله هذا
الوحي القرآنيّ.

وقد حدد القرآن طبيعة هذا الوحي الذي أمر الله رسوله أن يدونه ويبلغه للناس وهل
هو الوحي القرآنيّ فقط أو معه أنواع الوحي الأخرى.

قال الله ﷻ: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا
الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَتَيْنَكُمْ لِنُشْهِدُونَ أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَاتُ مَا هُوَ
إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴿ (الأنعام: ١٩)، فهذه شهادة من الله ﷻ ومن رسوله بأن
الوحي القرآنيّ هو عين الرسالة الذي أمر الله ﷻ رسوله أن يبلغها للناس، ويقول الله ﷻ:
﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ
الْغَافِلِينَ ﴿ (يوسف: ٣)، فالمصدر المعرفيّ الحق هو الوحي القرآنيّ، ويقول الله ﷻ: ﴿وَالَّذِي
أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ ﴿ ثُمَّ أَوْرثْنَا
الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ
بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿ (فاطر: ٣١-٣٢)، فهذا تحديد للكتاب الإلهي الذي يرثه
المسلمون جيلاً بعد جيل والذي سيكون موضع سؤالهم في الآخرة، ويقول الله ﷻ: ﴿وَكَذَلِكَ
أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجُمُعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي
الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ ﴿ (الشورى: ٧)، فهذا تحديد لطبيعة رسالة رسول الله ودوره فيها،
ويقول الله ﷻ: ﴿كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ لَتَتْلُو عَلَيْهَا لَدِيٍّ أَوْحَيْنَا

إِنَّكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابٍ * وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا
سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلِ اللَّهُ الْأَمْرُ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَنبَأِ الَّذِينَ
آمَنُوا أَنَّ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ
تَحُلُّ قَرِيبًا مِنْ دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴿الرعد: ٣٠-٣١﴾، ويقول
الله ﷻ: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنْزٌ
أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿هود: ١٢﴾، فهذا تحديد لطبيعة
الوحي المنزل على رسول الله ﷺ، وأنه محدد كمًّا وكيفًا، بحيث يستطيع رسول الله أن يعرف
بعضه من كُله، بعض ما يوحى، وهذا لم يتوفر فيما ورثته الأمة من كتب إلا في كتاب الله
ﷻ، الذي دُونَ وَرُوجِعَ وَصَحِّحَ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ وَتَحْتَ إِسْرَافِهِ، ويقول الله ﷻ:
﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا * وَلَعِنَ شِعْنًا لَنَذْهَبَنَّ
بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا * إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّ فَضْلَهُ كَانَ عَلَيْكَ
كَبِيرًا * قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ
بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿الإسراء: ٨٥-٨٨﴾، ففي هذه الآية تحديد لمصدر العلم الذي
يَسْتَقِي مِنْهُ الْمُسْلِمُ مَعَارِفَهُ الدِّينِيَّةَ وَأَحْكَامَ شَرِيعَتِهِ وَالَّذِي شَاءَتْ إِرَادَةُ اللَّهِ أَلَا يَذْهَبَنَّ بِهِ، فهو
باقٌ مَحْفُوظٌ بِحِفْظِ اللَّهِ ﷻ لَهُ، إِنَّهُ آيَةُ رَسُولِ اللَّهِ الدَّالَّةُ عَلَىٰ صِدْقِهِ وَالتِّي تَحْدِي اللَّهُ بِهَا أَهْلَ
اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهَا فَعَجَزُوا، أَلَا يَعْنِي هَذَا التَّحْدِي بِ الْقُرْآنِ وَحْدَهُ أَنَّ النَّصَّ الْمَوْحِي
بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ وَالْمَأْمُورِ بِتَبْلِيغِهِ لِلنَّاسِ هُوَ فَقَطْ النَّصَّ الْقُرْآنِيَّ كِتَابَ اللَّهِ وَرِسَالَتَهُ الْخَاتِمَةَ؟

ويبين الله ﷻ في كثير من الآيات أَنَّ كُلَّ مَا هُوَ غَيْبٌ عَنَّا مِنْ أَخْبَارٍ وَمَرْوِيَّاتٍ
وَأَحْدَاثٍ لَا قَبْلَ لَنَا بِمَعْرِفَةِ حَقِيقَتِهَا إِلَّا مِنْ خِلَالِ مَصْدَرٍ مَعْرِفِيٍّ إِلَهِيٍّ قَدْ ثَبَتَتْ صِحَّةُ نَسْبَتِهِ
إِلَى اللَّهِ ﷻ يَقِينًا، يقول الله ﷻ: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْعَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ
يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿آل عمران: ٤٤﴾، ويقول الله

﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾
(يوسف: ١٠٢).

ويُحذِرُ اللهُ ﷻ من افتراء الكذب عليه وادعاء مصادِرَ تَشْرِيعِيَّةٍ ما أنزل اللهُ بها من سلطان، وذلك في قول الله ﷻ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرَجُوا أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ (الأنعام: ٩٣).

ويُحذِرُ اللهُ من اتِّباع غير الوحي المُنزَّل، يقول اللهُ ﷻ: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ* وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِيُقُولُوا دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ* اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ (الأنعام: ١٠٤-١٠٦).

إنَّ هذا الوحي القرآني هو الشريعة التي أمر اللهُ ﷻ رَسُوْلَهُ، وأمر المسلمين باتباعها، ولا اجتهاد في هذه الشريعة إلا على أساس وبدليل قرآني، ولا اجتهاد بدون تحلِّي المُجتهدِ بصفة الرِّبَابِيَّةِ، هذه الصفة التي جاء جميع الأنبياء والرسل يأمرون الناس بالتَّحَلُّقِ بها وهي التقوى التي بينها قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ (آل عمران: ٧٩).

وفي ذلك تأكيد على أنَّ الكِتَابَ الْحَكِيمَ قد احتوى كُلَّ ما أراد اللهُ ﷻ أن يُبَلِّغَهُ للعالمين حتى قيام الساعة، ولقد أكد اللهُ ﷻ ذلك بياناً أنَّ مِهْمَةَ رَسُوْلِهِ كَمُنْدِرٍ لا تخرج عن الإنذار بالوحي القرآني المنزل.

يقول الله ﷻ: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبَعُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ* وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُخْشَرُوا إِلَىٰ رَيْبِهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وِليٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ (الأنعام: ٥٠-٥١)، ويقول الله ﷻ: ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بآيَةٌ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَا أَتَّبَعُ مَا يُوحَىٰ إِلَىٰ مِنْ رَبِّي هَذَا بَصَائِرٌ مِنْ رَبِّكَمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ* وَإِذَا فُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (الأعراف: ٢٠٣-٢٠٤).

والقرآن الكريم هو آية رسول الله الدالة على صدقه، يقول الله ﷻ: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا انْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبَعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمَ عَظِيمٍ* قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ* فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ﴾ (يونس: ١٥-١٧).

أليس في ذلك دَلَالَةٌ قَطْعِيَّةٌ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَفْسَهُ غَيْرَ مَأْمُورٍ بِتَبْلِيغِ شَيْءٍ وَتَلَاوَتِهِ عَلَى النَّاسِ إِلَّا مَصْدَرَ تَشْرِيْعِيٍّ وَاحِدٍ هُوَ الْوَحْيُ الْقُرْآنِيّ، هُوَ مَحْتَوَى رِسَالَتِهِ الْخَاتِمَةَ الْخَالِدَةَ، يقول الله ﷻ: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ* أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنْ افْتَرَيْتُهُ فَلَا تَمْلِكُونَ لِي مِنَ اللَّهِ شَيْئًا هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفْعِلُونَ فِيهِ كَفَىٰ بِهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَهُوَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ* قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَاٍ مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبَعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ* قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ فَأَمَنْ وَاسْتَكْبَرْتُمْ إِنْ اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (الأحقاف: ٧-١٠).

لقد حَذَّرَ اللهُ ﷺ المسلمين بل والنَّاسَ أَجْمَعِينَ من أن يتخذوا نُصُوصًا تَشْرِيعِيَّةً غَيْرَ نصوصِ الشريعةِ القرآنيَّةِ، نُصُوصَ الْكِتَابِ الْإِلَهِيِّ الَّتِي دُوِّنَتْ فِي عَصْرِ التَّنْزِيلِ وَبِإِشْرَافٍ مِنْ أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ رَسُولِ اللهِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

يقول اللهُ ﷻ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ (النحل: ١١٦)، يقول اللهُ ﷻ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلِ اللَّهُ أَدْنَىٰ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ (يونس: ٥٩)، ويقول اللهُ ﷻ: ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ (الزخرف: ٤٣-٤٤).

تحديدًا لما يجب على المسلم أن يستمسك به، إنَّه النص الإلهي الذي أمر اللهُ ﷻ الناس جميعًا باتباعه، إنَّه الوحي القرآني لقول اللهُ ﷻ بعدها "وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ".

ومما سبق نخلص إلى أنه -عليه الصلاة والسلام- حَوَّلَ مهمة البيان، وهذا البيان النَّبَوِيُّ والتطبيق الرسولي الذي أطلق عليه -فيما بعد- «السنة» يصدِّق القرآن عليه ويهيمن، شأنُهُ في ذلك شأنُ تراث النبيين والمرسلين كافة، ولذلك كان القرآن المجيد يستدرك على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ويسدد تطبيقاته؛ كما في نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُتَخَنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ* لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (الأنفال: ٦٧-٦٨)، وقال: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَّبِعَنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾ (التوبة: ٤٣)، ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ (التوبة: ٨٠)، وقوله: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾ (التوبة: ٨٤)، ونحو ذلك مما يؤيد ما ذكرنا من تصديق القرآن المجيد على ما يصدر

عن رسول الله وهيمنته عليه، وهذا مظهرٌ من مظاهر حفظ الله لِنَبِيِّهِ وتسديده له وعصمته له يُعَزِّزُ من الإيمان بالبيان النبوي، ويزيل عنه سائر الشبهات، ولذلك قال الإمام الشافعي - رحمه الله -: "فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلةٌ إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها"^(٥٦)، ثم استشهد بالآيات الكريمة: ﴿الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ (إبراهيم: ١)، والآيتان ٤٤: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل: ٤٤) و ٨٩ من سورة النحل: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: ٨٩) و الآية (٥٢) من سورة الشورى: ﴿كَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (الشورى: ٥٢).

ويبنى على ذلك أنّ هذه السنن التي نحن مطالبون بالأخذ بها، والتي تعتبر وحيًا، هي ذاتها السنن التي لها أصول تشريعية في القرآن الكريم وما ليس له أصل في الكتاب يمكن تجنيبه على أساس الاستفادة منه في مجالات أخرى كالحكمة أو توجيهه قابل للتطبيق، أو اعتبارات أخرى لكن ليس له الصفة التشريعية الموحاة.

السنة ونظرية البيان:

إنّ النظرية التي يمكن أن يُؤسَّسَ مفهومُ السنة عليها، ويُقَامُ بناؤه على أساس منها، وتحدد بدقة طبيعة العلاقة بين الكتاب والسنة هي النظرية التي وضع القرآن الكريم السنة النبوية فيها، وفي دائرتها ألا وهي نظرية البيان بمعناها القرآني وليس بالمعنى الاصطلاحي الذي حمله بعض الأصوليين والكلاميين معاني مزيّدة على مفهوم البيان كما هو في القرآن المجيد.

^{٥٦} الشافعي، مُجَدِّد بن إدريس. الرسالة. تحقيق وشرح أحمد مُجَدِّد شاكِر. القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٩٧٩م، ط ٢، ص ٢٠.

فالسنة بيانٌ تأويليٌّ وتفعيليٌّ للقرآن المجيد لا تخرج عن محوره ولا تدور خارج مداره ولا تستقل عنه، بل هي ملازمة له ملازمة تامة تدور معه حيث دار، وهذه «النظرية البيانية» التي نريد أن نقيم عليها «مفهوم السنة النبوية» يشهد القرآن لها بسائر آياته التي أشارت إلى السنة، وهي التي تمكننا بوصفنا مُكَلَّفِينَ من تحقيق قصد الشارع في السنة النبوية.

فسنة وسيرة الرسول ﷺ وخاتم النبيين هي جماع سنن الأنبياء وهدْيهم عليهم الصلاة والسلام... ﴿ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ *أولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة فإن يكفروا بها هؤلاء فقد وكلنا بها قوما ليسوا بها بكافرين* أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده قل لا أسألكم عليه أجرا إن هو إلا ذكرى للعالمين... ﴿(الأنعام: ٨٢ - ٩٢). ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ *بالبينات والزُّبر وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون﴾ (النحل: ٤٣ - ٤٤).

﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهْدُ إِلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ *فإن كذبوك فقد كذب رسولٌ من قبلك جاءوا بالبينات والزُّبر والكتاب المنير﴾ (آل عمران: ١٨٣ - ١٨٤)، ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا﴾ *ورسلاً قد قصصناهم عليك من قبل ورسلاً لم نقصصهم عليك وكلم الله موسى تكليماً* رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزاً حكيماً* لكن الله يشهد بما أنزل إليك أنزله بعلمه والملائكة يشهدون وكفى بالله شهيداً﴾ (النساء: ١٦٣ - ١٦٦)، ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

(المائدة: ١٩)، ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبَعُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ (الأحقاف: ٩)، ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًَا لَّفُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ* وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًَا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبَسُونَ* وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ بِرُسُلٍ مِنْ قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ (الأنعام: ٨-١٠)، ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ بِرُسُلٍ مِنْ قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ (الأنبياء: ٤١)، ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّىٰ أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ﴾ (الأنعام: ٣٤)، ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ* وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنَ يَصُرَّ اللَّهُ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ (آل عمران: ١٤٣-١٤٤).

وسنن الأنبياء تمثل الجانب العملي والتطبيقي لما أُوحِيَ إليهم، ليمكن أتباعهم من التَّأَسِّي بهم والاهتداء بهداهم وطاعتهم، قال ﷺ على لسان عيسى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ عِيسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ* فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ عَذَابٍ يَوْمَ أَلِيمٍ﴾ (الزخرف: ٦٣-٦٥)، ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (المائدة: ١٩).

والآيات الكريمة التي سنورها فيما يلي يندرج بعضها تحت «النظريَّة البيانيَّة» فهي توضح المهام النبويَّة المتعلقة بالبيان فهو ﷺ: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾ (المائدة: ٤٨) يعلمهم الكتاب ويبين لهم آياته ويذكرهم به، ويستخرج لهم الحكمة منه، ويجاهد أعداء الله به جهادًا كبيرًا، وآيةٌ أُخرى تُبيِّن للمسلمين أنَّ هذه المهام النبويَّة لن تُؤْتَى

تَمَارَهَا فِيهِمْ مِنَ الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ وَالتَّزْكِيَةِ إِلَّا إِذَا التَّزَمُوا بِهَا وَنَفَذُوهَا، فَالرَّسُلُ مَا أُرْسِلُوا إِلَّا لِيُطَاعُوا بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَنْ يُحَقِّقُوا أَهْدَافَ رِسَالَتِهِمْ إِلَّا بِالتَّزَامِ أَمَّهُمْ بِطَاعَتِهِمْ قَالَ ﷺ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا* فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء: ٦٤-٦٥)، ولذلك قلنا: إِنَّ السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ هِيَ الْمَصْدَرُ الْمَبِينُ عَلَى سَبِيلِ الْإِلْزَامِ خِلَافًا لِلْاجْتِهَادِ وَالْقِيَاسِ وَمَا تَفَرَّعَ عَنْهُمَا.

قال ﷺ: ﴿وَيَوْمَ نَبِّعُثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ* إِنَّ اللَّهَ يُأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ* وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ* وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزَاهُمْ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلِيُبَيِّنَ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ* وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلْتَسَأَلَنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ* وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَرَلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ* وَلَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ* مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ* مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ* فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ* إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ* إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ* وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ

قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ* قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ* وَلَقَدْ نَعَلِمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِي وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ* إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ* إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴿النحل: ٨٩-١٠٥﴾، قال ﷺ: ﴿الرَّ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ (إبراهيم: ١)، وقال ﷺ: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل: ٤٤)، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (إبراهيم: ٤)، وقال ﷺ: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (الشورى: ٥٢)، وقال: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (البقرة: ١٢٩)، ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مِمَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٥١)، ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (آل عمران: ١٦٤).

مفهوم البيان عند الإمام الشافعي:

لعل القارئ الكريم قد تبين نهج القرآن في بيان السنّة النبويّة المطهرة، وهو نهج يقوم على أنّ السنّة تأويل وتطبيق وتعليم للكتاب والحكمة وتركية للخلق وبيان لمنهج اتباع القرآن. والإمام الشافعي حين صاغ نظريّة البيان من وجهة نظره فكما أنّه قد أدرك من الآيات ما هو واضح، بيّن أنّه بيان التطبيق والتأويل والتفعيل في الواقع، ولكنّه في عرضه

التفصيلي لنظريته في البيان في كتابه الرسالة أَوْحَتْ تَفْسِيمَاتُهُ بَأَنَّ هُنَاكَ مُجْمَلًا فِي الْقُرْآنِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِجْمَالَ مِنَ الْإِبْهَامِ وَالْقُرْآنُ مُنَزَّهٌ عَنْهُ. فَالْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَهُوَ فِي غَمْرَةِ مَعْرَكَتِهِ ضِدَّ أَهْلِ الرَّأْيِ وَدَفَاعَهُ عَنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ جَعَلَ الْبَيَانَ يَأْخُذُ مِنَ الْمَعَانِي مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ فِي الْقُرْآنِ مُجْمَلًا وَمُتَشَابِهًا وَكِنَايَةً وَاسْتِعَارَةً وَمَجَازًا وَحَدْفًا، وَلِذَلِكَ فَهُوَ فِي حَاجَةٍ إِلَى الْبَيَانِ لِإِزَالَةِ الْإِبْهَامِ الَّذِي قَدْ يَتَأْتَى مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ.

وقد نقض الإمام الشافعي قاعدته الأولى الآتية كما سترى.

قال الإمام الشافعي: "فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها"^(٥٧). ولقد خصص الإمام الشافعي بابًا كاملاً من رسالته الأصولية لبيان كيفية البيان، فشرح البيان ووضحه وبيّن مراتبه وجعله في مستويات خمسة^(٥٨).

فالبيان الأول والثاني، استغنى فيه ببيان القرآن بالقرآن وهو بذلك ينسجم مع ما تقدم، **والبيان الثالث** خصصه لبيان كيف بيّن رسول الله ﷺ من القرآن ما نزل جملة مثل: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (النساء: ٧٧)، فبيّن رسول الله ﷺ بأمره ﷺ عدد ما فرض ﷺ من الصلوات ومواقيتها.

وفي ذلك لم يتعرض الإمام الشافعي إلى الآيات الكريمة التي حملت كثيرًا من صفة صلاة النبي من القراءة واستقبال القبلة والسجود والركوع والقيام وكذلك شروطها وهيئاتها المتعلقة بالجوارح والمتعلقة بالقلب من طهارة واستقبال قبلة وخشوع وإخبات إلى غير ذلك.

فهم حين يضربون المثل بالصلاة كأهم يريدون أن يتأكدوا أن القرآن أمر بالصلاة على سبيل الإجمال ولم يبيّن شيئًا متجاهلين كل ما تقدم بما في ذلك قوله تعال ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ

^{٥٧} الإمام الشافعي. الرسالة. تحقيق أحمد محمد شاكر. القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٩٧٩م، ط ٢، ص ٢٠.

^{٥٨} الإمام الشافعي. الرسالة. تحقيق أحمد محمد شاكر. القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٩٧٩م، ط ٢، ص ٢٦-٥٣ بتصرف.

لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴿٧٨﴾
(الإسراء: ٧٨)، ورسول الله ﷺ قد صلى وفقاً لما أمرَ حيث راعى القرآن الكريم حالته وحالة
الناس في سورة المزمل وفي آيات صلاة الخوف وفي السفر.

لقد قام رسول الله ﷺ بتطبيق ما أمر القرآن به في الواقع وإيجاد الروابط بين الأجزاء
المكونة لصفة الصلاة وشروطها وما إلى ذلك، وبذلك لا يشعر المسلم بوجود فاصل بين
الكتاب الكريم والسنة النبوية، فالكتاب ينشئ الحكم ورسول الله ﷺ يتبع الكتاب وينفذ ما
جاء فيه ويقدم للناس منهج اتباعه، لكنَّ المعارك الدائرة -آنذاك- بين أهل الرأي وأهل
الحديث هي التي جعلت الأمور تأخذ هذا الشكل الذي أدى إلى كثير من التصورات
الخاطئة.

وأما البيان الرابع: فهو بيانات السنة حيث تقوم السنة ببيان ما أسند الله ﷻ إلى
رسوله ﷺ بيانه، وقد أكد الشافعي في سائر المواضع أنَّ هذا الذي بينه رسول الله ﷺ له أصل
في كتاب الله ﷻ إذ إنَّه ليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلةً إلا وفي كتاب الله الدليل
على سبيل الهدى فيها نصًّا أو جملة، وما لم يبدُ فيه نصٌّ من كتاب الله فإنَّما هو مُندرجٌ في
عُموماتِ الكتاب ووكلياته، ثم ختم الإمام الشافعي بالبيان الخامس الذي اعتمد فيه على
البيانات التي تتم من جهة اللغة والعلامات الحسية ونحوها، لتعرف علاقة اللغة بالبيان وأفاض
رحمه الله ﷻ في ذلك.

البيان الملزم:

ومع كل ما ذكره الإمام الشافعي من مستويات البيان فإنَّ مما لا شك فيه أنَّ بيان
القرآن الكريم هو أسماها وأهمُّها وينبغي الحرصُ عليه وعلى معرفته والاطلاع عليه وأنَّه حين
يوجد فإنَّه أعلى أنواع البيان وأولاها بالالتزام به.

والبيان الثاني، الذي يلي بيان القرآن المجيد في درجته ورتبته، إمّا لاقتضاء طبيعة التكليف كما في قوله ﷺ: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ وغيرها، فإنّ بيان رسول الله ﷺ هو البيان الذي يتفرد من بين سائر أنواع البيان التالية له بكونه بياناً ملزماً، وتتعلق عمليّة التأسّي برسول الله ﷺ بالإيمان بعصمته ﷺ من الذنوب كبيرها وصغيرها، لأنّه إذا لم يكن الرسول ﷺ معصوماً فقد يؤول الأمر الإلهي بطاعته والتأسّي به إلى الأمر بالمتابعة على الذنب والخطأ والمخالفة، وذلك محال صدوره عن الله ﷻ.

وبالتالي يمكن أن ننظر في سائر الآيات الموجبة لطاعة رسول الله ﷺ في إطار هذه الوحدة البنائية التي تلزمتنا بيان القرآن المجيد لنفسه، وبيان رسول الله ﷺ له، وأنّ هذين النوعين من البيان: بيان القرآن للقرآن، وبيان السنّة للقرآن - وهو أغلب ما يكون عملياً - أو عملاً يقتزن بالقول المؤكّد على ضرورة الالتزام والمتابعة والتأسّي برسول الله ﷺ بذلك: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (آل عمران: ١٣٢)، ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ (النساء: ٨٠)، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء: ٥٩)، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا* فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء: ٦٤-٦٥)، ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (النور: ٥٦).

أمّا سائر البيانات الأخرى والتي أدرجها الأصوليون في دائرة الأدلة المختلف فيها فهي وإن صح أن تعد بياناً فإنّها من قبيل البيان غير الملزم.

ولقد اضطربت أقوال الأصوليين في هذا الأمر في غمرة الجدل حول البيان وأيهما يقدم في كونه بياناً «القول أو الفعل» وأوقعهم هذا الاضطراب في مشكلات كثيرة.

مفهوم البيان عند الأصوليين

ويمكن أن نلاحظ بعض الأمور التي اضطرت فيها الأقوال والمواقف في كتب الأصول المطولة مثل «المحصول» للإمام الرازي ونحوه، حيث أدرجت حواراتهم بشكل خاص في دائرة المُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِ، وعقد الإمام الرازي القسم الثاني من أقسام المُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِ في عدد من المسائل وهي «مسألة المُبَيَّنِ وَأقسامه»، وأقسام البيانات، ودار بينهم جدل كبير خاصة في بيان الفعل وهل يجوز أن يكون الفعل بياناً أو لا يجوز؟ وأي الأمرين يُقَدَّمُ، الْقَوْلُ أم الْفِعْلُ في مجال البيان؟ كما عقد مسألة لبيان رتبة المُبَيَّنِ من المُبَيَّنِ وحين نأخذ هذه المسائل بالدراسة والتحليل نجد فيها تطويراً كبيراً وإضافات كثيرة على نظرية البيان لدى الإمام الشافعي رحمته الله ولكن بالرغم من ذلك فإنَّ هناك ثَغَرَاتٍ لا تخفى على الباحث المدقق في هذا الأمر، جعلت بين المُبَيَّنِ وَالْمُبَيَّنِ أي الكتاب والسنة فَجْوَةً ما كان لها أن تبرز أو تظهر بذلك الشكل، لولا هَيْمَنَةُ مُوَدَّجِ خِطَابِ التَّكْلِيفِ المعرفي على العقل الأصولي فقد ذهب جَمَهَرُهُمْ إلى كَوْنِ الْفِعْلِ بياناً إذا تجرد عن القول، وهل يدل على حكم في حق الْمُكَلَّفِينَ أو لا؟ فذهبوا إلى مذاهب أربعة يمكن مراجعتها في «المحصول من علم الأصول»^(٥٩).

- وهنا يستطيع الإنسان أن يدرك ما لحق بمفهوم السنة من غَبَشٍ بناءً على ذلك، ويستطيع أن ينظر إلى أهمية ما ذهب إليه الإمام مالك بن أنس مبكراً من اعتبار السنة هي الفعل لأنَّ آثار المنطق في أصول الفقه والنموذج المعرفي القائم على خطاب التكليف لم تكن قد برزت في عهده كما برزت فيما بعد لكن ما يمكن التأكيد عليه هي تلك الأفكار الجُنَيْنِيَّةُ

^{٥٩} راجع: الرازي، مُجَدِّدُ بَنِ عَمْرِ بْنِ الْحَسَنِ. المحصول في علم أصول الفقه. دراسة وتحقيق طه جابر العلواني. القاهرة: دار السلام،

١٤٣٢هـ / ٢٠١١م، ط١، ج ٢/٦٩٣ - ٧٠٠.

التي كانت تتردد في حواراتهم حول دَوْرَانِ السَّنَةِ مع الكتاب حيث دار باعتبارها بياناً ولأنَّ المُبَيَّنَّ ينبغي أن لا يتجاوز المُبَيَّنَّ، وأن لا يتقدم عليه، وأنَّ المُبَيَّنَّ يَسْتَمِدُّ قُوَّتَهُ من المُبَيَّنِّ بحيث لو أُتِيحَ لتلك الأفكار أن تَنَمُوَ لثم تحديد العلاقة بشكل دقيق في إطار نظريَّة البيان بين الكتاب الكريم والسَّنَةِ النبويَّة بحيث تستوعب وتتجاوز كثيراً من تلك المشكلات الفكرية التي كان لها آثارها في إرباك النظرة إلى علاقة الأصلين العظيمين كل منهما بالآخر وإلى مناهج التعامل معهما.

البيان اصطلاحاً:

نعني بيان القرآن للناس بحيث تزول الاختلافات بينهم في فهمه، أو تنخفض نسبتها بشكل كبير على الأقل ويصبحون على بينة منه وقادرين على تطبيقه: قال ﷺ ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل: ٤٤)، وهذا البيان إليهم يكون بالفعل والقول - والتقرير منه - ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمْ الْيَوْمَ وَهُمْ عَدَابُ أَلِيمٍ* وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (النحل: ٦٤)، ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ (المائدة: ١٥)، ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (المائدة: ١٩).

وللبیان ضوابط عديدة في التراث الإسلامي لا بد من ملاحظتها، منها:

- ١ - أن لا يزيد البيان على المُبَيَّنِّ زيادةً جوهريةً تُعَيِّرُ مَعْنَاهُ.
- ٢ - أن لا يضيف البيانُ على المُبَيَّنِّ شيئاً خارجاً عن جنسه.

٣- هناك فُروقٌ لا بد من ملاحظتها بين البيان الشفويّ لنص مكتوب، محرر، وبَيِّنَ غيره.

وإنَّ من معاني البيان الذي هو تبليغ وتبيين معنى الهيمنة بالقرآن المجيد على تراث النبوات - كلها- والتصديق عليه، ذلك التراث الذي تعرض للتحريف والتلاعب حين خان الأحبار والربانيون الذين اسْتَحْفِظُوا ذلك التُّراثَ أَمَانَتَهُمْ فحرفوا ما ائْتَمِنُوا عليه ونَسُوا حَظًّا مما دُكِّرُوا به، فكانت مُهِمَّةُ خاتم النبيين مُهِمَّةً مُرْدَوِجَةً تشمل على إخراج الأميين من الأمية ليصبحوا أهل كتاب وهو القرآن الكريم، وتبليغ أهل الكتاب كيفية هيمنة القرآن الكريم وتصديقه على الكتاب كله في إعادة قراءة تراث الأنبياء والمرسلين بقراءة قرآنية تنقل حقائق تلك النبوات وما جاء به أصحابها إلى البشرية كافة، فكان رسول الله ﷺ بسيرته الكريمة خير نموذج بيانيّ في حفظ ذلك التراث عملياً في تنزيل آيات القرآن الكريم - في مجال رسالات وسير الأنبياء- على الواقع الإنسانيّ حيث قال ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَلَقَى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ* إِذْ قَالَ مُوسَى لِأَهْلِهِ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا سَاءَتِ كُفْرًا مِنْهَا بَخْبَرٍ أَوْ آتِيكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ (النمل: ٦-٧)، ﴿طَسَمَ* تِلْكَ آيَاتِ الْكِتَابِ الْمُبِينِ* تَتْلُو عَلَيْكَ مِنْ نَبَأِ مُوسَى وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (القصص: ١-٣)، ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ (آل عمران: ٤٤) ﴿وَآتَاهُ اللَّهُ نَبَأَ ابْنِهِ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ* لَئِن بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدَيْ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَنَّكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ* إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ* فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ* فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِي سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِي سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ (المائدة: ٢٧-

(٣١)، قال ﷺ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ *نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ (يوسف: ٢-٣)، وقال ﷺ في سورة الكهف: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا... فُلْنِ إِمَّا أَنَا بِشَرِّ مِثْلِكُمْ يُوْحَىٰ إِلَيَّ أَمَّا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ (الكهف: ١-١١٠)، ﴿طه﴾ *مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ... كَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ مَا قَدْ سَبَقَ وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا﴾ (طه: ١-٩٩)، وقال ﷺ: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ *... فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ (الزخرف: ٤٣-٨٩). وقال ﷺ: ﴿وَسَحَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَحَّرَاتٍ بِأَمْرِ اللَّهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ *... ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (النحل: ١٢٠-١٢٣).

ولذلك لم يكِلِ اللهُ ﷻ حِفْظَ كِتَابِهِ الْأَخِيرِ إِلَّا لِذَاتِهِ الْعَلِيَّةِ: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ *فَإِذَا قُرْآنَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ *ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (القيامة: ١٧-١٩)، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩)، فكما لم يُشْرِكِ اللهُ ﷻ أحدا في إنزاله، لم يُشْرِكِ أَحَدًا فِي حِفْظِهِ، وَتِلَاوَتِهِ عَلَى نَبِيِّهِ الْخَاتَمِ، وَبَيَانِ مُحْكَمِ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ، قَالَ ﷺ: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾ (آل عمران: ١٠٨)، ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾ (الجاثية: ٦)، وَقَالَ: ﴿اتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ *وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الْكَافِرُونَ﴾ *وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَا زِتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾ *بَلْ هُوَ

آيَاتُ بَيِّنَاتٍ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ* وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ* أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٤٥-٥١﴾ (العنكبوت: ٤٥-٥١).

وبذلك توحدت «المرجعية البشرية» في هذا القرآن فهو الكتاب الخاتم نزل على خاتم النبيين في البلد الحرام، وهيمنة القرآن الكريم وتصديقه مُطْلَقَانِ، فهو مهيمن على تراث النبيين كافة وعلى السنة المحمدية ومصداق عليه وعليها، وهيمنة على تراث النبوات تعني الحاكمية عليه، والتصديق عليه: يعني إزالة كل ما تعرض أو يتعرض له تُراثُ الأنبياء من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وتأويلات الجاهلين والمغترين، وإعادة تقديمه صادقاً مُنْقَى من ذلك كله، ولتحقيق هذا كله لا بد من إجراء الخطوة التالية وهي:

عرض السنة على القرآن^(٦٠):

نريد بذلك تحقيق ما اتجه إليه مُعْظَمُ الأئمة من الشافعي حتى الإمام الشاطبي، ثم من تلاهم وجاء بعدهم من أنه ما من سنة صحيحة ثابتة إلا ولها في القرآن أصلٌ.

فقد قال الشافعي في الرسالة: "إذا كان الله فرض على نبيه اتباع ما نُزِّلَ إليه... لم تكن السنة لتخالف كتاب الله ولا تكون السنة إلا تبعا لكتاب الله بمثل تنزيله أو مُبَيِّنِهِ معنى ما أراد الله، فهي بكل حال متبعة كتاب الله"^(٦١).

وقال في الفقرة ٦٢٩ من نفس الكتاب: "إنَّ سنة رسول الله لا تكون مخالفة لكتاب الله بحال ولكنها مُبَيِّنَةٌ عَامَّةٌ وَخَاصَّةٌ"^(٦٢) أ.هـ.

^{٦٠} راجع: العدوي، خميس بن راشد. وذكريا بن خليفة المحرمي. وخالد بن مبارك الوهبي. السنة: الوحي والحكمة. سلطنة عمان: مكتبة الغبراء، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.

^{٦١} انظر: الشافعي. الرسالة. بيروت: دار النفائس، ١٩٩٩م، فق ٦١٣.

ونرى: "أنَّ هذا يعني أنَّ بيان الخاص والعام مُنْدَرِجٌ تحت مفهوم التأويل".

وقال الشافعي في موضع آخر: "كل ما سنَّ رسول الله مع كتاب الله من سننه فهي مُؤَافِقَةٌ كِتَابِ اللَّهِ فِي النِّصِّ بِمِثْلِهِ وَفِي الْجُمْلَةِ بِالتَّبْيِينِ عَنِ اللَّهِ وَالتَّبْيِينِ يَكُونُ أَكْثَرَ تَفْسِيرًا مِنَ الْجُمْلَةِ"^(٦٣).

وقد قسم بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْحَدِيثَ بِالنِّسْبَةِ لِلْقُرْآنِ ثَلَاثَةً أَقْسَامًا: حَدِيثٌ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الْقُرْآنِ، فَالْأَخْذُ بِهِ فَرَضٌ، وَحَدِيثٌ زَائِدٌ عَلَى مَا فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ مُضَافٌ إِلَى مَا فِي الْقُرْآنِ وَالْأَخْذُ بِهِ فَرَضٌ، وَحَدِيثٌ مُخَالَفٌ لِمَا فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ مَطْرُوحٌ^(٦٤).

وإلى عرض السنَّة على الكتاب ذهب أبو يوسف، كما يفهم من مناقشته للأوزاعي في حكم الرجل يموت في دار الحرب أو يقتل، هل يضرب له بسهم في الغنيمة؟ فذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يضرب له بسهم، وقال الأوزاعي: "أسهم رسول الله ﷺ لرجل من المسلمين قتل بخير"، فأجمعت أئمة الهدى على الإسهام لمن مات أو قتل.

وقد رد أبو يوسف على الأوزاعي ذلك، وكان مما قاله: "فلا نعلم رسول الله ﷺ أسهم لأحد من الغنيمة ممن قتل يوم بدر ولا يوم حنين ولا يوم خيبر، وقد قتل بها رهط معروفون، فما نعلم أنه أسهم لأحد منهم، وهذا مما لا يختلف فيه". فعليك من الحديث بما تعرف العائمة، وإياك والشاذ منه، فإنه حدثنا ابن أبي كريمة، عن أبي جعفر عن رسول الله ﷺ أنه دعا اليهود فسألهم، فحدثوه حتى كذبوا على عيسى ﷺ، فصعد النبي ﷺ المنبر فخطب الناس

^{٦٣} الشافعي. الرسالة. بيروت: دار النفائس، ١٩٩٩م، فق ٦٢٩.

^{٦٣} الشافعي. الرسالة. بيروت: دار النفائس، ١٩٩٩م، فق ٥٧٠.

^{٦٤} انظر: ابن حزم، علي بن أحمد. الإحكام في أصول الأحكام. القاهرة: دار الحديث، ١٤٠٤هـ، ج ٢/٢٠٩.

فقال: "إنَّ الحديث سيفشو عني، فما أتاكم عني يوافق القرآن فهو عني، وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس عني" (٦٥).

وقد تابع أبا يوسف في ذلك مُعْظَمُ الأحناف، فجعلوا عرض السنَّة على الكتاب من أسس نقد الحديث، فالسرخسي يقسم الانقطاع في الخبر إلى انقطاع في اللفظ - ويعني به المرسل، وانقطاع في المعنى ثم يبيِّن أنَّ من الانقطاع في المعنى أن يكون الحديث مخالفاً لكتاب الله ﷻ، فإنَّه حينئذ لا يكون مقبولاً ولا يكون حجَّة، عما كان ما تقرره الآية أو خاصاً، نصّاً أو ظاهراً.

وقد استدل على ما ذهب إليه بالنقل والعقل، أمَّا النقل فقوله ﷺ: "كل شرط ليس في كتاب الله ﷻ فهو باطل، وكتاب الله أحق"، وقد فسر السرخسي هذا الحديث بقوله: "والمراد كل شرط هو مخالف لكتاب الله ﷻ، لا أن يكون المراد ما لا يوجد عينه في كتاب الله ﷻ"، كما استدل أيضاً بما رواه من قوله ﷺ: "تكثر الأحاديث لكم بعدي، فإذا روي لكم عني حَدِيثٌ فاعرضوه على كتاب الله ﷻ، فما وافقه فاقبلوه واعلموا أنَّه متي، وما خالفه فردوه واعلموا أنَّي منه بريء".

أمَّا استدلاله العقليّ فيتركز على الموازنة بين الكتاب والخبر من جهة الثبوت، لأنَّ الكتاب متيقن به، وفي اتصال خبر الواحد برسول الله ﷺ شبهة، فعند تعذر الأخذ بهما لا بد أن يؤخذ بالمتيقن ويترك ما فيه شبهة، والعام والخاص في هذا سواء، لما بيَّنَّا أنَّ العام موجب للحكم فيما يتناوله قطعاً كالخاص، وكذلك النص والظاهر سواء؛ لأنَّ المتن من الكتاب متيقن به، ومتن الحديث لا ينفك عن شبهة، لاحتمال النقل بالمعنى، ثم قوام المعنى بالمتن، فإنَّما يشتغل بالترجيح من حيث المتن أولاً إلى أن يجيء إلى المعنى، ولا شك أن

^{٦٥} أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري. الرد على سير الأوزاعي. تحقيق أبو الوفا الأفعاني. بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٢٤ -

الكتاب يترجح باعتبار النقل المتواتر في المتن على خبر الواحد، فكانت مخالفة الخبر للكتاب دليلاً ظاهراً على الزيادة فيه" (٦٦). ثم ذكر السرخسي أنّ الأحناف بناء على هذا الأصل ردوا أحاديث مس الذكر، وحديث فاطمة بنت قيس، وخبر القضاء بالشاهد واليمين.

ثم يقول السرخسي مؤكداً أهمية عرض الحديث على القرآن والسنة المشهورة. مثنياً على طريقة أئمة الأحناف في هذا الصدد: ففي هذين النوعين من الانتقاد للحديث علم كثير، وصيانة للدين بليغة؛ فإن أصل البدع والأهواء إنما ظهر من قبل ترك عرض أخبار الآحاد على الكتاب والسنة المشهورة، فإن قومًا جعلوها أصلاً مع الشبهة في اتصالها برسول الله ﷺ، ومع أنّها لا توجب علم اليقين، ثم تأولوا عليها الكتاب والسنة المشهورة، فجعلوا التبع متبوعاً، وجعلوا الأساس ما هو غير متيقن به، فوقعوا في الأهواء والبدع، بمنزلة من أنكر خبر الواحد إلى أن قال: "وإنما سواء السبيل ما ذهب إليه علماؤنا رحمهم الله من إنزال كل حجة منزلتها، فإنهم جعلوا الكتاب والسنة المشهورة أصلاً، ثم خرّجوا عليهما ما فيه بعض الشبهة، وهو المروي بطريق الآحاد مما لم يشتهر، فما كان منه موافقاً للمشهور قبلوه، وما لم يجدوا في الكتاب ولا في السنة المشهورة له ذكرًا قبلوه أيضاً وأوجبوا العمل به، وما كان مخالفاً لهما ردوه" (٦٧).

ومن ذهب مذهب الأحناف في ذلك مع اختلاف يسير - الإمام مالك، فقد قارب فقهاء العراق في عرضهم أخبار الآحاد على الكتاب، وقد استنبط المالكية من صنيع إمامهم أنّ مالكا يقدم ظاهر القرآن على السنة إلا إذا عارض السنة أمر آخر، من قياس أو عمل أهل المدينة، وردّ لذلك بعض السنن (٦٨).

^{٦٦} السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد. أصول السرخسي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ط ١، ج ١/٣٦-٣٦٥.

^{٦٧} السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد. أصول السرخسي. مرجع سابق. ج ١/٣٦٧-٣٦٨.

^{٦٨} انظر، أبو زهرة، محمد. الإمام أحمد بن حنبل. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م، ص ٢١٦-٢١٨.

وقد أَيْدَ الشاطبي مسلك الأحناف في ضرورة عرض المنسوب من المرويَّات على القرآن، وذكر أنَّ السلف الصالح كانوا يفعلونه، ثم قال بعد أن ذكر أمثله ذلك: "وفي الشريعة من هذا كثير جدًّا، وفي اعتبار السلف له نقل كثير. ولقد اعتمده مالك بن أنس في مواضع كثيرة لصحته في الاعتبار".

ثم ذكر بعض أمثلة لأخذ مالك بهذا الأصل، ورد بناء على القول به حديث غسل الأناء من الكلب: وحديث خيار المجلس، وحديث من مات وعليه صوم صام عنه وليه^(٦٩).

أمَّا المحدثون وغيرهم ممن ذهب إلى أنَّ الكتاب والسنة في مرتبة سواء، أو أنَّ السنة قاضية على الكتاب - فإنَّهم لم يأخذوا بمبدأ عرض الحديث على القرآن، بل هاجموه بشدة، ومنعوا أن يكون هناك حديث صحيح مخالف للقرآن ويعبر ابن حزم عن رأيهم فيقول: لا سبيل إلى وجود خبر صحيح مخالف للقرآن أصلاً، وكل خبر شريعة فهو إمَّا مضاف إلى ما في القرآن ومعطوف عليه ومفسر لجملة وإمَّا مستثنى منه مبيِّن لجملة، ولا سبيل إلى وجه ثالث^(٧٠).

ويبدو أنَّ ابن حزم والجمهور قد ذهبوا إلى أن قوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤) مراد به لتبيِّن للناس بالسنة ما نزل إليهم من الكتاب، والصحيح أنَّ المراد لبيِّن للناس الكتاب بالكتاب تلاوة وتعليمًا كما بيَّنَّا في أكثر من موضع فيما تقدم.

وقد صنف الإمام أحمد بن حنبل كتابًا في طاعة رسول الله ﷺ رد فيه على من احتج بظاهر القرآن في مُعَارَضَةِ السُّنَنِ، وقد ذكر ابن القيم حُطْبَةَ أحمد في هذا الكتاب^(٧١)؛ لأنَّ

^{٦٩} انظر: الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن مُجَدِّد اللخمي الغرناطي. الموافقات. القاهرة: المطبعة السلفية، ج ٣/ ٧-١٢.

^{٧٠} ابن حزم، علي بن أحمد. الإحكام في أصول الأحكام. القاهرة: دار الحديث، ١٤٠٤هـ، ج ٢/ ٢٠٩.

^{٧١} انظر: أبو عبد الله، مُجَدِّد بن أبي بكر أيوب الزرعي. أعلام الموقعين. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣م،

ج ٢/ ٣٧٩-٣٨١.

الإمام أحمد ظنَّ أنَّ ظاهر القرآن لا بد أن يكون فيه إجمال في حين أنَّ الحديث من وجهة نظره فيه بيان وتحديد، وبالتالي فقد قدمه على ظاهر القرآن. وَهَفَوَاتُ الْكِبَارِ عَلَى أَقْدَارِهِمْ... غفر الله لنا وله.

وكما استدلت الفِئَةُ الأولى بحديث يُفِيدُ وُجُوبَ عَرْضِ السُّنَّةِ عَلَى الْقُرْآنِ - استدلت المحدثون أيضًا بحديث يُفِيدُ عدم وجوب هذا العرض، فقد روى ابن ماجه عن المقدم بن معدي كرب الكندي، أنَّ رسول الله ﷺ قال: "يوشك الرجل متكئًا على أريكته، يُحَدِّثُ بحديث من حديثي، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله ﷻ، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله".

وقد نقل السندي عن الخطابي أنَّ في هذا الحديث تحذيرًا من مخالفة السنن التي ليس لها في القرآن ذكر، على ما ذهب إليه الخوارج والروافض، فإنَّهم تعلقوا بظاهر القرآن، وتركوا التي قد ضمنت بيان الكتاب، فتحيروا وضلوا. قال: "وفي الحديث دليل على أنه لا حاجة بالحديث أن يُعْرَضَ عَلَى الْكِتَابِ، وأنَّه مهما ثبت عن رسول الله ﷺ كان حُجَّةً بِنَفْسِهِ" (٧٢).

وفي هذا خلط شديد بين ما ثبت وبين ما لم يثبت، فإنَّ السُّنَّةَ الثابتة الصحيحة في واقع الحال كما نقلنا عن الشافعي وغيره في أكثر من موضع يستحيل أن تخالف القرآن.

^{٧٢} سنن ابن ماجه بحاشية السندي (١/٥-٦)، أبو داود (٤/٢٧٩-٢٨٠)، وقد رواه الترمذي في (١٠/١٣٢-١٣٣)، وقال: حسن صحيح، وكذلك روى ابن حزم حديث ابن أبي رافع في الأحكام (٣/٨٢)، وصححه.

وروى ابن ماجة أيضاً عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: "لا أُلْفِينَ أَحَدَكُمْ مُتَّكِمًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ فَيَقُول: لا أدري، ما وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ" (٧٣).

أمَّا الحديث الذي رواه من رأى وجوب عرض الحديث على القرآن، فقد ضعفه المحدثون، بل حكموا عليه بالوضع، فنقل الخطابي عن يحيى بن معين أنه قال: "هذا حديث وضعه الزنادقة" (٧٤)، وقال فيه عبد الرحمن بن مهدي: "الزنادقة والخوارج وضعوا هذا الحديث، وعارض هذا الحديث قوم منهم فقالوا نحن نعرضه على كتاب الله فلما عرَضْنَاهُ وَجَدْنَاهُ مُخَالِفًا لِكِتَابِ اللَّهِ، لِأَنَّ لَمْ نَجِدْ فِي الْكِتَابِ إِلَّا نَقَبَلَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا مَا وَافَقَ الْقُرْآنَ، بَلْ وَجَدْنَا كِتَابَ اللَّهِ يُطَلِّقُ التَّأْسِي بِالرَّسُولِ وَالْأَمْرَ بِطَاعَتِهِ، وَيَحْذَرُ مِنَ الْمَخَالَفَةِ عَنْ أَمْرِهِ جَمَلَةً عَلَى كُلِّ حَالٍ" (٧٥).

وقد رأى المحدثون أن الاتجاه إلى عرض السنة على القرآن اتجاه خطير، يؤدي إلى القول بتك السنة أصلاً، والاختصار على الكتاب. "وهذا رأي قوم لا خلاق لهم من الدين خارجين على إجماع المسلمين"؛ وقد أشار الخطابي آنفاً إلى أن هذا هو مذهب الخوارج والروافض، ويقرر ابن القيم رأي المحدثين في مناصرتهم لرأي الإمام أحمد. فيقول: "لو كان كل ما أوجبته السنة ولم يوجبه القرآن نسخاً له لبطلت أكثر سنن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ودفع في صدورهم وأعجازها وقال القائل هذه زيادة على ما في كتاب الله فلا تقبل

^{٧٣} سنن ابن ماجة بحاشية السندي (١/٥-٦)، أبو داود (٤/٢٧٩-٢٨٠)، وقد رواه الترمذي في (١٠/١٣٢-١٣٣)، وقال: حسن صحيح، وكذلك روى ابن حزم حديث ابن أبي رافع في الأحكام (٣/٨٢)، وصححه.

^{٧٤} السندي، مُجَدِّدُ بِنِ عَبْدِ الْهَادِي. حَاشِيَةُ السَّنَدِيِّ عَلَى سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ. ج١/١٥٠. نسخة المكتبة الشاملة.

^{٧٥} انظر: انظر: الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن مُجَدِّدِ اللَّخْمِيِّ الْغَرْنَاطِيِّ. الْمَوَافِقَاتُ. الْقَاهِرَةُ: الْمَطْبَعَةُ السَّلْفِيَّةُ، ج٤/٩. وانظر بعض طرق هذا الحديث، ابن حزم، علي بن أحمد. الْإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْإِحْكَامِ. الْقَاهِرَةُ: دَارُ الْحَدِيثِ، ١٤٠٤هـ، ج٢/١٥٩، ٢١٠. ج٦/٣١٠، وبين وجوه ضعفها. وانظر: الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر. مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ. ج١/١٥٥-١٦٩-١٧٢.

ولا يعمل بها وهذا بعينه هو الذي أخبر به رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه سيقع وحذر منه^(٧٦) وكأنه يرين أن يقول " لو ساغ ردُّ سننِ رسول الله ﷺ لما فهمه الرجل من ظاهر الكتاب - لُرِدَّتْ بذلك أَكْثَرُ السنن وبطلت بالكلية. فما من أحدٍ يحتج عليه بسنة صحيحة تخالف مذهبه ونحلته إلا يمكنه أن يتشبت بعموم آية أو إطلاقها" و "هذه السنة مخالفة لهذا العموم أو هذا الإطلاق فلا تقبل.

ولعل الخوارج والروافض وَعَيْرُهُمَا من الْفِرَقِ التي عاصرت هذا الخلاف - التي أدت إلى اختدامه، وحالت دون لِقَائِهِمَا حول معنَى قَرِيبٍ. بالإضافة إلى أَنَّ فقهاء أهل الرأي قد أدخلوا في مفهوم عرض الحديث على الكتاب ما عُرِفَ بمسألة الزيادة على النص، حيث ردوا أَحَادِيثَ لِمُجَرَّدِ أَهْلِهَا أَتَتْ بِأحكام زائدة على القرآن، وإلا فإنَّ فكرة عرض الحديث على الكتاب فكرة سليمة لا عُبارَ عليها. والقول بها ليس بدعة ولا حدثاً في الدين. فقد كانت موجودة في عصر الصحابة، استعملها مَنْ أَكْثَرَ الرِّوَايَةَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُكْثِرْ. ولكنهم في الواقع لم يستعملوها على أَهْلِهَا مبدأً مُلتزِمٌ به، بل على أَهْلِ حُكْمٍ عند التنازع، وأصل يرجع إليه عند الاختلاف أو الشك في صحة بعض الأحاديث.

ولذا رأى السندي أَنَّ العرض المذموم هو الذي يقصد منه رد الحديث بمجرد أنه ذكر فيه ما ليس في الكتاب، وإلا فَالْعَرَضُ لِقَصْدِ الفهم والجمع والتثبت لازم^(٧٧).

يقول الشيخ أبو زهرة: "وَمِنْ هذا ترى أَنَّ فقهاء الرأي الذين لا يقبلون الأحاديث إلا بعد عرضها على الْمُحْكَمِ من كتاب الله ﷺ الذي لا يحتاج إلى بيان - قد اعتمدوا في

^{٧٦} أبو عبد الله، مُحَمَّد بن أبي بكر أيوب الزرعي. أعلام الموقعين. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣م، ج ٢/٣٨١، تحت عنوان: "أقوال العلماء في العمل بالنص". وانظر أيضاً في نفس الكتاب "السنة لا تعارض الكتاب".

^{٧٧} السندي، مُحَمَّد بن عبد الهادي. حاشية السندي على سنن ابن ماجه. ج ١/١٥٠. نسخة المكتبة الشاملة.

منهجهم على الصحابة؛ أبي بكر وعمر وعائشة وغيرهم ﷺ وحاكوه في منهاجهم، ولم يباعدوا عن سمتهم، فما كانوا مبتدعين، ولكن كانوا مُتَّبِعِينَ" (٧٨).

ومما يدل على أنَّ الفكرة في حد ذاتها فكرة سليمة، وأنَّ الاختلاف فيها نشأ بسبب الظروف المحيطة بها والاختلاف في مفهومها - أن المحدثين أنفسهم لم يَعْمَلُوا بل رَاعَوْهَا، وجعلوها من أُسُسِ نَقْدِ الحديث، جعلوا مناقضة الحديث لصريح القرآن من علامات الوضع في المتن (٧٩).

ولذلك علق الشاطبي على حديث عرض السنَّة على القرآن، وهو الذي رفضه أكثر المحدثين، بأنَّ معناه صحيح، صَحَّ سَنَدُهُ أولاً، واحتج لذلك ببعض ما رواه الطحاوي في هذا المعنى، ثم قال: والحاصل من الجميع صحة اعتبار الحديث بموافقة القرآن وعدم مخالفته، وهو المطلوب على رفض صحة هذه المنقولات، وأمَّا إن لم تصح فلا علينا، إذ المعنى المقصود صحيح (٨٠).

^{٧٨} أبو زهرة، مُجَدِّدُ الإمام أحمد بن حنبل. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م، ص ٢١٦.

^{٧٩} انظر: الخطيب، مُجَدِّدُ عجاج. السنة قبل التدوين. القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٦٣م، ص ١٤٤. والأسنوي ج ٢/١٢٠-١٢٢.

^{٨٠} الشاطبي. الموافقات. تونس، ج ٤/١٠-١٢.

إشكاليات منهجية في التعاطي مع السنّة:

من أهم الأمور التي شغلت العقل المسلم وما تزال تشغله قضية صياغة العلاقة بالدقة اللازمة بين الكتاب الكريم والسنّة النبويّة المطهرة. فمع أنّه من البديهي أنّ القرآن الكريم هو المصدر المنشئ للأحكام وأنّ السنّة النبويّة هي بيان له على سبيل الإلزام، بيد أنّ طبيعة العلاقة بينهما بقيت -على وضوحها- مثاراً كثيراً من التساؤلات وذلك لأنّ بعض أهل العلم يقولون: "إنّ السنّة يمكن أن تكون مصدرًا مُستَقِلًّا عن القرآن في إنشاء الأحكام أو في الكشف عنها"، وقد ترتب على هذا التصور أن قرر الأصوليون والفقهاء أنّ السنّة هي المصدر الثاني للتشريع، كما قرروا أنّ المصدر الأول هو القرآن الكريم. وانطلقوا في بناء هذا التراث من قضية «القطع والظن»، فالقرآن مقطوع به فهو أول، والسنّة في عامتها ظنيّة فلتكن مصدرًا ثانيًا.

وفي الوقت نفسه نجد كثيرًا من العلماء في مقابل ذلك دَجُّوا بين الكتاب والسنّة واعتبروها وحياً لا يختلف إلا في مجال الإعجاز والتعبّد، وبعضهم شاع لديه استعمال التثنية بأن يقال: «الوحيين»، وأنّ التمييز يكمن في أنّ القرآن الحكيم وحيٌّ باللفظ، والسنّة وحيٌّ بالمعنى، والقرآن مُتَحَدِّدٌ به مُعْجِزٌ وما السنّة بمعجزة، والقرآن يتلى بلفظه كما أنزل، في حين يجوز أن تروى السنّة بالمعنى، وقد ترتب على هذه التصورات مَذَاهِبُ حَظِيْرَةٌ، منها القول بجواز نسخ السنّة للقرآن الكريم والعكس، وكذلك قبول فكرة إمكان التعارض بينهما ووجوب التوفيق سواء بطريق النسخ أو بطريق التأويل أو بأي طريق آخر، مما أدى إلى توهم البعض أو ظن البعض أنّ الفوارق بينهما هي فوارق شكلية فقط تتعلق بالألفاظ وبالمرتبة، وبذلك أصبحت معاني القرآن الكريم يمكن أن ترتبط بالإطار التاريخي الذي تكونت فيه السنّة النبويّة المطهرة ارتباطاً وثيقاً يجعل بيئة التنزيل هي نفسها بيئة التفسير والتأويل الذي لا يجوز تجاوزه، بحيث لا ينبغي أن يبحث عن أي معنى آخر لآيات القرآن الكريم خارج عن تطبيقات عصر

التنزيل وفهم الصدر الأول. وذلك قد يؤدي إلى نفي صفة الإطلاق عن القرآن، ونفي كونه معادلاً موضوعياً للكون وحركته، بحيث يقوم باستيعاب كل عصر ويتجاوزه حتى يوم الدين؛ وذلك معنى كونه خاتماً لكتب الله تعالى وحكمة حفظ الله له، وعصمته من أي تغيير أو تحريف. فالقول بذلك قد يؤدي إلى ما يسمى اليوم بـ «التاريخانية»؛ أي تقييد القرآن الكريم ومعانيه بفترة تاريخية محددة هي التي حاول الأصوليون رفضها حين عاجلوا قضية الخطاب القرآني، وهل هو خطاب شامل لمن يأتي بعد عهد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وصحابته -رضوان الله عليهم-، أم هو خطاب خاص بتلك المرحلة؟ فقررنا أنه خطاب شامل للناس كافة يتناول كل من يخلق حتى يوم الدين^(٨١).

إن أي نوع من الفهم يمكن أن يؤدي إلى توهم نسبية القرآن الكريم وأنه ليس نصاً مطلقاً يستوعب الزمان والمكان يُعدُّ فهماً خطيراً لا بد من التنبه إليه واستبعاده، ولا يغني القول بعموم الخطاب وشموله إذا اعتبر القرآن في المال نصاً نسبياً يتحدد بالزمان والمكان. فمؤدى ذلك أن النص القرآني لا يمكن له أن يستوعب «الصيورة التاريخية» ولا أن يتجاوزها. وفي ذلك كله تجاهل للتحديد الدقيق للعلاقة بين الكتاب والسنة، ذلك التحديد الذي جاءت به آيات سورة النحل وغيرها، ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا

^{٨١} بحث علماء أصول الفقه هذه المسألة تحت عنوان «تكليف المعلوم»، وانشغلوا في كثير من الأخذ والرد في ذلك الأمر، وتحولت في كثير من جوانبها إلى مسألة فلسفية كلامية. والخطب فيها أيسر، وآية العهد تنير السبيل، وآيات العموم والشمول في القرآن لها القول المشرق المنير في هذا الأمر. فراجع مذاهبهم وأدلتهم وأخذهم وردهم في هذه المسألة في: الرازي، فخر الدين. *المحصل في أصول الفقه*. دراسة وتحقيق طه جابر العلواني. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢م، ط ٢، ج ٢٥٥-٢٦٠. و أبو حامد، محمد بن محمد الغزالي. *المستصفى في علوم الأصول*. تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ، ط ١، ج ٨٥-٨٦. والحسن البصري، محمد بن علي بن الطيب. *المعتمد في أصول الفقه*. تحقيق خليل الميس. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ، ج ١٣٩/١ وما بعدها (باب في الأمر الوارد بالشيء على شرط زوال المنع) وسائر المطان الأصولية في هذا الباب، وراجع تحريرنا لمواضع النزاع في هذه المسألة ومناقشتنا لمذاهب الأصوليين وما خلصنا إليه في هامش «المحصل» الموضوع السابق. وراجع أيضاً مذاهبهم في تناول خطاب الله تعالى لرسوله الكريم -ﷺ- للأمة في عصره وبعد عصره، كقوله تعالى: ﴿يا أيها النبي﴾ أو ﴿يا أيها الرسول﴾ وقد تكرر ذلك في سورة الأحزاب والأنفال -التوبة والطلاق والتحريم (٣٧٩/٢) وكذلك الخطاب بـ ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ أو ﴿يا أيها الناس﴾.

لُتَبَيَّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿النحل: ٦٤﴾، وقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: ٨٩). إضافة إلى قوله سبحانه في سورة النمل: ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ* وَأَنْ أَتْلُو الْقُرْآنَ فَمَنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾ (النمل: ٩١-٩٢).

وهذه الآيات تحدد بوضوح أنَّ محور الرسالة ومصدرها المنشئ هو القرآن الكريم. وأنَّ مهمة النبوة تبليغه وبيانه، وتقديم نموذج تطبيقي لقيمه وأحكامه يُمكن للبشرية أن تتخذه في كل أزمانها وأماكنها، وليست البشرية مُطالبَةً بإعادة إنتاجه، وإذا تصورت ذلك فإنَّها واهمة خاطئة. وما لم تتم عملية تحديد دقيق لعلاقة الكتاب بالسنة، وبيان دقيق لطبيعة كل منهما لتبدو الفوارق الدقيقة بينهما فإنَّ من الصعب جدًا تجاوز تلك الإشكالية، وسوف يحدث خلط رهيب في إطار «المرجعية».

لقد حفل تراثنا الفقهي والأصولي والحديثي وغيره بأفكار لم تفهم جيدًا وشوشت على طبيعة هذه العلاقة، ومنها تلك المُفولات التي رَوَّجها بعض أهل العلم بالقول بأنَّ: "السنة قاضية على الكتاب"، وأنها "ناسخة له"، وأنَّ "الكتاب يحتاج السنة أكثر مما تحتاج السنة إلى الكتاب"، وهي أقوال غير دقيقة ولا مسؤولة، إن دلت على شيء فإنَّما تدل على تلك الإصابات الفكرية الخطيرة التي نَجَمَتْ عن تَشَوُّشِ العلاقة بين الكتاب الكريم والسنة النبوية في تلك الأذهان، واستدرج بعض العلماء إلى الدخول بعملیات مفاضلة بينهما، وإذا كان علماء الأمة قد رفضوا التسوية المطلقة بينهما، فإنَّهم يرفضون كذلك تلك التفرقة غير الدقيقة التي تَرَبَّتْ عليها إصابات فكرية خطيرة.

كما إنَّ كثيرًا من الدراسات ذات العلاقة بهذا الجانب من معارفنا الإسلامية، وعلوم الكتاب والسنة الموروثة انبثقت أو بُيِّتت على تلك الفرضيات المشار إليها، فَكَرَّسَتْ أَفْكَارًا

لا تزال تحتاج إلى مراجعة لتصحيح مسار تلك العلوم والمعارف في ضوء إعادة النظر في العلاقة بين المصدرين؛ المُنشئ والمُبَيِّن.

كما إنَّ طرائق الاستدلال المرتبطة بالجزئيات الفقهيَّة وجدت في السنَّة مصدرًا أيسر في الرجوع إليه من القرآن الكريم، لارتباطها بوقائع وأشخاص وأحداث واقعيَّة يسهل العثور على أشباه ونظائر لها في الأزمنة اللاحقة، فكرست بذلك فكرة الانفصال بين المصدريَّين وقطعت أشواطاً طويلة في بناء كثير من جزئيات القضايا الفقهيَّة على ذلك التصور، حتى تحولت إلى مُسَلِّمةٍ لا تكاد تقبل مراجعة.

زاد من ذلك تعقيداً اختلاط محاولات تحديد العلاقة بين الكتاب والسنَّة بمحاولات القدح في «حجيَّة السنَّة» أو التقليل من أهميَّتها، وعدم التمكن من صياغة خطاب العلاقة بين المصدريَّين بشكل يفتح العقول للتداول المعرفي الحر في هذا الأمر بشكل هادئ بعيد عن التشنُّجاتِ والاتِّهاماتِ بإنكار الحُجِّيَّةِ أو التقليل من أهميَّة السنَّة النبويَّة المطهرة تُبقي على مبدأ العلاقة التكامليَّة بين الكتاب والسنَّة، لتحل محلها تلك العلاقات التي تكرست بناء على ما ذكرنا.

إشكالات في التراث الأصولي:

إنَّ هناك نوعاً من الغبش لدى بعض المعاصرين في فهم مهام صاحب الرسالة -صلى الله عليه وآله وسلَّم- وتنوعها والحدود الفاصلة بين مهمة وأخرى. وتمييز ذلك لا شك أمر فيه العديد من الصعوبات، ويحتاج إلى البحوث المتعمقة المستفيضة للكشف عن الفواصل بين صفة وأخرى من صفاته -صلى الله عليه وآله وسلَّم-. إذا كان الأصوليون الكبار -رحمهم الله- قد قاربوا فهم تنوع مهام صاحب الرسالة يتعلق بأفعاله -صلى الله عليه وآله وسلَّم- وتنوعت وتعددت أقوالهم في ذلك بناءً على ملاحظة صفاته المختلفة -صلى الله عليه وآله

وسلم - من الإمامة والنبوة والبشرية، ففرقوا بين الفعل الجبلي والتصرف الطبيعي الذي يقوم به عليه الصلاة والسلام بفطرته البشرية وطبيعته الإنسانية وبين الفعل الذي يقوم به باعتباره نبياً ورسولاً، والفعل الذي يقوم به للتعليم، والفعل الذي يقوم به وبصفته إماماً وحاكماً، والفعل الذي يقوم به بمقتضى أي صفة أو مهمة أخرى، لكنهم لم يطرّدوا ذلك في معالجتهم لأقواله عليه الصلاة والسلام، وذلك لما تقرر عند الأصوليين من فُرُوقٍ بين الفعل والقول يعرفها أهل الاختصاص، وبذلك تأثرت قضية الفهم أيضاً لهذا الأمر الذي يحتاج منّا إلى كثير من الدراسات والضبط والتحقيق. إذ كيف يُدَلّلُ الأصوليون على هذا التمييز الذي أقاموه بين تصرفات النبي ﷺ بوصفه إماماً وبوصفه قاضياً وبوصفه قائداً وبوصفه نبياً؟ وكيف نضع الخطوط العريضة الفاصلة فيه؟ ولم لا تُحَدِّدُوا لنا السنن بوصف كل تصرف كما حددتم لنا الصحيح والحسن والضعيف ونحوه كأن تُصنّف أحاديث صحيح البخاري إلى أحاديث مَرْوِيَّةٍ عنه ﷺ بوصفه إماماً وأخرى بوصفه نبياً، وهكذا.

لم يحدد الأصوليون السنن التشريعية وغير التشريعية، ذلك لأنهم لما تعاطوا مع السنة أخذوا ما قاله المحدثون ووقفوا عند المباحث التي كان لأئمتهم فيها مواقف فعدلوها في صالح أئمتهم، وفي الباقي قبلوا تعريفاتهم في الصحيح والحسن والمشهور والمُعَلَّل والمُدَلَّس والمُعْتَمَر وغيره

وبذلك جعلوا السنن عامةً عائمةً بدون تحديد واعتبروها جميعاً تشريعاً، حتى السنن غير التشريعية مثل الطبيعية أو الجبليّة اعتُبر أنّ الأصل فيها أنّها تشريع، حتى يُدلل على أنّه ﷺ فعلها بحكم الطبيعة أو العادة. ورغم ذلك اعتبروها كذلك مُتَضَمِّنَةً لأحكام. وفوق ذلك فتحوا بوابة التشريع لما أعطوا السنة سُلْطَةً مُسْتَقَلَّةً في التشريع ومُؤَاوِزَةً للقرآن، فأعْتَبِرَ كُلُّ حديث يأتي عنه -صلى الله عليه وآله وسلم- شريعة، بمعنى أنّه إذا لم يدل على شيء إلا على الإباحة فهو مباح. ولذلك وقع عندهم خِلاَفٌ طَوِيلٌ حَوْلَ الإباحة؛ هل هي حكم

شرعيّ أم حكم عقليّ، ولم يخالفهم في ذلك إلا الكعبي على اعتبار الإباحة حكم عقليّ لا شرعيّ، وأصرّ جَمَهَرُهُمْ على أنّ الإباحة حُكْمٌ شرعيّ وَعُدَّتْ حَامِسَ الأحكام التكليفيّة: «واجب، حرام، مندوب، مكروه، مباح». لهذا الغرض، قالوا إنّ الإباحة حُكْمٌ شرعيّ لا عقليّ، وبذلك حصروا القضية في إثبات صحة الرواية، فإذا أثبتنا الصحة فالأمر مفروغ منه، لأنّه على كل أحواله تشريع.

سيطرة المنهج الفقهيّ على التعاطي مع السنّة النبويّة:

إنّ التركيز على الجانب الفقهيّ، واعتبار أنّ الكتاب الكريم والسنّة النبويّة مصدران للأحكام فقط، أدى إلى ضُمُور إدراك العقل المُسَلِّمِ بأُكْمَا . معًا . مصدران لبناء الإنسان وتحقيق العُمُرَانِ وإنشاء الحضارة، وبالتالي فإنّ الحاجة مَاسَّةٌ إلى تسليط الأضواء على الجوانب الأخرى التي لم تُحَظَّ من العقل المسلم بما حَظِيَتْ به آيات وأحاديث الأحكام من اهتمام نتيجة بروز الاتجاه الفقهيّ أو هيمنته وسيطرته، واستغراق العلماء فيه.

كما إنّ طرائق الاستدلال المرتبطة بالجزئيّات الفقهيّة وجدت في السنّة مصدرًا أيسر في الرجوع إليه من القرآن الكريم، لارتباطها بوقائع وأشخاص وأحداث واقعيّة يسهل العثور على أشباه ونظائر لها في الأزمنة اللاحقة، فكرست بذلك فكرة الانفصال بين المصدرين وقطعت أشواطاً طويلة في بناء كثير من جزئيّات القضايا الفقهيّة على ذلك التصور، حتى تحولت إلى مُسَلِّمَةٍ لا تكاد تقبل مراجعة.

وتبرز في هذا الإطار أيضًا قضية «فهم السنّة النبويّة المطهرة»، فقراءة كل من الكتاب الكريم والسنّة النبويّة المطهرة من المنظور الفقهيّ التجزيّي -وحده- قد أدت إلى تجاهل «الوحدة البنائيّة للقرآن الكريم» و «الوحدة البنائيّة للسنّة النبويّة المطهرة» ثم وحدتهما باعتبارهما مصدرين؛ أحدهما مُبَيَّنٌّ وَالْآخَرُ مُبَيَّنٌّ، مما كَرَّسَ تصور التراتبيّة بينهما؛ والتي وضعها

الفقهاء بناء على الحديث الموضوع المروي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه ^(٨٢) إنما هي تَرَاتِيْبَةٌ قامت على جملة من الفرضيات الخاطئة.

الفرضية الأولى: هي فرضية أن النصوص أي آيات الكتاب متناهية والوقائع غير متناهية وكيف تكون النصوص متناهية والله سبحانه يقول: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَنْبِيْئًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِّلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: ٨٩).

وفي الآيتين بعدها ذكر مجموعة من الكليات لبيّن الطريقة التي يستوعب القرآن المجيد فيها كل ما حدث أو يحدث في الحياة البشرية ويقدم لها التقييم الدقيق اللائق بما كما يقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم النماذج العملية للتطبيق، ومن هنا فإنّ الله سبحانه قد نص بأنّه ما فرط في الكتاب من شيء.

والفرضية الثانية التي تثيرها هذه التراتيبية التي جاءت في ذلك الحديث الموضوع أنّه لا يلجأ إلى السنّة بحثًا عن حكم إلا عند اليأس من وجودها في الكتاب، وهذا مُنَافٍ لما تقدم ومُنَافٍ لتلك العلاقة التي رسمها الباري تعالى وأكدها رسوله صلى الله عليه وسلم بين الكتاب الكريم وتطبيقاته النبويّة.

^{٨٢} «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وآله وسلم- لما أراد أن يبعث معاذًا إلى اليمن قال: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله، قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو. فضرب رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- صدره وقال الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي رسول الله. جاء في التلخيص الحبير لابن حجر: "أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن عدي والطبراني والبيهقي من حديث الحارث بن عمرو عن ناس من أصحاب معاذ عن معاذ. قال الترمذي: "لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده بمتمصل". وقال البخاري في تاريخه: "الحارث بن عمرو عن أصحاب معاذ وعن أبي عون: لا يصح ولا يعرف إلا بهذا"... قال ابن حزم: "لا يصح لأنّ الحارث مجهول وشيوخه لا يعرفون" قال: "وإدعى بعضهم فيه التواتر وهذا كذب بل هو ضد التواتر لأنّه ما رواه أحد غير أبي عون عن الحارث"... وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية: "لا يصح وإنّ الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه، وإن كان معناه صحيحًا"... العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل. تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير. تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني. دار النشر: المدينة المنورة، ١٩٦٤م، ج ٤/٢٠٦. كما يمكن الرجوع إلى: ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد بن سعيد. النبذ في أصول الفقه.

أَنَّهَا تحمل إشكاليَّة أخرى وهي أَنَّ الاجتهاد لا يلجأ إليه إلا عند فقدان الحكم في الكتاب والسنة في حين أنَّنا نعلم من أدلة الشرع أنَّ الواجب الأول على الإنسان هو معرفة الله ﷻ وهذه المعرفة تبدأ بالنظر العقليِّ مرورًا بالنظر في دعوى النبيِّ ومعجزته للوصول بعد ذلك إلى الإيمان والتسليم بما جاء به النبي ﷺ.

وحيث تدرك هذه الحقيقة وتتوخد بهذا الشكل نكتشف أنَّ معظم الجدل الذي دار قديمًا وما زال يدور حول حُجِّيَّة السنة واستقلالها بالتشريع، وكونها قاضية على الكتاب أو كون الكتاب يقضي عليها، أمور حدثت نتيجة الخلط بين تلك الحقائق وبين الطاقات الإنسانيَّة عند المتعلم والتي تفرض عليه التدرج في تعلم الأهم فالمهم.

ولقائل أن يقول: إنَّ المجتهد إذا عالج قضية ما فإنه يجمع سائر ما يصل إليه من أحاديث متعلقة بها، ويقوم بتصنيفها ودراستها، ومعرفة ناسخها من منسوخها، ومطلقها من مُقيِّدها ومُجمِّلها ومُبيِّنها ونحو ذلك، وذلك يعني أنَّ القراءة كانت قراءة كليَّة، فلماذا توصف بالجزئيَّة؟

والجواب على هذا، أننا لم نقصد بالقراءة الكليَّة هذا الاتجاه، فبالرغم من أنه يبدو للوهلة الأولى كليًّا، لكنَّه في الحقيقة لا يدور حول كليَّات السنة وكليَّات القرآن، بل يدور حول كليَّة ترتبط بجزئيَّة أو بسؤال فقهيِّ مباشر، نحن نريد بالكليَّة «الكليَّات العامَّة» و«القيم المطلقة». وهذه الكليَّات والقيم إمَّا تكتشف من خلال النظر إلى الوحي في كليَّته وغائيته ومقاصد الحق من الخلق، والفكرة الكليَّة عن الكون والإنسان والحياة، والقيم الحاكمة، وهي التوحيد والتركية والعمران، ثم العدل والحرية وتحقيق الضروريَّات الإنسانيَّة والحاجيَّات والتحسينيَّات، فهذه هي الأمور الكليَّة التي تدفع ملاحظتها إلى تشكيل الضوابط والكشف عن الكامن والمحددات المنهجية، كما أنَّها هي التي تكشف عن المبادئ العامَّة للوحي، لِتُعَيِّنَ المجتهد والباحث بعد ذلك على إدراج الجزئيَّات في إطار الكليَّات وفهمها في

ذلك الإطار، لكن تجاوز هذه الطريقة إلى القراءة بالنموذج الفقهي وحده ربما ساعد على عدم بروز الحاجة للوصول إلى «القراءة المنهجية الكلية».

كيف تضحّم دور الرواية: رؤية تاريخية.

العلاقة بين كتاب الله وسنة رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - موضوع ما كان له أن يُنارَ لو أنّ الهدى النبويّ بقي سائداً بعد وفاته - صلوات الله وسلامه عليه - ألا وهو الهدى المتمثل بقوله تعالى: ﴿يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (آل عمران: ١٦٤). لكنّ تغير القلوب واختلافها بعد صدمة وفاته والزلازل الهائل الذي أعقبها والتأويلات الكثيرة التي بدأت تظهر قد لعبت دورها في إبراز هذه الإشكاليّة التي تفرعت عنها إشكاليّات كثيرة في سائر علومنا النقليّة ومعارفنا، بل دخلت إلى اللغة التي وردت بها السنن والمرويات بعد وفاة رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -.

وإذ نحن نقارب مصدراً هو أهمُّ مصادر تكوين هذه الأمة إلى جانب كتاب الله نجد أنّه من الضروريّ أن نقدم رؤية تاريخية توضح تطور موقف أجيال الأمة من النص القرآنيّ والبيان النبويّ. فوجدنا أنّ هذه الأجيال - من بعثة رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وبداية التكوين التاريخيّ للأمة على يديه يمكن تقسيمها إلى أجيال أربعة، وهذه الأجيال من هذه الحينيّة هي:

١. جيل التلقّي.
٢. جيل الرواية.
٣. جيل الفقه.
٤. جيل أو أجيال التقليد.

أولاً: جيل التلقّي:

لقد كانت الصورة الواضحة في أذهان جيل التلقّي تجعل إشكاليّة العلاقة بين الكتاب والسنة مستبعدة الإثارة غير متصوّرة الوجود، فالناس في جيل التلقّي ألقوا أن يسمعوا

تلاوة رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - لما ينزل عليه من الكتاب وتعليمه لهم السنّة والمنهج والطريقة في تلاوته وفهمه وتحويل ما ورد في آياته من حكمة إلى واقع يعيشه الناس؛ يجيب عن أسئلتهم ويعالج مشكلاتهم ويحدد علاقات بعضهم ببعض ويبيّن لهم الحلال من الحرام ويميز لهم ما بين الحسن والقبيح والحق والباطل، ويضعهم دائماً على المَحَجَّة البيضاء؛ فَتَرَكَوْا نَفْسَهُمْ وَتَطَهَّرُوا بِيَعْتَهُمْ وَبِتَرَاصُّ بِنَاءِ مُجْتَمَعِهِمْ، فأحياناً تنزل الآيات ابتداءً دون ارتباط بسؤال أو سبب أو إشكال، وأحياناً تنزل جواباً عن سؤال أو مُعَالِجَةً لِإِشْكَالٍ أَوْ حَلًّا لِمُعْضِلٍ، وقد يشاهدون رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يُقَلِّبُ طَرْفَهُ فِي السَّمَاءِ، ينتظر الوحي إذا أَلْحَوْا عَلَيْهِ بِسؤال لا جواب عنده عليه حيث لم ينزل الوحي بذلك عليه، فيستمهلهم لإعطاء بعض الوقت حتى يأذن الله بنزول شيء عليه، فلم يكن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يحمل معه جُعبَةً فيها حلول وإجابات جاهزة يعالج فيها ما يُطْرَحُ عليه أو يَنْتَقِي منها الجواب المناسب ليرد به على سائل أو مستفسر أو مُسْتَقْضٍ أو مُسْتَقْفٍ لأنّه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، فهو يرفع سؤال الواقع إلى الوحي يستنزله الجواب؛ فالحكم كله لله العلي الكبير، والحكمة تنزل عليه فيتلوها ويقود عمليّة إصلاح الواقع وتحويله بها بمنهجه الحكيم وطريقته المستقيمة. ولذلك لم يجد أصحابه - رضوان الله عليهم - في أنفسهم حاجة إلى أن يسألوه عن أحكامٍ إلا خمسة عشر سؤالاً ذكرها القرآن الكريم وأجاب عنها بقوله: «يَسْأَلُونَكَ» وَيَرِدُ ذَلِكَ بِالْجَوَابِ وَقَدْ يَنْتَظِرُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - شَهْرًا أَوْ أَشْهُبًا أَوْ أَيَّامًا لِيَنْزَلَ الْوَحْيُ عَلَيْهِ بِالْجَوَابِ الشَّافِي لِحُكْمَةِ يَعْلَمُهَا اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَيَجْهَلُهَا كَثِيرٌ مِنَ الْبَشَرِ، لَعَلَّ مِنْهَا أَنْ يَقْتَنِعَ النَّاسُ بِأَنَّ كُلَّ مَا جَاءَهُمْ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى؛ لأنّه لو كان من عنده لما انتظر. وقد كانت ثَمَانٍ مِنَ تِلْكَ الْأَسْئَلَةِ فِقْهِيَّةً، وَهِيَ: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢١٥).

عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بَيَانُ حُكْمِ أُمُورٍ لَمْ يَسْأَلُوا عَنْهَا، مِنْهَا قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَنزَلْنَا مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ* وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكَُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ* وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكَُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (الأنعام: ١٥١-١٥٣). وآيات سورة النساء: (٢-٥٩ و ٩٢-٩٤)، بل والسورة - كلها - ملأى في بيان أحكام كثير من القضايا الهامة وبتفاصيل غير قليلة: فقد اشتملت آياتها على أحكام اليتامى والولاية عليهم وعلى أموالهم، والطرق المشروعة للتصرف فيها، ونكاح أولياء اليتيمات لهن، وأحكام الموارث، وضرورة طاعته - صلى الله عليه وآله وسلم - في كل ما جاء به عن ربه، ثم أحكام الزواني وعقوباتهن وإرث النساء وعضلتهن، والحلال والحرام في النساء ومهورهن، وما حرم بالنسب وبالمصاهرة وبالرضاع، وأحكامًا متعلقة بتنظيم الأسر، وأحكام كليلية ومقاصديية، وأحكام الصلاة، وتحريم القيام بها في حالة السكر، وأحكام الطهارة، وقضايا عقيدية تتعلق بالإيمان والشرك والنفاق والحكم والقتال، وأحكام القتل والأمن والخوف، والمعاهدين والمستضعفين والمهاجرين، وصلاة الخوف وهيئاتها، ووحدة العقائد في سائر الرسالات واختلاف الشرائع، وأحكام الربا، والكفالة وبعض طبائع أهل الكتاب وخصالهم الذميمة وختمت بآية الكفالة. وهناك سورة الإسراء وما اشتملت عليه من أحكام وفقه من الآية: ٢٢-٣٩. فكل الفقه الذي بنيت عليه تشريعات الأمة كان إلهيًا قرآنيًا محضًا، إضافة إلى ما ورد من أحكام كثيرة في سورة البقرة وآل عمران والمائدة وما بث في سائر سور القرآن من أحكام وردت نصًا أو مما يمكن إدراكه بالاستنباط والاستدلال، وكان - صلى الله عليه وآله وسلم - يقوم بالتبعية وتبليغيه وبيانه، وتعليمهم كيفية تطبيقه وكان هذا الفهم من الأمور

الضرورة البديهية، لم يوجد من يجادل فيه أو يناقش، لأنه ما من أحد منهم تجاوز بالسنة مرتبة البيان لأحكام القرآن الكريم، ولم يقل النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- مرة واحدة بأن له حق التشريع إلى جانب القرآن الكريم، لأن القرآن الكريم ما فرط بشيء أولاً، ولأن البيان ليس إنشاءً للحكم على سبيل الاستقلال، لأن الحكم وارد في القرآن الكريم ورسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يبينه بالقول وبالفعل والتطبيق.

وفي المرات التي استدلت بها من استدلت على جواز اجتهاد النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- كانت اجتهاداته كلها في أمور تنظيمية وسياسات غلب على ظن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أنها من قبيل الرأي وأن له أن يقول أو يحكم فيها بما يراه، وجاء القرآن الكريم بتنبهه إلى وجه الصواب فيها ومنها قضية أسرى بدر؛ أقتلون أم يقبل منهم الفداء؟ مال صلى الله عليه وآله وسلم إلى المفاداة، وعاتبه القرآن الكريم على ذلك لأنهم كانوا من العقبات الكأداء أمام الإسلام.

وقضية استئذان بعض المنافقين في التخلف عن غزوة تبوك، وقبول أعدائهم المصطنعة فعوتب على الأمرين، وكلاهما يعد في المجال الإداري التنظيمي والسياسات أكثر من صلته في المجال التشريعي. ولكنه -جل شأنه- أراد أن يبين للناس أنه لا يشرك في حكمه أحداً. وهذا كله يوضح بما لا يدع مجالاً للشك أنه -صلى الله عليه وآله وسلم- لم يكن يرى لنفسه حق التشريع المستقل تماماً، والمنشأ من قبله ابتداءً؛ بل له -صلى الله عليه وآله وسلم- حق التبليغ والاتباع، والبيان النبوي قد يكون بالقول وبالفعل والتقرير كما أوضحنا.

رأى جيل التلقي ذلك كله وأدركه وكان جيلاً نقياً صافياً لا طوائف فيه ولا فرق ولا اختلاف ولا مذاهب فقهية ولا صراعات سياسية ولا تنوع للسلطة ولا تطلع للإمساك بها، فمن فاتته سلطة سياسية يحاول أن يمسك بالسلطة الثقافية، ومن لم يستطع أن يبيّن له عصية ترفعه إلى مصاف القيادة فإنه يوجد لنفسه عصبية مذهبية أو طائفية أو علمية يستنصر بها

على الآخرين ويلبي بها ما هو بحاجة إلى إشباعه من طموحات، فما من رأس يتطلع إلى مقام النبوة والرسالة وما من قلب يتشوف إلا إلى المزيد من حب رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- والاعتصام بكتاب الله والالتفاف حول رسول الله والانضمام إلى هذه الإمامة التي بناها القرآن وأشاد البناء رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

منهجية التعاطي مع السنة في عهد الخلافة الراشدة:

ولقد اهتم الشيخان أبو بكر وعمر في التثبت في الرواية والتدقيق في متن الحديث المروي. قال الإمام الذهبي: "وكان أبو بكر رضي الله عنه أول من احتاط في قبول الأخبار: فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر رضي الله عنه تلتمس أن تُورث، فقال: ما أجد لك في كتاب الله تعالى شيئاً وما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وآله ذكر لك شيئاً، ثم سأل الناس، فقام المغيرة فقال: حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك. فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه" (٨٣).

وأبو بكر الصديق رضي الله عنه بذلك سن طريقة التعامل مع أي قضية معروضة، بأن تعرض أولاً على القرآن الكريم مباشرة على هيئة تساؤل يبحث له عن إجابة، ولا يكون الإقدام على القرآن بعد وضع فرضيات مسبقة ثم اللجوء إليه لتخريج الشاهد على تلك المقولة أو الفرضية.

ثم تكون الخطوة التالية بعد التحري والبحث في القرآن الكريم، وعدم القدرة على الاهتداء إلى الإجابة، بالبحث في هدي رسول الله كله لمعرفة أي شيء منه ينبه إلى أصل قرآني اتبعه رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- في تلك المسألة كلياً أو جزئياً أو باعتباره المصدر التطبيقي المبيّن لمنهج اتباع القرآن الكريم في تلك القضية إن ورد عنه أي بيان فيها،

^{٨٣} الذهبي، شمس الدين محمد بن عبد الله. تذكرة الحفاظ. الهند: ١٣٣٣هـ، ١-١/١. الطبقة الأولى في الكتاب.

فهي هنا ليست دليلاً أو شاهداً لقاعدة وضعها، وإنما هي مصدر مبين للمنهج ومساعد على توضيح الإجابة على تلك الإشكالية المطروحة.

وكان التشدد في تقليل الرواية عن رسول الله ﷺ من أهم السمات التي تميز موقف الشيخين من الأحاديث التي كان يرويها عدد من الصحابة. فقد روى الشعبي عن قَرْظَةَ بْنِ كَعْبٍ قال: "خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر بن الخطاب ﷺ إلى صِرَارَ، فتوضأ فغسل اثنتين ثم قال: أتدرون لم مشيت معكم؟ قالوا: نعم، نحن أصحاب رسول الله ﷺ مشيت معنا، فقال: إنكم تأتون أهل قرية لهم دَوِيٌّ كَدَوِيٍّ النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جَوِّدُوا القرآن وَأَقْلُوا الرِّوَايَةَ عن رسول الله ﷺ امضُوا وأنا شَرِيكُكُمْ" (٨٤). وفي رواية أخرى: روى شعبة وغيره، عن بيان، عن الشعبي، عن قرظة بن كعب، قال: لما سیرنا عمرُ إلى العراقِ مشى معنا عمر، وقال: أتدرون لم شیعتمكم؟ قالوا: نعم تكرمنا لنا، قال: ومع ذلك إنکم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل، فلا تصدوهم بالأحاديث، فتشفرهم، جردوا القرآن، وأقلوا الرواية عن رسول الله وأنا شريككم، فلما قدم قرظة بن كعب، قالوا: حدثنا، فقال: نهانا عمر ﷺ (٨٥).

وقد روى الخطيب بسنده إلى سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال: "بعث عمر بن الخطاب ﷺ إلى عبد الله بن مسعود، وإلى أبي الدرداء، وإلى أبي مسعود الأنصاري فقال: ما هذا الحديث الذي تُكثِرُونَ عن رسول الله ﷺ فحبسهم في المدينة حتى استشهد" (٨٦).

^{٨٤} ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج ٢/١٢٠. سنن ابن ماجه، (١٢/١).

^{٨٥} الذهبي، شمس الدين محمد بن عبد الله. تذكرة الحفاظ. الهند: ١٣٣٣هـ، ج ١/١٢، (٢-٢/١). في ترجمة عمر ﷺ.

^{٨٦} البغدادي، الخطيب. شرف أصحاب الحديث. تحقيق محمد سعيد خطيب أوغلي. نشریات كلية الأهلایات - جامعة أنقرة، ص ٨٧، حديث رقم (١٨٢).

وكان التشدد مع راوي الحادثة عن رسول الله ﷺ يتم -أحياناً- بطلب شاهد آخر مع الراوي الأول.

فقد روى سعد بن إياس عن أبي نضرة عن أبي سعيد أن "أبا موسى الأشعري سلم على عمر بن الخطاب ﷺ من وراء الباب ثلاث مرات، فلم يؤذن له، فرجع فأرسل عمر ﷺ في أثره، فقال: لِمَ رَجَعْتَ؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا سلم أحدكم ثلاثاً فلم يُجِبْ فَلْيَرْجِعْ، قال عمر ﷺ: لتأتيني على ذلك بيينة أو لأفعلن بك، فجاءنا أبو موسى مُتَمَتِّعًا لَوْنُهُ ونحن جلوس، فقلنا ما شأنك؟ فأخبرنا، وقال: هل مع أحد منكم؟ فقلنا: نعم كلنا سمعناه. فأرسلوا معه رجلاً منهم حتى أتى عمر ﷺ فأخبره" (٨٧).

ولقد روي عن عبد الله بن عباس ﷺ: "إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابْتَدَرْتُهُ أَبْصَارُنَا وَأَصْغَيْتَنَا إِلَيْهِ بَادَانَنَا، فلما ركب الناس الصعب والدَّلُولَ لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف" (٨٨).

أمّا على مستوى نقد المتن فيما أخرجه البخاري ومسلم وغيرها في حديث فاطمة بنت قيس أنّ زوجها طلقها ثلاثاً فلم يجعل لها رسول الله ﷺ سُكْنَى ولا نَفَقَةَ، فقال عمر ﷺ: "لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حَفِظَتْ أو نَسِيَتْ، لها

- المقدسي، محمد بن طاهر. ذخيرة الحفاظ. الرياض: دار السلف، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م. حديث رقم: (٢٣٤٤).

^{٨٧} رواه مسلم في كتاب الآداب، باب الاستئذان، (٤٠٠٨، ٤٠٠٩، ٤٠١٠). الذهبي، شمس الدين محمد بن عبد الله. تذكرة الحفاظ. الهد: ١٣٣٣هـ، ج ١/١١.

^{٨٨} النووي، محيي الدين يحيى. صحيح مسلم بشرح الإمام النووي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت، ج ١/٨١-٨٢، المقدمة.

السُّكْنَى وَالتَّفَقُّةُ، قال تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ...﴾ (الطلاق: ١) ^(٨٩).

وكذلك ما رُوِيَ عن استدراكات عائشة رضي الله عنها على الصحابة في عرضها الروايات على كتاب الله وتصحيح الرواية في مواضع عدة منها: فيما أخرجه الشيخان أنها سَمِعَتْ حديث عمر وابنه عبد الله رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: "إِنَّ الْمَيْتَ لِيُعَذَّبُ بِبِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: رَحِمَ اللَّهُ عَمَرَ وَاللَّهِ مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الْمُؤْمِنِينَ بِبِكَاءِ أَحَدٍ، وَلَكِنْ قَالَ: إِنْ اللَّهُ يَزِيدُ الْكَافِرَ بِبِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، وَقَالَتْ: حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (الأنعام: ١٦٤)"، زاد مسلم: "إِنَّكُمْ لَتُحَدِّثُونِي غَيْرَ كَاذِبِينَ وَلَا مُكَدِّبِينَ وَلَكِنَّ السَّمْعَ يُخْطِئُ".

واستدراكات السيدة عائشة رضي الله عنها على أبي هريرة رضي الله عنه وغيره من الصحابة كثيرة كما نقله الإمام الزركشي في استدراكات عائشة على الصحابة. حيث ردت - رضي الله عنها - حديث تعذيب الميت ببكاء أهله، وتلت قوله تعالى: ﴿... وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ ...﴾ (الأنعام: ١٦٤) ^(٩٠).

كما أن ابن عباس لما سمع أبا هريرة يروي: "الوضوء مما مسته النار، قال: لو توضأت بماء سَخِنِ أَكُنْتَ تَتَوَضَّأُ مِنْهُ"، ولما سمعه يروي: "من حمل الجنازة فليتوضأ قال: أتلزمنا بالوضوء حَمَلُ عِيدَانِ يَابِسَةٍ؟".

^{٨٩} رواه البخاري في كتاب الطلاق، باب قصة فاطمة بنت قيس (٤٩١١). ورواه مسلم في كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها (٢٧١٩) واللفظ له.

^{٩٠} أبو زهرة، مُجَدِّدٌ. أبو حنيفة حياته وعصره وآراؤه وفقهه. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م، ط٢، ص ٢٨٥.

ومن هنا كان الشيخان والخليفتان بعدهما -رضي الله تعالى عنهم أجمعين- يدركون هذه الحقيقة الناصعة إدراكًا تامًا، فإن كان -صلى الله عليه وآله وسلم- قد قضى أو أفتى أو قال، فبعد التأكد من صحة الرواية عنه وصدقها برواية صحابيين على الأقل يعتبران ما قضى به أو أفتى أو قاله بيانًا للقرآن الكريم مُلزمًا لا يتجاوزونه إلى أيّ بيان سواه.

فأفعال الرسول ﷺ تنقسم إلى قسمين:

الأول: أفعال ضرورية لتنفيذ الأوامر القرآنية المحكمة^(٩١) مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ التي جاءت مفرقة عامّة في القرآن ثم فصلها ﷺ بأفعاله في الصلاة والزكاة وقال فيها: "صلوا كما رأيتموني أصلي"، و "خذوا عني مناسككم"، بل إنَّ الإمام الغزالي ذهب إلى أنَّ فعل النبي ﷺ لا عموم له إلا ما كان بيانًا لحكم شرعي ثابت فقال "فَعَلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَمَا لَا عُمُومَ لَهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَحْوَالِ الْفِعْلِ فَلَا عُمُومَ لَهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى غَيْرِهِ، بَلْ يَكُونُ خَاصًا فِي حَقِّهِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: أُرِيدُ بِالْفِعْلِ بَيَانَ حُكْمِ الشَّرْعِ فِي حَقِّكُمْ كَمَا قَالَ: "صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي" فَهَذِهِ السَّنَّةُ بِغَيْرِ جِدَالٍ"^(٩٢).

الثاني: أفعال ذاتية صدرت منه ﷺ بصفته الشخصية وحسب ما يتطلبه المقام وهذا القسم هو ما يعنيه العلماء بأحواله وصفاته ﷺ المختلفة في غير التبليغ، فهذه قد يدخل فيها الاجتهاد كما قد يكون منها الجبلي، أمّا القسم الأول فتابع للتبليغ الذي مَصَدَرُهُ الْوَحْيُ.

أمّا قضية الاستقلال بالتشريع فلم تكن مطروحة في تلك المرحلة أصلاً. ولذلك نص ابن القيم وغيره على أنَّ مهمة رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- كانت تفصيل ما في

^{٩١} نفضل استعمال المحكمة على الجملة لأنَّ وصف الآيات بالإجمال بنافي كونها آيات بينات كما نص القرآن المجيد، أمّا الأحكام فنعني به أحكام بنائها وإذا احتاجت إلى تفصيل جاء تفصيلها في آيات أخرى.

^{٩٢} أبو حامد، مُجَدِّدُ بَنِي مُجَدِّدِ الْغَزَالِيِّ. الْمُسْتَصْفَى فِي عُلُومِ الْأَصُولِ. تَحْقِيقُ مُجَدِّدِ عَبْدِ السَّلَامِ عَبْدِ الشَّافِيِّ. بَيْرُوت: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ،

الكتاب الكريم من إحكام، وتحديد ما يكون لبعض أحكامه من شروط وموانع وقيود وأوقات وأحوال وأوصاف، مما اصطاح الأصوليون على تسمياته «بالأحكام الوضعيّة». ولقد حاول الصحابة -رضوان الله تبارك وتعالى عليهم- أن يجعلوا من تطبيقات رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فقهاً نبويّاً للقرآن...؟ يُمكنُ من الوصول إلى منهج في التعامل مع النص والحوادث، كحاديثةٍ تُورِثُ الجدّة مع أبي بكر الصديق -رضي الله تعالى عنه- السالفة الذكر. ولأنّ الأمر داخل في مجال التأويل اختلفوا في توريث الجدِّ على مذهبين: فذهب الصديقيّ وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير: إلى أنّ الجد يسقط جميع الإخوة والأخوات من جميع الجهات كما يُستقطه الأب، ورؤي ذلك عن عثمان وعائشة وأبيّ بن كعب وأبي الدرداء ومعاذٍ وأبي موسى وأبي هريرة-رضي الله تعالى عنهم أجمعين- عن عمران بن الحُصَيْنِ وجابر بن عبد الله وأبي الطُّفَيْلِ وَعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَعطاء وطاوس وجابر بن زيد، وبه قال قتادة وإسحاق وأبو نُورٍ وَنُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ وَأبو حنيفة^(٩٣).

وذهب علي بن أبي طالب وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم إلى توريثهم معه وعدم حجبتهم به، وبه قال مالك والأوزاعي والشافعي وأبو يوسف ومحمد ومسروق وعلقمة وغيرهم^(٩٤).

نشوء جيل الرواية

صحيح أنّ وفاة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- لم تكن مفاجئة لكن الفراغ الذي تركه صاحب الرسالة -صلى الله عليه وآله وسلم- ما كان يمكن أن يُملأ بسهولة ويُسرٍ وتلك سننُ النبيين. فهارون يُعدُّ شريكاً لموسى في النبوة إضافة إلى اشتراكهما بالنسب وحين خلّقه في قومه لمدة أربعين يوماً فقط حين ذهب لميقاتِ رَبِّهِ تَفَلَّتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ من كل ما

^{٩٣} بن قدامة، عبد الرحمن. الشرح الكبير. دار الكتاب العربي، ج ٧/٨-٩.

^{٩٤} الرازي، فخر الدين. الحصول في علم الأصول. بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢م، ط ٢، ج ٤/١٢٨ وما بعدها.

جاء به موسى وَاسْتَضَعُوا أَخَاهُ وَخَلِيفَتَهُ وَشَرِيكَهُ فِي النُّبُوَّةِ هَارُونَ وَعَبَدُوا عِجْلًا جَسَدًا لَهُ حُوَازٍ. لَكِنَّ مَتَانَةَ الْبِنَاءِ الَّذِي أَقَامَهُ الْقُرْآنُ وَشَادَهُ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وآله وسلم- استطاعت الصُّمُودَ وَقَاوَمَتْ رِدَّةَ الْقَبَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ وَحَافِظَتْ عَلَى وَحْدَةِ الْأُمَّةِ الَّتِي كَادَتْ أَنْ تَنْتَهِي، وَأَعَادَ النَّاسَ إِلَى الْمَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ، وَكُلَّ ذَلِكَ قَدْ قَامَ بِهِ قَادَةٌ جِيلِ التَّلَقِّيِّ مِنْ بَعْدِهِ -صلى الله عليه وآله وسلم- وَفِي مَقْدَمَتِهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَلِيٌّ وَأُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ وَبَقِيَّةُ قُرَائِهِ الصَّحَابَةِ وَقَادَتِهِمْ، وَبَقِيَ الْإِسْلَامُ بَيِّنًا وَاضِحًا لَمْ يَشْعُرِ الْمُسْلِمُونَ رَغْمَ الْفِرَاقِ الَّذِي أَعْقَبَ وَفَاةَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وآله وسلم- بِفِرَاقِ تَشْرِيْعِيٍّ، فَالْحَالُ بَيِّنٌ وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ يَسِيرَةٌ يُمَكِّنُ بِقَلِيلٍ مِنَ التَّأَمُّلِ وَالتَّدْبِيرِ وَالاجْتِهَادِ أَنْ تُدْرَجَ تَحْتَ الْجَزْئِيَّاتِ الَّتِي عَالَجَتْهَا كَلِمَاتُ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ وَعُمُومَاتُهُ وَظَوَاهِرُ آيَاتِهِ. وَكَانَ لِلْحُبِّ الْعَمِيقِ لِرَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وآله وسلم- آثَارُهُ -لا في مجال التشريع فقط ولكن- في مجالات أخرى انعكست على حياة طوائف من أبناء الأمة ثم اتصلت آثارها بالفقه بعد ذلك، لكن بعد أن امتد الفتح وانتشر الإسلام ودخلت شعوب كثيرة من الشعوب الأُمِّيَّةِ فِيهِ وَبَدَأَتْ الْبِيئَةُ تَتَغَيَّرُ فِي أَسْئَلَتِهَا وَفِي مُشْكَلَاتِهَا وَفِي قَضَايَاهَا وَبَدَأَتْ عَمَلِيَّةٌ تَدَاخُلُ الثَّقَافَاتُ تُؤْتِي آثَارَهَا الْإِيْجَابِيَّةَ وَالسَّلْبِيَّةَ وَتُظْهِرُ أَفْكَارَ وَآرَاءَ وَمَقُولَاتٍ لَمْ تَظْهِرْ فِي جِيلِ التَّلَقِّيِّ وَلَمْ تَكُنْ مِنْ بَيْنِ مَا كَانَ مَنْتَشِرًا فِيهِ مِنْ مَقُولَاتٍ، وَذَهَبَ مَعْظَمُ الْجِيلِ الَّذِي تَلَقَّى الْقُرْآنَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وآله وسلم- عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- وَعَايِشَهُ وَهُوَ يَنْزِلُ آيَاتُهُ فِي وَاقِعِ النَّاسِ وَيَقُودُ عَمَلِيَّاتٍ تَغْيِيرَ الْأَنْفُسِ وَالْوَقَائِعِ بِتِلْكَ الْآيَاتِ، بَدَأُوا يَشْعُرُونَ نَتِيجَةَ ذَلِكَ كُلِّهِمْ فِي حَاجَةِ إِلَى مَصَادِرٍ أُخْرَى أَزِيدَ مِنَ الْمَصْدَرِ الْقُرْآنِيِّ لِمُعَالَجَةِ تِلْكَ الْأَسْئَلَةِ الَّتِي بَدَأَتْ تُثَارُ، وَمِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ مَا يُلْتَقَتُ إِلَيْهِ هُوَ تَفْسِيرُ آيَاتِ الْكِتَابِ وَتَأْوِيلُهَا وَتَحْمِيلُهَا مِنَ الْمَعَانِي مَا يُسَاعِدُ عَلَى تَلْبِيَةِ احْتِيَاجَاتِ مَنْ بَعْدَ جِيلِ التَّلَقِّيِّ التَّشْرِيْعِيَّةِ وَالْفِكْرِيَّةِ وَسِوَاهَا، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُمْكِنِ حَسْمَ كَثِيرٍ مِنَ تِلْكَ الْاِخْتِلَافَاتِ وَالْإِجَابَةِ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ تِلْكَ الْأَسْئَلَةِ بِمَجْرَدِ الْمَنْطِقِ الْعَقْلِيِّ وَاجْتِهَادِ الرَّأْيِ، فَكَانَ أَنْ تَلْتَفِتَ النَّاسُ إِلَى الرِّوَايَةِ وَجَمْعِ الْآثَارِ وَتَتَبَعَ كُلَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِحَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وآله وسلم- عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

عمر بن عبد العزيز وتدوين الأحاديث

قد تكون من أوائل المحاولات المنهجية التي يمكن رصدها تاريخياً في هذا الإطار تتمثل فيما قام به عمر بن عبد العزيز - ومن قبله أبيه - ومن معه من الفقهاء. حيث لاحظوا اختلاف المرجعية فحاولوا اتخاذ السنة بديلاً عن المذاهب الفقهية المختلفة فغلب على ظن عبد العزيز ثم ابنه عمر أهما لو جمعوا السنن كلها ووضعوها بين أيدي الناس إلى جانب القرآن العظيم باعتبارها منهج التطبيق ومعاين القرآن، فذلك سوف يؤدي إلى غلق باب الفتن والفرقة وتشرذم المسلمين إلى فرق وطوائف ومذاهب ونحل. فبدأ جيل له خصائصه معاصرة لجيل التلقي بخصائصه ألا وهو جيل الرواية، والرواية في ذهن الوالد والولد عبد العزيز وابنه عمر لم تكن من أجل إيجاد دليل تشريعي إضافي أو مستقل يكون إلى جانب القرآن الكريم، إذ إن علاقة القرآن بالسنة لا تسمح لهذا النوع من الفهم، لكن الأفكار مثل الأدوية تولد وتولد معها الأعراس الجانبية، فالعرض الجانبي لفكرة جمع المرويات هو ذلك الذي كان قادة جيل التلقي يخافونه؛ ولذلك حرصوا على ألا يسمحوا بانتشار الرواية وفشورها وكان اهتمامهم الأكبر بالقرآن ويدل على ذلك ما رواه الشعبي عن قرظة بن كعب قال: "خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر بن الخطاب إلى صرار فتوضأ فغسل اثنتين ثم قال: أتدرون لم مشيت معكم؟ قالوا: نعم، نحن أصحاب رسول الله ﷺ مشيت معنا، فقال: إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل فلا تصدوهم بالحديث فتشغلوهم، جودوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ وامضوا وأنا شريككم، فلما قدم قرظة قالوا: حدثنا، قال: نهانا عمر بن الخطاب" (٩٥).

فعندما انتشرت الرواية انشغل الناس بها ووقع المحذور الذي كان في أذهان قادة جيل التلقي والذي من أجله جمع عمر السنن ثم نحاهها ومن قبله تردد أبو بكر في جمعها.

^{٩٥} ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج ٢/١٢٠. وانظر: السباعي، السنة ومكانتها

في التشريع الإسلامي. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٧٦م، ص ٦٣.

الفقيه وجيل الفقه

بدأ تداول مفهوم الفقه سنة أربعين هجرية^(٩٦) وإنَّ المؤرخين للعلوم الإسلامية قرر بعضهم أنَّ التفسير كان أول ما ظهر من تلك العلوم والمعارف، في حين قرر آخرون أنَّ الفقه كان أول ما ظهر من تلك العلوم، وأياً كان الأمر فإنَّ مبدأ تسلسل الأجيال الذي قررناه وجعلنا منه مدخلنا لدراسة تلك الفترة ومعرفة ما حدث فيها يجعل جيل الفقه هو الجيل الثالث وذلك لأنَّ الفقه بدأ يظهر بذلك الاتساع والانتشار بعد أن انتشرت الرواية وفُشِّتْ، فَبَدَلًا من أن تكون المَرْوِيَّاتُ فِقْهَ سُنَّةٍ لِلْكِتَابِ تستوعب به اختلافات الكَلَامِيِّينَ والفقهاء معًا وتوحد كلمة الأمة بها من جديد كما وحدها الله -تعالى- حول كتابه ونبىه -صلى الله عليه وآله وسلم- إذا بتلك المرويات تتحول إلى سلاح جديد أمسك به عُلمَاءُ الْأَصْلِيِّينَ أُصُولِ الدِّينِ وَأُصُولِ الْفِقْهِ وَعُلمَاءُ الْفِقْهِ ليستنصر كلُّ بما يناسبه من تلك المرويات لمذهبه ولطائفته ولفرقته، وإذا بالدواء الذي أراه عمر بن عبد العزيز وأبوه من قبله ومن شايعهما في فكرة جمع المرويات إلى داء جديد. وذلك يعطي لنا درسًا في غاية الأهمية ألا وهو ضرورة العناية الفائقة بما يطرح من أفكار في أوقات أزمت الأمم واحتدام الجدل والصراع بين مذاهبها وطوائفها، فقد تتحول الأدوية المقترحة إلى غِذَاءٍ لِلدَّاءِ يتغذي به ويتقوى به وهذا ما حدث بالنسبة لشيوع الرواية.

فَمَا إِنْ أَطْلَقَ عَصْرُ التَّدْوِينِ، تَدْوِينِ الثَّقَافَةِ أَوْ الدَّاكِرَةِ الثَّقَافِيَّةِ لِلْأُمَّةِ فِي مُنْتَصَفِ الْقَرْنِ الثَّانِي الْهَجْرِيِّ وَذَلِكَ مَعَ بَدَايَاتِ سَنَةِ ١٤٣ هـ، عَلَى مَا ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ وَتَبِعَهُ السِّيُوطِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَقَدْ بَدَأَ النَّاسُ يَعْتمِدُونَ عَلَى السُّنَنِ لَا بِاعتبارها فِقْهًا نَبَوِيًّا فِي الْكِتَابِ وَبَيَانًا لَهُ وَتطبيقيًا لأحكامه واتباعًا لتلاوته، بل باعتبار السنن مصدرًا موازيًا للقرآن الكريم وربما بدأ البعض يقدمها على القرآن الكريم ذاته وأصبح القرآن الكريم مهجورًا أو مُحَيَّدًا بشكل كبير،

^{٩٦} على ما رجَّحه الشيخ مصطفى عبد الرزاق في كتابه «الإمام الشافعي» ضمن سلسلة من أعلام الإسلام.

«فالقُرآن حَمَلٌ أَوْجِه» عند الجماهير، وهو مُعْجَزٌ بِلُغَتِهِ فلا يسمو إلى آفاق فَهْمِهِ إلا القَلِيلُ، ولم يَعِدِ الكَثِيرُونَ يتذكرون أنَّ القُرآنَ الكَرِيمَ أَيْسَرَ من سائر الكتب، وأنَّ الباري - سبحانه - قال: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ (القمر: ١٧، القمر: ٢٢، القمر: ٣٢، القمر: ٤٠)، وانصرف الناس نحو الفقه والسُنن. وبدأت فِكْرَةٌ حَاطِئَةٌ تَشِيْعُ بين الناس وَبِجَرِي تَدَاوُلُهَا بَيْنَ طَلَبَةِ العِلْمِ على نِطَاقٍ وَاسِعٍ وهو أنَّ القُرآنَ المَجِيدَ يَحْتَوِي على آيات أَحكام لا تتجاوز «٥٠٠ آية» في أكثر التقديرات، وهي التي ينبغي للمجتهد أن يصرف غايته الكبرى إليها، وتفيدوا في هذا بما صُدِّرَ «بافعل ولا تفعل»، وإلا فإنَّ الأحكام القرآنيَّة قد جاءت لِتَصِفَ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلِتَذَكَّرَ أُمَّثَلًا وَقَصَصًا، وَمَوَاعِظَ وما إليها. وبذلك أصبحت الحاجة إلى القُرآن ماسئةً فقط لأخذ مجموعة من النصوص يقدرها البعض بحوالي ثلاثمائة وثلاثين آية مقسمة على أبواب الأحكام الأساسية: ١٤٠ في العبادات، ونحو ٧٠ في أحكام الأسرة، ونحو من ٧٠ في المعاملات، ونحو ٣٠ في العقوبات، ونحو من ٢٠ في القضاء والشهادة وما يتعلق بها. وحصروا الأحاديث الواردة في الأحكام -وهي لباب السنن- بما لا يزيد في أكثر الأقوال كثيرًا لها عن ١١٠٠ مائة حديث وألف، وقال بعضهم: "إنَّها بعدد آيات الأحكام، فكأنَّ كُلَّ آية ارتبط بها حديث واحد لبيان منهج تطبيقها، سبعون آية للمعاملات وعشرون آية للجنايات والعقوبات وتسعون آية للأحوال الشخصية"^(٩٧)، أمَّا فيما عدا ذلك فإنَّ السُنَّةَ النبويَّةَ ينبغي أن تكون هي النَّصَّ المِخْرُويَّ، فمنها تَنْبِيْهُ الأُصول وتُسْتَنْبِطُ أنواعُ الفُرُوعِ وَيُفْتَى منها في النوازل وبها يمكن أن يكتفى عن سواها، في حين لا يستغنى عنها بسواها في أي حال من الأحوال. وحين كان المتقدمون يتحدثون عن الاجتهاد وشروط المجتهد، كانوا يذكرون هذه الأرقام من الآيات الكريمة وما يبينها من السنن النبويَّة.

^{٩٧} انظر: الحضري، محمد. تاريخ التشريع الإسلامي. دار الفكر، ١٣٧٨هـ / ١٩٦٧م، ط ٨.

ثم بدأ البعض يتجاوز هذا الأمر ليدرج جميع السنن على اعتبارها مصادر للأحكام حتى السنن التي لا تفيد أحكامًا بشكل مباشر، اعتبروها من سنن الأحكام باعتبارها دالة على الإباحة ما دام قد فعلها رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - أو أذن بها أو أقرها؛ حيث جعلوا الإباحة حكمًا شرعيًا، وهنا بدأت تتضح معالم الانقسام بين علماء الأمة لتنتهي إلى انقسام فعليٍّ أفرزَ مَدْرَسَتَيْنِ، مدرسة عرفت بـ«أهل الرأي» و«أهل الحديث» وصارت لِكُلِّ مِنْهُمَا مَعَالِمٌ وَشَوَاهِدٌ.

مُعَسِّكُرُ أَهْلِ الرَّأْيِ، وهم أولئك الذين كانوا يرون في بادئ الأمر أن العقل الإنسانيَّ قد أُعْطِيَ في الإسلام ما لم يُعْطَهُ في الرسائل السابقة، وبالتالي فلا بد له من أن يمارس دوره وصلاحيته في هذه الرسالة إذ هو دَوْرُ رَسْمِهِ اللهُ - جَلَّ شَأْنُهُ - وَأَيَّدَهُ رَسُوْلُهُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - بَبَيَانِهِ النَّبَوِيِّ.

فمصادر المعرفة في هذه الرسالة محصورة بالوحي والاجتهاد. فالحاكمية الإلهية قد توقفت واعتُبرَتْ نَهَائِيَّتْهَا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، وما كان لأحد أن يعيد هذه الحاكمية للعمل بعد أن أنعم الله - جل شأنه - على البشرية برفعها.

وأما المعسكر الثاني: فقد عُرِفَ تَارِيحِيًّا بفريق «أهل الحديث» لأنَّ هذا الفريق ليس كما تَوَهَّمَ الْبَعْضُ اِحْتِجَاجًا بِالسَّنَةِ أو اعتبارها دليلًا، فذلك أمر لم يكن يتنازع فيه أحد من المسلمين، ولكن كانت جمهرة «أهل الحديث» تنطلق من نموذج معرفي مَفَادُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ حَمَالٌ أَوْجِهٍ وَأَنَّهُ نُصُوصٌ مَحْدُودَةٌ مُتَنَاهِيَةٌ مُرْتَبِطَةٌ بِسِيَاقَاتِهَا، فَإِنَّ السَّنَةَ النَّبَوِيَّةَ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ وَشَامِلَةٌ لِكُلِّ جَوَانِبِ الْحَيَاةِ وَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَجِدَ فِيهَا مَا تَشَاءُ. وقد أنشأ «أهل الحديث» مَنظُومَةً فِكْرِيَّةً مُتَكَامِلَةً شَمَلَتْ وَضَعُ مَجْمُوعَةٍ مِنَ النَّمَاذِجِ الْمَعْرِفِيَّةِ؛ بل والمناهج التي

أضفت الصفة العلميّة على تلك الأطروحة وتمت صياغة مجموعة من الأفكار الأساسيّة التي اقتضتها عمليّة تعزيز المنظومة وتَقْوِيَتُهَا وإيجاد الترابط في داخلها^(٩٨).

وهنا لا بد من التوقف عند التطورات الخطيرة التي أفرزها تصوُّر التّوازي بين القرآن والسنة:

١- زال ذلك الحرص الشديد الذي كان في جيل التلقي وفي أذهان قياداته على ألا يُشاب القرآن بغيره أيًا كان ذلك العَيْرُ، وانشغل الناس انشغالا مُستَعْرِقا بالآثار والمرويات حتى صار القرآن مُجرّدَ مُصدِرٍ للشواهد التي يستشهد بها الكلاميُّ والأصوليُّ والفقهي وغيرهم ولم يكن أحد من قادة جيل التلقي يتخيل أن يأتي يوم على المسلمين يتجادلون فيه في أقوال عَثِيثَةٍ تكاد تُخَدِشُ إِيْمَانَ الْمُؤْمِنِ وَتَجْعَلُهُ مُعَرَّضًا - لا سمح الله - لأن يكون من بين من جاء قوله تعالى فيهم: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ (يوسف: ١٠٦)، فإذا ذكر الإنسان ربه بالقرآن وحده أو احتج بالقرآن على شيء يَنْبِرِي له من يقول: "إنّ السنة قاضية على الكتاب ولا يقضي الكتاب على السنة" ولا شك عندي مهما قيل في تأويل ذلك أنّ هذا القول لو سمعه أبو بكر من عمر أو عمر من أبي بكر لما قبله منه، بل لرده عليه ردًا غير جميل وربما يَسْتَبِيهُ على ذلك، فالكلمة خطيرة مهما قيل في تأويلها وكيف يقول مؤمن بالله ذلك وهو يقرأ قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيْبًا مِنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ

^{٩٨} ويمكن ملاحظة موقف الإمام الشافعي في كتاب الرسالة والذي ألفه في مكة، إذ كتب إليه عبد الرحمن بن مهدي وهو شاب «أن يضع له كتابًا فيه معاني القرآن، ويجمع قبول الأخبار فيه، وحجة الإجماع وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة، فوضع له كتاب الرسالة» انظر: مقدمة الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر. القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٩٧٩م، ط٢، ص١٣. يقول الشيخ أحمد شاكر: "وهذا الكتاب الرسالة أول كتاب ألف في أصول الفقه؛ بل هو أول كتاب ألف في أصول الحديث أيضًا، ثم يضيف: "قال الفخر الرازي في مناقب الشافعي ص٥٧: كانوا قبل الإمام الشافعي يتكلمون في مسائل أصول الفقه، ويستدلون ويعترضون، ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة، وفي كيفية معارضاتها وترجيحاتها، فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه، ووضع للحلق قانونًا كليًا يرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع، فثبت أنّ نسبة الشافعي إلى علم الشرع كنسبة أرسطو طاطاليس إلى علم العقل". وهكذا فكان دور الشافعي عظيمًا في القيام في تأصيل مناهج علمية تدعم منظومة أهل الحديث. والله تبارك وتعالى أعلى وأعلم.

إلى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿آل عمران: ٢٣﴾، ﴿إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَفْضُلُ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾ (الأنعام: ٥٧)، ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ (الأنعام: ٦٢)، ﴿إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (يوسف: ٤٠)، ﴿إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ (يوسف: ٦٧).

وما كان رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يقضي أو يحكم أو يتبع أو يعمل إلا بكتاب الله، فقد أخرج الشافعي والبيهقي عن طريق طاووس: أن رسول الله ﷺ قال: "إني لا أُحِلُّ إِلَّا مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَلَا أُحْرِمُ إِلَّا مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ". وفي رواية: "أَلَا يُمَسِّكَنَّ النَّاسُ عَلَيَّ بِشَيْءٍ فَإِنِّي لَا أُحِلُّ لَهُمْ إِلَّا مَا أَحَلَّ اللَّهُ وَلَا أُحْرِمُ إِلَّا مَا حَرَّمَ اللَّهُ" (٩٩).

وقد تبني هذه التصورات أئمةٌ وأعلامٌ: روى سعيد بن منصور عن عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن مكحول، قال: "القرآنُ أَحْوَجُ إِلَى السُّنَّةِ مِنَ السُّنَّةِ إِلَى الْقُرْآنِ"، وبه عن الأوزاعي قال: "قال يحيى بن أبي كثير: السُّنَّةُ قَاضِيَةٌ عَلَى الْكِتَابِ وَلَيْسَ الْكِتَابُ بِقَاضٍ عَلَى السُّنَّةِ". وقال الفضل بن زياد: "سمعت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل، وسئل عن الحديث الذي روى أنَّ السُّنَّةَ قَاضِيَةٌ عَلَى الْكِتَابِ، فقال: ما أَجَسُّرُ عَلَى هَذَا أَنْ أَقُولَهُ، وَلَكِنِّي أَقُولُ: إِنَّ السُّنَّةَ تُفَسِّرُ الْكِتَابَ وَتُبَيِّنُهُ"، قال الفضل: "وسمعت أحمد بن حنبل وقيل له: أُنْسَحُ السُّنَّةَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ؟ قال: لَا يَنْسَحُ الْقُرْآنُ إِلَّا الْقُرْآنُ". قال أبو عمر: "هذا قول الشافعي رحمه الله: إِنَّ الْقُرْآنَ لَا يَنْسَخُهُ إِلَّا قُرْآنٌ مِثْلُهُ، لِقَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾ (النحل: ١٠١)، وقوله: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾

^{٩٩} البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. السنن الكبرى للبيهقي. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٤٤هـ، ج ٧/٧٥، حديث رقم: (١٣٨٢٢). وانظر: السباعي، مصطفى. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٧٦م، ص ١٥٥ وما بعدها.

(البقرة: ١٠٦) الآية"، وعلى هذا جمهور أصحاب مالك إلا أبا الفرج فإنه أضاف إلى مالك قول الكوفيين في ذلك: إِنَّ السُّنَّةَ تَنْسَخُ الْقُرْآنَ بدلالة قوله: "لا وصية لوارث" وقد بيَّنا هذا المعنى في غير موضع من كتبنا، والحمد لله^(١٠٠).

وأخرج عن مكحول قال: "القرآن أَحْوَجُ إلى السُّنَّةِ مِنَ السُّنَّةِ إلى الْقُرْآنِ" أخرجه سعيد بن منصور وأخرج عن يحيى بن أبي كثير قال: "السُّنَّةُ قَاضِيَةٌ على الكتاب وليس الكتاب قاضيًا على السنة" أخرجه الدارمي وسعيد بن منصور قال البيهقي: "ومعنى ذلك أَنَّ السُّنَّةَ مع الكتاب أقيمت مقام البيان عن الله"^(١٠١).

وبقطع النظر عن مكانة هؤلاء الفقهاء والظروف التي نشأت فيها هذه التصورات، فإنَّ هذه الأقوال تدل على أَنَّ الأزيمة قد وقعت وأنَّ المصيبة قد حلت وأنَّ النبي الأُمِّي - صلى الله عليه وآله وسلَّم - لم يعد ذلك الذي قال بأمر الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ* وَأَنْ أَتْلُو الْقُرْآنَ﴾ (النمل: ٩١-٩٢)، بل يُشَرِّعُونَ بمرويات عنه مع القرآن وَيَدَّعُونَ أَنَّهُ جاء بالقرآن ومثله معه، يقصدون بذلك المرويَّات التي يتداولونها أو أكثر من ذلك. أخبرنا أبو مُجَدِّدِ الحَسَنِ بنِ عَلِيِّ بنِ أَحْمَدَ بنِ بشار النيسابوري، بالبصرة، ثنا أبو بكر مُجَدِّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ العَسْكَرِيِّ، ثنا سليمان بن عبد الحميد البَهْرَائِيُّ، ثنا علي بن عياش، وأبو اليمان، قالوا: حدثنا حريز بن عثمان، حدثني عبد الرحمن بن أبي عوف الجَرَشِيِّ، عن المِقْدَامِ بنِ مَعَدِ يَكْرِبَ عن رسول الله -صلى الله عليه وسلَّم- أنه قال: "أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي قَدْ أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلُهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبَعَانُ عَلَيَّ أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ

^{١٠٠} ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج ٢/١٣٠.

^{١٠١} السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة. تحقيق السيد الجميلي، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٥م، ص ٤٣.

من حلال فَأَحْلُوهُ، وما وجدتم فيه من حرام فَحَرِّمُوهُ، ألا لا يَحِلُّ لكم لَحْمُ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ، ولا كَلْبٌ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، ولا لُقْطَةٌ من مال مُعَاهِدٍ، إِلَّا أن يستغني عنها صاحبها" (١٠٢).

٢- ذهب جماهيرهم إلى القول بأنَّ السُّنَّةَ تنسخ القرآن حتى لو كانت خبر آحاد والقرآن ينسخ السُّنَّةَ، فافترضوا بين القرآن المجيد المصدر المنشئ للدين كله وبين السُّنَّةِ المتبعة المؤولة التطبيقية تناقضًا لا يمكن أن يزول ولا بدعوى النسخ متغافلين عما تحمله هذه الدعوى من فكرة خَطِرةٍ أَبْسَطُ مَعَانِيهَا أَنَّ بالإمكان أن يقع التناقض والاختلاف بين الله ورسوله إلى درجة لا يكون في الإمكان الخروج من حالة التناقض هذه إلا بالقول بالنسخ والإبطال والإزالة والرفع والنقل وهي معاني النسخ الذي ذكره وكأثمَّ بذلك يقولون أن يبطل الله ما جاء به رسوله الذي أذن وأمر بطاعته ويبطل رسول الله ما جاء الناس به وتلاه عليهم وعلمهم إياه من كتاب الله، وهذا أمر في غاية الغرابة، وتوقف الإمام الشافعي في هذا إدراكا منه لهذا المآل حيث أدرك بثاقب نظره هذا المعنى فرفض القول بإمكان نسخ القرآن للسُّنَّةِ أو السُّنَّةِ للقرآن جملة وتفصيلاً وأتى بفكرة حاول أن يجعل منها وسطاً ألا وهي فكرة «العاضد» أي أنَّ القرآن ينسخ القرآن وما يأتي من السنن التي يشتهب أن تكون ناسخة وتكون معضدة للناسخ القرآني وكذلك الحال بالنسبة للسُّنَّةِ لا ينسخها القرآن، بل يقع عنده النسخ بين سُنَّةٍ وسُنَّةٍ ثم يأتي القرآن معضداً للسُّنَّةِ الناسخة. وهذا القول كله ما كان من الممكن بحال من الأحوال أن يقبل في جيل التلقي وما من شك عندي أنَّ هذا القول لو ظهر في عهد أبي بكر أو عمر أو علي أو بلغ أسماع أم المؤمنين عائشة لَمَا سَلِمَ قائلوه من العقوبة والتعزير والرفض والتنديد فضلاً عن أن يقبله رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فإنَّ مآل هذا القول أنَّ رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- قد يأمر الناس بأمر يخالف ما أُوحِيَ إليه

^{١٠٢} راجع: المروزي، مُجَدِّد بن نصر. السنة. الآجري، أبو بكر مُجَدِّد بن الحسين. الشريعة. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي. الفقيه والمتفقه. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي. الكفاية في علم الرواية. الهند: ١٣٥٧هـ. الأشيب البغدادي، الحسن بن موسى أبو علي. جزء أشيب.

بزيادة أو نقص أو سواهما، وبالتالي فكأنه بذلك يتجاوز ما أمره الله به من اتباع ما أُوحِيَ إليه تنزه - صلى الله عليه وآله وسلم - من مثل ذلك.

٣- لقد تداول هؤلاء أقوالاً غثيئةً أُخرى لِيُسَوِّعُوا بها ما ذهبوا إليه وتجاهلوا أنَّ القرآن كتاب مَكْنُونٌ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فقال بعضهم: "إنَّ القرآن حَمَلٌ أَوْجِهٌ" وعلى ذلك فإنَّ تلك الوجوه الكثيرة التي يحملها القرآن لا بد لها من دليل يحدد المراد، من بين الدلالات المتعددة، وأنَّه هو الدور الذي أُنيطَ بالسنة لتحدد بمقتضاه دلالات القرآن، وهذا يُنَافِي كُلَّ ما جاء في القرآن وصفًا له من التيسير والبيان وكونه آيات مُبَيِّنَاتٍ وكونه تَبَيَّنًا لكل شيء، أمَّا المَكْنُونُ فَإِنَّهُ ذلك الذي يتكشف عبر الزمان من المعاني؛ لكي يكون القرآن المجيد مُسْتَوْعِبًا مُتَجَاوِزًا لكل حاجات الإنسانية في سائر عصورها وفي كل أماكنها؛ ولذلك كان كثير من الصحابة كما ذكر السيوطي وغيره حينما يتلون آية ويجدون فيها ما يتجاوز واقعهم يقولون: "هذا مما لم يأتي تأويله بعد"، وذلك يعني أنهم أدركوا وجود المكنون الذي لا يتضح لهم معناه في زمانهم لعدم وجود ما يتعلق به، ولذلك فهو يتجاوز ليستوعب مشكلات زمان آخر، فكان عليهم ألا يردوا القرآن المجيد مع كل هذه النصوص بهذه التهمة تُهَمَّةِ العُمُوضِ والإجمال وإضاعة المخاطب بين الاحتمالات الكثيرة، بل ينزهون القرآن عن هذا ويلتزمون بما وصف القرآن به نفسه من البيان والتبيان واليسر والوضوح وما إلى ذلك.

٤- زعم البعض أنَّ النصوص القرآنيَّة متناهيةً والوقائع غير متناهية وبالتالي فلا بد من الزيادة في الأدلة لسد ما توهموه فراغًا تشريعياً غافلين عن أنَّ الله لا ينسى ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ (مریم: ٦٤) وغافلين أو متغافلين عن قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (العنكبوت: ٥١)، وإذا كان القرآن تبيانا لكل شيء وما فرط الله فيه من شيء فإنَّ ذلك يعني أنَّ في القرآن كليَّات يمكن

أن يُدرج المُجْتَهِدُ تَحْتَهَا بِلَايَيْنِ الْجَزَائِيَّاتِ، وَأَنَّ فِي الْقُرْآنِ عُمُومَاتٍ يُمْكِنُ أَنْ تَسْتَوْعِبَ سَائِرَ الْقَضَايَا الْخَاصَّةِ الَّتِي تَسْتَجِدُّ، وَبِالتَّالِي فَإِنَّ الْقُرْآنَ بِإِطْلَاقِهِ وَكَلِمَاتِهِ وَعُمُومَاتِهِ قَادِرٌ عَلَى اسْتِيعَابِ جَزَائِيَّاتِ الْحَيَاةِ الْإِنْسَانِيَّةِ كَامِلَةً: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ (الفرقان: ٣٣) وَأَنَّ الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ فِي كُلِّ شَأْنٍ مِنْ شُؤُونِ الْحَيَاةِ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ الْمَجِيدَ لَهُ لِسَانُهُ الْخَاصُّ وَأَسَالِيْبُهُ الَّتِي لَا تَخْفَى، وَلَكِنْ أَصَابَ هَذِهِ الْأُمَّةَ مَا أَصَابَ أُمَّمَ قَبْلَهَا مِنْ شَيْءٍ مِنَ الْإِنْخِرَافِ فِي فِقْهِ التَّدِينِ وَالْمِيلِ إِلَى الْبِدْعَةِ وَالتَّزْيِيدِ مِمَّا جَعَلَهُمْ يَذْهَبُونَ هَذِهِ الْمَذَاهِبَ، وَبَعْدَ أَنْ قَلَلُوا مِنْ شَأْنِ الْقُرْآنِ انْتَصَارًا لِلْمُرَوِّيَّاتِ بِزَعْمِهِمْ فَقَدْ هَجَرُوا الْقُرْآنَ وَأَهْمَلُوا الْمُرَوِّيَّاتِ وَشَغَلُوا أَنْفُسَهُمْ بِمَا ابْتَكَرُوهُ مِنْ قَوَاعِدِ سَمُوهَا أَصُولِ فِقْهِهِ وَفِقْهًا وَتَفْسِيرًا وَتَأْوِيلًا وَتَنَاطَلُوا الْقُرْآنَ بِتَفْسِيرَاتٍ لَا يَحْتَمِلُهَا نَصُّهُ وَخَطَابُهُ، وَتَسَاهَلُوا فِي الرِّوَايَةِ حَتَّى تَجَاوَزُوا مِنْهَجَ الشَّيْخِينَ وَقُرَّاءِ الصَّحَابَةِ وَقَادَةَ جَيْلِ التَّلْقِيِيِّ الَّذِينَ لَمْ يَكُونُوا يَقْبَلُونَ الرَّوَايَةَ الْفَرْدِيَّةَ وَهُوَ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ رَاوٍ آخَرَ وَاسْتَمْسَكُوا بِذَلِكَ إِلَى مَا بَعْدَ سَنَةِ أَرْبَعِينَ لِلْهَجْرَةِ. وَكَانَ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - إِذَا عَجَزَ الرَّوَايَةَ الْفَرْدِيَّةَ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنِ الْإِتْيَانِ بِرَاوٍ آخَرَ يَشْهَدُ لَهُ بِصِحَّةِ مَا رَوَاهُ يَطَالِبُهُ بِالْيَمِينِ، فَتَعَامَلُ قَادَةُ جَيْلِ التَّلْقِيِيِّ مَعَ الرِّوَايَةِ عَلَى أَنَّهَا شَهَادَةٌ وَتَشَدَّدُوا فِي قَبُولِهَا لِأَنَّ مَا تُوْدِي الرِّوَايَةَ إِلَيْهِ أَحْطَرُّ بِكَثِيرٍ مِمَّا تُوْدِي إِلَيْهِ الشَّهَادَةُ، لَكِنَّ الْمَتَأَخِّرِينَ قَدْ تَسَاهَلُوا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ وَتَجَاهَلُوهُ، وَقَدْ تَفَرَّقَتْ كَلِمَتُهُمْ وَتَشَعَّبَتْ مَذَاهِبُهُمْ لِيَبْحَثَ كُلُّ مَنْهُمْ عَمَّا يُؤَيِّدُ مَقَالَتَهُ وَيُعَزِّزُ مَذْهَبَهُ وَيَنْتَصِرُ بِهِ إِلَى فِرْقَتِهِ فَشَاعَ الْوَضْعُ فِي الْمُرَوِّيَّاتِ. وَمِنْ الْمَعْرُوفِ أَنَّ الْمُرَوِّيَّاتِ الَّتِي تَمَّ جَمْعُهَا بِأَمْرِ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ حِينَمَا انْتَشَرَتْ بَيْنَ النَّاسِ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِسْنَادٌ وَلَا اِهْتِمَامٌ بِالرِّوَاةِ، وَمِنْ الْمَعْرُوفِ أَنَّهُمْ قَدْ جَمَعُوا كُلَّ مَا نَسَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وَأَضَافُوا إِلَيْهِ مَا نَسَبَ إِلَى الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

التناقض بين القول بتأخر السنَّة عن القرآن في الرتبة وبين تقديمهم السنَّة على

القرآن عند استنباط الأحكام:

ولما ذهب هذا الجيل إلى القول بتأخر رتبة السنّة عن الكتاب، واعتبروا ذلك خطأً لإشكالية العلاقة، لم يكن ذلك إلا ترسيخاً للمشكلة وإبرازاً لها بطريقة أخرى، فذلك لا يُبرزُ العَلاقةَ التي لا تنفصم بين الكتاب وبين اتباع سيدنا رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- له في هديه وسيرته وأقواله وأفعاله. وحينما أرادوا البرّهنة على استقلال السنّة عن الكتاب لم يذكروا لنا إلا ثلاثة قضايا شملها القرآن بكلياته؛ وهي: قضية الجمع بين المرأة وعمتها، وتحريم أكل لحوم الحمر الأهلية، وتحريم أكل كل ذي ناب من الطيور. وحتى لو تنزلنا وسلمنا باستقلال السنّة عن الكتاب في التشريع، وهو أمر مُختلفٌ فيه بينهم وليس بمُسلمٍ بإطلاق وهو غيرُ كافٍ للقول بأنّ السنّة دليل مُستقلٌ مُنشئٌ للأحكام يعتبر متأخرًا رتبةً عن الكتاب الكريم، ثم وقع التناقض بذهاب بعض أولئك الفقهاء إلى تقديم خبر الأحاد على ظاهر القرآن وخصصوا القرآن بخبر الواحد وقيّدوا مُطلقه وبيّنوا مُجمّله -على حد تعبيرهم- وبالتالي لم يعد لهذا القول أو لهذه القاعدة من كبير أثر في تحديد العلاقة^(١٠٣).

ومن لاحظ ما تقدم يستطيع أن يدرك معنا عمق الهوة أو الإشكالية التي سقطنا فيها نتيجةً لتلك العوامل كُلّها بحيث أُصيبَتْ رُؤيتنا لمصادرنا التكوينية بكل ذلك العَبَسِ وفي ذلك الوقت المبكر، ولولا لطفُ الله -تبارك وتعالى- لانقطعت صلتنا بمصادر التكوين كما ضاعت كتب الأمم الأخرى أمام هجر القرآن بدعوى الانشغال بالمرويات ثم هجر المرويات بدعوى الانشغال بالأصولين (أصول الكلام وأصول الفقه) والفقه والتفسير، ثم تحويل ذلك كله إلى مدونات في الحديث والفقه والأصول جرى تناقلها من جيل لآخر.

ظهور منهجية الإسناد:

^{١٠٣}. راجع المسألة الثانية التي عقدها الشاطبي في موافقاته حول تأخر رتبة السنّة عن الكتاب الكريم وذلك في مبحث السنّة من كتاب الأدلة الشرعية.

ظهور الإسناد باعتباره منهجاً لإزالة الشك عن المرويَّات بدأ بعد سنة ١٤٠ هجريةً
 وحدد جمهرتهم نهاية القرن الثاني الهجري بداية للعمل بمنهج الإسناد، وذلك يعني أنَّ المرويَّات
 التي جمعت والرواة الذين رووا حتى سنة ١٤٠ هـ لم تَجْر لهم عمليَّاتُ فحْصٍ وجرحٍ وتعديلٍ.
 وكان الناس - في تلك المرحلة - إذا نقدوا ربما ينقدون المتون فقط نقدًا بسيطاً يعتمد على أن
 لا يكون المتن مخالفاً لمتن آخر في الموضوع؛ أخرجته ثقات أو عدد أكبر من العدد الذي روى
 متناً آخر. وحينما بدأ المحدثون يُسندون كان فُصَارَى جَهْدِ الْمُحَدِّثِ أن يُسندَ إلى شخص
 يعرفه لَقِيَهُ أو قرأ عليه أو سمع منه، ثم يترك لذلك الشخص مُهَمَّةَ تَرْكِيَةِ مَنْ رَوَى عنه وهكذا،
 لقد كان الإسناد عند أهله طَرِيقَةً مُبْتَكِرَةً لإزالة الشك الذي يمكن أن يحيط بنسبة الأخبار
 إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، أمَّا القرآن المجيد فلم يكن الناس فيه بحاجة إلى
 إسناد؛ لأنَّ القرآن يعتمد في حُجِّيَّتِهِ على نَظْمِهِ وأسلوبه وتأثيره وتحديه وإعجازه واتصاله
 بفطرة الناس وانبهار الناس به، فهو ليس بحاجة إلى ما يسنده فالله - تبارك وتعالى - يذكر
 بصيغة أقرب إلى الاستغراب من هؤلاء الذين لا يتأثرون بالقرآن المجيد فيقول: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ
 بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ (المرسلات: ٥٠) إذ لا حديث قد فُصِّل على علم الله ولا كتاب قد تنزل
 بعلمه واشتمل على كل تلك الآيات البَيِّنَاتِ المُبَيِّنَاتِ بالحق نزل وبالصدق جاء ﴿تِلْكَ
 آيَاتُ اللَّهِ تَنْزَلُهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾ *وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ
 أَثِيمٍ* يَسْمَعُ آيَاتِ اللَّهِ تُتْلَى عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿
 (الجاثية: ٦-٨)، فإذا المنطلق مع القرآن مُنْطَلَقُ إِيْمَانٍ أو عدم إيمان، أمَّا الحديث فلأنَّه ينطلق
 الناس في النظر إليه من منطلق الشك في النسبة إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -
 فهو بحاجة إلى ما يُسندُهُ وَيُقَوِّيه ويدفع الشك عن نسبته ويوجد قدرًا من الثقة به قد تبلغ
 غَلْبَةَ الظن بصدقه في أحسن الأحوال؛ لأنَّ الخبر قبل أن تتأكد نسبته إلى رسول الله - صلى
 الله عليه وآله وسلم - ويغلب على الظن أنه قاله أو فعله يبقى محتملاً للصدق والكذب،
 والإسناد - كما ذكرنا - الوسائط التي لا بد منها لبلوغ غلبة الظن فيه وما أصعبها من

وسائط، فلم يكن أحد من هؤلاء يهتم بغير الراوي الأول وكأهم يعتمد بعضهم على البعض في تزكية رجالهم ورواتهم. ومن هنا برزت تساهلات في الرواية بعد القرن الثاني منها توثيق الرواة بالسبر أي أن تسبر مرويات راو معين فإن وجد أنها صحيحة في وقت ما حُكم على الراوي بأنه ثقة، فإذا جاء بعد ذلك بروايات أخرى قد تكون موضوعة أو معلولة فقد يقبلها الموثق بناء على ما سبر من أحاديث الرجل أو أحاديث الراوي^(١٠٤)، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أشار بعضهم إلى أن الناس بدأوا يُسندون مروياتهم أو بعضها بعد الفتنة. والفتنة قد اختلف في تفسيرها أهَي فِتْنَةٌ استشهد سيدنا عثمان أو هي فتنة الانشغال بالأحاديث أو فتنة استباحة المدينة، أو فتنة خلق القرآن أو فتنة الإرجاء؛ وقد كثرت الفتن وإن بدأت بكسر الباب بين الأمة وبينها باغتيال سيدنا عمر - رضي الله عنه - . فقد روى السيد الإمام أبو طالب في أماليه، والحافظ المحدّث أبو عيسى الترمذي في جامعه من حديث الحارث بن عبد الله الهمداني صاحب علي قال: "مررت في المسجد، فإذا الناس يخوضون في الأحاديث، فدخلت على علي فأخبرته فقال: أَوْ قَدْ فَعَلُوهَا؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وآله وسلم- يقول: أَلَا إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ أَي فِتْنَةُ الْحَدِيثِ «لِمَاذَا فَسَرَهَا بِذَلِكَ فَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْعَرَفِ السَّائِدِ -آنذاك- أَنْ يَعْبُرَ عَمَّا قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ بِالْأَحَادِيثِ»، قُلْتُ: فَمَا الْمَخْرُجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ نَبَأٌ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَبْرٌ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمٌ مَا بَيْنَكُمْ. هُوَ الْفِصْلُ لَيْسَ بِالْهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ فَصَمَهُ اللَّهُ، وَمَنْ ابْتَغَى الْهُدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللَّهُ، وَهُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينِ، وَهُوَ الذِّكْرُ الْحَكِيمِ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمِ، وَهُوَ الَّذِي لَا تَزِيغُ بِهِ الْأَهْوَاءُ وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الْأَلْسِنَةُ وَلَا يَشْبَعُ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ، وَلَا يَخْلُقُ عَلَى كَثْرَةِ الرَّدِّ، وَلَا تَنْقُضِي عَجَائِبَهُ. هُوَ الَّذِي لَمْ تَنْتَهُ الْجَنُّ إِذْ سَمِعْتَهُ حَتَّى قَالُوا: إِنَّا سَمِعْنَا قِرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ، فَآمَنَّا بِهِ. مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ هُدِيَ إِلَى

^{١٠٤} راجع: اليماني، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العنيمي. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. تحقيق مجد ناصر الدين الألباني.

صراط مستقيم^(١٠٥). انتهى هذا الحديث الجليل. وقد رواه السيد الإمام أبو طالب في أماليه بسند آخر من حديث معاذ بن جبل - رضي الله عنه - عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بنحوه^(١٠٦). ورواه أبو السعادات ابن الأثير في جامع الأصول من طريق ثالثة، من حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -^(١٠٧). قال: ولم يزل العلماء يتداولونه، فهو مع شُهْرَتِهِ في شَرْطِ

^{١٠٥} أخرجه الترمذي في جامعه: (١٧٢/٥) وفي الطبقات التي رقت فيها الأحاديث رقمه (٢٩٠٨) في باب «فضل القرآن» وقد استدلل به صاحب «إيثار الحق...» في كتابه «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان» بيروت: دار الكتب العلمية، ص ١٥.

^{١٠٦} الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ، ج ٧/ ٣٤٢، حديث رقم (١١٦٦٤).

^{١٠٧} والمروي بطريق عمر تجده في «جامع الأصول» لابن الأثير: الحديث (رقم ٦٢٣٢)، لكنّه ورد فيه عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- وقال المحقق السيد عبد القادر الأرنؤوط معلقاً: "كذا في الأصل - أي: عن عبد الله بن عمر، وفي المطبوع: عمر بن الخطاب" ولم يرجح. وفيه اختلاف يسير عن رواية الإمام أبي طالب والترمذي، حيث جاء في هذه الرواية قول ابن عمر: "... نزل جبريل -عليه السلام- على عهد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فأخبره: أنّها ستكون فتن، قال -أي: رسول الله لجبريل-: فما المخرج منها يا جبريل؟ قال: كتاب الله... إلخ. وقد أخرجه رزين وذكره ابن كثير في فضائل القرآن بمعناه عقب حديث الحارث من حديث عبد الله بن مسعود، وقال -أي: ابن كثير-: رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه «فضائل القرآن» وقال: هذا غريب من هذا الوجه".

وفي سنن الدارمي أورد الحديث في (٥٢٣/٢ برقم ٣٣١٥) عن عبد الله وبدأه بقوله: "إنّ هذا القرآن مأدبة الله فلتعلموا من مأدبته ما استطعتم... وختمه بقوله: "فانلوه فإنّ الله يأجركم على تلاوته...". وأما باللفظ الذي معنا فقد أوردته الدارمي في الحديث رقم (٣٣٣١) و (٣٣٣٢). وقد علق المحققان عليه بقولهما: "رواه الترمذي في كتاب فضائل القرآن، باب ١٤ ما جاء في فضل القرآن، حديث رقم (٢٩٠٦) (١٧٢/٥-١٧٣). وأحمد في المسند (٩١/١)، وأبو داود الطاليسي وأبو بكر الأنباري في كتاب «الرد» له عن الحارث عن علي". كما في التذكرة للقرطبي ص ٤٨ بتحقيقي. قال ابن كثير في فضائل القرآن ص ١١-١٢: "لم ينفرد بروايته حمزة بن حبيب الزيات، بل قد رواه مجّد بن إسحاق، عن مجّد بن كعب القرظي، عن الحارث الأعور، فبرئ حمزة من عهدته، على أنّه وإن كان ضعيف الحديث، فإنّه إمام في القراءة. والحديث مشهور من رواية الحارث الأعور، وقد تكلموا فيه، بل قد كذبه بعضهم من جهة رأيه واعتقاده أي: لا من جهة روايته وصدقه، أمّا أنّه تعمد الكذب في الحديث فلا، والله أعلم. وقصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه -، وقد وهم بعضهم في رفعه، وهو كلام حسن صحيح، على أنّه قد روي له شاهد عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - "١.هـ. والآية رقم ٢ من سورة الجن.

قلت: وفي بعض الشروح حددت الفتنة ب«فتنة الحديث أو الأحاديث» أي بأثما الافتتان برواية «الأحاديث» أو «السنن» عن تلاوة القرآن المجيد ودوام الرجوع إليه، وبعضهم حملها على الأحاديث والأخبار مطلقاً، ففي كل ذلك انشغال عن القرآن وقد يستفيد القائلون بذلك بأحاديث النهي عن كتابة السنن والتأكيد على عدم الانشغال بغير القرآن أو أنّها فتنة الاجتزاء على وضع الأحاديث حين صارت بعض الفرق تبحث في القرآن لا لتتهدي به، بل لتأخذ منه شواهد تستنصر بها على مخالفيها، أو لتحكم عليها بالتشابه أو الإجمال أو

أهل الحديث مُتَلَقَّى بالقبول عند علماء الأصول، فصار صحيح المعنى في مقتضى الإجماع والمنقول والمعقول. أو فتنة خلق القرآن أو فتنة الإرجاء.

وهكذا وجدنا أنفسنا في مرحلة من المراحل بين مجموعة هائلة من المرويَّات والأخبار والآثار. يقول الخطيب البغدادي ناقدًا لأهل الحديث في زمانه، وَمَعْلُوم أَنَّهُ قَدْ تَوَفَّى سَنَةَ (٤٦٣ هجرًا). وَيَعُدُّهُ عُلَمَاءَ الْحَدِيثِ آخِرَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَوْ أَوَّلَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ: "... وقد استفرغت طائفةً من أهل زماننا وَسَعَهَا فِي كُتُبِ الْأَحَادِيثِ وَالْمُتَابَرَةِ عَلَى جَمْعِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْلُكُوا مَسَلَكَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَيَنْظُرُوا نَظَرَ السَّلَفِ الْمَاضِينَ فِي حَالِ الرَّوَايِ وَالْمَرْوِيِّ وَتَمْيِيزِ سَبِيلِ الْمَرْذُولِ وَالْمُرْضِيِّ، وَاسْتِنْبَاطِ السَّنَنِ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَإِثَارَةِ الْمُسْتَوْدَعِ فِيهَا مِنْ الْفَقْهِ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، بَلْ فَتَنَعُوا مِنَ الْحَدِيثِ بِاسْمِهِ وَاقْتَصَرُوا عَلَى كِتَابِهِ فِي الصَّحْفِ وَرَسْمِهِ، فَهَمُّ أَعْمَارٌ وَحَمَلَةٌ أَسْفَارٌ قَدْ تَحْمَلُوا الْمَشَاقَّ الشَّدِيدَةَ وَسَافَرُوا إِلَى الْبَلَدِ الْبَعِيدَةِ وَهَانَ عَلَيْهِمُ الدَّأْبُ وَالْكَالَالُ وَاسْتَوَطُّوا مَرْكَبَ الْحِلِّ وَالْإِرْتِحَالِ وَبَدَلُوا الْأَنْفُسَ وَالْأَمْوَالَ وَرَكَبُوا الْمَخَافَافَ

النسخ إذا كان فيها ما ينصر مذهب مخالفيها، وكذلك الحال مع ما يروى عن رسول الله ﷺ - وحين لا يجدون فيها ما يريدون يعتمدون إلى الوضع والاختلاف، فكانت تلك فتنة من أخطر الفتن. أخبرنا أبو طالب محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بكر قال: "نا الحاكم أبو حامد أحمد بن الحسين بن علي الهمداني قال: نا أحمد بن محمد بن عمر بن بسطام قال: نا أحمد بن سيار قال أنا النصر بن عبد الله المدني من مدينة الداخلة أبو عبد الله الأصم، قال: ثنا إسماعيل بن زكريا عن عاصم عن ابن سيرين قال: "كان في الزمن الأول الناس لا يسألون عن الإسناد حتى وقعت الفتنة، فلما وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد ليحدث بحديث أهل السنة ويترك حديث أهل البدعة". راجع: النووي، محيي الدين يحيى. صحيح مسلم بشرح الإمام النووي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت، ج ١/٨٤. و الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن . المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. تحقيق محمد عجاج الخطيب. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤هـ، ط ٣، ص ٢٠٨-٢٠٩. الخطيب البغدادي. الكفاية. تحقيق أحمد عمر هاشم. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م. ط ٢، ص ١٥٠.

وأرى في هذا: "أنَّ الفرق كبير بين انشغال بأحاديث نبويَّة مرفوعة صحيحة تأتي على سبيل التأويل والتفعيل لآيات القرآن الكريم في الواقع خلافاً لآثار وأخبار ليست كذلك، وبين مطلق الحديث، وفرق كبير بين انشغال لطلب بيان والانشغال بما على سبيل الاستعاضة عن القرآن، والاكْتفاء بما بحجَّة اشتمالها أو تضمينها للقرآن أو بأية حجة أخرى.

وعلى هذا فالمعنى الوارد في هذا الحديث أو الأثر معنى صحيح يشهد له صريح الكتاب وصحيح السنة. والله أعلم". وراجع للاستفادة: الحضري، محمد. تاريخ التشريع الإسلامي. دار الفكر، ١٣٧٨هـ / ١٩٦٧م، ط ٨.

والأهوال... طلبًا لما علا من الإسناد لا يريدون شيئًا سواه ولا يتبعون إلا إياه، يحملون عمن لا تثبت عدالته ويأخذون ممن لا تجوز أمانته، ويرون عمن لا يعرفون صحة حديثه ولا يتيقن ثبوت مسموعه، ويحتجون بمن لا يحسن قراءة صحيفته ولا يقوم بشيء من شرائط الرواية ولا يفرق بين السماع والإجازة ولا يميّز بين المسند والمرسل والمقطوع والمتصل ولا يحفظ اسم شيخه الذي حدثه حتى يستثبته من غيره، ويكتبون عن الفاسق في فعله المذموم في مذهبه وعن المُبتدِعِ في دينه المَقْطُوعِ بِفَسَادِ اعْتِقَادِهِ، وَيَرُونَ ذلك جائزًا والعمل بروايته واجبًا إذا كان السماع ثابتًا والإسناد متقدمًا عاليًا... واختلفت عليهم الأسانيد فلم يضبطوها إن تعاطى أحدهم رواية حديث فمن صحف ابْتِاعَهَا كُوفِيٌّ مُؤَوَّنَةٌ جمعها من غير سماع لها ولا معرفة بحال ناقلها، إِنَّ حَفْظَ شَيْئًا حَلَطَ الْعَثَّ بالسمن والْحَقَّ الصحيح بالسَّقِيمِ وإن قلب عليه إسناد خبر أو سؤال عن علة تتعلق بأثر تحيّر واختلط وعبث بلحيته وامتخط تَوْرِيَةً عن مَسْتُورٍ جَهَالَتُهُ فهو كالحمار في طَحُونَتِهِ... " (١٠٨). كان الخطيب -رحمه الله- يحاول أن ينتصف لأهل الحديث وينقد بعضهم ويبيّن شيئًا من أسباب اجترأ الناقدون من أهل الرأي لهم، لكنّه يصور لنا الأزمة في محيط الفريقين فريق الرأي وفريق الحديث.

أجيال التقليد:

ولما استقرت المذاهب الفقهيّة في العهد الرابع من عهود الفقه وركدت حالة الاجتهاد المطلق، وعكف المقلدون على مذاهب الأئمة، والكتابة في مناقبهم، والعمل على ضم الناس إليهم، كُلتُ إلى مَذْهَبِهِ وإمامه. وجعل بعضهم أقوال أولئك الأئمة مثل نصوص الشارع يدخلها التعارض والترجيح والنسخ وما إليها. وهكذا كانت البداية بأن انشغل الكثيرون بالسنن عن القرآن المجيد بِحُجَّةِ اشتمالها عليه وارتباطها به، ثم جعلوا من السنن

^{١٠٨} راجع: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر. الكفاية في علم الرواية. تحقيق أحمد عمر هاشم. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م. ط٢، في المقدمة.

شواهد لأقوال أئمة الفقه، وانتهوا للانشغال بفقهاء الأئمة عن السنن، وصاروا يتداولون أقوال الأئمة ويفرعون عليها حتى بدا وكأنَّ الشريعة هي أقوال هؤلاء الأئمة، بحيث سوغ الكرخي الحنفي لنفسه في أصوله أن يقول: "الأصل أن كل آية تخالف قول أصحابنا فإنَّها تحمل على النسخ أو على الترجيح و الأولى أن تحمل على التأويل من جهة التوفيق"^(١٠٩)!! مهما يقال في تأويل ذلك أو التخفيف منه فإنَّه قول جريء يدل على أنَّ التعصُّب للمذاهب قد بلغ مستوى مَرَضِيًّا بحيث صار الأصل تابعًا للفرع، بل محكومًا به. وحين توقف الاجتهاد في الفقه أو الأصول، أو فترت الهمم وركدت عن متابعته في ذات المستوى الذي كان عليه في القرن الثاني، فَتَرَّتْ هِمَمُ المحدثين أيضًا عن مواصلة المسيرة فإذا بمنهجية الإسناد بالرغم مما يمكن أن يقال عنها تتوقف ويصح الاعتماد على منهج الكتب ورواية الكتب بالوَجَادَةِ أو بالإجازة وأحيانًا بالقراءة على الشيخ إلى غير ذلك.

ولا ننسى دور العوامل السياسيَّة التي كانت وراء تضخم التراث الروائي؛ فمما لا يمكن إنكاره أنَّ هناك أحاديث قد تم وضعها في إطار الصراعات السياسيَّة والتنازع على الشرعيَّة؛ ومنها الصراعات الشعبيَّة بين العرب وغيرهم فتلك أمور أخذت ما أخذته من جهود المَعْنِيَّين في الصراع وتعزيز المواقف بالمرويَّات والأخبار؛ حيث إنَّ من غير الممكن أن تجد مثل تلك النزاعات في القرآن الكريم ما يعززها أو يسندها فلجأت إلى المرويَّات والأخبار يضعها البعض ويروجها آخرون في فضائل المدن أو القبائل أو الشعوب أو أئمة أو علماء، وكتلك التي وضعت في الإمام الشافعي والإمام أبي حنيفة وفي الخوارج وفي القدرية ومن إليهم، وهذا جانب كان وما يزال من الجوانب المؤثرة في عمليَّات الترويج لأخبار ومرويَّات ورواة وفقهاء مُعَيَّنِينَ ومذاهب وفِرَقٍ، وهو جانب يستحق التفاتًا حسنًا من النقاد لتمييز تلك الروايَّات، ومعرفة صحيحها من سقيمها وتنبه الناس إلى ما فيها والناظر في أصول الفقه

^{١٠٩} البزدوي، علي بن مُجَدِّد. أصول البزدوي - كنز الوصول إلى معرفة الأصول، ويليهِ أصول الكرخي. كراتشي: د.ت. ص ٣٧٣.

والتطورات التي مرت الأدلة بها يستطيع أن يتبين آثار الصراع السياسي في عمليات الوضع وتبني أو رفض كثير من المرويّات.

لا فضل للرواية على القرآن الكريم

إنَّ القرآنَ المجيدَ مَيَّرَهُ اللهُ -تبارك وتعالى- في نَظْمِهِ وأُسْلُوبِهِ ووَحْدَتِهِ البِنَائِيَّةِ وعاداته ولسانه، وما اشتمل عليه وتفصيله على علمه -سبحانه- وتيسيره للذكر وتأثيره، وتحديّ الإنس والجن أن يأتوا بسورة من مثله فعجزوا مع توافر الدواعي، وكثير الدوافع، ومضّ التحدي، ونزهه -جلّ شأنه- عن الريب والاختلاف والتناقض في أي مستوى من المستويات فهو قطعيّ في ثبوت كل كلمة من كلماته، فكما أحكم الله -سبحانه- مَوَاقِعَ النجومِ أَحْكَمَ آيَاتِ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ، فهو: ﴿كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (هود: ١). وصحته لم تكن مَنُوطَةً بِرِوَايَةٍ أَحَدٍ وَلَا تَأْتِيهَا لَهَا فِيهِ، ولم يتوقف وما ينبغي له أن يتوقف على الرواية أيّاً كان مستواها، وَالْقَطْعُ بِهِ قَائِمٌ عَلَى أَنَّهُ كَلَامُ اللهِ -تعالى- لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وقد شرف الله -عز وجل- نبيّه -صلى الله عليه وآله وسلّم- بتلقيه عن جبريل، وأمره بتلاوته على الناس وجعل القلوب تهفُو إلى حفظه وتلاوته وترتيبه وتعليمه وتداوله في الصدور وفي السطور. كما أمر الله -سبحانه- أبا الأنبياء إبراهيم -عليه السلام- بعد الفراغ من بناء أول بيت وُضِعَ للناس أن يؤذن في الناس بالحج ليأتي الناس إليه من كل فجٍّ عميقٍ، وما يبلغ صوت رجل من مثل إبراهيم؛ ولكنّها إرادة الله -تعالى-: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ (الحج: ٢٧)، فالله -تعالى- غني عن العالمين وقد أوصل نداء إبراهيم إلى كل زاوية من زوايا الأرض وإلى كل ركن من أركانها، وكذلك القرآن الكريم أمر رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلّم- بتلاوته على الناس والله -تبارك وتعالى- تولى جمعة وقرآنه وبيانه وإيصاله إلى الناس، وجعل القلوب والدواعي والدوافع تهفو إلى تلاوته والاستماع إليه وحفظه ومعرفة معانيه لأنّه كلامه ونداؤه وخطابه -جلّ شأنه- وهم المفتقرون إليه، فالقرآن العظيم كلام الله -تعالى- لا يخضع وصوله إلى الناس إلى رواية البشر، بل إلى خلق الدوافع لدى البشر لمعرفة. لكنّ بعض أهل الحديث أرادوا أن يرفعوا من شأن الرواية ويعززوا من منهاجها فأكدوا على أنّ القرآن

أَيْضًا مَرْوِيٌّ لِيَمْرُرُوا مِنْ خِلَالِ ذَلِكَ مَا عَرَفَ فِيمَا بَعْدَ بِالْقِرَاءَاتِ وَعِلْمَ الْقِرَاءَاتِ لِأَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ هِيَ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ تَعْتَمِدَ عَلَى الرَّوَايَةِ وَتَتَوَقَّفَ عَلَيْهَا عَلَى أَنَّ لَنَا مِنَ الْقِرَاءَاتِ هَذِهِ مَوْقِفًا نَعُدُّ فِيهِ رِسَالَةً خَاصَّةً مَفَادُهَا أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ أَدْنَى رَسُوْلِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - بَعْضُهَا لِأَوْلَادِكَ الَّذِينَ لَمْ تَكُنْ أَلَسِنْتُهُمْ لِيِنَّهُ طَرِيْقَةً بِالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ كَأَوْلَادِكَ الَّذِينَ لَا يَسْتَطِيعُونَ نُطْقَ الضَّادِ فَيَسْتَبَدِّلُونَهَا بِالزَّيِّ أَوْ السَّيْنِ أَوْ لَا يَنْطِقُونَ الْحَاءَ فَيَسْتَبَدِّلُونَهَا بِالْعَيْنِ أَوْ الْهَاءِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا وَرَدَ وَكَانَ الْمَفْرُوضُ أَنَّ هَذِهِ الرَّخِصَةَ النَّبَوِيَّةَ تَنْتَهِي بِوَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - بَعْدَ الْعَرَضَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ اللَّتَيْنِ سَبَقْنَا وَفَاتَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - بِأَيَّامٍ، وَتَتَأَكَّدُ عَمَلِيَّةٌ وَجُوبُ التَّوَقُّفِ عَنِ الْأَخْذِ بِهَذِهِ الرَّخِصَةِ بَعْدَ أَنْ جَمَعَ عَثْمَانُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الْقُرْآنَ فِي الْمَصْحَفِ الْإِمَامِ وَنَالَ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ كُلِّهَا، وَلَمْ يَرِدْ أَيُّ شَيْءٍ عَنِ أَنْ سَيِّدَنَا عَثْمَانَ وَالَّذِينَ تَعَاوَنُوا مَعَهُ فِي جَمْعِ الْقُرْآنِ ذَكَرُوا لَنَا آيَةً كَلِمَةً مِنْ كَلِمَاتِهِ قَرَأَتْ بَعْدَ قِرَاءَاتِهِ، فَالْعُودَةُ لِهَذِهِ الرَّخِصَةِ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وَبَعْدَ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى الْمَصْحَفِ الْإِمَامِ وَعِظْمَانِ الْأُمَّةِ لَهُ أَمْرٌ فِي غَايَةِ الْغَرَابَةِ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَحْدِثَ، لَكِنَّ هُنَاكَ مِنْ عِزِّ الْأَمْرِ بَعْضَ أَحَادِيثَ وَمَرْوِيَّاتٍ هِيَ الْأُخْرَى تَحْتَاجُ إِلَى مَرَاجَعَةٍ فِي أَسَانِيدِهَا وَمَتُونِهَا، وَمِنْهَا حَدِيثُ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ. وَنَحْنُ نَتَّوَكَّدُ أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فِي غَيْبِ عَنِ الثَّبُوتِ بِالرَّوَايَةِ وَنُزْهِهَهُ عَنِ تِلْكَ الْقِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ وَعَبَّرَ الشَّاذَّةَ الَّتِي نُسِبَتْ إِلَيْهِ. وَقَدْ تَوَصَّلْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى مِثْلِ مَا تَوَصَّلْنَا إِلَيْهِ فِي مَوْقِفِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنَ النَّسْخِ بِشَكْلِ يَنْفِي خِضُوعَهُ لِهَذِهِ التَّهْمَةِ تُهْمَةِ النَّسْخِ مِنَ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ نَفْسِهِ، وَلَعَلَّ اللَّهُ يُوَفِّقُنَا لِنَشْرَ مَا تَوَصَّلْنَا إِلَيْهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الْخَطِيرِ مِنْ مَرَاجَعَاتِنَا لِلتَّرَاثِ فِي وَقْتٍ قَرِيبٍ، فَالْقُرْآنُ قَطْعِي الثَّبُوتِ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ وَحَرْفٍ وَرَدَّ فِيهِ وَلَا يَعْتَمِدُ فِي ثَبُوتِهِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - الَّذِي أَمَرَ رَسُولَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - أَنْ لَا يَعْجَلَ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقْضَى إِلَيْهِ وَحْيَهُ رَغْبَةً فِي حِفْظِهِ وَخَوْفًا مِنْهُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - مِنْ تَقَلُّتِ شَيْءٍ مِنْهُ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (طه: ١١٤)، وَقَالَ - جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (القيامة: ١٦-١٩).

فكل ما يتعلق بالقرآن شأن إلهي ولو اعتمد القرآن على الرواية مثل اعتماد المرويّات والأخبار لما أمكن أن يتحدى الله به الإنس والجن ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ (الإسراء: ٨٨)، فالقرآن المجيد فوق الرواية وفوق المناهج البشريّة في حفظ النصوص، ومن الخطأ إخضاعه لمثل ما يخضع له أي خطاب آخر؛ ولذلك فإنّ من المستهجن أن يقول البعض بأنّ البخاري أصح الكتب بعد كتاب الله؛ إذ إنّ البخاري يمكن أن يفاضل بينه وبين ما يماثله مثل صحيح مسلم فيقال البخاري أصح من مسلم أو من مسند أحمد أو من غيرهما أو من موطأ مالك، لكن أن تكون المفاضلة مع كتاب الله فهو أمر فيه جُرْأَةٌ على القرآن المجيد ما كان يُتَوَقَّعُ من ذي علم أن يَقَعَ بمثله، فَكِتَابُ اللَّهِ لَا نَظِيرَ لَهُ وَلَا مِثْلَ لَهُ وَلَا يُسَامِتُهُ أَوْ يُوَارِيهِ أَوْ يُقَارِبُهُ أَوْ يُقَارِنُ بِهِ أَوْ يُقَاسُ إِلَيْهِ شَيْءٌ أَوْ كِتَابٌ وَهُوَ صَدَقَ كُلُّهُ وَحَقَّ كُلُّهُ وَقَطَعِي كُلُّهُ وَثَابِتُ كُلُّهُ.

ولكنّ تحول أهل الحديث إلى حزب بكل ما تعني الكلمة من معان يواجه حزب أهل الرأي أيضًا بكل ما تحمل الكلمة من معان، وطرح قضية العلاقة الوثيقة بين كتاب الله وسنة رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم- في ظل التجاذب بينهما حَوْثًا لساحة معركة يَتَرَاشَقُ الْحِزْبَانِ فَتَبَّتِي حِزْبُ أَهْلِ الْحَدِيثِ مَرْوِيَّاتٍ تَحْتَاجُ إِلَى مَرَاجَعَةٍ دَقِيقَةٍ فِي أَسَانِيدِهَا وَمَتَوْنِهَا لِتُؤَكِّدَ أَنَّ عَرَضَ الْحَدِيثِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ مَطْلَبُ الزنادقة والمنافقين والفُسَّاقِ وَمِنْ إِلَيْهِمْ وَلَيْسَ مَطْلَبُ أَوْلِيَاءِ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَرِيدُونَ أَنْ يَصَدِّقَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ وَيَهَيِّمَ عَلَى كُلِّ مَا يَنْسَبُ إِلَى دِينِ اللَّهِ -جَلَّ شَأْنُهُ- وَهَكَذَا شَاءَ الْجِدَالُ وَالسِّجَالُ فَوُضِعَتِ الْفَوَارِقُ بَيْنَ كِتَابِ اللَّهِ وَبَيْنَ تَأْوِيلِهِ وَتَفْعِيلِهِ فِي سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- بَعْدَ أَنْ كَانَ فِي جِيلِ التَّلْقِي يَسِيرَانِ جَنبًا إِلَى جَنبٍ فِي إِطَارِ تَكَامُلِي كَأَيِّ تَكَامُلٍ يَجْرِي بَيْنَ مَا عَرَفْتَهُ الْبَشَرِيَّةُ بِالنَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ. مِنْ هُنَا فَإِنَّا نَتَمَنَّى عَلَى الْأُمَّةِ وَنَأْمُلُ فِي أَهْلِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِ الرَّأْيِ وَقَدْ زَالَتْ أَسْبَابُ الْانْقِسَامِ؛ فَلَمْ يَعُدْ لَدِينَا أَهْلُ حَدِيثٍ يُسْنِدُونَ فِي زَمَانِنَا هَذَا بَلْ هُمْ مُقَلِّدُونَ

تقليدًا كاملاً في التوثيق والتضعيف وألفاظ التصحيح والتضعيف وألفاظ الجرح والتعديل، فهم لا يختلفون عن مُقلِّدِ المذاهب ولكن هذه مذاهب في الأسانيد والمتون أو مذاهب في الدراية والرواية وتلك مذاهب في الأصول والفقه، كما لم يُعدْ هناك أهلُ رأي يرفضون بعض الأحاديث -أقول- نتمى على أُمَّتِنَا أَنْ تَسْتَعِيدَ الْعَلَاقَةَ الَّتِي كَانَتْ فِي جِيلِ التَّلْقِي إِلَى سَابِقِ عَهْدِهَا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- فَالْكِتَابُ يُتْلَى وَيُعَلَّمُ وَتُرَكَّى الْأُمَّةُ بِهِ وَالْمَرْوِيَّاتُ الصَّحِيحَةُ الثَّابِتَةُ الَّتِي لَهَا أُصُولٌ فِي الْكِتَابِ تَكُونُ تَأْوِيلًا لِآيَاتِ الْكِتَابِ فِي الْوَقَائِعِ وَتَفْعِيلًا لَهَا وَتَطْبِيقًا عَمَلِيًّا فِيهَا وَمِنْهَاجًا لِلتَّاسِي بِرَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- فِي اتِّبَاعِ الْقُرْآنِ، وَبِذَلِكَ يَجْتَمِعُ كَلِمَةُ الْأُمَّةِ مَرَّةً أُخْرَى كَمَا كَانَتْ مَجْتَمِعَةً فِي جِيلِ التَّلْقِي عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَعَلَى هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- وَتَزُولُ تِلْكَ الصَّرَاعَاتُ وَتُخْرَجُ السُّنَنُ وَالْمَرْوِيَّاتُ مِنْ دَائِرَةِ تَرَاجُمِ الطَّوَائِفِ وَالْفِرَقِ وَالْمَذَاهِبِ وَالْأَحْزَابِ بِهَا عَلَى دَائِرَةِ التَّفْعِيلِ وَالتَّطْبِيقِ الْعَمَلِيِّ لِكَلِمَاتِ الْكِتَابِ وَقَوَاعِدِهِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ، فَتَكُونُ السُّنَّةُ مِنْهَجَ الْإِتِّبَاعِ وَالتَّأْوِيلِ وَالتَّفْعِيلِ لَا تَزِيدُ عَلَى الْقُرْآنِ وَلَا تَنْقُصُ مِنْهُ وَلَا تَنْسَخُهُ وَلَا تَخْصِمُهُ وَلَا تَنْسَبُ إِلَيْهِ إِهْمَامًا أَوْ إِجْمَالًا، بَلْ تَتَضَافَرُ مَعَهُ فَالْقُرْآنُ يَأْمُرُ وَيَنْهَى وَيَحْكُمُ وَيُنْشِئُ وَيَكْشِفُ، وَالسُّنَّةُ تَشْكَلُ مِنْهَجَ الْعَمَلِ بِآيَاتِ الْكِتَابِ وَمِنْهَجَ الْإِتِّبَاعِ وَمِنْهَجَ التَّاسِي بِرَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- فِي ذَلِكَ الْإِتِّبَاعِ وَالتَّطْبِيقِ فَتَشْرِقُ الْأَرْضُ -آنَذَاكَ- بِنُورِ رِيحِهَا وَتَعْلُو كَلِمَةُ الْكِتَابِ وَهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- مِنْ جَدِيدٍ.

السياق التاريخي لتدوين السنة (الأحاديث):

إِنَّ فَهْمَ السِّياقِ التَّاريخِيِّ الَّذِي جرت فِيهِ عَمَلِيَّةُ تَدْوِينِ السَّنَةِ (الأحاديث) يُعِينُنَا عَلَى فَهْمِ الكَثِيرِ مِنَ العِللِ البِنْيَوِيَّةِ الَّتِي يَعاني مِنْها تُراثُنَا الرِوائي وَانعكاس ذلك على صياغة عقلية المسلم.

العرب أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَمْ يَسْبِقْ لَهَا أَنْ عرفت نبيًّا رَسولًا مِنْها قَبْلَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، وَعاش النَّبِيُّ ﷺ فِيهِمْ ثَلَاثَةَ وَعَشْرِينَ عَامًا يَتَنَزَّلُ الوحي عَلَيْهِ فيعيش كل من حوله في أجواء نفسية وعقلية عالية، حيث يشاهد آثار الوحي ويقرأ آياته ويحس بكل جوانحه وجوارحه بأنوار الوحي من حوله وهو يهبط ويرفع طيلة الأعوام الطويلة، وذلك الإلف والعادة تَحَوَّلًا إلى ما يشبه المُسَلَّمَةَ، ولذلك فَإِنَّ اضطراب رجل مثل عمر بن الخطاب ؓ بحيث ينفي وفاة النبي ﷺ ويبادر إلى القول بأنه غاب غياب موسى، أو ارتفع ارتفاع عيسى، لأنَّ أولئك الرسل سلفه وأصله الذي يقاس عليه. فبالرغم من الإيمان العميق بِبَشَرِيَّتِهِ -صلى الله عليه وآله وسلم- ولكن لم يكن سهلاً على أحد أن يصدق بسهولة وفاته -صلى الله عليه وآله وسلم- خاصة وقد خالط حُبَّهُ ﷺ القلوب والمشاعر والنفوس وكان حُبُّهُ أَهَمَّ مظهر من مظاهر الإيمان وأهم آية من آيات التَّأْسِي والاتباع فلا غرابة أن تجد ذلك الإنكار لوفاته يتحول إلى دافع يقود إلى تكوين طوائف ثلاثة:

فالطائفة الأولى: وَهُمْ السِّيَاسِيُّونَ الَّذِينَ حاولوا أن يُعَبِّروا عن تَشَبُّهِهِمْ فِي حُبِّهِمْ لَهُ -صلى الله عليه وآله وسلم- بأن تقوم خِلافةٌ لَهُ عَلَى مِنْهاجِ نُبُوَّتِهِ تَمَثَّلُ حُطَى النُّبُوَّةِ فِي كلِ تَصَرُّفٍ وَحِركةٍ وَسَكَنَةٍ، وبالتالي فَإِنَّها بذلك تجسد سيرته وسياساته وسنته لتشعر نفسها وتُشعر الآخرين بأنه -صلى الله عليه وآله وسلم- موجود بينهم لم يغب، وإذا غاب شخصه عن الأنظار فَإِنَّه لم يغب عن العقول والقلوب والألسنة والمجتمع والسياسات. ولعل خير مثال على ذلك ما فعله أبو بكر الصديق ؓ عندما واجه فوضى الردة التي حدثت عقب وفاة

النبي ﷺ بحسم وقوة لم تعهد منه من قبل بهذه الصورة؛ ليقطع الطريق على من يريد التفرقة بين فترة ما قبل وفاة النبي ﷺ وما بعدها من حيث طريقته في تنظيم المجتمع كله وسياساته الداخلية والخارجية، وأمضى الصديق كل ما فعله النبي ﷺ أو أوصى به وكأن شيئاً لم يكن.

وفريق آخر من السياسيين لم يقتصروا على ذلك فحسب؛ بل ضموا إليه ضرورة انتقال سلطاته إلى الأئمة من آل بيته وبالتالي فيكون الحضور النبوي في حياة الأمة أكثر تجسداً.

أما الطائفة الثانية: فهم أولئك المتصوفة والزهاد الذين رأوا أن تستمر النبوة في شكل ولاية، فالولي خليفة النبي ﷺ والولاية شكل آخر للنبوة، والمعجزة تستبدل بالكرامة، ويكون للزهد مصدران: الكتاب الكريم الذي لم يترك في طريق الروح وبنائها سبيلاً إلا أوضحه فزهد في الحلال ومنع الحرام وجاءت الحياة والممارسة النبوية لتقديم السبيل العملي لكيفية ممارسة الزهد والتصوف، وهؤلاء الزهاد كما كانوا يقبون في القرن الأول والثاني للهجرة مقابل نظام القراء تشبثوا بكثير من الممارسات النبوية وتداولوا مجموعة كبيرة من الأحاديث واعتبروا الحياة النبوية أقوى وأوضح في بيان طريق الزهد من القرآن. ولقد حاولوا من خلال حبهم لرسول الله ﷺ أن يجعلوه مجسداً بينهم لا يفارق حلقاتهم فتغنوا به في أشعارهم وفي نثرهم، وعبروا عن أحاسيسهم ومشاعرهم بأساليب مختلفة، وسوغوا لأنفسهم أن يضعوا على لسانه ﷺ دون تردد ما يرونه محققاً لأهدافهم وقد ينسبون له أقوالاً لا إسناد لها بحجة مكاشفته - صلى الله عليه وآله وسلم - لهم، وفسروا آيات من القرآن بما ينسجم وتصوراتهم فإذا قال تعالى: ﴿الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ* وَتَقْلَبُكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾ (الشعراء: ٢١٨-٢١٩) قالوا: نعم، إن الحقيقة المحمدية بيننا وتتقلب في حلقات ذكرنا وبعض هؤلاء الزهاد ربما اعتبروا الحقيقة المحمدية مما ينقل وقد تجل الحقيقة المحمدية في بعضهم عند بلوغهم درجة الفناء في

حبه ﷺ، وقد يتكلم الكلام وينسبه إليه على اعتبار اتحاده بـ الحقيقة المَحْمَدِيَّة فوضعوا من الأحاديث الشيء الكثير مضافاً إلى تلك الأحاديث التي صحت عنه عند أهل الحديث.

لقد صوروه ﷺ بالإنسان الكامل أو النموذج الأعلى للطبيعة الإنسانيَّة المتفوق على نموذج الطبيعة الناريَّة إبليس ونموذج الطبيعة الملائكيَّة جبريل، وأخذوا يفسرون حياة الصحابة ﷺ بطريقتهم، فالشيخان من بعده شيخا الزهاد. والقراء وأهل الصُّفَّة ما كانوا إلا النماذج الأولى لِلْمُنْقَطِعِينَ في عهده ﷺ وعهد الشيخين ﷺ، فَسَرُّوا ذلك - كُلهُ - تَفْسِيرًا صُوفِيًّا يتناسب واتجاهات التصوف والزهد في تلك المرحلة، ويمكن القول دون مبالغة: إنَّ التصوف قد أوجَدَ سَنَّةً وطريقة موازية لما عرف بالسَنَّة التشريعيَّة.

أما الطائفة الثالثة: فقد كانوا يتمثلون بمن عُرفوا فيما بعد بالعلماء سواءً أكانوا مُتَكَلِّمِينَ أو فقهاء أو أصوليين أو مُحَدِّثِينَ. وهؤلاء لم يكونوا يَقْلُونَ حرصًا عن الطائفتين الأُولَيَيْنِ، وعلى أيدي هذه الطائفة والتي سبقتها تغيَّر معنى السَنَّة، فلم يقف على اتباع القرآن وتطبيقه واقعًا في حياة الناس وبالتالي لا تطلب إلا عند ذلك؛ ولكنَّه تطور ليصبح كل كلمة ذكر أنَّها خرجت من فم الرسول ﷺ أو فعل صدر منه، ثم زادوا على ذلك كل قول أو فعل وقع من آخرين في حياته ولم ينكره واعتبروا أنَّ ذلك إقرارًا منه ﷺ واعترافًا من المعصوم بصحته فكأنَّه صدر منه بل حتى سكوت النبي وهُمُّه ضمها المحدثون إلى اهتماماتهم ووضعوا لها درجات ومستويات.

وهكذا أفنى هؤلاء العلماء أعمارهم في البحث والتنقيب عن كل كلمة تلفظ بها الرسول لتسجيلها، وكان بعض الصحابة الذين لم يقدر لهم أن يعايشوا رسول الله ﷺ ويصحبوه لفترات طويلة لِصِغَرِ سنهم أو لِجِدَاثَةِ إسلامهم لا يَقْنَعُونَ بما سمعوه منه أو رأوه، بل أخذوا يسألون غيرهم عن كل ما يتصل به ﷺ حتى في أخص خصائصه. وعندما تفرق الصحابة في الأمصار عكف المحدثون على السفر والرحلة في طلب الحديث لتمضي عمليَّة

الجمع والتسجيل للحديث؛ ونتيجة لذلك لم تعد «السنة» تطلب باعتبارها بياناً وتطبيقاً للقرآن، بل لقد أصبحت تُطلبُ لذاتها، لأنها من عند الرسول. ووُجِدَ تشريعٌ سُنِّيٌّ بِجَانِبِ التشريع القرآني فما لم يفعله الرسول تَبَيَّاناً للقرآن فإنه قام به قُرْبَى إلى الله، ومن هذه القربات ظهرت «سنن مؤكدة» أصبحت أقرب إلى الفروض بحيث تحدث الفقهاء عن جواز قتال من يدع ركعتي الفجر أو ركعة الوتر وهما من السنن المؤكدة.

وبهذه الصورة أصبحت السنة نوعاً من التَّفَنِينِ الدَّائِي الذي لا يُفْلِتُ صَغِيرَةً ولا كبيرة، ويفرض نفسه بحكم التَّأْسِي بالنبي ووجوب الطاعة له وأصبح الرسول ﷺ هو الوحيد بين البشر كافة الذي اعتبرت سَكَنَاتُهُ وحركاته، وأقواله وأفعاله - سواء أكانت بين خاصة أهله أو عامة الأمة - قانوناً يُطَبَّقُ وَيُتَّبَعُ بكل حب ودقة وتقدير سواء أكان بياناً للقرآن المجيد وتطبيقاً له، أم هو سنة مستقلة، وسواء اقترنت بما ينبهه إلى فعلها بصفة النبوة أم بالصفة البشرية.

وحيثما كانت جهود العلماء منصرفة إلى جمع السنن وتكريس سلطتها والجدال في بعض أنواعها جرى تداول واسع لروايات وأخبار وأحاديث تتعلق بحكم تدوين السنة.

المواقف المختلفة من عملية التدوين:

وسنبداً بتحديد موقف الرسول ﷺ نفسه من هذه العملية التي كانت لها آثارها الخطيرة في التعامل مع مفهوم السنة.

نظرة في الأحاديث الواردة في الكتابة:

أولاً: الأحاديث التي تفيد كراهة الكتابة^(١١٠):

- عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: "لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمححه"^(١١١).

- وقال أبو سعيد الخدري: "جهدنا بالنبي ﷺ أن يأذن لنا في الكتاب فأبى". وفي رواية عنه قال: "استأذنا النبي ﷺ في الكتابة فلم يأذن لنا"^(١١٢).

- عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث، فقال: "ما هذا الذي تكتبون؟ قلنا: أحاديث نسمعها منك. قال: كتاب غير كتاب الله! أتدرون ما أضل الأمم قبلكم إلا بما اكتبوا من الكتب مع كتاب الله ﷻ! قلنا: أنحدث عنك يا رسول الله؟ قال: حدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عني مُتَعَمِّدًا فليتبوأ مقعده من النار، قال أبو هريرة: فجمعناها في صعيد واحد فألقيناها في النار". هذا لفظ حديثي القَطِيعِي، والآخر بمعناه، إلا أنه قال فيه: "أكتب مع كتاب الله؟ أمحضوا كتاب الله وأخلصوه"^(١١٣).

^{١١٠} راجع: الذهبي، شمس الدين محمد بن عبد الله. تذكرة الحفاظ. الهند: ١٣٣٣هـ، ج ١.

^{١١١} رواه مسلم في صحيحه، في كتاب الزهد والرفائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم (٥٣٢٦).

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج ١/٦٣.

^{١١٢} الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العث. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ٣٢-٣٣.

- اليحصي، القاضي عياض بن موسى. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع. تحقيق السيد أحمد صقر. القاهرة: دار التراث، ١٣٧٩هـ/١٩٧٠م، ج ١/١٤٨-١٤٩.

- الخطيب، محمد عجاج. السنة قبل التدوين. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٦٣م. ص ٣٠٣ وما بعدها.

^{١١٣} انظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العث. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ٣٤. ولقد علق العث في الهامش أنه ورد هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري في حسن التنبه، ٩٣. وكذلك في: الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ، ج ١/٣٧٨، حديث رقم: (٦٧٢).

- عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: "بلغ رسول الله ﷺ أن ناسًا قد كتبوا حديثه، فصعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: ما هذه الكتب التي بلغني أنكم قد كتبتم؟ إنما أنا بشر، ومن كان عنده منها شيء فيات به، فجمعناها فأخرجت، فقلنا: يا رسول الله نتحدث عنك؟ قال: تحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليّ مُتَعَمِّدًا فليتبوأ مقعده من النار" (١١٤).

- حدثنا كثير بن زيد عن المطلب بن عبد الله بن حنطب قال: دخل زيد بن ثابت على معاوية فسأله عن حديث فأمر إنسانًا يكتبه، فقال له زيد: "إن رسول الله ﷺ أمرنا أن لا نكتب شيئًا من حديثه، فمحاها" (١١٥).

- حدثنا كههمس بن الحسن عن أبي نضرة قال: قلنا لأبي سعيد الخدري: "اكتبنا، قال: "لن نكتبكم، ولكن خذوا عنا كما أخذنا عن نبي الله ﷺ" (١١٦).

وقد تمسك أبو سعيد الخدري بحديث رسول الله ﷺ الذي رواه في النهي عن كتابة غير القرآن، وأبى أن يكتب أبا نضرة حين قال له هذا: "ألا تكتبنا فإننا لا نحفظ؟ قال أبو سعيد: لا، إنا لن نكتبكم، ولن نجعله قرآنًا، ولكن احفظوا عنا كما حفظنا نحن عن رسول الله ﷺ" (١١٧).

^{١١٤} انظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط٢، ص ٣٥ وما بعدها.

^{١١٥} انظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط٢، ص ٣٥.

^{١١٦} الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط٢، ص ٣٧.

^{١١٧} انظر: الدارمي، عبدالله بن عبد الرحمن أبو نُجْد. سنن الدارمي. ١/١٢٢، حديث رقم (٤٧١). المسند الجامع، حديث رقم: (٤٦٠١).

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط٢، ص ٣٦-٣٨.

- عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: لما اشتد بالنبي صلى الله عليه وسلم وجعه قال: "اثتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده قال عمر: إن النبي صلى الله عليه وسلم غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا. فاختلفوا، وكثر اللغط. قال: قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع" (١١٨).

ثانياً: الأحاديث التي تفيد إباحة الكتابة:

- قال عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه: كنت أكتب كل شيء أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم، أريد حفظه فنهتني قريش، وقالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فأوماً بأصبعه إلى فيه وقال: "أكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق" (١١٩).

- قال أبو هريرة رضي الله عنه: "ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب" (١٢٠).

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج ١ / ٦٤.

- الخطيب، محمد عجاج. السنة قبل التدوين. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٦٣م، ص ٣١٤.

١١٨ العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٨م، ج ١ / ٢١٨.

- صحيح مسلم، كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه.

- الزهري، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري. الطبقات الكبرى. تحقيق علي محمد عمر. القاهرة: مكتبة الخانجي، ج ٢ / ٣٦-٣٧.

- الخطيب، محمد عجاج. السنة قبل التدوين. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٦٣م، ص ٣٠٥.

١١٩ أخرجه الإمام أحمد في مسنده، ج ٢ / ١٦٢، حديث رقم: (٦٥١٠)، ص ١٩٢ حديث رقم: (٦٨٠٢)، وأبو داود في سننه، كتاب العلم: باب في كتاب العلم (٦٠/٤) خ ٣٦٤٦، والحاكم في المستدرک (١/١٠٤، ١٠٥) وصححه ووافقه الذهبي.

١٢٠ انظر: العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٨م، ج ١ / ٢١٧.

- الخطيب، محمد عجاج. السنة قبل التدوين. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٦٣م، ص ٣٠٤.

- رُوي عن رافع بن خديج أنه قال: "قلنا: يا رسول الله، إننا نسمع منك أشياء، أفنكتبها؟ قال: اكتبوا ولا حرج" (١٢١).

- رُوي عن أنس بن مالك أنه قال: قال رسول الله ﷺ "قيدوا العلم بالكتاب" (١٢٢).

- رُوي عن رسول الله ﷺ أنه كتب كتاب الصدقات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم وغيره (١٢٣). ألم يكن العرب أمة أمية لا تعرف القراءة ولا الكتابة ولا الحساب. فكيف يمكن تعليمهم كل هذه الحسابات ما لم تكتب؟ أليس رسول الله هو المعلم؟ أليس الكتابة هي إحدى الطرق الهامة في تثبيت المعلومات؟

- رُوي عن أبي هريرة أنه لما فتح الله على رسوله ﷺ مكة قام الرسول ﷺ وخطب في الناس؛ فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاة، فقال: يا رسول الله، اكتبوا لي، فقال:

^{١٢١} الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ٧٢-٧٣.

- الصنعاني، مُجدد بن إسماعيل الأمير الحسيني. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار. تحقيق مُجدد محي الدين عبد الحميد. المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ج ٢/ ٣٥٣.

- وعلق مُجدد عجاج الخطيب على هذا الحديث ص ٣٠٤ في كتابه السنة قبل التدوين، فقال: "قد ضعف «السيد رشيد رضا» صاحب المنار هذا الحديث انظر: مجلة المنار: (٧٦٣/١٠)، وله رأي في الأحاديث التي تسمح بالكتابة انظر: (٧٦٦ / ١٠) من المجلة".

^{١٢٢} الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ٦٩.

- أبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج ١/ ٧٢.

- الخطيب، مُجدد عجاج. السنة قبل التدوين. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٦٣م، ص ٣٠٤ وما بعدها، وقد علق على الحديث: أن السيد رشيد رضا ضعف الحديث لأن في سنده عبد الحميد بن سليمان وقد تكلم فيه الذهبي، كما ضعفه من طرق عبد الله بن المؤمل الذي قال فيه الإمام أحمد أحاديثه مناكير. ولقد حاول الخطيب تقوية الحديث من طريق آخر، انظر: هامش (ص ٣٠٤-٣٠٥).

^{١٢٣} انظر: ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج ١/ ٧١.

"اكتبوا له"^(١٢٤). قال أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد: ليس يروى في كتابة الحديث شيء أصح من هذا الحديث، لأنَّ النبي ﷺ أمرهم، قال: "اكتبوا لأبي شاة"^(١٢٥).

كتابة الحديث في عصر الصحابة:

ولقد كان واضحًا في أذهان الصحابة أمثال أبي بكر وعمر وغيرهم من قرّاء الصحابة وفقهائهم عدم السماح بكتابة الحديث أو الإكثار من روايته خلال عهد الخلافة الراشدة؛ لكي لا ينشغل أحد بالحديث عن القرآن الكريم، ولكي يكون القرآن الكريم هو المؤسس والباقي للشخصية الإسلامية عقليًا ونفسيًا وسلوكيًا:

- وهذا أبو بكر الصديق ﷺ حيث رُوِيَ عنه: "أنَّه جمع الناس بعد وفاة نبيهم ﷺ، فقال: إنَّكم تحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشدَّ اختلافًا، فلا تحدثوا عن رسول الله ﷺ شيئًا، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلوا حلاله وحرّموا حرامه"^(١٢٦).

- وروى الحاكم بسنده عن القاسم بن مُجَدِّد عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: "جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ، وكان خمسمائة حديث، فبات ليلة يتقلب كثيرًا.. فلما أصبح قال: أي بنّيّة، هلُمّي الأحاديث التي عندك، فجئتته بها، فدعا بنار فحرقها"^(١٢٧).

^{١٢٤} العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٨م، ج ١/٢١٧.

- الشيباني: أحمد بن حنبل أبو عبد الله. مسند أحمد. (١٢-٢٣٢) مسند أبي هريرة، حديث رقم: (٧٢٤١).

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ٨٦.

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج ١/٧٠.

^{١٢٥} انظر: مسند الإمام أحمد، (١٢/٢٣٥) حديث رقم: (٧٢٤١).

^{١٢٦} الذهبي، شمس الدين مُجَدِّد بن عبد الله. تذكرة الحفاظ. الهند: ١٣٣٣هـ، ج ١/٣.

^{١٢٧} الذهبي، شمس الدين مُجَدِّد بن عبد الله. تذكرة الحفاظ. الهند: ١٣٣٣هـ، ج ١/٥.

- وعن عروة بن الزبير أَنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد أن يكتب السنن فاستفتى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك، فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله تعالى شهراً، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له، فقال: "إِنِّي كُنت أُرِدْتُ أَنْ أَكْتُبَ السُّنَنَ وَإِنِّي ذَكَرْتُ قَوْمًا كَانُوا قَبْلَكُمْ كَتَبُوا كِتَابًا فَأَكْبُؤُا عَلَيْهَا وَتَرَكُوا كِتَابَ اللَّهِ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَشُوبُ كِتَابَ اللَّهِ بِشَيْءٍ أَبَدًا" ^(١٢٨). وفي رواية عن طريق مالك بن أنس أَنَّ عمر بن الخطاب قال عندما عدل عن كتابة السنَّة: "لا كتاب مع كتاب الله" ^(١٢٩).

- ونرى عمر بن الخطاب يمنع الناس من أن يتخذوا كتاباً مع كتاب الله، وينكر إنكاراً شديداً على من نسخ كتاب دانيال ويضربه ويقول له: "انطلق فامحه.. ثم لا تقرأه ولا تُقرئه أحدًا من الناس، فلئن بلغني عنك أنك قرأته أو أقرأته أحدًا من الناس لأُهكِّنَكَ عُقُوبَةً" ^(١٣٠).

- الخطيب، مُجَّد عجاج. السنة قبل التدوين. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٦٣م، ص ٣١٠.

^{١٢٨} انظر: ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج ١/٦٤.

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ٥٠.

- الزهري، مُجَّد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري. الطبقات الكبرى. تحقيق علي مُجَّد عمر. القاهرة: مكتبة الخانجي، ج ٣/٢٠٦.

- الخطيب، مُجَّد عجاج. السنة قبل التدوين. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٦٣م، ص ٣١٠.

- البناء، جمال. الأصلان العظيمان: الكتاب والسنة، رؤية جديدة. القاهرة: مطبعة حسان، ص ٢٧٠ وما بعدها.

^{١٢٩} ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج ١/٦٤.

^{١٣٠} الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ٥٢.

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج ٢/٤٢.

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. ص ١٤٦.

- الخطيب، مُجَّد عجاج. السنة قبل التدوين. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٦٣م، ص ٣١٠.

وعن مُحَمَّد بن القاسم لقد خطب عمر في الناس قائلاً: "يا أيها الناس، إنَّه قد بلغني أنَّه قد ظهرت في أيديكم كتبٌ، فأحبها إلى الله أعدلها وأقومها، فلا يُبْقَيْنَ أَحَدٌ عنده كِتَابًا إلا أتاني به، فأرى فيه رأيي - قال -: فظنوا أنَّه يريد أن ينظر فيها، ويقومها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم فأحرقها بالنار ثم قال: "أُمْنِيَّةٌ كَأَمْنِيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ" (١٣١). وفي رواية أخرى عن عبد الله بن العلاء قال: "سألت القاسم يُمْلِي عَلَيَّ أَحَادِيثَ فَقَالَ: إِنَّ الْأَحَادِيثَ كَثُرَتْ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَأَنْشَدَ النَّاسُ أَنْ يَأْتُوهُ بِهَا، فَلَمَّا أَتَوْهُ بِهَا أَمَرَ بِتَحْرِيقِهَا ثُمَّ قَالَ: مَشْنَاءُ كَمَشْنَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ. قَالَ: فَمَنْعَنِي الْقَاسِمُ يَوْمَئِذٍ أَنْ أَكْتُبَ حَدِيثًا" (١٣٢).

- عندما طعن عمر بن الخطاب استدعى طبيباً، فعرف دنو أجله، فنادى ابنه قائلاً: "يا عبد الله بن عمر، ناولني الكَتِفَ، فلو أراد الله أن يُمَضِّيَ ما فيه أمضاه، فقال له ابن عمر: أنا أكفيك محوها، فقال: لا والله، لا يمحوها أَحَدٌ غيري. فمحاها عمر بيده، وكان فيها فريضة الجَدِّ" (١٣٣).

^{١٣١} الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العث. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ٥٢.

^{١٣٢} الزهري، مُحَمَّد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري. الطبقات الكبرى. بيروت: دار صادر، ج ٥/ ١٨٨.

^{١٣٣} الزهري، مُحَمَّد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري. الطبقات الكبرى. تحقيق علي مُحَمَّد عمر. القاهرة: مكتبة الخانجي، ج ٣/ ٢٤٧. كان عمر بن الخطاب من أكثر الصحابة تمثلاً للإسلام وفهماً لحقيقة الدين بمفهومه النصي المطلق، وكانت كفاية القرآن وموقعه المهيمن في الإسلام حقيقتية ذات حضور بارز في حسه، فقد كان يفهم علة النهي النبوي عن الكتابة فهما حقيقياً رائعاً، كان يفهم أنه لا ضرورة لأن ينقل غير القرآن إلا ما كان من السنَّة العمليَّة أي أفعال النبي ﷺ التي كان يأتيها تطبيقاً تفصيلياً لعموم القرآن الكريم أي أنه كان يسبغ «مصطلح السنَّة» على المتواتر العملي الشائع الذي يعرفه الصحابة جميعاً والذي لا سبيل من ثم إلى التزايد فيه أو الإضافة إليه عند نقله فقد كان يقول: "أقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ فيما يعمل" ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل. البداية والنهاية. تحقيق علي شيري. دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ط ١، ج ٨/ ١٠٥.

كان عمر يخشى التزايد في الرواية احترازاً من الكذب والغلط وتوقياً من تعدية دلالاتها الخاصة غالباً بحكم تفصيليتها وكانت هذه الخشية أهم الأسباب وراء سياسته الشهيرة باستبقاء الصحابة إلى جواره في العاصمة بعيداً عن الأمصار، فقد بعث إلى أصحاب رسول الله ﷺ فجمعهم من الآفاق، عبد الله بن حذافة، أبو الدرداء، أبو ذر، عقبه بن عامر فقال: ما هذا الحديث عن رسول الله ﷺ، وحبسهم بالمدينة

- عن أبي عثمان النهدي قال: "كُنَّا مع عتبة بن فرقد، فكتب إليه عمر بأشياء يحدثه عن النبي ﷺ قال: لا يلبس الحرير في الدنيا إلا من لبس له في الآخرة منه شيء إلا هكذا، وقال بأصبعيه السبابة والوسطى. قال أبو عثمان: فرأيت أنها أزرار الطيالة حين رأينا الطيالة" (١٣٤).

- أمّا عثمان رضي الله عنه فقد روى بسر بن سعيد أنّ عثمان بن عفان رضي الله عنه توضأ ثم قال: "رأيت رسول الله ﷺ هكذا يتوضأ، يا هؤلاء أكذلك؟ قالوا: نعم، لِنَقَرٍ من أصحاب رسول الله ﷺ عنده" (١٣٥).

- أمّا الإمام عليّ رضي الله عنه فقد خطب في الناس قائلاً: "أعزم على كل من كان عنده كتاب إلا رجع فمحاها، فإنما هلك الناس حين اتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربهم" (١٣٦).

- وقد قال الذهبي عن الإمام عليّ: "كان إماماً عالماً متحريراً في الأخذ، بحيث إنّه يستحلف من يحدثه بالحديث، فقد روى عثمان بن المغيرة الثقفي عن علي بن ربيعة عن

حتى أصيب. انظر: النيسابوري، مُجَدِّد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم. المستدرک علی الصحیحین. تحقیق مصطفی عبد القادر عطا. بیروت: دار الکتب العلمیة، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، ط ١، ج ١/١٩٣. وقد صنع الصنيع نفسه مع ابن مسعود وأبي مسعود الأنصاري قائلاً: "قد أكثرتم الحديث عن رسول الله". انظر: الذهبي، شمس الدين مُجَدِّد بن عبد الله. تذكرة الحفاظ. الهند: ١٣٣٣هـ، ج ١/٧. يقول أبو بكر بن العربي وهو بصدد الدفاع عن عثمان: "روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سجن ابن مسعود في نفر من أصحابه سنة بالمدينة حتى استشهد فأطلقهم عثمان وكان سجنهم لأن القوم أكثروا من الحديث عن رسول الله ﷺ". انظر: أبو بكر بن العربي، مُجَدِّد بن عبد الله. العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم. تحقيق عمار طالبي. القاهرة: مكتبة دار التراث، ص ٢٨٥.

^{١٣٤} مسند الإمام أحمد، مرجع سابق، (٢٦١/١) حديث رقم: (٢٤٣).

- الخطيب، مُجَدِّد عجاج. السنة قبل التدوين. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٦٣م، ص ٣١١.

^{١٣٥} أخرجه أحمد في مسنده ٦٧/١، حديث رقم: (٤٨٧). سنن الدراطيني ٨٥/١، حديث رقم: (١٠). رواه الإمام أحمد، انظر الفتح الرباني، (٧/٢).

^{١٣٦} ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج ٦٣/١.

أسماء بن الحكم الفزاري أنه سمع عليًا يقول: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثًا نفعني الله بما شاء أن ينفعني به، وكان إذا حدثني عنه غيره استحلقتة، فإذا حلف صدقته" (١٣٧).

- زُوي عن عبد الله بن مسعود كراهيته لكتابة الحديث الشريف: "عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال: جاء علقمة بكتاب من مكة أو اليمن بصحيفة فيها أحاديث في أهل البيت - بيت النبي ﷺ - فاستأذنا على عبد الله فدخلنا عليه، قال: فدفعنا إليه الصحيفة، قال: فدعا الجارية، ثم دعا بطست فيه ماء، فقلنا له: يا أبا عبد الرحمن، انظر فيها، فإن فيها أحاديث حسنا. قال: فجعل يميئها فيها ويقول: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْعَافِلِينَ﴾ (يوسف: ٣)، القلوب أوعية، فاشغلوها بالقرآن، ولا تشغلوها بما سواه" (١٣٨).

- عن الأسود بن هلال أنه قال: "أتى عبد الله بصحيفة فيها حديث، فدعا بماء فمحاها، ثم غسلها، ثم أمر بها فأحرقت، ثم قال: أذكر الله رجلاً يعلمها عند أحد إلا أعلمني بها والله لو أعلم بدير هند لبلغتها، بهذا أهلك أهل الكتاب قبلكم حين نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأثم لا يعلمون" (١٣٩).

^{١٣٧} انظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن عبد الله. تذكرة الحفاظ. الهند: ١٣٣٣هـ، ج ١/١٠. الخطيب البغدادي. الكفاية في علم الرواية. الهند: ١٣٥٧هـ، ص ٢٨.

^{١٣٨} الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ٥٤.

- الدارمي، عبدالله بن عبد الرحمن أبو محمد. سنن الدارمي. (١/٢٥).

- الخطيب، محمد عجاج. السنة قبل التدوين. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٦٣م، ص ٣١٢. ولقد علق على ذلك: وورد عن ابن مسعود النهي عن كتابة ما سوى القرآن عندما علم أن بعضهم يكتب كلامه، انظر: سنن الدارمي، (١/٢٥).

^{١٣٩} ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ص ٦٥.

- انظر: كذلك روي نحوه في سنن الدارمي، وفيه لو أنها «بدار الهندارية» مكانًا بعيدًا في الكوفة إلا أتته مشيًا، (١/٢٤).

- وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول: "ما كنا نكتب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الاستخارة والتشهد" (١٤٠).

- وكان يقول ابن عباس: "إِنَّا لَا نَكْتُبُ فِي الصَّحَفِ إِلَّا الرِّسَائِلَ وَالْقُرْآنَ" (١٤١).

- وقد تمسك أبو سعيد الخدري بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه في النهي عن كتابة غير القرآن، وأبى أن يكتب أبا نضرة حين قال له هذا: "أَلَا تُكْتَبُ فِإِنَّا لَا نَحْفَظُ؟ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: لَا إِنَّا لَنْ نُكْتَبِكُمْ، وَلَنْ نَجْعَلَهُ قِرَاءَةً، وَلَكِنْ أَحْفَظُوا عَنَّا كَمَا أَحْفَظْنَا نَحْنُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم" (١٤٢).

- ويروى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه كان يكره كتابة الحديث، رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ أَنَّهُ قَالَ: "كُنَّا نَخْتَلِفُ فِي أَشْيَاءَ فَنَكْتُبُهَا فِي كِتَابٍ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهَا ابْنَ عَمْرِو أَسْأَلُهُ عَنْهَا خَفِيًّا، فَلَوْ عَلِمَ بِهَا كَانَتْ الْفَيْصَلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ" (١٤٣).

^{١٤٠} ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد. مصنف ابن أبي شيبة، (١١٥/١)، حديث رقم: (٣٠٢٣)

^{١٤١} الخطيب، محمد عجاج. السنة قبل التدوين. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٦٣م، ص ٣١٩.

^{١٤٢} انظر: الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد سنن الدارمي. (١٢٢/١). والمسند الجامع حديث رقم: (٤٦٠١).

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، فيه روايات مختلفة عنه، ص ٣٦-٣٨.

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج ١/٦٤. وفي رواية عن أبي سعيد قال: "أتريدون أن تجعلوها مصاحف، إن نبيكم صلى الله عليه وسلم كان يحدثنا فنحفظ فاحفظوا كما كنا نحفظ".

- انظر: الخطيب، محمد عجاج. السنة قبل التدوين. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٦٣م، ص ٣١٤. وذكر في الهامش: كتاب زهير بن حرب، كتاب العلم مخطوط، ص ١٩١.

^{١٤٣} ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج ١/٦٦.

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ٤٤.

- الخطيب، محمد عجاج. السنة قبل التدوين. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٦٣م، ص ٣١٤.

- وكره أبو موسى أن يَكْتُبَ ابْنُهُ عنه مخافة أن يزيد أو ينقص، ومحا ما كتبه بالماء^(١٤٤). وفي رواية قال: "احفظوا عنا كما حفظنا"^(١٤٥)، وفي رواية عنه أنه قال: "إن بني إسرائيل كتبوا كتابًا واتبعوه، وتركوا التوراة"^(١٤٦).

- ولقد كانت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - تقول لابن أختها عروة بن الزبير: "يا بني، بلغني أنك تكتب عني الحديث ثم تعود فتكتبه، فقال لها: أسمع منك على شيء، ثم أعود فأسمعه على غيره، فقالت: هل تسمع في المعنى خلافاً؟ قال: لا. قالت: لا بأس بذلك"^(١٤٧).

- وكتب زياد بن أبي سفيان إلى السيدة عائشة - رضي الله عنها - يسألها عن الحاج الذي يرسل هدياً، وهل يجرم عليه ما يجرم على الحاج حتى ينحر، كما أفتى ابن عباس؟ فأجابته عن هدي رسول الله ﷺ، وقالت: فلم يجرم رسول الله ﷺ شيئاً أحله الله حتى نحر الهدي"^(١٤٨).

- وكتب معاوية بن أبي سفيان إلى المغيرة بن شعبة: "اكتب إلي بشيء سمعته من رسول الله ﷺ، فكتب المغيرة إليه: أنه كان ينهى عن قيل وقال وكثرة السؤال، وإضاعة المال". وهذه الروايات العديدة من هؤلاء الصحابة الكرام تدل على وعيهم بضرورة الالتزام بالتركيب القرآني للشخصية المسلمة، ووضع هدي رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -

^{١٤٤} انظر: الخطيب، *مُجَدِّ عجاج. السنة قبل التدوين*. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٦٣م، ص ٣١٤. الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن. *المحدث الفاصل بين الراوي والواعي*. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤هـ، ط ٣، ج ١/٣٧٩. وقارن بكتاب العلم لزهير بن حرب، ص ١٩٣.

- الدارمي، عبدالله بن عبد الرحمن أبو مُجَدِّ سنن الدارمي. (١/١٢٢).

^{١٤٥} ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. *جامع بيان العلم وفضله*. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج ١/٦٦.

^{١٤٦} الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. *تقييد العلم*. تحقيق يوسف العث. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ٥٦.

^{١٤٧} الخطيب البغدادي. *الكفاية في علم الرواية*. الهند: ١٣٥٧هـ، ص ٢٠٥.

^{١٤٨} الزركشي، مُحَمَّدُ بْنُ بَهَادِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزُّرْكَشِيِّ بدر الدِّين المنهاجي. *الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة*. تحقيق سعيد الأفغاني. تحرير وتعليق عصمت الله. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م، ط ١، ص ٨٧. وقال الإمام الزهري: "أول من كشف الغمى عن الناس وبين لهم السنة في ذلك عائشة..". انظر: الخطيب، مُجَدِّ عجاج، *السنة قبل التدوين*. مرجع سابق، ص ٣١٩.

موضعه من القرآن ليتضح منهجه في اتباع القرآن وتلاوته حق التلاوة وتعليمه للناس وتزكيتهم به، والحذر الشديد الذي اتفقت عليه كل هذه الآثار عن أقرب أصحابه وآل بيته إليه - صلى الله عليه وآله وسلم، القدر المشترك بينها هو الخوف والحذر من فتح أي سبيل على الناس يشغلهم بغير كتاب الله، أو يأخذ من اهتمامهم مثل أو أكثر مما يأخذ كتاب الله من ذلك الاهتمام، ومعلوم أن ما يستقر في الذهن والنفس أولاً ويتحول إلى سلوك يصبح كل ما يأتي للإنسان بعده تالياً له محكوماً به يقاس إليه ويقبل منه ويرد ويؤول بمقتضى ذلك الفهم الذي حصل من القرآن واستقر في تلك القلوب النقيّة؛ ولذلك رأينا كل ذلك التشدد والحذر الذي يدل على أدق أنواع المعرفة وملاحظة المنهجية، أفلا يسع الخلف ما وسع السلف فيرجعون إلى كتاب الله -جلّ شأنه- الذي أنزله عالم الخبء في السماوات والأرض الذي أحاط بكل شيء علماً وفصّل هذا الكتاب على علمه وجعله كافياً للناس مغني لهم وقال: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (العنكبوت: ٥١) إن تحليل أسباب الفرقة والطائفية وسائر الأمراض التي تعاني منها الأمة اليوم يرجعنا ولا شك إلى أن تفريق الناس لدينهم وتحولهم إلى شيع وأحزاب ارتبط طرداً وعكساً بقوة أو ضعف علاقتهم بالكتاب، فالذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة ويعتصمون بحبل الله يعصمهم الله من الفرقة والاختلاف والتنازع، والذين يهجرون كتاب الله ويشغلون أنفسهم بسواه لا يمكن أن تتوحد كلمتهم أو تأتلف قلوبهم أو يجتمعوا على أمر جامع، إنّه ما من طائفة من طوائف المسلمون اليوم إلا وقد أسندت مذاهبها وأفكارها وبدعها حسناتها وسيئها إلى سنن روتها عن رجال ارتضتهم وزكّتهم فوقعت فيما وقعت فيه؛ ولذلك فإنّ دعوتنا إلى التصديق على كل ما عدى القرآن بالقرآن وعدم قبول شيء لا يصدق عليه ولا يهيمن هي وسيلة النجاة -إن شاء الله تعالى- فنسأل الله العليّ القدير أن يرد أمتنا إلى كتابه ويهديها سبيله ويصلح شأنها به لتستعيد وحدتها وتعلو كلمة الله فيها، والله ولي ذلك والقادر عليه.

تدوين الحديث في عصر التابعين:

ولقد امتنع كبار التابعين عن الكتابة منهم: عبدة بن عمرو السلماني المرادي (٧٢هـ)، وإبراهيم بن يزيد التيمي (٩٢هـ)، وجابر بن زيد (٩٣هـ)، وإبراهيم النخعي (٩٦هـ)، ولم يرض عبدة أن يكتب عنده أحد، ولا يقرأ عليه أحد، وقد نصح إبراهيم فقال له: "لا تُخَلِّدَنَّ عَنِّي كِتَابًا"، وقبل وفاته دعا بِكُتُبِهِ فَأَحْرَقَهَا^(١٤٩) وقال: "أخشى أن يَلِيَهَا قوم يضعونها غير مواضعها". وكره إبراهيم النخعي أن تكتب الأحاديث في الكراريس، وتشبهه بالمصاحف^(١٥٠)، وكان يقول: " ما كَتَبْتُ شَيْئًا قط"، حتى أنه منع حماد بن سليمان من كتابة أطراف الأحاديث. قال ابن عون: " رأيت حمادًا يكتب عن إبراهيم فقال له إبراهيم: ألم أُنْهَكَ؟ قال: إنما هي أطراف"^(١٥١).

- وقال الشعبي: " ما كتبت سوداء في بيضاء، ولا سمعت من رجل حديثًا فأردت أن يُعِيدَهُ عَلَيَّ"^(١٥٢).

^{١٤٩} الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ٤٥-٤٦.

- الخطيب، مُجَدِّ عجاج. السنة قبل التدوين. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٦٣م، ص ٣٢٣.

^{١٥٠} انظر: الدارمي، عبدالله بن عبد الرحمن أبو مُجَدِّ سنن الدارمي. (١٢١/١).

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ٤٨.

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج ١/٦٧.

^{١٥١} الدارمي، عبدالله بن عبد الرحمن أبو مُجَدِّ سنن الدارمي. (١٢١/١) حديث رقم: (٤٥٨).

^{١٥٢} ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج ١/٦٧.

ولقد ذكر الخطيب عن كراهة التابعين للكتابة بقوله: "وقد ازدادت كراهة التابعين للكتابة عندما اشتهرت آراؤهم الشخصية، فخافوا أن يُدَوَّنَهَا طَلَابُهُمْ مع الحديث، وتحمل عنهم فيدخله الالتباس. وجاء رجل إلى سعيد بن المسيب وهو من الفقهاء الذين روى امتناعهم عن الاكتتاب، فسأله عن شيء فأملأه عليه، ثم سأله عن رأيه فأجابه، فكتبه الرجل، فقال رجل من جلساء سعيد: أَيَكْتُبُ يا أبا مُحَمَّدٍ رَأْيَكَ؟ فقال سعيد للرجل: نَأُولِنِيهَا، فناوله الصحيفة فخرقها"^(١٥٣). ولقد رَحَّصَ سعيد بن المسيب لعبد الرحمن بن حرملة بالكتابة حينما شكَا إليه سوء حفظه^(١٥٤).

- وقيل لجابر بن زيد: "إِنَّهُمْ يَكْتُبُونَ رَأْيَكَ. قال: أتكتبون ما عسى أن أرجع عنه غدا؟"^(١٥٥).

أمَّا عن انتشار الكتابة في أواخر القرن الأول الهجري وأوائل القرن الثاني، فقد رُوِيَ عن أبي قِلَادَةَ قال: "خرج علينا عمر بن عبد العزيز لصلاة الظهر ومعه قِرْطَاسٌ ثم خرج علينا لصلاة العصر وهو معه، فقلت له: يا أمير المؤمنين، ما هذا الكتاب؟ قال: حديث حدثني به عون بن عبد الله فأعجبني فكتبته..."^(١٥٦). ومن جهة أخرى فقد رُوِيَ عن يعقوب بن عبد الرحمن عن أبيه، قال: "حَضَرْتُ عُبَيْدَ اللَّهِ بن عبد الله، دخل على عمر بن عبد العزيز، فأجلس قَوْمًا يَكْتُبُونَ ما يقول، فلما أراد أن يقوم، قال له عمر: (صنعنا شيئًا)، قال: وما هو

^{١٥٣} ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج ٢/١٤٤.

^{١٥٤} انظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العث. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ٩٩.

^{١٥٥} ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج ٢/٣١.

^{١٥٦} الدارمي، عبدالله بن عبد الرحمن أبو مُحَمَّدٍ سنن الدارمي. (١٣٠/١).

يا ابن عبد العزيز؟ قال: (كتبنا ما قلت) قال: وأين هو؟ قال: فَجِيءَ بِهِ فَحُرِّقَ" (١٥٧). يقول الزُّهري: "كنا نكره كتابة السنّة حتى أَكْرَهْنَا عَلَيْهَا هَؤُلَاءِ الْأُمَرَاءُ".

ويقول: "لم يُدَوِّنْ أَحَدٌ هَذَا الْعِلْمَ قَبْلَ تَدْوِينِي". ويقول: "أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفترًا دفترًا فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترًا".

ولم يرد على لسان أحد من المتقدمين، قبل خلافة عمر بن عبد العزيز، أنّه قال إن النبي ﷺ نسخ حديث النهي عن كتابة السنّة؛ فهذه المقولة ظهرت بعد عصر عمر بن عبد العزيز لتبرير جواز كتابتها.

- وطلب هشام بن عبد الملك من عامله أن يسأل رجاء بن حيوة (ت: ١١٢هـ) عن حديث فيقول رجاء: "فكنت قد نسيت له لولا أنّه كان عندي مكتوبًا" (١٥٨).

كتابة الحديث عند جيل التابعين الثاني:

ويظهر في هذا الجيل الذي يلي جيل الزُّهري بعد أن أعلن عن الأمر بالكتابة رسميًا من ينادي بكرهه كتابة الحديث، يقول مُجَّد عجاج الخطيب: "ولكن لا نلبث أن نسمع من نفس جيل التابعين الثاني (أواسطهم) ومن صغارهم، فقد راعهم أن يروا الحديث في كراريس ودفاتر" (١٥٩)، ونقل عنهم في ذلك:

^{١٥٧} انظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط٢، ص٤٥.

^{١٥٨} الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن أبو مُجَّد سنن الدارمي. (١/١٢٩).

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط٢، ص١٠٨.

^{١٥٩} الخطيب، مُجَّد عجاج. السنة قبل التدوين. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٦٣م، ص٣٣٣.

يقول الضحاك بن مزاحم: "يأتي على الناس زمان تكثر فيه الأحاديث حتى يبقى المصحف بغيره لا ينظر فيه"^(١٦٠). وفي رواية عنه: "يأتي على الناس زمان يعلق فيه المصحف حتى يعشعش عليه العنكبوت، ولا ينتفع بما فيه، وتكون أعمال الناس بالروايات والأحاديث"^(١٦١)، وكان يقول: "لا تتخذوا للحديث كراريس ككراريس المصاحف"^(١٦٢).

أمّا الأوزاعي (ت: ١٥٧هـ) فيقول: "كان هذا العلم شريفًا إذ كان من أفواهِ الرجال يَتَلَقَّوْنَهُ، ويتذاكرونه فلما صار في الكتب ذهب نوره، وصار إلى غير أهله"^(١٦٣).

وكان سعيد بن عبد العزيز (ت: ١٦٧هـ) يفخر بحفظه ويقول: "ما كتبت حديثًا قط"^(١٦٤).

وأمّا ما قام به بعض التابعين في هذا العصر فهو أن يعتمد على الكتابة في حفظ الحديث ثم يحو ما كتبه بعد حفظه، وقد فعل هذا كثيرٌ من السلف، أمثال سفيان الثوري

^{١٦٠} ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج ٦٥/٢.

^{١٦١} ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج ١٢٩/٢.

^{١٦٢} الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ٤٧.

^{١٦٣} أخرجه الدارمي في سننه المقدمة، باب من لم ير كتابة الحديث ١٣٢/١ حديث رقم: (٤٦٧). ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج ٦٨/١.

^{١٦٤} الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد سنن الدارمي. (١٢١/١).

- الذهبي، شمس الدين محمد بن عبد الله. تذكرة الحفاظ. الهند: ١٣٣٣هـ، ج ٢٠٣/١.

- الخطيب البغدادي. الكفاية في علم الرواية. الهند: ١٣٥٧هـ، ص ٣٢٢.

(ت: ١٦١هـ)، وحماد بن سلمة (ت: ١٦٧هـ)^(١٦٥) وغيرهما، ويُروى في هذا عن خالد الحذاء (ت: ١٤١هـ): "ما كتبت شيئاً إلا حديثاً طويلاً، فإذا حفظته محوته"^(١٦٦).

وجاء في تقييد العلم: "وكان غير واحد من المتقدمين، إذا حضرته الوفاة، أتلف كتبه أو أوصى بإتلافها، خوفاً من أن تصير إلى من ليس من أهل العلم، فلا يعرف أحكامها، ويحمل جميع ما فيها على ظاهره، وربما زاد فيها أو نقص، فيكون ذلك منسوباً إلى كاتبها في الأصل، وهذا كله وما أشبهه قد نقل عن المتقدمين الاحتراس منه"^(١٦٧).

أخبرنا بن بشران، أخبرنا ابن الصوّاف حدثنا عن عبد الله بن أحمد، حدثني أبي، وأخبرنا ابن الفتح، أخبرنا عمر بن إبراهيم حدثنا وكيع عن الحكم بن عطية عن محمد قال: "كانوا يرون أنّ بني إسرائيل إنما ضلُّوا بكتب ورثوها، وقال أحمد: من كتب وجدوها عن آباءهم"^(١٦٨).

^{١٦٥} انظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ٥٨-٦٠.

^{١٦٦} الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ٥٩.

^{١٦٧} الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ٦١.

^{١٦٨} الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ٦١.

أخبرنا عثمان، حدثنا حنبل... حدثنا سفيان عن النعمان بن قيس قال: دعا عبيدة بكتبه عند موته، فمحاها، وقال: "أخشى أن يليها أحد بعدي، فيضعوها في غير موضعها"^(١٦٩).

أخبرني أحمد بن أبي جعفر القَطِيعي... حدثنا الهيثم بن خالد بن يزيد القرشي مولى عثمان بن عفان، حدثنا سعد بن شعبة قال: "قال لي أبي يا بني إذا أنا مُتُّ فاغسل كتبي وادفنها، فلما مات غسلت كتبه ودفنتها"^(١٧٠).

ومن جهة أخرى فإنه قد نقل عن البعض جمع الحديث وكتابته، وكان من أوائل من جمعه ابن جريج (١٥٠هـ)، والليث بن سعد (١٧٥هـ)، والإمام مالك (١٧٩هـ)، وعبد الله بن المبارك في خراسان (١٨١هـ)، وسفيان بن عيينة (١٩٨هـ)، وهؤلاء جميعاً كانوا في عصر واحد، وكان منهجهم في التدوين أن يجمعوا حديث رسول الله ﷺ مختلطاً بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين مع ضم الأبواب بعضها إلى بعض في كتاب واحد، قال الحافظ ابن حجر: "إنَّ ما ذكر إماماً هو بالنسبة للجمع في الأبواب، وأمَّا جمع حديث إلى مثله في باب واحد فقد سبق إليه الشعبي، فإنه روي عنه أنه قال: هذا باب من الطلاق جسيم"^(١٧١).

^{١٦٩} الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العث. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط٢، ص٦١.

- الزهري، مُجَّد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري. الطبقات الكبرى. تحقيق علي مُجَّد عمر القاهرة: مكتبة الخانجي، ج٦/٩٤.

- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو مُجَّد سنن الدارمي. (١٢١/١).

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. جامع بيان العلم وفضله. القاهرة: إدارة المطبعة المنيرية، ج١/٦٧.

^{١٧٠} الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العث. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط٢، ص٦٢.

^{١٧١} السباعي، مصطفى بن حسني. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ط٣، ص١٠٥.

تحرير موضع النزاع بين القائلين بالكتابة والمانعين لها:

من المقرر أنّ الله ﷻ لم يسند حفظ القرآن الكريم إلى البشر ولا حتى لنبيه ﷺ بل تكفل ﷻ بحفظ الكتاب الكريم ليبقى محفوظاً بنظمه وإعجازه وبلاغته وهذا هو الحفظ الداخلي للنص من داخله، وقد أكد ﷺ على أصحابه بكتابة القرآن الكريم وعدم كتابة السنّة وإشغال جميع من تعلموا القراءة والكتابة بتوظيف جميع قدراتهم وأدواتهم التعليميّة - آنذاك- في كتابة القرآن الكريم، وأمّا السنّة فكانت بحاجة إلى استئذان منه ﷺ، فقد يأذن وقد لا يأذن بذلك وإن استقرأ تلك الأحاديث الواردة في السماح بالكتابة لها دلالات ومؤشرات على خصوصيّة كل حالة على حدة، فالذين أذن لهم رسول الله ﷺ ما كانوا إلا نفرًا محدودًا من أولئك الذين تأكد ﷺ من أنّهم قد أُشْرِبُوا تعاليم القرآن الكريم وأسلوبه وغاياته ومقاصده، وبالتالي فهيمنة القرآن الكريم على عقولهم وقلوبهم ونفوسهم لم تدع مجالاً لخلقه مع أي قول من الأقوال.

فلم يكن النهي عن الكتابة خوفاً اختلاط القرآن بغيره إذ إنّ قدرات العرب بمجالات البلاغة والفصاحة لا تسمح بقبول مثل هذا التأويل البعيد الذي يغلب أن يكون قد صدر عن من لم تتضح لديه الفوارق الهائلة بين النص القرآني وبين الأحاديث والأخبار المنقولة عنه ﷺ^(١٧٢) ولذلك كان من الواضح أنّ الحرص على تدوين القرآن أولاً بأول وفي لحظة النزول دليلاً على أنّ القرآن نصٌّ لا ينبغي تعريضه لأي تغيير دق أو جل في حين أنّ

^{١٧٢} انظر ما جاء في: ابن حجر العسقلاني. هدي الساري مقدمة فتح الباري: شرح صحيح البخاري. بيروت: دار المعرفة، ط ٢، ص ٤ وما بعدها، جاء فيها عن ابن حجر في بيان السبب الباعث للبخاري على تصنيف جامعه أن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار تابعيه مدونة في الجوامع ولا مرتبة لأمرين أحدهما أنّهم كانوا في ابتداء الحال قد نحووا عن ذلك - كما ثبت في صحيح مسلم - خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم؟! وثانيها لقوة حفظهم، ولأن أكثرهم لا يعرفون الكتابة ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء في الأنصار وكثر الابتداء من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار، فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما، وكانوا يصنفون كل باب على حدة إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العث. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ٣٦.

السنة وهي بيان عملي في الغالب يأخذ القول فيه دور المُنبئ والمخبر عن طريقة رسول الله ﷺ والتنبية إلى التطبيق وكيفية عمله والمقرر للفعل والشارح له، ولم يكن الهدف أن تكون نصًّا؛ ولذلك جوزوا تناقلها بالمعنى وفضلوا حفظها في الصدور على السطور لأنَّ حفظها في الصدور لن يسمح بجعلها نصًّا لأنَّ التركيز -آنذاك- يكون على المعاني لا المباني اللفظية، وما ينبغي لها أن تكون نصًّا موازيًا للقرآن الكريم.

وقد قصد من ذهب إلى النهي عن الكتابة أن لا يكون هناك أي نص يُكتَب ليحفظ بألفاظه ومعانيه ولتحفظ معانيه بألفاظه إلا القرآن الكريم، وليكون الرجوع إليه دائماً مستمراً وليكون مرجعية للسنة المنقولة المتداولة بالمعاني لا بالألفاظ إلا ما ندر، وأي شيء عدا القرآن يمكن أن يندرج في التداول الشفوي.

فالقائلون بالنهي عن الكتابة، إنما هو النهي الذي يريد أن يحول دون وجود نص مواز بجانب القرآن الكريم.

وأما القائلون بالجواز: إنما صرفوا الأمر إلى تلك الاستثناءات والحوادث والوقائع النادرة التي أذن رسول الله ﷺ بها للبعض لحاجتهم الماسة، ولأنَّها لا تؤثر باعتبارها نادرة في النص العام عن اتخاذ نص إلى جانب النص القرآني مواز له في الحجَّة والمصدرية، وبقطع النظر بأن يكون مساوياً أو غير مساوٍ بالرتبة.

والذين قالوا بأنَّ السنة هي المصدر الثاني للتشريع أرادوا دفع هذا الاعتراض المقدر وهو كيف يجعلون إلى جانب كتاب الله ﷺ نصًّا آخر مساوياً له في الحجَّة ومُسْتَقْلاً عنه، فكأنَّهم أرادوا القول: إنَّ جعلناه في المرتبة الثانية -فلا تثريب علينا- فالأمر كما ترى لا علاقة له بالمرتبة، بل علاقته بالنصِّية والحجَّةية، كما أنَّ الذين نقلوا النقاش إلى خبر الواحد وإلى مسألة التوثيق وعدمه قد تجاوزوا موضع النزاع، وذلك لأنَّه لا يختلف مسلم عن آخر باعتقاد

أَنَّ ما صدر عن رسول الله ﷺ وثبت صدوره عنه في الدين، فإنه ملزم لكل مسلم ومسلمة لا يجوز الانصراف عنه إلى غيره قبل أن نستوفي دلالاته، فالظنيّة والقطعيّة لا يرجعان إلى ما يقوله ﷺ بذاته ولذاته، بل الظن والقطع إنما يتعلّقان بطريق النقل والتحمل والأداء، وهذه مسألة أخرى غير مسألة حُجِّيّة ما يصدر عنه ﷺ على سبيل التأويل والتفصيل لآيات الكتاب الكريم، وهنا تبدو حكمة رسول الله ﷺ وأصحابه المهديين وخلفائه الراشدين وقُرّاء الصحابة وفقهائهم وَاَصِحَّةً ظَاهِرَةً وهي: أَنَّ الأصل عدم كتابة شيء غير القرآن.

كما أَنَّ المنع من الرواية والكتابة كان القصد منه عدم الخلط بين الجانب التشريعيّ الذي اختصّ به القرآن وطبّقه النبيّ ﷺ عملياً أمام الناس، وبين الجانب البشريّ في حياة النبيّ ﷺ وتصرفاته اليوميّة واجتهاداته التي مارسها في مقامات مختلفة، كالإمامة والقضاء والإصلاح والمشورة وما إلى ذلك، أمّا التشريع فهو مُبَلَّغٌ عن الله فيه بما أُوحِيَ إليه في القرآن ثم هو أول من يسارع إلى تنفيذ ما أمر الله به وحث أمته على التأسّي به في ذلك، فهو ﷺ الأُسْوَةُ وَالْفُدُوَّةُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَالاعْتِصَامِ بِكِتَابِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ وَالتَّمَسُّكِ بِمَا فِيهِ وَالدَّعْوَةِ إِلَيْهِ.

ويوضح ذلك أَنَّ ما يصدر عن النبيّ ﷺ من أفعال أو أقوال أو تقارير لا يشهدها في الغالب إلا فرد أو أفراد قليلون من الصحابة، وهم غير معصومين من الخطأ والنسيان والرواية بالمعنى مع اختلاف مَلَكَاتِهِمُ الْعَقْلِيَّةِ بِالإِضَافَةِ إِلَى أَنَّ النبيّ ﷺ أَرَادَ الْإِبْقَاءَ عَلَى دَائِرَةِ الْإِلْتِزَامِ فِي أَضْيَاقِ الْحُدُودِ، وَأَرَادَ الْإِبْقَاءَ عَلَى دَائِرَةِ الْإِبَاحَةِ وَاسِعَةٍ كَمَا قَرَرَهَا مِنْهَجُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، بَيْنَمَا سَتَحْمَلُ الرِّوَايَاتُ الْأَحَادِيَةَ مَضَامِينَ إِلْزَامِيَّةً مَعَ مَرُورِ الزَّمَنِ وَهَذَا مَا حَدَثَ بِالْفِعْلِ.

ليبق كل ما عدا القرآن جزءاً من الثقافة الشفويّة يدور مع القرآن وحوله حيث دار، فلا يستقل عنه بحال، ويعلم الناس فقه التنزيل ومنهجه على الواقع وفقه التدين وتطبيق أحكام القرآن وتوجيهاته في واقع معين؛ ليتخذ ذلك مصدراً للتأسي عند الأجيال القادمة في

عملية تنزيل النص على الوقائع، فإذا تحرر النزاع وفهمت جوانب هذه الإشكالية نستطيع أن نبيّن -آنذاك- ما استدرج إليه كثير من العلماء قديمًا وحديثًا للجدل والنقاش خارج موضع النزاع مما زاد الأمر لبسًا وغموضًا، وأدى بالنزاع إلى قضايا عند النظر الدقيق فيها لا نكاد نجد حولها نزاعًا.

فكيف -إذن- كتبت السنن، وظهرت كل تلك المدونات، ولماذا؟

نشأة وتطور الرواية

ملايسات النشأة:

تحت ضغط الواقع المتمدد جغرافياً وبشراً - بالفتوحات - تولدت حاجات مستجدة تُلح في طلب إجابات ومواقف، وكانت الخلافة الراشدة قد بلغت نهايتها، وبنهايتها برزت ظاهرة «الفصام بين القيادتين: الفكرية - الدينية، والقيادة السياسية»، فإنَّ أهم ما كانت الخلافة الراشدة تتميز به خاصّة في عهد الشيخين - هو ذلك التلاحم بين القيادتين، فأبو بكر وعمر كانا يجمعان القدرة الاجتهادية، والمعرفة العميقة بالكتاب وبالرسالة والرسول، ففي شخص كل منهما تستطيع أن تجد الأمرين معاً: حكمةً وحنكةً سياسيّةً، وعلم ومعرفة بالإسلام عقيدةً وشريعةً وأهدافاً ووسائل، فكان الخليفة الراشد في غير حاجة إلى فقيه أو عالم يعلمهم دينهم، فهم الذين يرشّدون عمّاهم وقضائهم، ويكشفون لهم عما ينسجم مع الرسالة نصّاً وروحاً، فهُم أئمةٌ مجتهدون، ومثلهم كان الخليفان الثالث والرابع - رغم اختلاف الظروف - - ﷺ أجمعين -، فلم يكن الراشدون في حاجة إلى اصطناع فقهاء يفتون لهم، ويبيّنون لهم ما يقبل وما لا يقبل شرعاً، هذه الظاهرة الإيجابية قد انتهت بانتهاج الخلافة الراشدة، ووصول مُسلمة الفتح، والقيادات القبائليّة إلى السلطة من أهل الرواية والفقهِ، وتَشجّع الناس على الإكثار من الرواية، واستنباط الأجوبة الفقهيّة عن سائر المستجدات التي برزت لأسباب وعوامل كثيرة، منها ملء الفراغ الذي تركه الراشدون. وتدعم شرعيّة الحُكّام الجدد، ومقاومة الأفكار والاتجاهات الكلاميّة التي برزت في الساحة، ولم يكن لها وجود قبل ذلك، أو كان بعضها موجوداً، ولكنّه ضعيف ومحصور.

وهنا تداخلت الروايات بالفقه وبالمسائل الكلاميّة، وبرزت الخلافات الحادة التي قوبلت بالقوّة من الخلفاء الجُدد.

وحين كان عبد العزيز والد عمر بن عبد العزيز واليًا عام (٨٣ هـ) برزت لديه فكرة جمع السنن والآثار- كما ذكرنا سابقا-؛ لعلها تكون إذا جمعها بديلاً عن الآراء والفتاوى الفقهية المتضاربة التي فرقت الكلمة، وأشاعت نوعاً من الفوضى في صفوف الأمة، فالسنة تتمتع بعنصر الإلزام وليس كذلك فقه الفقهاء، والسنة مؤولة للكتاب لا ينفك الصحيح منها عنه، وليس كذلك الفقه.

والسنة حين تربط بالكتاب يصدق عليها ويهيمن ستكون قادرة على أن تُبين لهم الذي اختلفوا فيه فتعود الأمة إلى وحدتها، وتنتهي أسباب النزاع فيما بين فصائلها.

وقد بدأ عبد العزيز ذلك في نطاق صلاحياته، ولما ولي ولده عمر الخلافة كان هاجس إعادة وحدة الأمة يُؤرّفه؛ بل كان ذلك حجر الزاوية في سياساته، فبدأ بتقليص نفوذ أهله من بني أمية، وجدّد في ذلك حتى كادوا يتمردون عليه، بل أشار بعض المؤرخين إلى الرجل ربما مات مسموماً. ثم قام برد المظالم وجاء بعلماء اشتهروا بوعدهم ورؤسائهم وشجاعتهم ليُعينوه على هذا الأمر.

وبدأ حواراً جاداً مع سائر الفئات التي كان من سبقه من خلفاء بني أمية قد أعلنوا الحرب عليها، ومنهم «الخوارج» وغيرهم، ولو أنّ حياة الرجل امتدت لعدة سنوات أخرى لربما تمكن من لم الشمل وتوحيد الأمة من جديد، ولكن قدر الله وما شاء فعل.

ومن إجراءاته -أيضاً- أنه أمر بجمع السنن والآثار كافة، وتتبعها، وذلك لتكون فقهاً للأمة يغنيها عن فقه الفقهاء، ولعله يغلق بعض أهم أبواب الاختلاف بين الأمة والانشغال عن القرآن المجيد، لكنّ هذه المشروعات الطموحة لم يتسع عمره -ﷺ- لإكمالها، وإذا بهذه السنن والآثار تتحول على أيدي من جاءوا بعد إلى وسيلة اختلاف إضافية أضيفت إلى ما كان، وصيرها البعض نصّاً موازياً للقرآن، مشتملاً على ما فيه، بل تمتاز عليه بما تحمله من

تفاصيل للوقاية، والأمور تجعلها إلى حد ما كافية ومغنية عنه، فهي عندهم بيان له وتطبيق لما فيه، وتفصيل لما أجمله، وتقييد لما أطلقه، وتخصيص لما عممه ... ولذلك فقد تجرأ الأوزاعي على القول: "بأنَّ السنَّة قاضية على الكتاب" و "أنَّ الكتاب يحتاج السنَّة بأكثر مما يحتاج السنَّة الكتاب" إلى غير ذلك من الأقوال الغثة التي صرح أحمد بن حنبل بأنه: "ما أجسر على هذا أن أقوله ولكني أقول إنَّ السنة تفسر الكتاب وتبينه"^(١٧٣).

وحين نقول هذا لا ينبغي أن نقوله - بإطلاق؛ بل بحذر شديد - ذلك لأنَّ القرآن الكريم ليس بغامض ولا مبهم، بل وصفة سبحانه «بالبيان»: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ نَبِيٌّ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ (المائدة: ١٥) ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٨)، ﴿هَذَا بَصَائِرٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (الأعراف: ٢٠٣)، وقال سبحانه: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّلْكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِّلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: ٨٩) ولقد ذهب أبو إسحاق الشاطبي بنظره الدقيق إلى القول بعموم هذه الآية الكريمة، وأنَّ السنَّة ذاتها شيء يندرج تحت التبيان القرآني، فهي معتمدة عليه، دائرة حوله حيث دار لا تنفك عن مداره، ولا تخرج عنه بحال، فالقول النبوي تفصيل لما جاء بلسان القرآن للذكر، وأفعاله - صلى الله عليه وآله وسلَّم - وسلوكياته وحُلُّهُ - كُلُّهَا - تطبيقات واتباع للقرآن المجيد، وتنزل لما به في واقع الحياة، وتقريراته تعني أنَّ القرآن المجيد يقر ذلك في أصل من أصول علمها رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلَّم - فأقرَّ ما أقرَّ القرآن؛ ولذلك لخص القرآن المجيد المهام النبوية بوضوح شديد لا يتسع لأي لبس: ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ

^{١٧٣} القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين. الجامع لأحكام القرآن. تحقيق هشام سمير

البخاري. الرياض: دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م، ج ١/ ٣٩.

كُلُّ شَيْءٍ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ* وَأَنْ أَتْلُو الْقُرْآنَ فَمَنْ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ
وَمَنْ ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿النمل: ٩١-٩٢﴾، وقوله: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ
إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ
كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (آل عمران: ١٦٤).

إنَّ تلك العقلية الجزئية التي تكوَّنت تحت ضغوط الفتن الداخلية والخارجية،
والمستجدات الكثيرة، وضغوط الثقافات والحضارات المختلفة، والمطلب «والقانون أو
التشريعية» التي لا تتوقف ولا تتناهى أخذت تضغط تحت وطأة التسليم بتلك القاعدة
العجبية «النصوص متناهية والوقائع غير متناهية»، لإيجاد أدلة موازية للقرآن تقدم الآليات
والأدوات اللازمة لتوفير «الإنتاج الفقهي».

ولذلك فإنَّ السنَّة لم تكن نصًّا مدونًا في جيل التلقي، ولم يندب رسول الله -صلى
الله عليه وآله وسلَّم- إلى تدوينها أحدًا وما دُوَّنه بعضهم منها وعلم به -صلى الله عليه وآله
وسلَّم- أمرٌ بمحوه، ولا ينبغي أن يفهم من هذا أنَّ رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلَّم-
أراد أن يفهمهم بأنَّ سنَّته لا يحتج بها، وأنها لا علاقة لها بالتشريع وبناء الأمة، وتسديد
مسيرتها، بل كانت الحكمة في ذلك أعمق بكثير وأهم من هذه الاستنتاجات البعيدة، إنَّها
قضية تربوية تتعلق بكيفية صياغتها العقل والنفس صياغة قرآنية، بحيث يأتي كل شيء بعد
ذلك يكتبه الإنسان من أي مصدر من مصادر المعرفة ليقراه الإنسان بعقلية ونفسية صاغها
القرآن المجيد، فلا يمكن أن تشد عقله أو نفسه بعيدًا عن مدار القرآن.

تطوّر الرواية

لقد سبق أن أشرنا إلى أنّ الجيل الذي عاش مع رسول الله ﷺ عرف بأنه «جيل التلقي»، وعرف الجيل الثاني بأنه «جيل الرواية»، كما عرف الجيل الثالث بأنه «جيل الفقه» والواقع أنّ هذه الأجيال متداخلة عدا «جيل التلقي» الذي تعد النقطة الفاصلة فيه وفاة رسول الله ﷺ، وفي جيل التلقي لم تَغِب «الرواية» تمامًا عن ذلك الجيل كما تقدم؛ لأنّ الذين لم يكونوا يشهدون رسول الله ﷺ يروي لهم الحاضرون من الصحابة ما شاهدوه وما سمعوه منه ﷺ، وهؤلاء الغزاة والمسافرون والساكنون خارج المدينة هم الأكثرون، فالرواية كانت شائعة، لكنّ أكثر أولئك الذين كانوا يتلقون الروايات يستطيعون التأكد من صحة ما رُوي لهم عند لقائهم برسول الله ﷺ ومشاهدتهم المباشرة لأحواله^(١٧٤)، ولذلك فإنّ وجود ظاهرة الرواية بذلك الشكل لا ينزع عن ذلك الجيل اتصافه بأنه «جيل التلقي»، الذي كانت سماته الأساسية أنّه جيل الاتباع والتأسي والاهتداء والاقْتداء بهدي رسول الله ﷺ دون كبير مشقة، أو جهد بالغ.

أمّا «جيل الرواية» بعد وفاة رسول الله ﷺ فقد تداخل مع «جيل الفقه»، لكنّ ذلك التداخل لم يكن كاملاً ولم يمنع تمايز المعارف والمسائل المتصلة بالفقه عن المعارف والمسائل المتصلة بالرواية، إذ إنّ وجود العلماء القادرين على الإحاطة بالفقه وأدلتها، والروايات وأسانيدنا نادر جدّاً، ولذلك قال اللّكنويُّ (ت: ١٣٠٤هـ): "... إنّ الكتب الفقهيّة وإن كانت مُعْتَبَرَةً في أنفسها بحسب المسائل الفرعيّة، وكان مصنفوها -أيضاً- من المعتمدين

^{١٧٤} قد أخرج مسلم في كتاب الإيمان من صحيحه بشرح النووي، (١، ص ١٦٩) حديث أنس في مجيء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: "يا مُجَدُّ أتنا رسولك فزعمك كذا". قال النووي: "واسم الأعرابي ضمام بن ثعلبة، كما جاء مسمى في رواية البخاري وغيره". انظر أيضاً:

- اللكنوي، مُجَدُّ عبد الحي. الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة. تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٩٦٥م، ص ٢٥.

والفقهاء الكاملين لا يُعْتَمَدُ على الأحاديث المنقولة فيها اعتمادًا كُليًّا، ولا يُجزم بورودها وثبوتها -قطعًا- بمجرد وقوعها فيها، فكم من أحاديث ذكرت في الكتب المعتمدة وهي موضوعة ومختلفة...»، ثم قال: «فمن المحدثين من ليس له حظ إلا رواية الأحاديث ونقلها من دون التفقه والوصول إلى سرها، ومن الفقهاء من ليس لهم حظ إلا ضبط المسائل الفقهيَّة من دون المهارة في الروايات الحَدِيثِيَّة...»^(١٧٥).

وكلام اللَّكْنَوِيِّ يُشِيرُ إلى ظاهرة خطيرة مُبَكِّرَةٌ هي ظاهرة «الفصام بين الفقه والحديث»، وهي ظاهرة بدأت بواكيزها بالظهور سنة (٤٠هـ)^(١٧٦)، وتطورت إلى أن أخذت شكلها المتمثل في تكوين «مدرستي أهل الرأي وأهل الحديث»^(١٧٧)، وهذه الظاهرة برغم أنَّها لم تكن صحيَّة في آثارها فقد استفاد طلاب العلم منها من بعض الجوانب الفَنِيَّة أو التَّعْلِيمِيَّة.

يقول أمين الخولي: «نشأت الرواية الحَدِيثِيَّة نَشْأَةً تَطَوَّرِيَّةً، إذ لم يشعر القوم بحاجة إلى شيء من الإسناد وسلسلته، حينما كانوا يتلقون عن الرسول ﷺ مباشرة، مُجْمَلَاتٍ أو مُفَصَّلَاتٍ من التعليم الديني، كتلقي الطالب عن معلمه، يحفظونها الحفظ الواعي، الذي نَمَّتْهُ فيهم البَدَاوَةُ المُبْتَعَدَةُ بهم عن الاعتماد على غير الحافظة، ثم هم يجدون أمامهم في كل مناسبة ذلك المرجع الرسمي مَعِينًا فَيَاضًا يستقون منه، وهم مع هذا وذاك جماعة محدودة متعارفة في بيئة غير فسيحة، لا يكثر أن ينقل فيهم قريب لبعيد، ولا حاضر لغائب.

^{١٧٥} اللَّكْنَوِيُّ، مُحَمَّدُ عَبْدِ الْحَيِّ. الأَجْوِبَةُ الْفَاضِلَةُ لِلْأَسْئَلَةِ الْعَشْرَةِ الْكَامِلَةِ. تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٩٦٥م، ص ٣٠-٣١.

^{١٧٦} على ما ذكر: مصطفى عبد الرزاق في كتابه «تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية» القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٦م.

^{١٧٧} راجع: العلواني، طه جابر. أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة، فرجينيا: المعهد العلمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٥م، ط ٢، الفصل الثالث.

فأما حين اتسعت الرقعة، وخرجوا من الحجاز إلى غيرها من الأقطار، فقد اضطروا إلى أن يسألوا العارفين، من ذوي العلم فيهم، عما عسى أن يكونوا قد سمعوه من الرسول ﷺ، فيجيب أولئك الواعون لمسموع تفردوا به دون سواهم، بفضل ملازمة قويّة، ومواتاة ظروف... أو يتوقف أولئك المسئولون، أو يحيلون على غيرهم من طبقتهم... ومع هذا الحال، لا تتضح الحاجة، ولا يقوى الشعور بالضرورة القاضية بالعزو والإسناد... وجائز أن يستمر ذلك جيلاً أو جيلين، دون شعور بضرورة قويّة للإسناد المبيّن لمصدر تلقي ما يذكر من علم^(١٧٨).

ثم تتغيّر الظروف بمغيّرات اجتماعيّة مختلفة، من بينها قوة الوعي العلميّ، الحافز على الرغبة في معرفة أصل التلقي، ومدى الاطمئنان له، كما أنّ من بينها ما يذكرون هم قديماً من فساد الحال، وشيوع الوضع، وانتشار المقالات الكلاميّة المضللة، فيلفت ذلك كله إلى ضرورة إضفاء الثقة على القول المنقول، وتقوى الحاجة إلى هذا الإسناد، فيكون إذ ذاك ضرورة مقدرة بقدرها، ويبدأ يسير الشأن لجدته، قصيراً لقرب زمنه، هين الأهميّة - في الجملة - لا يشعر أصحاب العلم بكبير خطره، فيحرصون على طلبه والإلزام به.

وتتدرج الحياة، فيكتمل الوعي العلميّ، وينتبه للدقة في المناهج، وتجد دوافع اجتماعيّة مختلفة، كالذي ذكره من شئون اعتقاديّة وغيرها، فيزيد الحرص على الإسناد، ويقوى الالتفات إليه، ويكثر التنبه إلى التزامه والإلزام به.

على هذا الغرار كان التدرج، الذي تدفعنا ثققتنا بالسنن الكونيّة إلى الاطمئنان له، والارتياح لتقرير أنّه الخطة التي اتبعتها حياة الرواية والإسناد، فبدأ بسيطين، ومُصَيّاً إلى الاكتمال على الدهر.

١٧٨ الخولي، أمين. الإمام مالك. القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ص ٣٥٠.

ولا نقف في التقرير عند الثقة بالسنة الكونية، وَجَدَّ الْعِلْمُ فِي بَيَانِ عَمُومِهَا وَشُمُولِهَا، بل نجد من خبر التاريخ ونقل الراويين من قومنا، ما يؤيد أنّ الرواية لم تخلق ذلك الخلق المستقل، ولم تبدأ كاملة الكمال كله، دقيقة الدقة كلها، ولم تكن موضع العناية التامة والالتزام الدائم منذ عرفت للقوم رواية دينية إسلامية، أو رواية تاريخية وأدبية بل كانت تتفاوت هذه العناية بتفاوت الظروف، ويختلف هذا الالتزام الحريص، باختلاف الأحوال والأيام، ومن ذلك مثلاً ما تحدثنا به أخبارهم من ترك الإسناد، وعدم السؤال عنه أول الأمر^(١٧٩)، حتى كانت الظروف الاجتماعية اللافتة إليه، فسألوا عنه وطلبوه، وذلك فيما يروي عاصم الأحوال (ت: ١٤٢هـ) عن ابن سيرين (ت: ١١٠هـ) قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، حتى وقعت الفتنة، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فينظروا إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظروا إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"^(١٨٠).

ويبدو من السياق أنّ الفتنة المذكورة هي فتنة الابتداع وشيوع المقالات، ويقرر أمين الخولي أنّ الإسناد حتى وفاة الإمام مالك سنة (١٧٩هـ) لم يكن بعد قد اتخذ نظاماً دقيقاً تماماً على نحو ما نراه مثلاً عند البخاري في القرن الثالث، أي بعد أكثر من جيلين من الناس، وطبقتين من المحدثين، ولعلّ هذا يفسر لنا ظاهرة الإرسال في أحاديث مالك ومَنْ سَبَقَهُ من العلماء، فهذا - فيما يبدو - أثر لعدم شعورهم بالحاجة - في تلك العصور المتقدمة القريبة من عهد الصحابة - إلى لزوم النص على ذكر الصحابي والالتزام التام له، فتخلفت عن ذلك مسألة المراسيل وحجيتها، واختلف فيها الأصوليون كما هو معروف.

^{١٧٩} وقد استغرق ذلك حوالي ٤١٠ سنة بعد وفاته - عليه الصلاة والسلام؛ ولذلك لجأ المشتغلون بالحديث عندما ازداد الاهتمام بالإسناد إلى التوثيق بالسبر وتركيب الأسانيد، وافترضاها، فقد يفترض بعض هؤلاء أنه ما دام فلان قد تتلمذ على فلان فإذن يمكن أن نعتبر مارواه ذلك التلميذ مسنداً إلى شيخه، وهكذا، ولا يخفى أنّ هذا إلى الحرص والتخمين أقرب منه إلى العمل العلمي.

^{١٨٠} الخولي، أمين. الإمام مالك. القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ص ٣٥١.

وهذا يدل على أنّ هناك أطوارًا ثلاثة مرت بها معارفنا الإسلاميّة:

الطور الأول: طور «الثقافة الشفويّة» وتداول سائر أنواع المعارف شفاهًا، ومنها السنن والنصّ الوحيد المدون في السطور والمحفوظ في الصدور في تلك المرحلة، هو القرآن المجيد -وحده- وكل ما عداه كان يجري تداوله شفاهًا إلا في القليل النادر.

والطور الثاني: طور الجمع والتدوين الذي بدأ بجمع المرويّات ثم تدوينها من عام (٨٣هـ) على يد عبد العزيز والد عمر، واستكمل عمر بن عبد العزيز عام (٩٩هـ) ما بدأه أبوه، وقد جمعت فيه الأحاديث والأخبار وآثار الصحابة في التفسير والفقّه وما إليها، وتكامل التدوين الرسمي لجملة من العلوم والمعارف الإسلاميّة دون ألتفات إلى الإسناد متونًا وألفاظًا عام (١٤٣هـ)، وذلك في عهد أبي جعفر المنصور، واستمر -بعد ذلك- ما يقرب من مائة عام.

الطور الثالث: هو طور الفرز والتمايز أي: فرز تلك المعارف وتمييز بعضها عن بعض، وظهور ما عرف فيما بعد بـ«مبادئ العلوم» - أي: أن يكون لكل علم تعريف يميّزه عن سواه، وموضوع يتقيد به، وبيان لمصادره وموارده وغايته وفوائده إلى أن اكتملت هذه المبادئ لتصبح عشرة^(١٨١).

فهم قضية جمع عمر بن عبد العزيز للسنة النبوية في سياقها التاريخي:

لقد كانت الانشطارات بين الأمة تتوالى حتى بلغت حد التقاتل والاعتصام بالجبال والصحاري لتنمية الفتن والانشغال بها، حتى جاء عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه الذي حاول أن يرأب الصدع، وأن يعيد الفِرَق التي انشقت عن الأمة فاعتصم بعضها في الجبال وذهب

^{١٨١} هي: الحد والموضوع والغاية والفائدة والمصادر والموارد وحكم تعلم ذلك العلم، ومؤسسه أو أول جامع لمسائله، ونسبته إلى ما سواه تأثيرًا وتأثيرًا.

بعضها لمقاتلة المسلمين وَقَطَعَ الطرق، فبدأ مشروعه التجديديّ الإصلاحيّ بالحوار مع الخوارج فسَلَّم لهم في بعض الأمور، وأوضح لهم جانب الصواب في بعضه الآخر حتى ترك بعضهم الجبال وعاد إلى صفوف الأُمَّة.

- فهل ما قام به عمر بن عبد العزيز بالأمر بتدوين السنّة لوضع حد للافتراء على النبي ﷺ؟ أو كانت الغاية لتقليص دواعي الاختلاف بين فِرَقِ الأُمَّة المختلفة؟ أو أنّه كانت هناك أسباباً كامنة تستبطن رؤية عمر لحال الأُمَّة -آنذاك- من جهة، ونظرته المستقبلية من جهة أخرى؟

قد عبر أبو زُرعة الدمشقي عن مراد عمر من عمليّة الجمع والتدوين قائلاً: "...أراد عمر بن عبد العزيز أن يجعل أحكام الناس والاجتهاد حكماً واحداً ثم قال: إنّه قد كان في كل مِصْرٍ من أمصار المسلمين وجند من أجناده ناس من أصحاب رسول الله، وكان فيهم قضاة قضاة بأقضية أجازها أصحاب رسول الله ورضوا بها وأمضاها أهل المِصْرِ كالصلح بينهم، فهم على ما كانوا عليه من ذلك" (١٨٢).

وهذا النصّ يوضح أنّ عمر بن عبد العزيز -الذي يمثل رأس الدولة -آنذاك- كان يريد من وراء التدوين أن يتحول ذلك إلى قانون يحمل الناس عليه أو يلزمهم به، ومما يدل على ذلك أنّ الزهري وغيره لم يقتصر في جمعه للسنّة على ما هو منسوب إلى الرسول ﷺ فقط، وإنما امتد ليشمل سير الصحابة من الخلفاء الراشدين وفقهائهم، ولا شك أنّ في هذا المنهج إشارةً إلى وضوح مفهوم السنّة العمليّ الذي يظهر في عمليّات التطبيق من قِبَل الصحابة ﷺ وهو ما أشار إليه عمر بن عبد العزيز في كثير من خطبه.

^{١٨٢} أبو زُرعة، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري. تاريخ أبي زُرعة الدمشقي. وضع حواشيه خليل المنصور. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، ط١، ج١/٥٠.

ومما يؤكد ذلك أيضاً ما رُوِيَ عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يناقش العلماء في السنّة، يقول أبو الزناد بن ذكوان القرشي (ت ١٣١هـ): "رأيت عمر بن عبد العزيز جمع الفقهاء فجمعوا له أشياء من السنن، فإذا جاء الشيء الذي ليس العمل عليه؛ قال: هذه زيادة ليس العمل عليها"^(١٨٣).

فقد رأى عمر بن عبد العزيز ومن معه- في تلك المرحلة- ضرورة جمع السنن لتقديم المصدر المُؤوَّل للقرآن الكريم إلى جانب القرآن باعتباره المصدر التطبيقي المُؤوَّل^(١٨٤) في الواقع لآيات الكتاب الكريم إلى الأمة؛ ليكون ذلك بيان منهج النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- في اتباع القرآن وتطبيقه، بحيث يتمكن المسلمون من التأسّي به -صلوات الله وسلامه عليه- ومساعدًا على حسم الخلافات والقضاء على المنازعات، وإعادة الوحدة إلى صفوف الأمة فأصدر أوامره إلى علماء المسلمين في مختلف الأمصار للغاية بجمع السنن، فأرسل إلى ولاة الأمصار، كما أخرج أبو نعيم في تاريخ أصبهان أنّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل الآفاق: "انظروا إلى حديث رسول الله فاجمعوه"^(١٨٥). وفي رواية للخطيب في «تقييد العلم» أنّه كتب بذلك إلى أهل المدينة^(١٨٦) أن تجمع السنن^(١٨٧). وجاء في «تقييد العلم»

^{١٨٣} البلخي، أبو القاسم عبدالله بن أحمد بن محمود الكعبي. قبول الأخبار ومعرفة الرجال. تحقيق أبي عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحمن. بيروت: دار الكتب العلمية، ص ١٧.

^{١٨٤} لا نريد بالتأويل معناه الاصطلاحي الذي شاع فيما بعد مقابلاً للتفسير أو مرادفًا له بل نريد بذلك التطبيق الذي هو المعنى القرآني الذي جاء به قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلًا مِنَّا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ (الأعراف: ٥٣).

^{١٨٥} رواه: الأصبهاني، أبو نعيم. تاريخ أصبهان. (٢٠٤/١).

^{١٨٦} انظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العشي. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ١٠٣ وما بعدها، ص ١٠٦.

^{١٨٧} راجع: السباعي، مصطفى. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٧٦م، ص ١٠٣ وما بعدها (أولاً: تدوين السنة).

عن إبراهيم بن سعد عن ابن أخي ابن شهاب الزهري قال: "سمعتُه يعني ابن شهاب الزهري يقول: لولا أحاديث تأتينا من قِبَلِ المشرق تُنَكِّرُهَا لا نعرفها، ما كتبت حديثًا، ولا أذُنتُ في كتابه"^(١٨٨). ورأي الزهري هو رأي أكثر علماء ذلك العصر، فإنَّ حرصهم على حديث رسول الله ﷺ من أن يَدْرُسَ لا يقل عن حرصهم على سلامته من الكذب والوضع، فكان هذان العاملان من أقوى العوامل التي حَفَزَتْ هَمَمَ العلماء إلى كتابة السُنَّة النبويَّة، فعندما تبنَّت الحكومة جمعها رسميًا على يدي الخليفة الوَرع عمر بن عبد العزيز، الذي اتخذ خطوة حازمة، وكان فيما كتب أهل المدينة: "أخبرنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن دينار أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن مُجَّد بن عمرو بن حزم (١١٧هـ) يأمره: انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ، أو سنَّة ماضيَّة، أو حديث عمرو بن حزم (٩٨هـ)، فاكتبه فإنِّي خفت دروس العلم وذهاب أهله"^(١٨٩). وعن عبد الله بن دينار أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم: "انظر ما كان من حديث عبد الله بن دينار، قال كتب عمر بن عبد العزيز إلى المدينة "انظروا، وفي حديث عفان إلى أهل المدينة: أن انظروا ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه، فإنِّي خفت دروس العلم وذهاب العلماء". وفي رواية: أمره أن يكتب له العلم من عند عمرة بنت عبد الرحمن (٩٨هـ)، والقاسم بن مُجَّد (١٠٧هـ)، فكتبه له. وفي رواية: "فإنِّي خفت دروس العلم وذهاب العلماء ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ، ولْيُفْشُوا العِلْمَ، ولْيُجْلِسُوا حتى يَعْلَمَ مَنْ لَا يَعْلَمُ، فإنَّ العلم لا يُهْلِكُ حتى يكون سرًّا"^(١٩٠).

^{١٨٨} الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ١٠٧-١٠٨.

^{١٨٩} الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العش. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط ٢، ص ١٠٥.

^{١٩٠} فتح الباري، (٢٠٤/١).

وطلب عمر بن عبد العزيز من أبي بكر بن حزم جمع الحديث، ذلك لأنَّ أبا بكر بن حزم هو أحد أعلام عصره، حيث قال فيه مالك بن أنس: "ما رأيت مثل أبي بكر بن حزم أعظم مروءة ولا أتم حالاً... وَبِئْسَ الْمَدِينَةُ وَالْقَضَاءُ وَالْمَوْسِمُ"^(١٩١)، وعنه كذلك قال: "لم يكن عندنا أحد بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند أبي بكر"^(١٩٢)، وكان قد طلب منه أن يكتب إليه حديث عمرة بنت عبد الرحمن، وهي خالته، نشأت في حجر عائشة - رضي الله عنها - وكانت من أثبت التابعين في حديث عائشة - رضي الله عنها -^(١٩٣).

والنموذج الذي يمثل ما كان يريده عمر بن عبد العزيز من جمع السنَّة أفضل تمثيل، هو الإمام مالك بن أنس الذي صنف الموطأ وهو ما نَوَدُّ الْإِقَاءَ الضَّوِّءِ على منهجه فيما جمعه في كتابه.

منهج الإمام مالك في الموطأ:

يعد كتاب الموطأ أوَّلَ صَحِيحٍ مَجْمُوعٍ مُدَوَّنٍ فِي عِلْمِي الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ مَعًا وَهُوَ أَوَّلُ كِتَابٍ فِي هَذَا الْمَجَالِ... ولقد جاء في مقدمة ابن حجر لكتاب البخاري فقد نقل ما جاء عن الشافعي رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: "ما أعلم في الأرض كتابًا في العلم أكثر صوابًا من كتاب

^{١٩١} ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي. تهذيب التهذيب. الهند: حيد آباد، ١٣٢٥هـ، ط ١، ج ٣٩/١٢.

^{١٩٢} ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي. تهذيب التهذيب. الهند: حيد آباد، ١٣٢٥هـ، ط ١، ج ٣٩/١٢.

^{١٩٣} ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي. تهذيب التهذيب. الهند: حيد آباد، ١٣٢٥هـ، ط ١، ج ٤٣٨/١٢. وقال سفيان بن عيينة: "أعلم الناس بحديث عائشة ثلاثة: القاسم بن مُجَدِّ، وعروة بن الزبير، وعمرة بنت عبد الرحمن". انظر: الخطيب، مُجَدِّ عجاج. السنة قبل التدوين. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٦٣م، ص ٣٣١.

انظر: الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم. المرحح والتعديل. الهند: ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م، (المقدمة) ص ٤٥.

مالك^(١٩٤)، ولقد قال عبد الرحمن بن مهدي: "أئمة الحديث الذي يُفتدى بهم أربعة: سفيان الثوري (١٦١هـ) بالكوفة، ومالك (١٧٩هـ) بالحجاز، والأوزاعي (١٥٧هـ) بالشام، وحماد بن زيد (١٧٩هـ) بالبصرة"، ثم وَازَنَ بينهم فقال: "الثوري إمام في الحديث، وليس إمامًا في السنَّة، والأوزاعي إمام في السنَّة وليس إمامًا في الحديث، ومالك إمامٌ فيهما"^(١٩٥).

- إنَّ أبا جعفر المنصور قال للإمام: "ضع للناس كتابًا أحملهم عليه، ثم أضاف أبو جعفر: يا أبا عبد الله ضم هذا العِلْمَ وَدَوِّنْهُ كِتَابًا، وتجنب فيها شِدَائِدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَرُحَصَ ابن عباس، وشَوَادَّ ابن مسعود وَأَفْصِدَ أَوَاسِطَ الْأُمُورِ، وما اجتمع عليه الصحابة"^(١٩٦). ويتضح هنا أنَّ هناك نوعًا من التوافق بين رأيي عمر بن عبد العزيز وأبي جعفر المنصور: "فقد فكر أبو جعفر في الأمر الذي فكر فيه عمر بن عبد العزيز وهو جمع العلم المدنيّ، فقد أمر هذا (عُمُرُ) أبا بكر بن حزم وأمر (أبو جعفر) مالكًا عليه السلام، وإذا كانت قد توافرت الدواعي عند مالك من تلقاء نفسه لتدوين العلم المدني حَشِيئَةَ الدروس، فقد كان طلب الخليفة مُزَكِّيًّا للأمر الذي رأى دواعيه متوافرة، ولكنَّ الكتاب لم يُنَشَرِ في وقت الخليفة أبو جعفر المنصور بل في سنة ١٥٩هـ وطلب أبي جعفر سنة ١٤٨هـ^(١٩٧)، ولقد رأى الخلفاء

^{١٩٤} ابن الحجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي. هدي الساري مقدمة الباري شرح صحيح البخاري. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط ٢، ص ٨.

^{١٩٥} وقد أشار: أبو زهرة، مُجَدِّد. في كتابه مالك. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٥٢م، ط ٢، ص ٨٧. إلى قول ابن الصلاح حين سئل عن معنى هذا الكلام فقال: "السنة هنا ضد البدعة، فقد يكون الإنسان عالماً بالحديث، ولا يكون عالماً بالسنَّة". ثم يعلق على هذا الكلام الشيخ أبو زهرة بقوله: "ونحن نرى أن المراد بالسنَّة العلم بأقضية الصحابة وفتاويهم، وكذلك العلم بأقضية التابعين وفتاويهم".

^{١٩٦} أبو زهرة، مُجَدِّد. في كتابه مالك. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٥٢م، ط ٢، ص ٢٢٥.

^{١٩٧} أبو زهرة، مُجَدِّد. في كتابه مالك. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٥٢م، ط ٢، ص ٢٢٨ وما بعدها.

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف. الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم. بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٤١.

- القاضي عياض. ترتيب المدارك وتقريب المسالك. ص ٢٣٢.

من بعده مثل رأيه ورأي الرشيد أن يحمل الناس على الأخذ بالموطأ في القضاء، ولقد نقل السيوطي في مناقب مالك أنه قال للرشيد عندما كرر طلب نشر الموطأ: "يا أمير المؤمنين إنَّ اختلاف العلماء رحمة الله على هذه الأمة...".

هناك إذن علاقة فكرية واضحة بين ما أراده عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي في جمع السنن وما فعله الإمام مالك في الموطأ بتشجيع من أبي جعفر المنصور الخليفة العباسي، وهو توحيد الأقضية في الدولة الإسلامية للقضاء على الاختلافات بين القضاة وأولآة في الأقاليم المختلفة، أو بتعبير آخر توحيد الفقه عن طريق تقديم سنن رسول الله ﷺ وأقوال أصحابه وحُلفائه والتابعين لهم - خاصة المدَّين منهم الذين فهموا السنَّة على أنَّها العمل الذي ورثوه عن النبي ﷺ وأصحابه - بين أيدي القضاة لتكون مرجعهم في الحكم والقضاء والفتوى، فقد كانت الفكرة في المقام الأول هدفها تنظيم الدولة قانونيًا وليس مجرد جمع عشوائي للأحاديث والروايات، وإثما الدعوة إلى التبصر في فقه السنَّة النبوية كتنظير لمفهوم الاتباع في البيان النبوي، واللافت للنظر أنَّ كلاً من الخليفة عمر بن عبد العزيز والإمام مالك بن أنس كانا من تلامذة مدرسة المدينة التي استقر لديها مفهوم السنَّة بمعناها العملي.

يقول مالك: "لا يجوز الأخذ بالأحاديث التي يرويها هؤلاء الصالحون غير العارفين بالشرعية". ويقول: "لقد أدركت في هذا البلد (يعني المدينة) مشائخ لهم فضل وصلاح وعبادة، يحدثون، وما أخذت عن واحد منهم حديثًا، قيل له: ولم يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون بما يحدثون". وكان يقول: "لا تأخذ العلم عن شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يُحدِّثُ" (١٩٨).

^{١٩٨} الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر. الكفاية في علم الرواية. تحقيق أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني. المدينة المنورة: المكتبة العلمية، ج ١/١١٦. فوزي، إبراهيم. تدوين السنة. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٥م، ط ٢، ص ١٠٧.

يقول الدَّهْلَوِيُّ: "فإن اتفق أهل البلد (أي المدينة) على شيء أخذوا بنواجزه"^(١٩٩). وهو الذي يقول في مثله مالك: "السنة التي لا اختلاف فيها عندنا أي في المدينة كذا وكذا"^(٢٠٠).

وإن اختلفوا أخذوا بأقواها وأرجحها إمَّا بكثرة القائلين به، أو لموافقة لقياس قوي، أو تخريج من الكتاب والسنة، وهو الذي يقول في مثله مالك: "هذا أحسن ما سمعت".

وكان مالك من أثبتهم في حديث المدينين عن رسول الله ﷺ وأوثقهم إسنادًا وأعلمهم بقضايا عمر وأقوايل عبد الله بن عمر وعائشة وأصحابهم من الفقهاء السبعة، وبه وبأمثاله قام علم الرواية.

في أي الفنون يصنف الموطأ، الحديث أو الفقه؟

قال الإمام الدَّهْلَوِيُّ في حُجَّةِ الله الْبَالِغَةُ: "وكتب الحديث على طبقات مختلفة ومنازل متباينة فوجب الاعتناء بمعرفة طبقات كتب الحديث:

فنقول: هي باعتبار الصحة والشهرة على أربعة طبقات:

١- وذلك لأنَّ أعلى أقسام الحديث ما ثبت بالتواتر وأجمعت الأمة على

قبوله والعمل به.

٢- ثم ما استفاض من طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ لا يبقى معها شُبُهَةٌ يُعْتَدُّ بها، واتفق على

العمل به جُمُهورُ فُقَهَاءِ الأُمصار، أو لم يَختلف فيه علماء الحرمین خاصَّة، فإنَّ علماء الحرمین

^{١٩٩} شاه ولي الله ابن عبد الرحيم الدهلوي، أحمد. حجة الله البالغة. تحقيق سيد سابق. القاهرة: دار الكتب الحديثة، ص ٣٠٦.

^{٢٠٠} ابن أنس، مالك. الموطأ. تحقيق مُجَّد مصطفى الأعظمي. الإمارات: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ط ١، ج ٢/٢٤٨.

محل الخلفاء الراشدين في القرون الأولى ومحط رجال العلماء طبقة بعد طبقة يبعد أن يسلم منهم الخطأ الظاهر، أو كان قولاً مشهوراً معمولاً به في قُطْرٍ عَظِيمٍ مروياً عن جماعة عظيمة من الصحابة والتابعين.

٣- ثم ما صح أو حسن سنده وشهد به علماء الحديث ولم يكن قولاً متروكاً لم يذهب إليه أحد من الأمة، أمّا ما كان ضعيفاً موضوعاً أو منقطعاً أو مقلوباً في سنده أو متنه، أو من رواية المجاهيل، أو مخالفاً لما أجمع عليه السلف طبقة بعد طبقة، فلا سبيل إلى القول به.

فالصحة أن يشترط مؤلف الكتاب على نفسه إيراد ما صح أو حسن غير مقلوب ولا شاذ ولا ضعيف إلا مع بيان حاله، فإنَّ إيراد الضعيف مع بيان حاله لا يقدر بالكتاب.

٤- أن تكون الأحاديث مشهورة، والشهرة أن تكون الأحاديث الواردة فيها دائرة على السنة المحدثين قبل تدوينها وبعد تدوينها، فيكون أئمة الحديث قبل المؤلف رَوَوْهَا بِطُرُقٍ شتى وأوردوها في مسانيدهم ومجاميعهم، وبعد المؤلف اشتغلوا برواية الكتاب وحفظه وكشف مُشْكِلِهِ وشرح غريبه وبيان إعرابه وتخريج طرق أحاديثه واستنباط فقهها، والفحص عن أحوال رَوَاتِهَا طبقة بعد طبقة إلى يومنا هذا حتى لا يبقى شيء مما يتعلق به غير مبحوث عنه إلا ما شاء الله تعالى.

ويكون نقاد الحديث قبل المصنف وبعده وافقوه في القول بها وحكموا بصحتها وارتضوا رأي المصنف فيها وتلقوا كتابه بالمدح والثناء، ويكون أئمة الفقه لا يزالون يستنبطون منها وعنهما، ويعتمدون عليها ويعتنون بها، ويكون العامة لا يخلون عن اعتقادها وتعظيمها. وبالجملة فإذا اجتمعت هذان الخصلتان في كتاب كُمل وكان من الطبقة الأولى، وإن فُقدتا رأساً لم يكن له اعتبارٌ وما كان أعلى حد في الطبقة الأولى فإنه يصل إلى حد التواتر، وما

دون ذلك يصل إلى الاستفاضة ثم إلى الصحة القطعية، أعني القطع المأخوذ في علم الحديث المفيد للعمل. والطبقة الثانية إلى الاستفاضة أو الصحة القطعية، أو الظنية وهكذا ينزل الأمر.

- فالطبقة الأولى منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب: الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم. قال الشافعي: "أصح الكتب بعد كتاب الله ﷺ موطأ مالك"^(٢٠١)، واتفق أهل الحديث على أن جميع ما فيه صحيح على رأي مالك ومن وافقه، وأما على رأي غيره فليس فيه مرسل ولا منقطع إلا قد اتصل السند به من أخرى فلا جرم أنها صحيحة من هذا الوجه، وقد صنف في زمان مالك موطآت كثيرة في تخريج أحاديثه ووصل منقطعه، مثل كتاب ابن أبي ذئب وابن عيينة والثوري ومعمر وغيرهم ممن شارك مالكاً في الشيوخ، وقد رواه عن مالك بغير واسطة أكثر من ألف رجل، وقد ضرب الناس فيه أكباد الإبل إلى مالك من أقاصي البلاد، فمنهم المُبَرِّزُونَ من الفقهاء كالشافعي ومُحَمَّد بن الحسن وابن وهب وابن قاسم، ومنهم نحارير المحدثين كيحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق، ومنهم الملوك والأمراء كالرشيد وابنيه وقد اشتهر في عصره حتى بلغ على جميع ديار الإسلام، ثم لم يأت زمان إلا وهو أكثر له شهرة وأقوى به عناية وعليه بنى فقهاء الأمصار مذاهبهم حتى أهل العراق في بعض أمرهم، ولم يزل العلماء يخرجون أحاديثه ويذكرون متابعاته وشواهدة ويشرحون غريبه ويضبطون مُشْكِلَهُ، ويبحثون عن فقهه ويفتشون عن رجاله إلى غاية ليس بعدها غاية^(٢٠٢).

^{٢٠١} عفا الله عن الإمام الشافعي وغفر لنا وله على قوله هذا فإن استعمال أفعال التفضيل إنما يكون بين متماثلين متقاربين لكن أحدهما في الصفة التي صيغ منها أفعال التفضيل أعمق. ومن المعلوم للإمام الشافعي في جلاله قدره وعلو بابه في العربية أن كتاب الله لا يمكن أن يدخل معه أي كتاب آخر مهما كان في مفاضلة أو تفضيل، كيف ومنزله جل شأنه قال فيه: ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (البقرة: ٢) وتحدي سائر خلقه أن يأتوا بمثل سورة من سوره، وثبت عجزهم، في حين أن البخاري جاء بعد مالك وفضل كثيرون صحيحه على موطأ مالك وجاء مسلم بعد البخاري ويفضل إخواننا المغاربة مسلماً على البخاري وهكذا، فقولهم هذا: "أصح كتاب بعد كتاب الله سواء أطلقوه على موطأ مالك أو على صحيح البخاري أو سواهما، أمر ما كان لأحد أن يقوله؛ لأن كتاب الله لا يداينه أي كتاب آخر، وصحته تعتمد على أسس غير تلك الأسس التي يصحح على مثلها الموطأ أو صحيح البخاري أو سواهما، وكان يكفيهم أن يقولوا أن كتاب مالك أصح ما كتب في الحديث، أو أن صحيح البخاري أصح جامع من جوامع الحديث، أما أن يقال إنه أصح كتاب بعد كتاب الله فهو أمر فيه نظر، ونعتيره من هفوات الكبار، وهفوات الكبار على أقدارهم.

^{٢٠٢} انظر: شاه ولي الله الدهلوي، حجة الله البالغة. كراچی: مكتبة نور مجید، ج ١/١٣٢ وما بعده.

اختلف الناس في الموطأ أهو كتاب فقه أم كتاب حديث، فالذين قالوا إنَّه كتاب حديث لاحظوا كثرة الأحاديث الواردة فيه، والذين قالوا إنَّه كتاب فقه قد لاحظوا فيه الاتجاه الفقهي بحيث يمكن اعتباره كتاب فقه.

والأقرب عندنا أنَّ الموطأ أقرب ما يكون إلى كتاب في فقه السنَّة، فهو يحاول أن يجيب عن أسئلة فقهية بسننٍ تصلح أن تكون فقهاً.

هل تفرد الإمام مالك بمنهجه الذي صنف به الموطأ؟

- لقد تفرد الإمام مالك في منهجه في الموطأ على كل من عاصره كما أشار إلى ذلك الشافعي: "ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك"^(٢٠٣). قال الإمام مالك: "عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلهم واطأني عليه، فسميته «الموطأ»".

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي: "الموطأ هو الأصل الأول واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذي"^(٢٠٤).

وقد صنف الإمام مالك الموطأ وتَوَخَّى فيه القويَّ من أحاديث أهل الحجاز، ومَزَجَهُ بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم. وقد وضع مالك الموطأ على نحو عشرة آلاف حديث، فلم يزل ينظر فيه، في كل سنة، ويسقط منه، حتى بقي هذا.

^{٢٠٣} ابن حجر العسقلاني. هدي الساري مقدمة فتح الباري: شرح صحيح البخاري. بيروت: دار المعرفة، ط ٢، ص ٨.

^{٢٠٤} ابن أنس، مالك. موطأ مالك. تحقيق تقي الدين الندوي. دمشق: دار القلم، ١٤١٣هـ / ١٩٩١م، ص ٢٩.

وقد أخرج ابن عبد البر عن عمر بن عبد الواحد صاحب الأوزاعي، قال: "عرضنا على مالك الموطأ في أربعين يوماً، فقال: كتاب أَلْفَتْهُ في أربعين سنة، وأخذتموه في أربعين يوماً! وما أقل ما تفقهون فيه" (٢٠٥)!

وقال السيوطي: "وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد" (٢٠٦).

^{٢٠٥} ابن أنس، مالك. موطأ مالك. تحقيق تقي الدين الندوي. دمشق: دار القلم، ١٤١٣ هـ / ١٩٩١ م، ص ٢٩.

^{٢٠٦} ابن أنس، مالك. موطأ مالك. تحقيق تقي الدين الندوي. دمشق: دار القلم، ١٤١٣ هـ / ١٩٩١ م، ج ١/٧.

نسخ الموطأ المختلفة^(٢٠٧):

هل اتفقت روايات الموطأ على ذكر أقوال مالك؟ وهل اختلفت فيما بينها زيادة ونقصاناً؟

هناك عدة روايات لموطأ مالك^(٢٠٨):

قال الإمام أحمد بن حنبل: "كنت سمعت الموطأ من بضعة عشر رجلاً من حُفَّاطِ أصحاب مالك، فَأَعَدُّهُ عَلَى الشَّافِعِيِّ لِأَبِي وَجَدْتَهُ أَقْوَمَهُمْ وَأَمْرٌ مَا"، قال البخاري: "أصح الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر". وهنا لا بد من وقفة بين مالك والبخاري.

وقد جاء عن القاضي عياض: "الذي اشتهر من نسخ الموطأ مما نقل منه أصحاب اختلاف الموطآت، نحو عشرين نسخة، وذكر بعضهم ثلاثين. وأول من صنف في الحديث ورتبه على أبواب: مالك في المدينة، وابن جريج بمكة، والربيع بن صبيح، وسعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة بالبصرة..." وقال الحافظان ابن حجر والعراقي: "كان هؤلاء في عصر واحد، فلا يدرى أيهما سبق، وذلك في سنة بضع وأربعين ومائة"^(٢٠٩).

أمَّا نسخ الموطأ فعدتها أربع عشرة نسخة، ذكرها الإمام عبد الحي اللكنوي، وفي مقدمة كتابه «التعليق الممجّد على موطأ مالك» وذكرها الإمام الشنقيطي في كتابه «الدليل السالك إلى موطأ الإمام مالك».

الموطأ برواية ابن زياد:

^{٢٠٧} انظر: قورت، شعبان. موسوعة السنة: الكتب الستة وشروحها/ الموطأ. إستانبول: ١٩٩٢م، (٢٠/د) وما بعدها.

^{٢٠٨} انظر: الإمام مالك. موسوعة السنة: الكتب الستة وشروحها/ الموطأ. تونس، دار سحنون، ١٩٩٢م، المقدمة، ص د وما بعده.

^{٢٠٩} انظر: الإمام مالك. موسوعة السنة: الكتب الستة وشروحها/ الموطأ. تونس، دار سحنون، ١٩٩٢م، المقدمة، ص د.

موطأ يحيى بن يحيى الليثي

موطأ محمد بن الحسن

مدونة ابن سحنون، وغيرها من النسخ المختلفة للموطأ التي اختلفت فيما بينها زيادة
ونقصاً^(٢١٠).

^{٢١٠} راجع: الإمام مالك. موسوعة السنة: الكتب الستة وشروحها/ الموطأ، تونس، دار سحنون، ١٩٩٢م، (٢٠/ و) وما بعدها.

بين كتاب الموطأ وصحيح البخاري:

جاء في مقدمة ابن حجر لصحيح البخاري: "فقد استشكل بعض الأئمة إطلاق أصحِّية كتاب البخاري على كتاب مالك مع اشتراكهما في اشتراط الصحة والمبالغة في التحري والتثبت، وكون البخاري أكثر حديثًا لا يلزم منه أفضليَّة الصحة، والجواب عن ذلك: أنَّ ذلك محمول على أصل اشتراط الصحة، فمالك لا يرى الانقطاع في الإسناد قادحًا، فلذلك يخرج المراسيل والمنقطعات والبلاغات في أصل موضوع كتابه".

والبخاري يرى أنَّ الانقطاع علة، فلا يخرج ما هذا سبيله في غير أصل موضوع كتابه كالتعليقات والتراجم، ولا شك أنَّ المنقطع وإن كان عند قوم من قبيل ما يحتج به، فالمتصل أقوى منه إذا اشترك كل من زُوَّهِيَّهما في العدالة والحفظ. وعلم بذلك أنَّ الشافعي إنما أطلق على الموطأ أفضليَّة الصحة بالنسبة إلى الجوامع الموجودة في زمنه كجامع سفيان الثوري ومصنف حماد بن سلمة وغيرهما وهو تفضيل مسلم لا نزاع فيه^(٢١١).

وقد قدمه الدارقطني وغيره في ذلك على أبي بكر بن خزيمة صاحب الصحيح فقال الإسماعيلي في المدخل: "أمَّا بعد فإني نظرت في كتاب الجامع الذي ألفه أبو عبد الله البخاري فرأيته جامعًا كما سُمِّيَ لكثير من السنن الصحيحة ودالًّا على جُمْلٍ من المعاني الحسنة المُسْتَنْبَطَةِ التي لا يكمل مثلها إلا من جمع إلى معرفة الحديث ونَقْلَتِهِ والعلم بالروايات وعِلَلِهَا علمًا بالفقه واللغة، وتمكَّنَّا منها وتبحرَّا فيها"... قال: "وقد نحا نحوه في التصنيف جماعة منهم الحسن بن علي الحلواني، لكنَّه اقتصر على السنن، ومنهم أبو داود السِّجِسْتَانِيُّ وكان في عصر البخاري فَسَلَّكَ فيما سماه سُنَنًا ذَكَرَ ما روى في الشيء، وإن كان في السند ضعف إذا لم يجد في الباب غيره، ومنهم مسلم بن الحجاج وكان يقاربه في العصر فَرَامَ مَرَامَهُ وكان يأخذ

^{٢١١} انظر: ابن حجر العسقلاني. هدي الساري مقدمة فتح الباري: شرح صحيح البخاري. بيروت: دار المعرفة، ط ٢، ص ٨ وما بعدها.

عنه أو عن كتبه إلا أنه لم يضايق نفسه مضايقة أبي عبد الله، وروى عن جماعة كثيرة لم يتعرض أبو عبد الله للرواية عنهم، وَكُلُّ قَصْدٍ الْحَيَّرَ غَيْرَ أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ لَمْ يَبْلُغَ مِنَ التَّشَدُّدِ مَبْلَغَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَلَا تَسَبُّبَ إِلَى اسْتِنْبَاطِ الْمَعَانِي وَاسْتِخْرَاجِ لَطَائِفِ فَهْمِ الْحَدِيثِ وَتَرَاجُمِ الْأَبْوَابِ الدَّالَّةِ عَلَى مَا لَهُ صِلَةٌ بِالْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ فِيهِ تَسْبِيهِ". وقال الحاكم أبو أحمد النيسابوري وهو عَصْرِيُّ أَبِي عَلِيِّ النِّسَابُورِيِّ وَمُقَدَّمٌ عَلَيْهِ فِي مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ فِيمَا قَالَ وَحَكَاهُ أَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ الْحَافِظُ فِي الْإِرْشَادِ مَا مَلَخَصَهُ: "رَحِمَ اللَّهُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، فَإِنَّهُ أَلْفَ الْأَصُولِ يَعْنِي أَصُولَ الْأَحْكَامِ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَبَيَّنَّ لِلنَّاسِ وَكُلَّ مَنْ عَمِلَ بَعْدَهُ، فَإِنَّمَا أَخَذَهُ مِنْ كِتَابِهِ كَمَا سَلَّمَ بِنَ الْحِجَاجِ" (٢١٢).

وقد كان التزام البخاري بالصحيح -على شرطه- مغنياً له عن ذكر كثير من الأحاديث التي تقرر أحكاماً مُعَارِضَةً لِاخْتِيَارَاتِهِ، إِذْ بِإِثْبَاتِهِ عَدَمَ صِحَّتِهَا ضَعَفَتْ عَنْ أَنْ تَكُونَ مُعَارِضَةً فَيُتْرَجَّحُ الْعَمَلُ بِالْأَقْوَى فِي نَظَرِهِ.

- ولقد كتب الإمام مالك -رحمه الله- كتاب الموطأ على طريقة الْحِجَازِيِّينَ أَوْدَعَهُ أُصُولَ الْأَحْكَامِ مِنَ الصَّحِيحِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ، وَرَتَبَهُ عَلَى أَبْوَابِ الْفِقْهِ. وَلَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ عَنْ مَنِهْجِهِ وَبَيَّنَّ الْمَصْطَلِحَاتِ الْمُسْتَحْدَمَةَ فِي كِتَابِهِ بِقَوْلِهِ: "فِيَنَّ فِي كِتَابِي حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَوْلِ الصَّحَابَةِ، وَقَوْلِ التَّابِعِينَ، وَرَأْيًا هُوَ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَلَمْ أَخْرَجْ عَنْهُمْ"، ثُمَّ يَكْشِفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- عَنْ مَنِهْجِهِ فِي الْاسْتِدْلَالِ: "الْأَمْرُ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ، وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا، وَبِإِذْنِنَا، وَأَدْرَكْتَ أَهْلَ الْعِلْمِ، وَسَمِعْتَ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَقَالَ: وَمَا قُلْتُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا، فَهُوَ مَا عَمِلَ بِهِ النَّاسُ عِنْدَنَا، وَجَرَتْ بِهِ الْأَحْكَامُ، وَعَرَفَهُ الْجَاهِلُ وَالْعَالِمُ، وَكَذَلِكَ مَا قُلْتُ فِيهِ: بِإِذْنِنَا، وَمَا قُلْتُ فِيهِ: بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَهِيَ شَيْءٌ اسْتَحْسَنْتُهُ مِنْ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ، وَأَمَّا مَا لَمْ أَسْمَعْ مِنْهُمْ

^{٢١٢} ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. فتح الباري شرح صحيح البخاري. بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ، ج ١/١١.

فاجتهدت ونظرت على مذهب مَنْ لَقَيْتُهُ، حتى وقع ذلك موقع الحق، أو قريباً منه، حتى لا يخرج عن مذهب أهل المدينة وآرائهم" (٢١٣).

ثم عُنِيَ الحُقَاظُ بمعرفة طُرُق الأحاديث وأسانيدها المختلفة «الحجازية والعراقية وغيرها»، وربما يقع إسناد الحديث من طرق متعددة عن رُوَاةٍ مختلفين، وقد يتحد في بعض الأحاديث، وقد يقع الحديث أيضاً في أبواب متعددة باختلاف المعاني التي اشتمل عليها. وجاء مُجَدُّ بن إسماعيل البخاري -رحمه الله- وَخَرَجَ أحاديث السنَّة على أبوابها في مسنده الصحيح، وَجَمَعَ طُرُقَ الحجازيين والعراقيين والشاميين. واعتمد منها ما أجمعوا عليه دون ما اختلفوا فيه، وكرر الأحاديث، يسوقها في كل باب بمعنى ذلك الباب الذي تضمنه الحديث، فتكررت لذلك أَحَادِيثُهُ في الأبواب باختلاف معانيها. ثم جاء مسلم بن الحجاج القُشَيْرِيُّ -رحمه الله- فَأَلَّفَ مُسْنَدَهُ الصحيح هذا حَذَوَ البخاري في نقل المُتَّفِقِ على صحته، وحذف المتكرر منها، وجمع الطرق والأسانيد، وَبَوَّبَهُ على أبواب الفقه وتراجمه، ومع ذلك فلم يستوعبها الصحيح كله، وقد استدرك الناس عليهما في ذلك «بما أغفلا على شروطهما»، ثم كتب أبو داود وأبو عيسى الترمذي وأبو عبد الرحمن النسائي في السنن بأوسع من الصحيح، وقصدوا ما توفرت فيه شروط العمل، إمَّا من الرتبة العالية في الإسناد وهو الصحيح كما هو معروف، وإمَّا من الذي دونه كالحسن وغيره ليكون ذلك إمَّا في السنَّة والعمل بها، وهذه هي المسانيد المعتمدة في الملة، وهي أمهات كتب الحديث في السنَّة.

ومعرفة هذه الشروط والاصطلاحات كلها هي علم الحديث، وربما يفرد عنها الناسخ والمنسوخ فيجعل فنًّا برأسه وكذا الغريب، وللناس فيه تأليف مشهورة، ثم المؤلف والمختلف.

^{٢١٣} الخولي، أمين. الإمام مالك. القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ص ٣٧٠ وما بعدها.

فأمّا صحيح البخاريّ فاستصعب على الناس شرحه واستغلّقوا منحاها من أجل ما يحتاج إليه من معرفة الطرق المتعددة ورجالها من أهل الحجاز والشام والعراق، ومعرفة أحوالهم واختلاف الناس فيهم. والبخاريّ يرى أنّ الانقطاع علّة، فلا يخرج ما هذا سبيله إلا في غير أصل موضوع كتابه كالتعليقات والتراجم، ولا شك أنّ المنقطع وإن كان عند قوم من قبيل ما يحتج به، فالمتصل أقوى منه إذا اشترك كلُّ من رُوِيَهُمَا في العدالة والحفظ. وعلم بذلك أنّ الشافعيّ إنّما أطلق على الموطأ أفضلية الصحة بالنسبة إلى الجوامع الموجودة في زمنه كجامع سفيان الثوري ومصنف حماد بن سلمة وغيرهما وهو تفضيل مسلم لا نزاع فيه^(٢١٤).

منهج البخاري الفقهّي في تراجمه:

وقد ذكر ابن حجر -رحمه الله- في منهج البخاريّ في الترجمة: "ولنذكر ضابطاً يشتمل بيان أنواع التراجم فيه وهي ظاهرة وخفيّة، فليس ذكرها هنا من غرضنا، وهي أن تكون الترجمة دالّة بالمطابقة لما يُورَدُ في مضمونها وإنّما فائدتها الإعلام بما وَرَدَ في ذلك الباب من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة، كأنّه يقول هذا الباب الذي فيه كَيْتَ وَكَيْتَ أو باب ذكر الدليل على الحُكْمِ القُلَاطِيّ مَثَلًا، وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه وهذا في الغالب قد يأتي من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى واحد فَيُعَيَّنُ أَحَدَ الاحتمالين بما يُدْكَرُ تحتها من الحديث، وقد يوجد فيه بما هو في العكس من ذلك بأن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، والترجمة هنا بيان لتأويل ذلك الحديث نائبة مناب قول الفقيه مثلاً المراد بهذا الحديث العام الخصوص، أو بهذا الحديث الخاص العموم إشعاراً بالقياس لوجود العلّة الجامعة، أو أنّ ذلك الخاص المراد به ما هو أعم مما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلى أو الأدنى، ويأتي في المطلق والمقيّد نظير ما ذكرنا في الخاص والعام. وكذا

^{٢١٤} انظر: ابن حجر العسقلاني. هدي الساري مقدمة فتح الباري: شرح صحيح البخاري. بيروت: دار المعرفة، ط ٢، ص ٨ وما بعدها.

في شرح المُشْكِلِ وتفسير العَامِضِ وتأويل الظاهر وتفصيل المُجْمَلِ وهذا الموضوع هو معظم ما يُشْكِلُ مِنْ تراجم هذا الكتاب.

ولقد اشتهر من قول جَمْعٍ من الفضلاء «فقه البخاريّ في تراجمه»، وأكثر ما يفعل البخاريّ ذلك إذا لم يجد حديثاً على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ويستنبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لِشَحْذِ الأذهان في إظهار مضمرة واستخراج حَبِيئِهِ، وكثيراً ما يفعل ذلك: أي يذكر الحديث المفسر لذلك في موضع آخر متقدماً أو متأخراً فكأنه يحيل عليه أو يُومئُ بالرمز والإشارة إليه وكثيراً ما يترجم بلفظ الاستفهام «كقوله: باب هل يكون كذا، أو من قال كذا ونحو ذاك»، وذلك حيث لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين. وغرضه: بيان هل يثبت ذلك الحكم أو لم يثبت فيترجم على الحكم، ومراده ما يتفسر بَعْدُ من إثباته أو نفيه أو أنه محتمل لهما، وربما كان أحد المحتملين أظهر وغرضه أن يُبْقِيَ للنظر مجالاً، وَتُنبِّهَ على أنّ هناك احتمالاً أو تعارضاً يوجب التوقف حيث يعتقد أنّ فيه إجمالاً أو يكون المدرك مختلفاً في الاستدلال به، وكثيراً ما يترجم بأمر ظاهره قليل الجدوى لكنّه إذا حققه المتأمل أجدى كقوله: «قول الرجل فاتتنا الصلاة»، وأشار بذلك إلى الرد على من كره إطلاق هذا اللفظ، وكثيراً ما يترجم بأمر مختص ببعض الوقائع لا يظهر في بادئ الرأي كقوله: «باب استياك الإمام بحضرة رعيته» فإنّه لما كان الاستياك قد يظن أنّه من أفعال المهنة، فلعل بعض الناس يتوهم أنّ إخفاءه أولى مراعاة للمروءة، فلما وقع في الحديث أنّ النبي ﷺ استاك بحضرة الناس دل على أنّه من باب التطيب لا من الباب الآخر نه على ذلك ابن دقيق العيد.

وكثيراً ما يترجم بلفظ يومئ إلى معنى حديث لم يصح على شرطه أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحاً في الترجمة، ويورد في الباب ما يؤدي معناه تارة بأمر ظاهر وتارة بأمر خفيّ ومن ذلك «باب الأمراء من قريش»، وهذا لفظ حديث يروى عن

علي رضي الله عنه وليس على شرط البخاريّ ... فكأنّه يقول لم يصح في الباب شيء على شرطي وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة أعتقد أنّه ترك الكتاب بلا تبييض، وقد جمع العلامة ناصر الدين أحمد بن المنير خطيب الإسكندرية من ذلك أربعمئة ترجمة، وتكلم عليها ولخصها بدر الدين بن جماعة، وتكلم على ذلك بعد المغاربة وهو مُحَمَّد بن منصور بن حمامة ولم يكثر من ذلك، بل جملة ما فيه كتابه نحو مائة ترجمة وسماه «فك أغراض البخاريّ المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة»، وتكلم في ذلك أيضًا زين الدين علي بن المنير في شرحه على البخاري وأمعن في ذلك، ووقفت على مجلد من كتاب اسمه «ترجمان التراجم» لأبي عبد الله ابن رشيد السبّتيّ يشتمل على هذا المقصد وصل فيه إلى كتاب الصيام، ولو تم كان في غاية الفائدة^(٢١٥).

من الواضح إذن أنّ الإمامين مالكا والبخاري كان لكل منهما شخصيّة الفقهية القوية التي عبرت عن نفسها في كتابيهما «الموطأ» و«الجامع الصحيح»، وقد اختار كل منهما من الأحاديث والآثار والأقوال التي تقوي اختياره الفقهيّ بعد اجتيازها شروط الرواية والتحمل، التي وضعها لنفسه لتصلح دليلاً عنده على هذا الاختيار، وذلك بعكس كثير من المحدثين الذين كان همّهم الأول الجمع والتسجيل سواء لأحاديث الرسول صلى الله عليه وآله أو لأراء الصحابة والتابعين مثل ابن أبي شيبّة أبي بكر عبد الله بن مُحَمَّد في «المصنف»، فإنّ المطالع له لا يكاد يلمس أي شخصيّة للمؤلف، إذ لا يعقب على ما يرويه لا من حيث الإسناد ولا من حيث الفقه خاصّة في مسائل الخلاف، وإمّا هو معنيّ بجمع ما قيل فقط دون عناية بتمحيصه أو الفصل فيه أو بيان رأيه.

أمّا الإمام مالك والبخاري وغيرهما فقد تعاملوا مع الأحاديث باعتبارها فقهاً، فاجتهد كل منهم في التأصيل لهذا الفقه وذلك بحسب تكوينه الفكريّ.

^{٢١٥} ابن حجر العسقلاني. هدي الساري مقدمة فتح الباري: شرح صحيح البخاري. بيروت: دار المعرفة، ط ٢، ص ١٠ - ١٢.

عن ماذا تمخضت عملية التدوين:

ولكنَّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل يمكن إطلاق مفهوم السنَّة على ما أنتجته عمليَّة تدوين السنَّة من روايات وأخبار وأحاديث منسوبة إلى النبي ﷺ؟ وهذا التساؤل بالطبع بمعزل عن فكرة حُجِّيَّة السنَّة من حيث هي سنَّة بالمفهوم الذي أوضحناه وهي طريقة النبي ﷺ ومنهجه في تطبيق القرآن الكريم إذا ثبتت عنه ثبوتاً قطعياً لا شبهة فيه، إمَّا ينصب التساؤل على هذا الكم الهائل من الروايات التي جمعها لنا العلماء ودوَّنها المحدثون.

لقد أجبنا عن هذا التساؤل في فصل سابق عن السنَّة بين المفهوم والمصطلح، لكنَّ الذي لا شك فيه أنَّ عمليَّة جمع السنَّة كانت ثمرة جهود هائلة، لكنَّها تبقى في النهاية عمليَّة بشرية احتمالية وظنيَّة، ولا يستطيع أحد أن يجزم بأنَّ هذه الطريقة قد أحاطت بكل نص صحيح، ولا أنَّها منعت كل خبر ضعيف، ومن هنا فكيف يمكن في الدين الالتزام بما هذا شأنه، أي بما كان من المحتمل ألا يعرف أصلاً أو بما يحتمل أن يكون ضعيفاً مدخولاً، ومما يؤكد ذلك أنَّ هذه العمليَّة التدوينية لم تكتمل فصولها قبل القرن الهجري الثالث، كما أنَّها لم تبدأ جدياً قبل منتصف القرن الثاني.

كان لهذا المخاض المتمثل في عمليَّة التدوين نتائج وآثار كبيرة، فمن ناحية الكمِّ تضاعفت الأحكام والتكاليف الشرعيَّة بما ورد في السنَّة «الأحاديث»، وأصبح هذا التراث الحي المتناقل هو أبرز مكوّنات شخصيَّة المسلم.

ومن ناحية الطريقة فإنَّ السنَّة تحولت من التناقل العمليّ القائم على نقل السيرة النبويَّة والحياة العمليَّة إلى النقل الشفهيّ للأقوال المجردة؛ لأنَّها أصبحت على أيدي هؤلاء الرواة والنقلة عبارة عن تفصي الأقوال المنسوبة لرسول -صلى الله عليه وآله وسلّم-، وبمعنى آخر بعد أن كانت السنَّة في عهد الرسول ﷺ وصحابته الكرام تمثل المنهاج والطريقة العمليَّة

التي مارسها الرسول ﷺ لتنفيذ وتطبيق ما أنزل عليه؛ تغير هذا المفهوم وتوسّع وتمدّد ليشمل كل ما أُثِرَ عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، وهذا المفهوم للسنة الذي صاغه علماء كل فنٍّ بحسب اصطلاحهم غير المفهوم الذي ورد في القرآن واللغة، كما أنّه يشتمل على العوامل والحيثيات الزمانية والمكانية والظروف التي وردت فيها تلك السنن والسياقات؛ لتحدد بشيء من الدقة ما كان منها بلاغاً شرعياً ملزماً للأمة جمعاء، وما كان منها خاصاً بالمخاطبين به، أو اجتهاداً من النبي ﷺ أو شأناً إنسانياً في نازلة لها أبعادها التي لا يعرفها إلا من كان طرفاً فيها.

فإنّ أقوال النبي ﷺ وأفعاله تصدر بمناسبة وقائع تحدث في الحياة اليومية للناس ولم تكن تصدر في الفراغ المطلق، ومن ثمّ فقد كانت مرتبطة بالضرورة بالسياق الفعليّ لهذه الوقائع، ولا شك أنّ هذه الأقوال والأفعال كانت تراعي خصوصيّة السياق التفصيليّ للوقائع، وذلك وجه من أهم وجوه التفرقة الواجبة بين «النصّ القرآنيّ» المتضمن غالباً لمبادئ كليّة وبين «النصّ النبويّ» الصادر غالباً في وقائع تفصيليّة نسبيّة.

وحيث اعتبرت الأحاديث والأخبار هي «السنة النبويّة» كانت النتيجة هي تعدية الدلالات الخصوصيّة في معظم النصوص النبويّة إلى دائرة العموم.

وهذه الدلالات الخصوصيّة للنصوص النبويّة في معظمها لا تأتي فحسب من جهة الواقع التفصيليّ الذي كانت تصدر عنه عادة، وإنّما تأتي كذلك من جهة أخرى هي بشريّة النبي ﷺ، فقد كان النبي ﷺ يحكّم هذه البشريّة التي أمره القرآن الكريم أن يكرر إعلانها على الناس، وقد بالغ في تأكيد ذلك حتى صار الناس على وعي كامل به.

يقول عبد الله بن عمرو: "كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش «يعني المهاجرين» وقالت: تكتب كل ما سمعته من رسول الله ﷺ وهو بشر يتكلم في الغضب والرضا"^(٢١٦).

إنَّ هذه البشريَّة تخرج بالضرورة البديهية كثيراً من أقواله وأفعاله ﷺ من دائرة التشريع والإلزام، ومع ذلك فإنَّه لم يكتف بحكم الضرورة البديهية بل عمد إلى تأكيدها بنص صريح مشهور هو قوله في تأبير النخل: "إنَّما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنَّما أنا بشر". وفي رواية أخرى: "أنتم أعلم بأمر دُنْيَاكُمْ". وفي رواية: "إنِّي ظننت ظنًّا فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به، فإنِّي لن أكذب على الله ﷻ"^(٢١٧). وفي رواية: "إذا كانَ شيءٌ من أمرِ دُنْيَاكُمْ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ فَإِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ دِينِكُمْ فَإِنِّي"^(٢١٨).

هنا تتجلى عظمة هذا الدين وعالميته، وصلاحيته لكل زمان ومكان، فهذا هو النبي ﷺ يفرق تفرقة حاسمة بين النبوة والبشريَّة وبين الرأي الشخصي والدين الإلهي، وبين الاجتهاد البشري والوحي الإلهي بين أمر الدنيا وأمر الدين، بين ما يُحدِّثُ به من عند نفسه وما يحدث به من عند الله ﷻ. إنَّ ثَمَّةَ إذن ما هو «وحي» من عند الله فهو دين ملزم، وما هو من أمر الدنيا فأهل الدنيا والخبراء في شعونها وشجونها أعلم به.

لقد غلبت الطريقة النقلية أو «منهجية النقل» إن صح التعبير فصارت هي السائدة في علم الحديث وفي عامَّة العلوم الإسلامية التي عرفت بالنقلية وبالشرعية، وفي هذه الأجواء

^{٢١٦} الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تقييد العلم. تحقيق يوسف العشي. المدينة المنورة: دار إحياء السنة، ١٩٧٤م، ط٢، ص١٥٨.

^{٢١٧} رواه مسلم في كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره من معارض الدنيا على سبيل الرأي.

^{٢١٨} رواه أحمد في المسند حديث رقم: (١٢٥٦٦)، مسند أنس بن مالك حديث رقم: (١٢٠٨٦).

ظهر طريق «الإسناد» الذي اعتبره الوسيلة المثلى لفرز وتنقية الأحاديث من الدخيل والموضوع، والمنهج الضابط الذي يمنح الثقة التامة بالمنقول المسند. وغاب عن أذهان كثيرين أنّ الإسناد بمفرده منهج ظنيّ في غير المتواتر؛ ولذلك احترف بعض الوضّاعين فبركة الأسانيد كاحترافهم لفبركة المتون فكانوا إذا استحسّنوا قولاً أو رايًا وضعوا له إسنادًا كما كان سعيد الدمشقي يفعل ويقول: "لا بأس إذا كان كلام حسن أن تصنع له إسنادًا!!" وذلك لعلمهم بأنّ رواة الحديث لا يقبلونه إلا مسندًا لينزلوه منزلة الحديث فاحترفوا وضع الأسانيد كما احترفوا وضع المتون.

ولا شك أنّ الباعث لمعظم من حرصوا على جمع أقوال النبي ﷺ هو حفظ تراث الرسول وتبليغ أمانة العلم والعمل على جعل تلك المرويّات بديلاً عن الحضور النبويّ في أداء دور المنهج الضابط طيلة حياته -صلى الله عليه وآله وسلّم- وعندها أصبح الحديث علمًا وأصلًا يقوم عليه الفقه الإسلاميّ ودخلت الأئمة مرحلة «الإنتاج الفقهي»، ووجد الفقهاء آفاقًا مؤلفة من الأحاديث التي كان على الفقهاء الالتزام بها، وانحصر عملهم في التثبت من صحة الحديث وصلاحيّته للعمل به، فإذا ما انتهى إلى ذلك تعين العمل به، وإذا بدرت من أحد الفقهاء بادرّة اعتراض أو تمرد طعن في دينه مباشرة وقد يصل الأمر إلى حد التكفير، وهكذا انقسمت طوائف علماء الأئمة إلى أهل رأي وأهل حديث، كما تضافرت جهود الطوائف الثلاث «السياسيين والزهاد والعلماء» على تجسيد حياة الرسول ﷺ، بحيث يتخلص من حقيقة الغياب النبويّ التي مهد القرآن المجيد لها ليرد الوعي إلى ابن الخطاب والمفجوعين من الصحابة في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ (آل عمران: ١٤٤)، وكذلك مقالة الصديق بعد حدوث الوفاة: "من كان يعبد محمدًا فإنّ محمدًا قد مات، ومن كان يعبد الله فإنّ الله حي لا يموت". فكانت تلك الطوائف

سلمت بها نظرياً، أو مُكرهَةً مع الاحتفاظ بالرفض النفسي الذي عبّر عنه عمر بمقالته عند الصدمة الأولى، والتي أخذت شكل تجسيد وجود النبي ﷺ وجعله حاضرًا على الدوام عند الفقيه والأصولي والمتكلم وسائر أهل العلم من خلال ترديد السنّة وتداولها وتناقلها والعيش فيها لتحقيق ما ذكرنا من الإحساس بعدم الغياب.

ومن هنا فإنّه ما إن أطلّ عصر التدوين، تدوين الثقافة أو الذاكرة الثقافية الشفويّة للأمة في منتصف القرن الثاني؛ إلا وكان القرآن الكريم مُحيّدًا بشكل كبير، فهو حمّالٌ أوّجِه عند الجماهير، وهو معجزة كبرى ولكنّ الحاجة إليه ماسّة فقط لأخذ مجموعة من النصوص لا تتجاوز مائتين وأربعين آية أو ثلاثمائة وأربعين عند البعض، أمّا فيما عدا ذلك فإنّ الأحاديث النبويّة ينبغي أن تكون هي النص المحوريّ الذي تتشكل «الذاكرة الثقافية» من خلال حوارها معه ومع الواقع، فمنها تنبثق الأصول وتستنبط أنواع الفروع ويفتى منها في النوازل، ويمكن أن يكتفى بها عن سواها، في حين لا يستغنى عنها بسواها في أي حال من الأحوال.

ونتيجة لهذا كله تقلّص دور القرآن الكريم في حياة المسلمين واقتصرت علاقة المسلمين به على التلاوة التي يُقصدُ منها نيلُ الثواب وكسب العبرة، وأصبحت الأحاديث هي المصدر الفعليّ لتكوين العقل المسلم قبل أن يجري تجاوزها -أيضًا- لدى الكثيرين للانشغال بمصادر أخرى سموها أدلة حتى بلغوا بها ٤٩ دليلًا أصوليًا.

لقد كان موقف النبي ﷺ في هذا الشأن واضحًا لا لبس فيه وهو عدم اتخاذ حديثه كله دينًا عامًّا كالقرآن الكريم، فقد كان هذا الحديث في معظمه مرتبطًا بالضرورة بملاساته الظرفيّة ومعبرًا من ثمّ عن دلالات أكثر خصوصيّة من العمومات المطلقة للكتاب التي تستطيع وحدها أن تظل حاكمة على الزمان بما تهيأ لها من العموميّة والإطلاق، وإذا لوحظ في الحديث عالميّة وشمول فإنّما يكون ذلك بارتباط الحديث بآيات الكتاب بحيث يستمد ذلك

العموم والكلية والإطار الشمولي من أصله في الكتاب لا بذاته، ومن هنا كانت خشية النبي ﷺ من وضع رواياته التفصيلية إلى جوار القرآن الكريم واكتفائه بهذا الكتاب المبين وسنته العملية التطبيقية، كما في الصلاة والزكاة والحج وبعض هيئات السلوك، مما شاعت شهرته بين الناس وانتقل بينهم ثم عنهم بطريق التواتر المستفيض شأنه في ذلك شأن القرآن الكريم.

حُجِّيَّةُ السُّنَّةِ:

«السُّنَّةُ» بوصفها المصدر المُبَيَّن-على سبيل الإلزام- الذي يجسد القرآن المجيد في صورة تطبيقية واقعية حياتية، كما أدركها الصدر الأول تعد «حُجِّيَّتُهَا» مما هو معلوم من الدين بالضرورة، لا يُماري مسلم مؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله بها إذا ثبت صدورها عنه ﷺ، لكن الجدل الذي دار بعد ذلك وما يزال دائراً هو في «حُجِّيَّةِ الإخبارِ بِالسُّنَّةِ» أيكون الإخبار بسنة حجة يأخذ مثل حكم السُّنَّةِ ذاتها في الواقع ونفس الأمر أم لا؟ أي: هل يكون الإخبار بالسُّنَّةِ دليلاً على حُكْمِ الله يفيدنا العلم به أو الظن الغالب به ويظهره ويكشفه لنا؟! وذلك لأن الأمة مُجْمَعَةٌ على أن الله هو الحاكم -وحده- لا مُعَقَّبَ لحكمه، وأن لا إله إلا هو، وأن إنشاء الأحكام للعباد مظهر من مظاهر ألوهيته ﷻ وحين نؤكد على «حُجِّيَّةِ السُّنَّةِ» وأنها «ضرورة دينية» وأنه لم يقع خلاف بين المسلمين في هذه الحجة فإن «المعنى الحقيقي للحجة» هو: "الإظهار والكشف والدلالة"^{٢١٩}؛ فهي لم تثبت الحكم في الخارج وفي الواقع ونفس الأمر، ولم توجد ابتداءً واستقلالاً؛ ولم تجعل من رسول الله ﷺ حاكماً به، أي: مُنْشِئاً مُوجِداً للحكم على سبيل الابتداء والاستقلال والإنشاء، فهذا ما لم يقل به أحد.

^{٢١٩} عبد الخالق، عبد الغني. حجة السنة. أمريكا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٥م، ط٢، ص٢٤٤.

كيف تكون طاعة الرسول من طاعة الله؟

فإن قلت: قد أوجب الله طاعة الرسول ﷺ بنحو قوله: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ (النساء: ٥٩) و(المائدة: ٩٢) و(محمد: ٣٣) و(التغابن: ١٢). وذلك يقتضي أن الرسول حاكم أيضاً، وأنَّ ما يصدر منه من الأوامر والنواهي هي أحكام منه مستقلة، لا من الله ﷻ؛ إذ ليس معنى إيجاب الله طاعة الرسول إلا أنه أوجب علينا امتثاله إذا أمر بفعل من الأفعال وأوجبه، فهذا هنا حُكمان: إيجاب الامتثال وهو من الله ﷻ، وإيجاب الفعل وهو من الرسول فيكون الرسول حاكماً أيضاً، قُلْتُ: كلاً، فالحاكم والموجب للامتثال وللفعل الذي صدرت صيغة الأمر به من الرسول إنما هو الله ﷻ وحده، وكل ما هنالك: أنه جعل صدور الصيغة من الرسول ﷻ: دليلاً أو أمانة على إيجابه ﷻ الفعل، وهذا الفرق الدقيق قد لا يلتفت إليه إلا المتخصصون، فمعنى قوله: "وأطيعوا الرسول": أنه إن صدرت صيغة أمر من الرسول، أو صيغة نهي: فاعلموا أنني قد أوجبت عليكم المأمور به أو حرمت عليكم المنهي عنه، كما يقال: "إذا زالت الشمس فقد أُوجِبْتُ عليكم صلاة الظهر".

وبذلك يتضح: أنه لولا أمر الله لنا بالامتثال - لما كان أمر الرسول إيجاباً علينا، فهو وإن كان في ظاهر الحال موجباً وحاكماً - على سبيل الاستقلال - إلا أنَّ الموجب والحاكم في الواقع ونفس الأمر إنما هو الله ﷻ (٢٢٠).

^{٢٢٠} عبد الخالق، عبد الغني. حجة السنة. أمريكا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٢، ١٩٩٥م، ص ٢٤٣-٢٤٤.

خلاصة الأمر:

ما قصدته في هذا الحوار معالجة قضية العلاقة بين الكتاب والسنة حيث أصاب فهم المسلمين للسنة وعلاقتها بالكتاب غبش كثير نجم عن الفهم الذي قام على غير أصول الكتاب، كان الإخبار بالسنة بطرق الرواية المختلفة يعد هو السنة عند من لا يفرقون أو لا يدركون الفرق الدقيق بين السنة من حيث صدورها عن رسول الله ﷺ - وبين الإخبار بها الذي يقوم به بشر عاديون غير معصومين من الخطأ في النقل أو نسيان بعض المنقول أو الوقوع في أي خطأ من الأخطاء التي يقع البشر فيها، عند تناقلهم للنصوص الشفوية أو الزيادة أو النقص أو ما شاكل ذلك.

فارجوا أن يُقرأ هذا الحوار انطلاقاً من هذه النقطة المحورية فيه، لعل ذلك يسهم في معالجة معضلة فكرية امتدت لها جذور وأغصان في علومنا الشرعية كافة، وأثرت في حياتنا آثاراً سلبية كثيرة، ولعل الناس يعودون إلى قضية فهم الكتاب بعضه ببعض وفهمه بمنهج الاتباع النبوي لآيات الكتاب حيث حصر الله وحيه لنبيه ﷺ - بهذا الكتاب، والله الموفق.



طه جابر العلواني

من مواليد العراق عام ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥.

- دكتوراه أصول الفقه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣.
- ماجستير كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨.
- ليسانس كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩.
- شارك في تأسيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي في الولايات المتحدة عام ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ ثم ترأسه مدة عشر سنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٦ م.
- رئيس جامعة قرطبة في الولايات المتحدة منذ ١٩٩٦ وحتى الآن.
- عضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة ورئيس المجلس الفقهي لأمريكا الشمالية.

أحدث المؤلفات:

- المحصول في أصول الفقه للرازي. تحقيق ودراسة. القاهرة: دار السلام، ٢٠١١.
- أفلا يتدبرون القرآن. القاهرة: دار السلام، ٢٠١٠.
- نحو موقف قرآني من إشكالية المحكم والمتشابه. القاهرة: دار السلام، ٢٠١٠.
- معالم في المنهج القرآني. القاهرة: دار السلام، ٢٠١٠.
- نحو إعادة بناء علوم الأمة الاجتماعية والشرعية بالاشتراك مع د. منى أبو الفضل. القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٩.
- مفاهيم محورية، بالاشتراك مع د. منى أبو الفضل. القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٩.
- التعليم الديني بين التجديد والتجميد. القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٩.
- نحو التجديد والاجتهاد، جزءان. القاهرة: دار تنوير، ٢٠٠٨.

- الوحدة البنائية للقرآن المجيد. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦.
- لسان القرآن ومستقبل الأمة القطب. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦.
- نحو موقف قرآني من النسخ. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦.
- أزمة الإنسانية ودور القرآن الكريم في الخلاص منها. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥.
- الجمع بين القراءتين. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥.
- مقدمة في إسلامية المعرفة. بيروت: دار الهادي، ٢٠٠١.
- لا إكراه في الدين. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥.
- إصلاح الفكر الإسلامي: مدخل إلى نظام الخطاب في الفكر الإسلامي المعاصر. بيروت: دار الهادي، ٢٠٠١.
- مقدمة في إسلامية المعرفة. بيروت: دار الهادي، ٢٠٠١.
- مقاصد الشريعة. بيروت: دار الهادي، ٢٠٠١.
- الخصوصية والعالمية في الفكر الإسلامي. بيروت: دار الهادي، ٢٠٠١.
- الأزمة الفكرية ومناهج التغيير. بيروت: دار الهادي، ٢٠٠١.
- نحو منهجية معرفية قرآنية. بيروت: دار الهادي، ٢٠٠١.